جامعة الجزائر02 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية.
قسم الفلسفة

القضية الحملية المسورة عند المناطقة المسلمين

-إبن سينا أنموذجا-

تخصص: فلسفة عامة

إعداد الطالب :
ناصر حاج عزام

إشراف:
أ.د. آمال موهوب

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د.عبد العزيز بن يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	رئيسا
أ.د.آمال موهوب	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	مشرفا و مقررا
أ.د.محمد شطوطي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	عضوا مناقشا
أ.د.محمد وادفل	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة2	عضوا مناقشا
د.نعيمة ولد يوسف	أستاذ محاضر"أ"	جامعة الجزائر 2	عضوا مناقشا
د.نورية خالف	أستاذ محاضر"أ"	المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

الشكر والتقدير

_ أشكر **الله** عز وجل على فضله ومنّه وتوفيقه ونعمته ودوام نعمته.

_ أشكر أستاذتي المشرفة: «**أ.د.آمال موهوب**» أتقدم لها بأزكى عبارات المحبّة والعرفان والتقدير على دعمها وتشجيعها ومساندتها ونصحها وإرشادها وتفهمها وصبرها حتى اختتام هذا العمل.

_ أشكر كل أساتذتي الذين رافقوني في مساري الدراسي العِلمي في كل أطواره، الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي (كل **أساتذة قسم الفلسفة** بجامعة قسنطينة، وجامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله)، فلهم مني خالص المحبة والعِرفان.

خصوصا الأستاذ محمد وادفل الذي لم يبخل علي بنصائحه و إرشاداته

أشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل بيده أو بلسانه أو بقلبه من قريب أو من بعيد.

ن.حاج عزام.

الإهداء

إلى والدتي ووالدي و إخوتي حفظهم الله

إلى عائلتي الصغيرة زوجتي و أبنائي

إلى من طواه الثرى و عانقه الكرى وجزء من ذاتي الذي إنتزعه مني القدر:

روح صديقي الطاهرة "محمد الصغير زقعيط"

إلى الأمل المتبقي بقية النسق S L

ن.حاج عزام.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات	02
مقدمة	05
الفصل الأول: تحليل القضايا المسورة في المنطق التقليدي	
المبحث الأول: تحليل القضايا عند أرسطو	11
المبحث الثاني: المقولات في منطق أرسطو	32
المبحث الثالث: صور الاستدلال المنطقي عند أرسطو	44
المبحث الرابع: تحليل القضايا في المنطق الميغاري–الرواقي	66
الفصل الثاني:تحليل القضايا المسورة في منطق ابن سينا	
المبحث الأول: تحليل القضية الحملية عند ابن سينا	91
المبحث الثاني: تحليل القضية الشرطية عند ابن سينا	121
المبحث الثالث: الإستدلال المنطقي عند ابن سينا	144
الفصل الثالث: القضية الحملية المسورة وتجلياتها في المنطق الحديث والمعاصر	
المبحث الأول: تحليل القضايا الحملية بين ابن سينا والمنطق الرمزي.	193
المبحث الثاني: نظرية تسوير المحمول بين ابن سينا وهاملتون	210

المحث الثالث: السلب والعدول بين منطق الشيخ الرئيس والمنطق الحديث	229
المبحث الرابع: مشكلة الصدق والعوالم الممكنة والإستشراف نحو منطق العلاقات	242
الخاتمة	258
قائمة المصادر والمراجع	264

مقدمـــة

إن الحضارة الإسلامية وكغيرها من الحضارات الإنسانية الأخرى أثرت وتأثرت ببقية الحضارات الأخرى، ومن بين أهم هذه الحضارات الحضارة اليونانية، حيث عرفت نقل هذا الموروث الثقافي اليوناني عبر روافد مختلفة ومتنوعة بفعل الضرورة الحضارية للفكر الإسلامي الذي عرف أوج تقدمه وازدهاره في تلك الفترة الزمنية.

ولقد أحدثت هذه النقلة الكثير من المشاكل الفلسفية المتعلقة بمدى تأثير هذا الموروث الثقافي والفكري خصوصا المنطقي منه على الحضارة الإسلامية، فتضاربت المواقف واختلفت الآراء تجاه عملية التأثير هاته حيث كان الاعتقاد السائد لدى العديد من مفكري الغرب أن المرحلة الإسلامية كانت محطة عبور وأن المناطقة المسلمين لم يضيفوا شيئا جديدا لما قدمه المنطق اليوناني في صوره المتنوعة والمختلفة سواء الأرسطية منها أو الميغارية- الرواقية ،فالمناطقة المسلمون حسب هذا التصور كانوا مجرد مترجمين أو شراح فقط، ووصل الأمر بالبعض حتى من داخل الحضارة العربية ذاتها إلى القول بأن المنطق عند المسلمين هو مجرد تلفيق فقط وأن روح المنطق عندهم مقتبسة من روح المنطق اليوناني وبالتالي فإن المنطق عند المسلمين هو مجرد تكرار فقط للمنطق اليوناني لأنه خال من كل صور الإبداع.

كل هذه الآراء والمواقف دفعتنا إلى محاولة البحث عن مدى مشروعية ومصداقية هذا الطرح الذي يبعد كل مظاهر التجديد والإبداع في المنطق الإسلامي، على الرغم من أن المنطق الإسلامي انتقل من الترجمة والشرح إلى التأسيس، والأمثلة على ذلك كثيرة لعل أهمها ما قدمه الشيخ الرئيس إبن سينا(أبو علي)(980-1037)(Avicenne) من خلال انتاجه الغزير والإضافات التي قدمها في ميدان المنطق .

وفي هذا العمل سنحاول تسليط الضوء على مشكلة من بين المشكلات الأساسية التي عالجها ابن سينا وهي القضية الحملية المسورة التي تمثل المحور العام في بحثنا

الموسوم بـ: **القضية الحملية المسورة عند المناطقة المسلمين-ابن سينا أنموذجا-** من خلال البحث في التحليل الذي قدمه المناطقة المسلمون عموما والشيخ الرئيس خصوصا انطلاقا من الإشكالية التالية:

هل تجاوز التحليل الذي قدمه ابن سينا للقضية الحملية المنطق الأرسطي للاستشراف نحو المنطق المعاصر؟

ولتحليل هذه الإشكالية كان لزاما علينا تقديم مجموعة من الفرضيات الجوهرية التي نعتقد أنها ستساعدنا في تحليل هذه المشكلة تحليلا منطقيا يتماشى مع ما نفهمه اليوم من المنطق الحديث والمعاصر ولعل أهم هذه الفرضيات:

الفرضية الأولى: تحليل القضية الحملية عند ابن سينا يختلف شكلا ومضمونا عن التحليل الذي قدمه أرسطو

الفرضية الثانية: التحليل الذي قدمه ابن سينا للقضايا لا يختلف عن التحليل الذي قدمه المنطق اليوناني في صورته الأرسطية والميغارية- الرواقية

الفرضية الثالثة: التحليل الذي قدمه ابن سينا للقضايا الحملية والشرطية يعبر عن ابداع جديد

ولقد إرتأينا أن أعالج فرضيات هذه الدراسة في ثلاثة فصول أساسية يضم كل فصل مجموعة من المباحث تتمثل في ما يلي:

الفصل الأول: الموسوم بـ" **تحليل القضايا المسورة في المنطق التقليدي**" حيث عالجنا في هذا الفصل تحليل القضية الحملية عند أرسطو مع تحديد أنواعها المختلفة، ثم انتقلنا إلى ضبط المقولات المنطقية التي تم بفضلها تجاوز مشكلة عملية الحمل في منطق المعلم الأول، لنقوم بعدها بتحديد صور الاستدلال المنطقي عند أرسطو في صورته المباشرة

وغير المباشرة، ونصل أخيرا في نهاية هذا الفصل للحديث عن المنطق الميغاري–الرواقي في تحليله للقضايا الشرطية المسورة، وتحديد نقاط الاختلاف الموجودة بين المنطقين الأرسطي والميغاري–الرواقي.

أما الفصل الثاني: والموسوم بـ"**تحليل القضايا المسورة في منطق ابن سينا**" فلقد عالجنا فيه تحليل القضية الحملية عند ابن سينا من خلال المقارنة بينه وبين تحليل أرسطو والمعلم الثاني، لننتقل بعد ذلك إلى تحليل القضايا الشرطية عند ابن سينا ونبرز التأثير الميغاري–الرواقي في منطق الشيخ الرئيس، ونوضح كيفية توظيف القضايا الحملية المسورة في عملية الاستدلال المباشر في منطق ابن سينا، لنصل في نهاية هذا الفصل إلى الاستدلال غير المباشر عند ابن سينا والذي حاول من خلاله الشيخ الرئيس بناء منطق جديد يجمع فيه بين ما كان يبدو متناقضا أي بين المنطق الأرسطي و المنطق الميغاري–الرواقي.

أما فيما يخص الفصل الثالث: والأخير والذي كان موسوما بـ:" **القضية الحملية المسورة وتجلياتها في المنطق المعاصر**" فلقد حاولنا من خلاله المقارنة بين التحليل الذي قدمه ابن سينا للقضية الحملية وتحليل المنطق الرمزي لها،لننتقل بعد ذلك إلى مشكلة تسوير المحمول بين الشيخ الرئيس ووويليام هاملتون، لنصل بعدها إلى قضية أخرى تتعلق أصلا بالمنطق الحديث و المعاصر وهي مشكلة النفي أو السلب والعدول كما يسميها ابن سينا، لنختم هذا الفصل بمشكلة الصدق والعوالم الممكنة والاستشراف نحو منطق العلاقات

بالإضافة إلى خاتمة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث.

ولقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج التحليلي – المقارن في تقديم تحليل المناطقة الذين حاولنا الإحاطة بما قدموه في هذا البحث قديما وحديثا، كما اعتمدنا على المنهج التاريخي في تتبع مسار حركة تحليل القضية الحملية من المنطق الأرسطي مرورا بمنطق ابن سينا وصولا إلى المنطق المعاصر، كما اعتمدنا في حالات أخرى على المنهج النقدي

وذلك من خلال بعض الردود التي كنا نقوم بعرضها في تحليل بعض المسائل المنطقية المتعلقة بموضوع البحث.

وهذا بالعودة إلى المصادر الأصلية من خلال مؤلفات ابن سينا: "منطق المشرقيين" و"كتاب الشفاء" و"الإشارات والتنبيهات" وبقية المصادر الأخرى المتعلقة بموضوعنا دون استثناء.

ومن الأسباب والبواعث التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع: ما قدمه المناطقة المسلمون والذين لا يزال منطقهم مادة خاما لم نستثمرها بعد، ولم نعطها حقها من الدراسة والتحليل وقلة الدراسات التي تناولت بالبحث المنطق الإسلامي خير دليل على ذلك إضافة إلى ما درسته في مرحلة الماستر في كلية الفلسفة بجامعة الجزائر02 تخصص منطق وفلسفة علوم أين زادت قناعتي بأن ضرورة التفكير السليم والتفلسف الصحيح بحاجة إلى تعلم أبجديات التفكير المنطقي الذي لم يبخل به علينا أستاذتنا الكرام ما جعل شغفي بالمنطق كبيرا.

أما أهم الصعوبات التي واجهتني في القيام بهذا البحث، فإن أولها يكمن في الطابع الصعب للغة المنطقية التي تميز بها ابن سينا خصوصا في جانبه الأنطولوجي المتعلق بالوجود والماهية، إضافة إلى صعوبة الترجمة من اللسان الأجنبي إلى اللسان العربي على الرغم من قلتها، إضافة إلى أن الحديث عن تحليل القضية الحملية في منطق ابن سينا قادني بالضرورة إلى الحديث عن القضايا الشرطية والذي قد يبدو للقارئ لعنوان كالمذكرة خروجا عن الموضوع، ولكن االشيخ الرئيس كما سيتبين لنا من خلال التحليل الذي سنحاول تقديمه أنه لا يميز بين القضيتين الحملية والشرطية في بناء الأقيسة والاستدلال وهذا ما جعل الحديث عن القضايا الشرطية أمرا لازما وضروريا.

وفي الأخير نذكر أهم الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع والتي استطاع من خلالها الباحثون في هذا الميدان تجاوز الأطروحة القائلة بعدم مشروعية المنطق الإسلامي وأن كل ما قدمه المناطقة المسلمون لا يعدو كونه مجرد شرح أو ترجمة للمنطق اليوناني ،دراسة الأستاذ الباحث أحمد موساوي أطال الله في عمره الموسومة بـ:

Le problème des fondements de la logique chez les penseurs musulmans, la logique d'Avicenne

ودراسة الأستاذة الباحثة أمال موهوب الموسومة بـ: "درجة الصورية في المنطق السينوي من خلال نظرية القياس الحملي"، والتي استفدت منها كثيرا في إكمال بحثي.

وفي الأخير نسأل من الله عز وجل السداد والتوفيق.

الفصل الأول:

تحليل القضايا المسورة في المنطق التقليدي

المبحث الأول: تحليل القضايا عند أرسطو

المبحث الثاني:المقولات في منطق أرسطو

المبحث الثالث: صور الاستدلال المنطقي عند أرسطو

المبحث الرابع: تحليل القضايا في المنطق الميغاري-الرواقي

المبحث الأول: تصنيف القضايا عند أرسطو:

إن الحديث عن القضية المنطقية عند أرسطو Aristote (384-322 ق.م) يكتسي أهمية كبيرة عند الباحثين في ميدان المنطق، فتحليل المعلم الأول للقول يعتبر من أقدم المحاولات التي عرفها ميدان المنطق من خلال ضبطه لمفهوم القضية و توضيح مكوناتها، ففي كتاب **العبارة** من الأورغانون يقول أرسطو:" ينبغي أن نضع أولا ما الاسم وما الكلمة، ثم نضع بعد ذلك ما الإيجاب وما السلب وما الحكم وما القول"[1] ومنه يرى أرسطو أن القضية أو الحكم، وباعتبارها نوعا من القول تفترض ضرورة وجود عنصرين أساسين هما: الاسم Onoma والكلمة Rhéma *[2]، وكان استعمال أرسطو لكلمة (Rhéma) ما يبرره لغويا أو إتيمولوجيا- علم أصول الكلمات-، حيث نجد في الجذع (rhé) معاني قال وتكلم، وهذا ما جعل العاملين على ترجمة أعمال أرسطو إلى القيام بنقلها بلفظة "كلمة" ذات العلاقة بالفعل "تكلم"، لأنه من خلال الكلام ننتج جملا والتي من خلالها نوجب شيئا أو ننفيه عن شيء آخر أي أننا نستطيع أن نصدر حكما [3].

---

[1] – أرسطو، **العبارة**، تحقيق وتقديم عبد الرحمن بدوي، (ج1، ط1؛ بيروت، دار القلم، 1980)، ص99.

* – هناك أسماء و ألفاظ على شكل إنسان، حيوان، ...ليست قضايا على الرغم من دلالتها الموجودة في العالم الخارجي وهذا ما يؤكده أرسطو في قوله:" وأعني بذلك أن قولي «إنسان» مثلا قد يدل على شيء، لكنه ليس يدل على أنه موجود أو غير موجود، لكنه يصير إيجابا أو سلبا إن أضيف إليه شيء آخر. فأما المقطع الواحد من مقاطع الاسم فليس يدل، لكنه حينئذ صوت فقط" أنظر: أرسطو، **العبارة**، المرجع نفسه، ص 103، وهذا ما يؤكده أبو نصر الفرابي أيضا فالألفاظ المفردة لا صدق ولا كذب فيهاحتى تربتط بغيرها إرتباط موضوع بمحمول أو العكس.

أنظر: محمد مرسلي، **دور المنطق العربي في تطوير المنطق المعاصر**، (ط1، المغرب، دار توبقال للنشر، 2004)، ص20.

[2] – محمد مرسلي، **منطق المحمولات**، (ط2، المغرب، دار توبقال للنشر، 2017)، ص9.

[3] –محمد مرسلي، **دور المنطق العربي في تطوير المنطق المعاصر**، المرجع نفسه، ص 33.

ولقد عرف أرسطو الاسم بقوله: "لفظة دالة بتواطؤ مجردة من الزمان، وليس واحد من أجزائها دالا على إنفراده"[1]، وعليه فالاسم لفظ مفرد يدل على معنى يتميز بأنه مستقل بالمفهومية دون أن تكون دلالته مرتبطة بزمان ذلك المعنى.

وفي شرح أبو نصر الفرابي(870-950م) لتعريف أرسطو يرى أن كلمة "لفظة" الواردة في تعريفه للاسم جنس للاسم تنطبق على الاسم البسيط والاسم المركب، ذلك لأن كليهما يدل على معنى معقول مستقل[2]، ويظهر هذا التعريف الذي يقدمه أبو نصر الفرابي في قوله:" اللفظة ما دلت على معقول بسيط سواء كانت اللفظة بسيطة أو مركبة"[3].

أما الكلمة فنجد أن أرسطو يعرفها في قوله: "ما تدل-مع ما تدل عليه- على زمان وليس واحد من أجزائها يدل على انفراده، وهي أبدا دليل ما يقال على غيرها"[4]. وفي شرح أرسطو للكلمة يعطينا مثالا يوضح من خلاله معنى قوله (تدل مع ما تدل عليه تدل على زمان)،يميز من خلاله قوله "صحة" بمعنى الاسم، وقوله "صحّ" بمعنى الكلمة ذلك أن هذه اللفظة تدل على أن الصحة وجدت في الذي قيل فيه أنه صح في الزمان الحاضر[5].

ومنه يقيم أرسطو تمييزا واضحا بين الكلمة التي لها علاقة وثيقة بالزمان سواء تعلق -كما قلنا سابقا- بالماضي، أو الحاضر أو المستقبل و بين الاسم الذي يخلو خلوا كاملا من أي أشكال الزمان[6].

---

[1] -أرسطو، **العبارة**، مرجع سبق ذكره، ص100.

[2] -الحسن الهلالي، **المكون المنطقي في الدلالة عند العرب**، (ط1، لبنان، دار الكتاب الجديد، 2017)، ص82.

[3] -أبو نصر الفرابي، **المنطقيات للفرابي الشروح المنطقية**، تحقيق محمد تقي، (ط1، المجلد الثاني، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، 1988)، ص15.

[4] -أرسطو، **العبارة**، المرجع نفسه، ص 101.

[5] -المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[6] -يوسف بن عدي، **العبارة لأرسطو في شروح الفلاسفة المسلمين و تأويلات المعاصرين**، (ط1، الجزائر، ابن نديم للنشر و التوزيع،2017)، ص274

ويأتي آخر عنصر في التعريف الأرسطي للكلمة ليضع خاصية أساسية تميزها عن الاسم، إذ أن الكلمة تقال إلى جانب الاسم و ترتبط به لكونها دائما دليل ما يقال على غيرها، لذا يمكن لنا القول أن: الإنسان يحضر حكما أو قضية و لم يجز لنا هذا في قولنا: الإنسان الحاضر[1]،والفعل كعنصر داخل كل مركب له خصوصيته التي تميزه عن الاسم لكنه إذا أخذ خارج هذا التركيب فإنه يصبح اسما ويظهر هذا جليا من خلال قول أرسطو: "أقول أن الكلم إذا قيلت على انفرادها فهي تجري مجرى الاسماء فتدل على شيء، وذلك أن القائل لها يقف بذهنه عليه، وإذا سمعه منه السامع قنع به"[2] .

وهذا ما يذهب إليه تقريبا المعلم الثاني أبو نصر أبو نصر الفرابي في تعريفه للكلمة قائلا: "والكلمة لفظة مفردة دالة على معنى، يمكن أن يفهم وحده و بنفسه، وتدل مع ذلك ببنيتها وبذاتها على زمان ذلك المعنى الذي فيه وجوده"[3]، ويعطينا أبو نصر الفرابي على ذلك أمثلة توضيحية من خلال قوله "مشى"، و"يمشي"، وسيمشي"، وكل هذه الكلمات تدل على معنى وعلى زمان ذلك المعنى، فالأول يدل على مشي صدر من فاعل في الماضي والثاني يدل على مشي صدر من الفاعل في الحاضر، والثالث على فعل سيصدر من الفاعل في المستقبل، وعليه كان تقييد دلالة الكلمة على الزمان ببنيتها و شكلها يخرج من الحد كل الكلمات التي تحمل في معناها معنى الزمان نفسه، أو الزمان جزء من معناها ومثال ذلك أمس،غد، واليوم...[4].

ولكي يحافظ أبو نصر الفرابي على الاتساق المنطقي في شرحه و فهمه للكلمة rhéma كما وردت في نصوص أرسطو نجده يحاول إبراز المحتوى الدلالي لها الذي يتنوع

[1] –محمد مرسلي، **منطق المحمولات**، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2] –أرسطو، **العبارة**، مرجع سبق ذكره، ص102.

[3] –أبو نصر الفرابي، **المنطق عند الفرابي (العبارة)**، تحقيق: رفيق العجم، (ط2، ج1، بيروت، دار المشرق، 2012)، ص68.

[4] –الحسن الهلالي، **المكون المنطقي في الدلالة عند العرب**، مرجع سبق ذكره، ص89.

ويتعدد بتعدد إحالاتها المختلفة، فهي تحيل بداية إلى أي لفظ دال وهذا الشيء جلي وواضح في كل اللغات، وتحيل أيضا على اللفظ الدال على الوجود وبالتالي تفهم على أنها الرابطة المنطقية التي تعتبر عنصرا ثالثا في القول الجازم أين تكون رابطا بين المحمول والموضوع، كما أنها قد تحيل أيضا إلى التعريف الذي سبق ذكره بعد تعريف الاسم، ومن هنا يؤكد أبو نصر الفرابي على أنه يجب العودة إلى هذه الدلالات المختلفة للتعامل مع الكلمة Rhéma في المواضع المختلفة التي يذكرها فيها أرسطو حتى نستطيع فهمها فهما صحيحا[1].

ومن خلال هذا التحليل يمكننا القول أن ما يهمنا منطقيا من أجزاء القول من حيث الطبيعة عنصران مهمان: هما الاسم والكلمة، إلا أنه يجب التأكيد على أنه ليس كل قول يصلح ليكون موضوعا للمنطق البرهاني، إلاّ إذا كان هذا القول إخباريا أو جازما كان بإمكاننا الحكم عليه بالصدق أو الكذب.

ويمكن إرجاع ذلك لأن الجمل الإنشائية لا يمكنها أن تكون موضوعا للبرهان المنطقي كونها لا تحتمل الصدق أو الكذب وهي نوعان: إنشائي طلبي وإنشائي غير طلبي، أما الطلبي فيستدعي مطلوبا غير حاصل على وقت الطلب ويتمثل في **الأمر** في قولنا" ردَّ الكتاب" و**النهي** كقولنا" لا تتكبّر على خلق الله"، **الأستفهام** "ما اسمك؟"، **التمني:** "يا ليتني أحقق هدفيك" وأخيرا **النداء** كقولنا" يا أيها الطالب"، وغير الطلبي هو الذي يستدعي مطلوبا ويتمثل في **التعجب** كقولنا " ما ألطف كلامك"، **المدح** و**الذم** في قولنا" نعم الصديق" أو "بئس العادة الكذب، في **القسم** أيضا "والله لأجاهدن في سبيل العلم" **والرجاء** "لعل الله يوفقني"... وكل هذه الجمل تعتبر أحكاما ذاتية فقط[2]، ومن هنا نجد أن أرسطو يهمل الأقوال

[1] – محمد مرسلي، **دور المنطق العربي في تطوير المنطق المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص36.

[2] –عبد السلام محمد هارون، **الأساليب الإنشائية في النحو العربي**، (ط05، القاهرة، مكتبة الخانجي، 2001)، ص ص22، 24.

غير الخبرية* بإعتبارها غريبة وأجنبية عن المنطق، متعلقة بالشعر الخطابة،...الخ، وفي هذا الموضع نجده يقول:".. وإنما الجازم القول الذي وجد فيه الصدق أو الكذب*، وليس ذلك بموجود في الأقاويل كلها ومثال ذلك الدعاء فإنه قول ما، لكنّه ليس بصادق ولا كاذب....وأَمَّا القول الجازم فهو قصدنا في هذا النظر"[1].

وما يجب الإشارة إليه أيضا هو أنه وعلى الرغم من أن هناك تطابقا بين القضية والجملة الخبرية إلا أنهما من الناحية الصورية يختلفان في بعض النقاط يمكن تحديدها في ما يلي:

– لا يوجد تكافؤ بين الجملتين، فالجملة الخبرية لديها مفهوم لغوي، والقضية لها مفهوم منطقي خالص.

– لا يمكن لكل الجمل الخبرية التعبير عن قضايا منطقية ومثال ذلك : هذا المكتب، فتركيبه من الناحية اللغوية سليم، ولكنه لا يعبر عن قضية منطقية، إلا إذا إقترن اسم الاشارة بشيء معين يمكن التأكد والتحقق منه، والأمثلة على ذلك كثيرة ففي قولنا مثلا: هو فيلسوف،

* –يذهب أبو نصر الفرابي إلى ماذهب إليه أرسطو في رفض الأساليب الإنشائية التي لا يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب وفي هذا يرد على من يدعي أنه يمكن للإنشاء أن يصدق أو يكذب بالعرض حسب تصور هؤلاء وفي هذا يقول: "وقوم يزعمون أن التي ليست منها جازمة قد تكون كاذبة أو صادقة، وزعموا أنها إنما تكون صادقة متى قصد بالأمر أو بغيره من الأقاويل الباقية الأربعة أن يفعل الذي يخاطب ما هو ممكن في نفسه أو ممكن له فعله...فهي إذا لا تصدق ولا تكذب إلا بالعرض أو بالقوة لا ببنيتها و شكلها وأما القول الجازم فإنه صادق أو كاذب ببنيته و بذاته لا بالعرض" أنظر: أبو نصر الفرابي، **المنطق عند الفرابي (العبارة)**، مرجع سبق ذكره، ص140، وعليه يمكن القول أنه يمكن للإنشاء أن يحتوي على خبر ما، ولكن من المسلم به أنه أمر غير كاف لإضافة الصدق و الكذب إليه بصيغته الإنشائية،
أنظر: – محمد مرسلي، **دور المنطق العربي في تطوير المنطق المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص21.

* – مفهوم القضية المرتبط بالتركيب الخبري الذي يحتمل الصدق أو الكذب يخص فقط الأنساق المنطقية القائمة على مبدأ الثالث المرفوع، ولا يصدق على الأنساق المنطقية الثلاثية والمتعددة القيم.
أنظر: أحمد موساوي، مدخل **جديد إلى المنطق المعاصر**،(ج1، الجزائر، معهد المناهج، 2007)، ص73.

[1] –أرسطو، **العبارة**، مرجع سبق ذكره، ص103.

فالجملة من الناحية اللغوية سليمة، لكنها لا يمكنها التعبير عن قضية منطقية إلا إذا حددنا بالضبط من هو الفيلسوف[1].

والقضية في مفهومها عند أرسطو هي التي تصبح مقدمة عندما تكون جزءا من القياس سواء تعلق الأمر بالمقدمتين الكبرى و الصغرى أو النتيجة، والغاية الوحيدة التي وضعت من أجلها هي البرهان و الاستدلال، ومنه يذهب أرسطو إلى تعريفها في قوله: "فالمقدمة هي قول موجب شيئا لشيء، أو سالب شيئا عن شيء وهي إما كلية، وإما جزئية،..." [2]، ومنه تكون أجزاء القضية انطلاقا من هذا التعريف:

1- شيء يُوضع وهو الموضوع

2- شيء يُحمل على ما وُضع وهو المحمول.

ونعبر عموما عن الموضوع بالاسم و عن المحمول بالكلمة، ومنه تكون القضية الحملية متكونة من جزأين وبالتالي تسمى ثنائية، و لو عبرنا عن المحمول باسم فيجب علينا لزاما إضافة عنصر جديد ثالث، لكي يكون القول الخبري مستقيما من الناحية النحوية، و لتحقيق هذا الغرض خصصت العديد من اللغات الطبيعية فعلا أو فعلين منهما: في اللّغة الفرنسية (être) و(avoir) بينما أوقفته اللغات الأخرى على بنية مخصوصة وذلك مثلا باشتراط حالة الرفع (Le cas nominatif) مع التنوين (في اللّغة العربية مثلا)[3].

[1] – أحمد موساوي، **مدخل جديد إلى المنطق المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص72.

[2] –أرسطو، **التحليلات الأولى**، تحقيق وتقديم عبد الرحمن بدوي، ج1،(ط1، بيروت، دار القلم،1980)، ص، ص138، 139.

[3] –أمال موهوب، **درجة الصورية في المنطق السينوي من خلال نظرية القياس الحملي** (الجزائر، رسالة دكتوراه علوم في الفلسفة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2013)، ص 73.

وبإضافة هذا العنصر الثالث "الرابطة" تسمّى القضية إذن ثلاثية الجوانب كونها تتألف من: **الموضوع:** يمثل الموضوع أو الاسم بالنسبة إلى المحمول المادة المنطقية لهذا الأخير الذي يعطيها الصورة.

المحمول: يمكن للمحمول أن يتميز عن الرابطة، أو أن تنطوي عليه فتسمى الحالة الأولى القضية ثلاثية، و في الحالة الثانية القضية ثنائية[1].

الرابطة :للرابطة وظيفة الربط بين الطرفين –الموضوع والمحمول– وعلى التركيب دون أن تتضمن الوجود، وتنقسم الرابطة إلى روابط زمنية وروابط غير زمانية:

أ–الرابطة الزمنية: تدل عليها الأفعال الناقصة مثل كان وأخواتها" كان، يكون سيكون، سوف يكون" كقولنا مثلا سقراط كان فيلسوفا عقلانيا، الرابطة هنا "كان" رابطة زمنية.

ب–الرابطة غير الزمنية: هي ماعدا ذلك و أشهرها الضمائر "هي، هو، هم، كقولنا مثلا" محمد رسول الله" تعني" هو رسول الله"[2].

وقد حاول بعض المناطقة العرب في العصر الوسيط في ترجمتهم أو شرحهم لمنطق أرسطو استعمال الضمير "هو" كقولنا مثلا: "الإنسان هو ناطق" أو الفعل "يوجد" كقولنا: الإنسان يوجد حيا" للتعبير عن الرابطة وإظهارها كعنصر ثالث إعتقادا منهم بصورية هذا العنصر وعليه يمكننا القول أن الصورة "س هو ع" تسمى قضية حملية[3]، واعتقد البعض الآخر أنها موجودة في الجملة الاسمية العربية بصورة مضمرة، وكأنهم ربطوا منطقية اللسان

[1]– جول تريكو، **المنطق الصوري**، ترجمة: محمود يعقوبي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992)، ص130

[2] –محمد حسن مهدي بخيت، **علم المنطق المفاهيم والمصطلحات والتصديقات**، (ط1، ج2، القاهرة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2013)، ص13.

[3]– أمال موهوب، **درجة الصورية في المنطق السينوي من خلال نظرية القياس الحملي**، مرجع سبق ذكره، ص73.

العربي بوجود هذه الرابطة، ومن هنا وقع الاختلاف واشتد الصراع بين المناطقة والنحويين* إلى درجة أنهم اعتبروا المنطق الأرسطي نحوا يونانيا[1].

ووصلت درجة المبالغة في التأكيد على أهمية الرابطة إلى درجة أن بعض المفكرين من أبناء الألسنة الهندية–الأوربية ينظرون إلى الألسنة السامية نظرة احتقار وسخرية، فغياب الرابطة المنطقية في اللغات السامية دليل قوي على عدم قدرة أصحابها على التفكير تفكيرا منطقيا.[2]

ومنه يجب الإشارة إلى أن لهذه البنية علاقة ببنية الجملة عند اليونان، فهي تساوي الجملة الاسمية في اللسان اليوناني، ولقد نتج عن استعمال فعل الوجود كرابطة صعوبات كثيرة* ففعل « esti » اليوناني يفيد معنيين معنى وجودي مملوء وآخر صوري الدلالة وهذا ما نجده بوضوح في الفعل الفرنسي « être » حيث يقوم في قولنا «L'homme est » بالدورين معا، وذلك ما يوضحه التركيب التالي: « L'homme est un être » لقد عزل هنا « être » المحمول « être » الرابطة، وهذه الإزدواجية في المعنى تولد غموضا في الدلالة والذي قد

* – المناظرة الشهيرة التي جرت في مجلس الفضل ابن الفرات وزير الخليفة المقتدر سنة 320 هجري بين أبي بشر متى بن يونس المنطقي و أبي سعيد السيرافي النحوي خير دليل على الصراع الذي كان قائما بين أهل المنطق وأهل اللغة. أنظر: أبو حيان التوحيدي، **الإمتاع والمؤانسة**، تحقيق: أحمد أمين و أحمد الزين، (ج1، القاهرة، مؤسسة هنداوي، 2019)، ص، ص 120، 133.

[1] –أحمد موساوي، **مدخل جديد إلى المنطق المعاصر**، ج1، مرجع سبق ذكره، ص، ص 241، 242.

[2] – المرجع نفسه، ج1، المرجع نفسه، ص244.

* –- "حيث كان المنقول المنطقي يعد التركيب اللغوي للقضية تركيبا عقليا منطقيا، فكان يقتضي بضرورة النسج على منوال هذا التركيب اللغوي في كل لغة تتعاطى نقل قوانينه الكلية، فجاءت تراكيب هذه النقول محاكية للأصل اليوناني في عناصرها من حيث العدد و الشكل و الترتيب، مما جعلها تخل بالقواعد النحوية العربية".

أنظر: الأزهري ريحاني، **النحو العربي والمنطق الأرسطي**، (الجزائر، منشورات إتحاد الكتاب الجزائريين، 2005)، ص، ص، 90، 91.

تكون نتائجه وخيمة على الفكر لأنه يقود إلى الخطأ أو التذبذب في البنية المنطقية للغة الطبيعية[1]، والأمثلة التالية توضح ذلك:

1- L’ animale est mortel الحيوان هو فان

تعبّر عن علاقة " إحتواء"

2- Dix est cinq plus cinq عشرة هو خمسة زائد خمسة

تعبّر عن علاقة " مساواة"

3- Platon est un philosophe أفلاطون هو فيلسوف

تعبر عن علاقة " انتماء "

4- Aristote est le premier maître أرسطو هو المعلّم الأول

تعبّر عن علاقة " هوية"[2]

إضافة إلى كل هذا فإن فهم القضية أيضا يحتاج إلى تأويل ماصدقي وتأويل مفهومي، فإذا قلنا الإنسان متكاثر، يمكن أن نفهم منه إما صنف الإنسان مندرج في صنف المتكاثرين، وإما أن تصور الإنسان يحتوي من بين الصفات التي تميزه وتحدده تصور المتكاثر، فمن وجهة النظر الأولى يندرج "الإنسان" في "المتكاثر" اندراج النوع في الجنس ومن الجهة الثانية عكس هذا تماما فإن "المتكاثر" من حيث هو تصور هو من يندرج في "الإنسان"[3]، ونحن من خلال هذا نحاول معرفة التأويل الذي اختاره أرسطو، فإن كانت النظرة مفهومية فإن القضية تعبر عن علاقة استلزام بين تصورين، وإن كانت النظرة ما صدقية فإن

[1] –محمد مرسلي، **منطق المحمولات**، مرجع سبق ذكره، ص11.

[2] –آمال موهوب، **درجة الصورية في المنطق السينوي من خلال نظرية القياس الحملي**، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[3] –يان لوكازوفيتش، **نظرية القياس الأرسطية من وجهة نظر المنطق الصوري الحديث**، ترجمة و تقديم: عبد الحميد صبرة (الإسكندرية، الناشر المعارف، 1971)، ص29.

القضية تعبر عن علاقة اندراج بين صنفين، فما هو التأويل الذي اختاره المعلم الأول أرسطو؟

إن أرسطو في منطقه لا يقيم عدلا بين التأويلين ذلك لأن وجهة النظر المفهومية هي التي تتغلب في موقفه حول القضية باعتبارها قضية حملية تحتمل الصدق والكذب غير أنها إذا كانت كعنصر في الاستدلال فإن وجهة النظر الماصدقية هي التي تسود ذلك لأن نظرية القياس قائمة كلها على مراعاة علاقة الاندراج[1].

ومن خلال التحليل السابق يمكن القول أن القضية الحملية عند أرسطو تشتمل على حدين هما الموضوع و المحمول، وعلى لفظ دال على النسبة يربط المحمول بالموضوع حيث نجد أن علاقة الحمل هي العلاقة التي ترجع إليها معظم العلاقات الممكنة، والحد* هو العنصر المهم الذي بني عليه المنطق الأرسطي، لأن من خلاله تتكون القضايا التي هي إما مقدمات أو نتائج في الاستدلال بنوعيه المباشر أو غير المباشر ومن هنا كانت تسمية منطق أرسطو عند المناطقة المعاصرين بمنطق الحدود ولقد عرفه أرسطو في قوله:" فالذي نسميه الحد هو ما إليه تنحل المقدمة، وكذلك المقول والذي يقال عليه المقول: إما بزيادة ولا توجد أو بانقسام"[2] ومنه يذهب أرسطو إلى التأكيد على قيمة الحدود في بناء القضايا الحملية، وتنقسم الحدود عند أرسطو إلى عدة أنواع من خلالها يتحدد نوع القضية المنطقية، ومن بين الأنواع الأساسية للحدود نذكر ما يلي:

الحد الشخصي: وهو الحد الذي يشير إلى شيء مفرد كقولنا هذا كتاب، هذا قلم.

---

[1] – يان لوكازوفيتش، **نظرية القياس الأرسطية من وجهة نظر المنطق الصوري الحديث**، مرجع سبق ذكره، ص31.

* –الحد من الناحية اللغوية هو التعبير بلفظ لغوي عن التصور الذهني، يعرف من الناحية التعريفية تعريفا بالماهية أي بالجنس القريب والفصل النوعي، ومن الناحية التصورية يتضمن جانبين هما: المفهوم و الماصدق أما المفهوم فهو مجموع الصفات و الخصائص التي يتضمنها التصور أو الحد، بينما الماصدق فهو مجموع الأفراد الذين تصدق عليه هذه الصفات أنظر: أحمد موساوي، **مدخل جديد إلى المنطق المعاصر**، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص198

[2] –أرسطو، **التحليلات الأولى**، مرجع سبق ذكره، ص 142.

الحد المتعالي: هو الحد الذي لا يشير إلى صنف معين بل هو صادق على كل الأصناف ومن هذه الحدود الوجود، الجوهر، المادة....

الحد الكلي: هو الحد الذي يشير إلى صنف من الأشياء مثال ذلك الإنسان الحيوان،...وكل حد منها يشير إلى صنف من الأشياء والأنواع التي تندرج تحته ولا يشير إلى شيء واحد فقط محدد[1].

ويقول أرسطو في ضبطه لأنواع الحدود:" ولما كانت المعاني بعضها كليا وبعضها جزئيا، وأعني بقولي "كليا" ما من شأنه أن يحمل على أكثر من واحد، وأعني بقولي "جزئيا" ما ليس ذلك من شأنه: ومثال ذلك قولنا "إنسان" من المعاني الكلية، وقولي "زيد" من الجزئيات فواجب ضرورة متى كان حكمنا بوجود أو غير وجود أن يكون ذلك أحيانا لمعنى من المعاني الكلية و أحيانا لمعنى من المعاني الجزئية"[2].

إلا أن أرسطو في منطقه ركز على الحدود الكلية فقط، و لم يأخذ بعين الاعتبار بقية الأنواع من الحدود كالحدود الشخصية، أو الجزئية ولا حتى الحدود الفارغة[3]، على الرغم من أنه يجب الإشارة في هذا المقام إلى ضرورة التمييز بوضوح بين استخدام أرسطو لهذه الأنواع من الحدود في القضايا دون استخدامها واستعمالها كمقدمات قياسية ذلك لأن أرسطو لا يعارض بأن تكون حدود القضايا شخصية، أو فردية أو جزئية [4].

ولقد كان لإهمال أرسطو للحدود الشخصية والمتعالية* ردود فعل مختلفة فسرت هذا الإهمال حيث ذهب العديد من المناطقة والمشتغلين في ميدان المنطق إلى القول أن هذا

---

[1] – **مدخل جديد إلى المنطق المعاصر**، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 193، 194.

[2] –أرسطو، **العبارة**، مرجع سبق ذكره، ص105.

[3] – أحمد موساوي، **تاريخ المنطق**، (الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، 2018)، ص55.

[4] – المرجع نفسه، ص56.

* –على الرغم من أن رفض أرسطو للحدود الفارغة يعود إلى كونها لا تشير إلى حقيقة واقعية و إنما هي نتيجة عملية التخيل، وأما فيما يخص الحدود الشخصية فهي ليست موضوعا للعمل كونها لا تدرك نتيجة لعملية التجريد وإنما../..

يعود إلى دافع أنطولوجي خالص مرتبط بموقف أرسطو من العلم الكلي، وهو بهذا سار في نهج أستاذه أفلاطون (Platon 347ق.م-428ق.م)الذي يرى أنه لا علم إلا بالكليات،على الرغم من الاختلاف بين الكلي الأرسطي المحايث-مصدره عملية التجريد- والكلي الأفلاطوني المتعالي والمفارق-مصدره عالم المثل-[1].

إن أرسطو ورغم إيمانه بالمبدأ الأفلاطوني المؤكد على أنه لا علم إلا بالكليات إلا أنه على خلاف شديد معه في تفسير مصدر هذا الكلي، لأن الكلي الأرسطي يعود إلى عملية التجريد، وعملية التجريد هي إسقاط للأعراض المتغيرة المتمثلة في(الكم، الكيف، الإضافة، الأين...)* لموضوع واحد، فالموجودات عند أرسطو مهما كانت طبيعتها فإن لها خصائص ومميزات تدرك إدراكا حسيا وهي متغيرة بتغير الظروف والعوامل المختلفة وهذه التغيرات التي تدرك بالمعرفة الحسية يطلق عليها أرسطو الأعراض، وكل هذه الأعراض تخفي وراءها شيئا ثابتا ودائما يسميه أرسطو بالجوهر، وعملية إدراك الجوهر لا تكون عن طريق المعرفة الحسية والأعراض، وإنما يكون عن طريق الإدراك العقلي المجرد، ومن هنا تتم عملية التجريد عن طريق إسقاط الأعراض المتغيرة وغير الثابتة لموضوع ما مع الإحتفاظ بما هو ثابت ومشترك بين أفراد كثيرين مختلفين في الأعراض[2].

وبالتالي يمكن القول أن الكلي الذي أقام عليه أرسطو منطقه مختلف تماما عن الكل الأفلاطوني ذلك لأنه نتيجة عملية تجريد تنطلق من المحسوسات والخبرة، وبالتالي فهو

../..تدرك إدراكا حسيا، أما المتعالية فهي لا يمكن أن تحمل على موضوعات : أنظر: أحمد موساوي، **معجم المناطقة**، (الجزائر، موفم للنشر، 2015)، ص39.

[1] -أحمد موساوي، **مدخل جديد إلى المنطق المعاصر**، ج1، مرجع سبق ذكره، ص195.

* - الأعراض المتغيرة والثابتة هي المقولات العشرة التي خصص لها أرسطو كتابا تحت عنوان "المقولات" والتي سنتطرق إليها في المبحث القادم.

[2] - أحمد موساوي، **مدخل جديد إلى المنطق المعاصر**، ج1، المرجع نفسه، ص196.

الكلي المحايث في مقابل الكلي المتعالي الذي كان ينادي به أفلاطون، ومنه حلت المفاهيم المجردة محل المثل[1].

إلا أن هناك فريق آخر من المشتغلين في ميدان المنطق لهم رؤية مخالفة ومن بينهم المنطقي البولوني يان لوكازوفيتش **(Lukasiewicz Jan 1878-1956)** الذي يرفض الرأي القائل بأن أرسطو كان متأثرا في بنائه لنظريته المنطقية بأستاذه أفلاطون* ذلك لأن المتأمل لكتاب التحليلات الأولى حسب لوكازوفيتش يجد أنه يخلوا تماما من أي تأثيرات فلسفية[2].

ومن هنا يعتقد لوكازوفيتش أن أرسطو في بناء قياسه تصور أنه يتطلب حدودا متجانسة من حيث صلاحيتها فتكون موضوعا تارة، ومحمولا تارة أخرى وبالتالي هذا هو السبب الرئيسي الذي جعل أرسطو يركز اهتمامه على الحدود الكلية ويهمل الحدود الجزئية[3]، وعليه يكون الحد قابلا لأن يكون موضوعا كقولنا كل حيوان فان، هنا نجد الحد الكلي "حيوان" موضوعا، ويكون الحد نفسه محمولا في قولنا مثلا :"كل إنسان حيوان".

ومن بين الإنتقادات التي وجهت لأرسطو من طرف يان لوكازوفيتش إهماله للحدود الشخصية والجزئية وعدم تخصيص مكانة لها في نظرية القياس، على الرغم من أهمية هذه الحدود الجزئية في موضوعات البحث العلمي و حتى في مجالات الحياة اليومية المختلفة،

---

[1] – أحمد موساوي، **معجم المناطقة**، مرجع سبق ذكره، ص36.

* – هذا الموقف الذي أقره يان لوكازوفيتش، يرد عليه الأستاذ الباحث أحمد موساوي في كتابه "**معجم المناطقة**" في حجج و براهين تدحض ما ذهب إليه يان لوكازوفيتش، فالنفي الذي قدمه يان لوكازوفيتش يتعلق بالتحليلات الأولى فقط ولابد من التوضيح أن النقاش حول علاقة المنطق الأرسطي بالأنطولوجيا ينتمي إلى مستويين أسس نظرية القياس الأرسطي والثاني ينتمي إلى العرض النظري لنظرية القياس كما جاء في التحليلات الأولى ولابد من التمييز بين هذين المستويين حتى يكون الحكم موضوعيا ففي مستوى أسس نظرية القياس، ويذكر أرسطو في هذا الكتاب بأن بعض موضوعات الفلسفة الأولى تتصل بالتحليلات الأولى وهذا يكفي للرد على يان لوكازوفيتش حسب تصور الأستاذ الباحث أحمد موساوي.
أنظر: أحمد موساوي، **معجم المناطقة**، مرجع سبق ذكره، ص ص38، 39.

[2] –يان لوكازوفيتش، **نظرية القياس الأرسطية من وجهة نظر المنطق الصوري الحديث**، مرجع سبق ذكره، ص19.

[3] – المرجع نفسه، ص20.

ومن خلال هذا كان حكمه على نظرية القياس الأرسطية سلبيا كونها تبدو في نظره ناقصة من الناحية العلمية و المنطقية[1].

إلا أن هذا الموقف الذي اتخذه يان لوكازوفيتش حسب التصور الذي يقدمه الباحث أحمد موساوي موقف غير مبرر منطقيا، ذلك لأن أرسطو لا يرفض أن يكون الحد الجزئي موضوعا أو محمولا في قضية بصفة مطلقة و لكنه يرفض الحد الجزئي في قضية لها وظيفة المقدمة ضمن القياس البرهاني، هذا الرفض الذي سنه أرسطو في القياس يبرره الباحث أحمد موساوي في قوله: "لا تشمل الأنطولوجيا الأرسطية الأفراد فالجنس الأسفل ليس تحته أفراد، وإذا كانت الأفراد هي المعبر عنها بالحدود الجزئية فهذا دليل قوي على إهمال أرسطو للحدود الجزئية كان إهمالا متسقا مع نظرته الأنطولوجية في تصنيف الكائنات"[2] .

وما يؤخذ على أرسطو أيضا حسب يان لوكازوفيتش أنه لم ينتبه إلى أن غير الكلي من الحدود ليس بالضرورة يمثل حدا جزئيا بل قد يكون فارغا لا يدل على شيء موجود وهذا ما غفل عنه أرسطو و يعطينا يان لوكازوفيتش مثالا عن الحد Tragelaphos، والذي يدل على حيوان خرافي نصفه جديTragos ونصفه آيلElaphos[3]، على الرغم من أن المعلم الأول يعبر صراحة على رفض الحدود الفارغة لأنها ناتجة عن عملية التخيل لا التجريد، وهذا لا يتماشى مع التصور الفلسفي الذي ينطلق منه، إلا أنه يشير إليها في كتابه "**العبارة**" في قوله: "فإن قولنا أيضا عنز-أيل قد يدل على معنى ما لكنه ليس هو بعد حقا ...".[4] .

هذا النقد الذي وجهه يان لوكازوفيتش يقودنا إلى نقطة أخرى تتعلق بالميتافريقا اليونانية والتي يمثل أرسطو جزءا منها، وهي مشكلة الربط بين الوجود والماهية التي قامت من خلالها كل الفلسفات اليونانية ومن بينها فلسفة أرسطو، ومن هنا كان لزاما عدم الحديث

[1] -أحمد موساوي، **معجم المناطقة**، مرجع سبق ذكره، ص39.

[2] - أحمد موساوي، **بحوث منطقية فلسفية**، (الجزائر، دار المعرفة، 2018)، ص56.

[3] - يان لوكازوفيتش، **نظرية القياس الأرسطية من وجهة نظر المنطق الصوري الحديث**، مرجع سبق ذكره، ص16.

[4]- أرسطو، **العبارة**، مرجع سبق ذكره، ص 100.

عن اللاموجود أو الفارغ من حيث أنه لا يمكن الحديث إلا عن الموجود واللاموجود لا يمكن الحديث عنه أو بعبارة أخرى يجب السكوت عنه وهذا ربما ما أغفله يان لوكازوفيتش، حسب اعتقادنا لأن فكرة الفصل بين الوجود والماهية فكرة ظهرت في الفلسفة الإسلامية مع كبار الفلاسفة والمناطقة المسلمين كأبو نصر الفرابي وابن سينا وغيرهم كثير... وهذا يعود إلى سبب أنطولوجي أيضا يتعلق بالعقيدة الإسلامية.

وعلى الرغم من أن المعلم الأول أشار إلى التمييز بين الوجود والماهية في الفصل الثالث من **التحليلات الثانية** أين بين أن الإنسان إذا استطاع معرفة حقيقة شيء معين فلا يمكنه أن يعرف أنه موجود في الواقع إلا إذا تمكن من البرهنة على وجوده، فالماهية لا يمكنها إثبات الوجود كونها لا تتضمنه، إلا أن المتأمل في هذا التمييز يجد أن أرسطو صب اهتمامه بما هو موجود فقط دون التطرق أو الانتباه لما يمكن أن يوجد وعليه كان الوجود والماهية عند أرسطو شيء واحد[1].

ويظهر الموقف الأرسطي من عدم التمييز والفصل بين الوجود والماهية في موقفه من الصدق، فإذا كان الصدق عند أفلاطون مرتبط بالفكرة أو المثال الذي يحمل صفة الكائن وهو صورة خالصة والمادة بالنسبة إليه فهي تمثل اللاكائن لأن المادة ليس لها صورة، فإن نظرة أرسطو مختلفة تماما عن التصور الأفلاطوني لأن الكائن حسب أرسطو هو ماهية ووجود أي صورة ومادة، وعليه ارتبطت مشكلة الصدق عند أرسطو بالصدق الأنطولوجي يقول أرسطو:" إن القول بأن ما هو كائن ليس بكائن وأن ما هو ليس بكائن هو كائن فهو قول كاذب، والقول بأن ما هو كائن هو كائن وأن ما ليس بكائن هو ليس بكائن هو قول صادق"[2].

[1] – عمار طالبي، **مدخل إلى عالم الفلسفة**، (الجزائر، دار القصبة)، ص309

[2] – أحمد موساوي، **مدخل جديد إلى فلسفة المنطق**، مرجع سبق ذكره، ص139.

وعليه يجعل أرسطو الصدق موضوعا يكمن في الإتحاد بين الفكر والكائن في حين يكمن الكذب في الفصل بين الفكر والكائن الذي عبر عنه أرسطو باللاكائن وإذا كانت هناك مطابقة بين الكائن والصدق واللاكائن والكذب فإن أرسطو في حديثه عن الصدق الأنطولوجي يماثل بينه وبين الصدق المنطقي أي كأنه هو الصدق المنطقي، ومن خلال هذا نستنتج أن الصدق بمفهوم أرسطو هو صدق مرتبط بالواقع و بعالم الأشياء والكذب يتعلق بعدم الترابط مع الواقع، ويرتبط هذا الموقف الأرسطي من الصدق والكذب بموقف أرسطو من الوجود والماهية الذي و على الرغم من أنه ميز بينهما إلا أنه لم يفصل بينهما كما قلنا سابقا[1].

ويؤكد أرسطو موقفه من الوجود والماهية في مواضع كثيرة من كتبه المنطقية وعلى سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر فإنه يقول في كتابه "**التحليلات الثانية**": "وأيضا فكيف يبين معنى ما هو؟ فإنه قد يلزم الذي يعلم ما هو الإنسان أو شيئا آخر– أي شيء كان– أن يعلم أيضا أنه موجود، وذلك أن ما ليس هو موجودا فليس إنسان من الناس يعلم ما هو..."[2]، إن الواضح من خلال هذا النص أن تعريف الشيء يقتضي الدلالة على وجوده وجودا لا ينفصل البتة عن ماهيته.

وهذا ما يؤكده الأستاذ الباحث أحمد موساوي في قوله:" لا نستطيع فهم الاختزال الذي قام به أرسطو في موضوع صور القضايا والذي جعله يحتفظ بالصورة الحملية فقط لأن ذلك الاختزال قائم على ما هو ضمني وهو تكييف منطقه مع فلسفة التلازم بين الوجود والماهية، فالقضية الحملية هي وحدها التي تضمن التلازم لأنها مكونة من حدين كليين مجردين من الموضوعات المحسوسة"[3]

[1] – المرجع نفسه، ص ص140، 141.

[2] – أرسطو، **التحليلات الثانية**، تحقيق وتقديم عبد الرحمن بدوي، (ط1، بيروت:، دار القلم 1980)، ص443.

[3] – أحمد موساوي، **تاريخ المنطق**، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 38، 39.

ويضيف الأستاذ الباحث أحمد موساوي إلى ما قاله سابقا في دحض موقف يان لوكازوفيتش: "السبب الذي جعل أرسطو يرفض الحدود الفارغة لأنها في واقع الأمر ليست حدودا بالمفهوم التقني للحد عند أرسطو لأنها لا تشير إلى أي شيء، ولكن لوكازوفيتش يرفض هذا التفسير الذي لا يتماشى مع تفسيره الصوري للحدود"[1]، وما يؤكد ما ذهب إليه الأستاذ الباحث أحمد موساوي هو ما جاء على لسان المعلم الأول أرسطو نفسه الذي يقول في مقدمة كتابه **التحليلات الأولى** وبعبارات واضحة وصريحة لا مجال فيها للمناقشة والتأويل بأن الغرض من **التحليلات الأولى** هو بناء العلم البرهاني الذي هو العلم الكلي، وفي دليل أخر يقول أيضا أن بعض موضوعات الفلسفة الأولى يتصل بالتحليلات الأولى[2]، وفي هذا يقول:" إن أول ما ينبغي أن نذكر هو الشيء الذي عنه فحصنا هاهنا، والغرض الذي إليه قصدنا، فأما الشيء الذي عنه نفحص فهو البرهان وغرضنا العلم البرهاني "[3].

ويذهب بعض المناطقة إلى القول أن للقضية عند أرسطو ثلاث صفات أساسية:

1-**تتميز أنها واحدة: "وحدة القضية"**: فالقضية حسب أرسطو فعل عقلي غير منقسم، يتضمن اعتقادا يحتمل الصدق أو الكذب.

2-**تتميز أنها متعددة:** كونها تتكون من موضوع، محمول ورابطة وعليه كانت متعددة من ناحية بنيتها*.

---

[1] – المرجع نفسه، ص59.

[2] –أحمد موساوي، **معجم المناطقة**، مرجع سبق ذكره، ص39.

[3]– أرسطو، **التحليلات الأولى**، مرجع سبق ذكره، ص، ص 137، 138.

* – يذهب الأستاذ أحمد موساوي إلى التأكيد على أن القول بأن القضية الحملية ليست قضية بسيطة كونها مركبة من موضوع ومحمول بالنسبة للسان العربي، ومن ثلاثة عناصر هي الموضوع والرابطة والمحمول" في الألسنة الهندو–أوربية" قول غير صحيح، ذلك لأن المكونات التي تدخل في تركيب القضية الحملية ليس لها معنى التركيب بالنسبة إلى أرسطو لأنها لا تصدق ولا تكذب."

أنظر: أحمد موساوي، **مدخل جديد إلى المنطق المعاصر**، ج1، مرجع سبق ذكره، ص240.

3-**القيمة الكلية للقضية:** ويظهر هذا من خلال الحكم الذي نعبر عنه في القضية والذي ينتقل بعد ذلك إلى عقول الآخرين[1]،يقول في هذا المنطقي غوبلو إدموند(**Goblot Edmond 1858-1935**):"إن حكمي القائم على تجربتي الشخصية يفرض نفسه علي بضرورة مطلقة، لكنه ليس سوى حكمي أنا، وحتى يصير صادقا فإنه يجب أن يقع التعبير عنه في قضية، إذ حتى عندما يضطر كثير من الناس إلى نفس الحكم لكن دون أن يتمكنوا من تبادل أحكامهم، فإن هذه الأحكام تكون صادقة عند كل واحد منهم على حدة، ولا تكون صادقة بوجه عام"[2] .

وتتعدد أنواع القضية الحملية بحسب موضوعاتها وحسب تقسيمنا للحدود عند أرسطو إلى ثلاثة أنواع:

1-**القضية الشخصية:** هي ما كان موضوعها جزئيا حقيقيا مثال قولنا: سقراط فيلسوف، فسقراط الموضوع هو مشخص ومعين، وهذا النوع من القضايا لا يمكن أن يكون موضوعا للاستدلال، إلا أن أرسطو استخدمها في حدود الاستدلال بالإستقراء أو بالتمثيل[3]، إضافة إلى ذلك أن دور القضية عند أرسطو هو العمليات القياسية التي تتطلب إمكان العكس بين القضايا أي المبادلة بين الموضوع و المحمول، ومن هنا كان لزاما أن الاثنين يكونان من جنس واحد، وبالضبط أن يكون الموضوع هو الآخر تصورا و ليس شخصا، لكي يستطيع القيام بوظيفة المحمول[4]، والسبب الآخر الذي اقترحه الشارح **باسيوس (Pacius)** الذي ذهب إلى القول أن أرسطو رفض القضايا الشخصية انطلاقا من كتاب **التحليلات**

---

[1] -علي سامي النشار، **المنطق الصوري من أرسطو إلى عصورنا الحاضرة**، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000)، ص، ص، 235، 236.

[2] -نقلا عن : جول تريكو، **المنطق الصوري**، مرجع سبق ذكره، ص129.

[3] – آمال موهوب، **درجة الصورية في المنطق السينوي من خلال نظرية القياس الحملي** مرجع سبق ذكره، ص76.

[4] -روبر بلانشي: **المنطق وتاريخه من أرسطو إلى راسل**، ترجمة: محمود اليعقوبي، (الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2004)، ص27.

الأولى الذي يؤكد فيه على أن موضوع المنطق هو البرهان أو العلم البرهاني، ومن هنا كان عليه أن لا يأخذ بالحسبان القضايا الشخصية، ذلك لأن الفرد لا يمكنه أن يكون موصوفا للعلم[1].

2-**القضية المهملة:** ويعرفها أرسطو في قوله:" والمهمل ما قيل على شيء أو لم يقل عليه بعد أن لا يذكر الكل ولا البعض وذلك كقولك إن علم الأضداد واحد، و كقولك إن اللذة ليست خيرا"[2].

وهي ما كان موضوعها كليا ووجه الحكم على مصاديقه، لكن مع إهمال كم الأفراد المنطقية، مثال: الإنسان في خسر، فنحن هنا لا نتحدث عن ما هو موجود في الذهن، بل نتحدث عن واقع وصدق خارجي هو حقيقة الخسران، لكننا لم نحدد كم الخاسرين لا كليا ولا جزئيا، فتكون القضية مهملة، وهي أيضا ليست محل اهتمام المناطقة.[3]

ومنه يمكن القول أنها القضية التي يكون موضوعها ومحمولها حدين كليين ويعتبرها أرسطو في عرضه المنهجي لنظرية القياس المقدمات المهملة مقدمات جزئية ولكن بطريقة ضمنية و ليست صريحة[4].

3-**القضية المحصورة:** "وسميت محصورة ومسورة إن قرن بها سور وهو اللفظ الدال على كمية الأفراد إما بالتعميم و تسمى كلية... وإما بالتبعيض وتسمى جزئية"[5]وعليه فالقضايا المحصورة تتحدد فيها كمية الأفراد في الموضوع بالكل أو بالبعض ولا تترك مهملة دون تحديد مثال: كل حيوان فان هي قضية كلية حكم فيها على جميع المصاديق ويعرفها

---

[1]-المرجع نفسه، ص27.

[2] -أرسطو، **التحليلات الأولى**، مرجع سبق ذكره، ص139.

[3] -فؤاد بن عبيد، **مدخل إلى علم المنطق**، (الجزائر، دار الكتاب الحديث)، ص88.

[4] - أحمد موساوي، **تاريخ المنطق**، مرجع سبق ذكره، ص56.

[5] -أفضل الدين الخوجي، **ابن عرفة، رسالتان في المنطق: الجمل في المنطق، المختصر**، ترجمة سعد غراب، (مركز الدراسات و الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية)، ص32.

أرسطو من خلال قوله: "وأعني بالكلي ما قيل على كل شيء أو لم يقل على واحد منه والجزئي ما قيل على بعض الشيء أو لم يقل على بعضه أو لم يقل على كل شيء"[1] وتنقسم القضية الحملية المحصورة من حيث الكم والكيف إلى أربعة أنواع:

أ-**الكلية الموجبة:** ونرمز لها بالرمز" كل أ ج" مع افتراض أن كل تفيد الكلية الموجبة وأن "أ" تمثل الموضوع و"ج" تمثل المحمول، مثال ذلك: كل إنسان فان.

ب-**الكلية السالبة:** ونرمز لها بالرمز "لا أج" مع افتراض أن لا تفيد الكلية السالبة وأن "أ" تمثل الموضوع و"ج" تمثل المحمول، مثال ذلك: لا إنسان خالد.

ج-**الجزئية الموجبة:** ونرمز لها بالرمز "ع أ ج" مع افتراض أن "ع" تفيد الجزئية الموجبة وأن "أ" تمثل الموضوع و"ج" تمثل المحمول، مثال ذلك: بعض الإنسان حكيم.

د- **الجزئية السالبة:** ونرمز لها بالرمز "س أ ج" مع افتراض أن "س" تفيد الجزئية السالبة و أن "أ" تمثل الموضوع و"ج" تمثل المحمول، مثال ذلك: بعض الإنسان ليس ضعيفا[2].

والجدول التالي يوضح صور القضية الحملية الأربعة:

رموز القضايا الحملية الأربع	الصورة الرمزية للقضايا الحملية الأربع
ك.م	كل ب جـ
ك.س	لا ب جـ
جـ.م	بعض ب جـ

[1] – أرسطو، **التحليلات الأولى**، المرجع نفسه، ص 139.

[2] –أحمد موساوي، **مدخل جديد إلى المنطق المعاصر**، ج1، مرجع سبق ذكره، ص200.

جـ.س	بعض ب ليس جـ

المبحث الثاني: المقولات في منطق أرسطو

إن الحديث عن القضايا في منطق أرسطو يقودنا بالضرورة إلى الحديث عن المقولات الأرسطية لأنه وبتأليف هذه المقولات يكون لدينا قضايا موجبة وأخرى سالبة وهذا ما يؤكده أرسطو في قوله: "وكل واحد من هذه التي ذكرت إذا قيل مفردا على حياله فلم يقل بإيجاب ولا سلب أصلا، لكن بتأليف بعض هذه إلى بعض تحدث الموجبة أو السالبة"[1] ونظرا لأهميتها وقيمتها فإن المعلم الأول أرسطو قام بكتابة مؤلف خاص بها تحت عنوان **المقولات**.

وعلاقة كتاب المقولات ببقية كتب الأورغانون واضحة وجلية فإن كان أرسطو في كتابه **التحليلات الأولى** ركز اهتمامه على تحليل القياس، وفي **التحليلات الثانية** وجه اهتمامه إلى مقارنة المقدمات البرهانية بالمقدمات القياسية والجدلية، وفي العبارة ذهب إلى تحديد مفهوم القضية وأهم أنواعها، فإنه في كتاب **المقولات** حاول التركيز على مكونات القضية الحملية فالمقولات الأرسطية تدل على موضوعات ومحمولات القضايا الحملية ومن ثم كان لهذه المقولات أهمية كبيرة في تحليل القضايا الحملية سواء تعلق الأمر بالنسبة للمنطق الأرسطي أو المنطق الإسلامي، فكتاب المقولات مكمل للعبارة والتحليلات الأولى والثانية[2].

وتعتبر مشكلة الرابطة المنطقية من بين الأسباب الرئيسة التي جعلت المعلم الأول يقوم بضبط هذه المقولات المختلفة، أين لا حظ أرسطو أن مشكلة تحقيق التوافق بين احترام مبدأ عدم التناقض التي كان يدافع عنها بارمينيدس (540ق.م-480ق.م Parminids) وإنقاذ الحمل تكمن فقط في تفسير الرابطة أو بالأحرى فعل الكينونة الذي كان ينظر إليه كل من

[1] – أرسطو، **المقولات**، تحقيق وتقديم عبد الرحمن بدوي، (ط1؛ بيروت، دار القلم، 1980)، ص36.

[2] – أحمد موساوي، **تاريخ المنطق**، مرجع سبق ذكره، ص50.

بارمينيدس وأفلاطون نظرة مطلقة، تفسيرا نسبيا أي أن الرابطة لها معان متعددة بتعدد المقولات في علاقتها بالجوهر[1].

وعليه كانت الغاية الثانية من وضع المقولات الأرسطية هي تجاوز مشكلة الرابطة في المنطق اليوناني، ذلك لأنه لو قمنا بتفسير الرابطة بالمعنى الكلي فإن العلاقة بين الموضوع والمحمول ستكون علاقة تناقض بمعنى أننا سنقول إن الموضوع هو شيء آخر ومثال ذلك: في قولنا سقراط إنسان تفسير الرابطة تفسيرا مطلقا يؤدي بنا إلى القول إن سقراط هو شيء آخر غير كونه سقراط[2].

وفي تعريفه لهذه المقولات يقول أرسطو:" كل من التي تقال بغير تأليف أصلا، فقد يدل إما على جوهر، وإما على كم، وإما على كيف، وإما على إضافة، وإما على أين وإما على متى، وإما على وضع، وإما على أن يكون له، وإما على يفعل وإما على ينفعل"[3]، من خلال هذا النص يمكن للباحث في ميدان المنطق أن يقوم بتحديد أنواع المقولات التي قام المعلم الأول بوضعها و التي تتمثل في ما يلي:

1. الجوهر:

ويذهب المعلم الأول في تعريفه للجوهر إلى القول بأنه: "الموصوف بأنه أولى بالتحقيق والتقديم والتفضيل فهو الذي لا يقال على موضوع ما، ولا هو في موضوع ما"[4] ويبدو جليا من خلال هذا التعريف الذي صاغه أرسطو للجوهر أنه لا يمكن أن يكون الجوهر محمولا لأي موضوع، مثال ذلك: إذا حددنا موضوعا معينا كقولنا مثلا: سقراط فلا يمكن أن نضيف لهذا الموضوع هذا الجوهر الأول والشيء نفسه يقال بالنسبة للموضوع فلا

[1] – أحمد موساوي، **تاريخ المنطق**، مرجع سبق ذكره، ص29.

[2] – المرجع نفسه، ص29.

[3] – أرسطو، **المقولات**، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[4] – المرجع نفسه، ص 36.

يمكن أن تكون موضوعا لمحمول ما، لأنها جواهر أولى[1]، وفي وصفها لها بالتحقيق والتقديم والتفضيل فإن المعلم الأول يصفها بذلك لأنها كما يقول أيضا: "وأيضا فإن الجواهر الأولى لما كانت موضوعة لسائر الأمور كلها، وسائر الأمور كلها محمولة عليها أو موجودة فيها، فلذلك صارت أولى وأحق بأن توصف جواهر"[2] .

ومن صفاتها أيضا التي يؤكدها المعلم الأول على قيمتها أنه لا ضد لها، كما تتميز كذلك بأنها لا تقبل الأكثر والأقل[3]، هذا في ما يخص الجواهر الأولى، لأن المعلم الأول يعطينا نوعا آخر من الجواهر يسميه بالجواهر الثانية كالإنسان، على سبيل المثال لا على سبيل الحصر، وهي التي يمكن أن تقال على محمولات و على موضوعات كقولنا مثلا: الإنسان فان أو قولنا: سقراط إنسان [4].

ويضيف المناطقة المسلمون إلى الجوهر صنفا آخر يطلقون عليه **الجوهر المضاف**، ومن المناطقة الذين استخدموا هذا النوع من الجوهر المضاف نجد المعلم الثاني أبو نصر أبو نصر الفرابي*، الذي قام بنقل اسم الجوهر المضاف من عند أهل اللغة العربية وبالضبط عن المعنى الذي يسميه الجمهور جوهرا لشي ما من الأشياء مثال ذلك: "جوهر الذهب" أو "جوهر هذا الثوب"...[5]، وهذا ما يؤكده أبو نصر الفرابي في كتابه "الحروف" أين نجده يقول:" ويلحق كليات سائر المقولات أن تكون جواهر مضافة إلى شيء ما فقط، وهي أن

---

[1]– أرسطو، **المقولات**، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[2]– المرجع نفسه، ص 38.

[3] – المرجع نفسه، ص، ص 40، 41.

[4]– المرجع نفسه، ص 36.

* – على الرغم من أن المعلم الثاني لا يختلف في تعريفه للجوهر عن التعريف الذي قدمه أرسطو و هذا ما يؤكده في كتابه الحروف أين نجده يقول في تعريف الجوهر: "ويشبه أن يكون هذان إنما سميا جوهرا على الإطلاق لأجل أنهما مستغنيان في ماهيتهما وفي ما يتقومان به عن سائر المقولات، وباقي المقولات محتاجة في أن تحصل لها ماهيتها إلى هذه المقولة فإن ماهية كل واحدة منها لابد أن يكون فيها شيء مما في هذه المقولة".

أنظر: أبو نصر الفرابي، **كتاب الحروف**، تحقيق محسن المهدي (ط2، بيروت، دار المشرق، 1990)، ص101.

[5] – فاطمة الحمياني، **حروف المعاني بين المناطقة والنحاة**، (ط1، الرباط، مطبعة الأمينة، 2006)، ص123.

تكون جواهر ما يوجد في حدودها لا جواهر على الإطلاق، فتصير جواهر من جهة واحدة فقط"[1].

2. الكم:

يذهب أرسطو في ضبطه لمفهوم الكم إلى التأكيد على أنه ينقسم إلى أربعة أنواع مختلفة وهذا في قوله:" وأما الكم فمنه المنفصل، والمتصل، ومنه ما هو قائم من أجزاء فيه لها وضع بعضها عند بعض، ومنه من أجزاء ليس لها وضع، فالمنفصل مثلا هو: العدد والقول، والمتصل: الخط، والبسيط والجسم، وأيضا مما يضيف بهذه الزمان والمكان"[2].

وفي شرحه **للكم المنفصل** يذهب المعلم الأول إلى ربطه بنقطتين أساسيتين هما **العدد والقول**، فالحديث عن العدد هو حديث عن الكم المنفصل لأنه لا يمكن في الكم المنفصل أن نأخذ له حدا مشتركا تتصل فيه أجزاؤه بعضها ببعض، وفي هذا يعطينا أرسطو مثالا: العدد خمسة إذ هو جزء من العشرة، فلا يتصل العشرة جزؤها الخمسة بالخمسة...فجميع أجزاء العدد عشرة مثلا منفصلة بعضها عن بعض، والقول أيضا في تصور المعلم الأول من الكم المنفصل ذلك لأن أجزاؤه لا تتصل بحد مشترك، فلا وجود لهذا الحد المشترك في المقاطع الصوتية، لأن كل مقطع منفصل عن الآخر.[3]

وفي ضبطه **للكم المتصل** فإن المعلم الأول يرى أنها تتمثل في **الخط، والبسيط، والجسم، والزمان، والمكان،** ذلك لأن أجزاءها تتصل بحد مشترك أو حدود مشتركة تصل أجزاؤها بين بعضها البعض وفي هذا يقول: "فأما **الخط** فمتصل، لأنه قد يتهيأ أن يؤخذ حد مشترك تتصل به أجزاؤه: كالنقطة، وفي **البسيط** الخط، فإن أجزاء السطح قد تتصل بحد ما

[1] – أبو نصر الفرابي، أبو نصر الفرابي، **كتاب الحروف**، مرجع سبق ذكره، ص103.

[2] – أرسطو، **المقولات**، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[3] – المرجع نفسه، ص 43.

مشترك، وكذلك أيضا في **الجسم** قد تقدر أن تأخذ حدا مشتركا وهو الخط والبسيط، تتصل به أجزاء الجسم، ومما يجري هذا المجرى أيضا **الزمان والمكان**"[1].

ومن صور الكم أيضا التي يذكرها المعلم الأول نجد **الكم الذي أجزاؤه لها وضع والتي ليس لها وضع**، والتي يوضحها أرسطو من خلال تقديم أمثلة توضيحية انطلاقا من أنواع الكم السابقة، فالمقصود من قوله ما هو قائم من أجزاء فيه لها وضع بعضها عند بعض يذهب المعلم الأول إلى التأكيد على أنه يعني بهذا أن تكون أجزاؤه موجودة معا أي أن كل أجزائه مترابطة في ما بينها، ومثال ذلك كما يقول أرسطو: "أجزاء الخط لها وضع بعضها عند بعض، لأن كل واحد منها موضوع بحيث هو"[2] **والخط** كما أكد من قبل نوع الكم المتصل، وما يقال على الخط يقال على بقية الكم المتصل ماعدا الزمان أي –**البسيط، والجسم، والمكان**–.

ومنه يمكن القول أن الكم الذي يكون قوامه من أجزاء فيه لها وضع بعضها عند بعض، هو الذي تكون أجزاؤه كلها موجودة معا، وكل جزء مرتبط بالآخر، مثال ذلك جسم الإنسان أين نجد أن أجزاء الإنسان توجد معا و تتحقق فيه شروط ما قوامه من أجزاء فيه لها وضع عند بعضها البعض فكل عضو مرتبط بعضو آخر، وفي هذا يذهب أبو نصر الفرابي إلى تحديد الشروط التي يجب أن تتوفر في هذا النوع من الكم في قوله:" وما قوامه من أجزاء فيه لها وضع بعضها من بعض هو الذي تكون أجزاؤه كلها موجودة معا، وتجد كل جزء منه في جهة من جهات ذلك الحكم، وتكون تلك الجهة محدودة يمكن أن يرشد إليها إما بالإشارة وإما بالقول، ويكون الجزء الذي يجاوره يلتئم ويتصل، فما وجد في أجزائه هذه الشرائط الأربع فهو الذي قوامه من أجزاء فيها لها وضع بعضها عند بعض"[3].

---

[1] – أرسطو، **المقولات**، مرجع سبق ذكره، ص44

[2] – المرجع نفسه، ص44

[3] – الفارابي، **المنطق عند الفرابي (المقولات)**، تحقيق و تقديم رفيق العجم، (الجزء الاول، بيروت، دار المشرق)، ص96.

أما عكس هذا النوع من الكم فهو الذي يقصد بها وجود جزء منها لم يكن له وضع عند بعضه البعض وهي التي يحددها المعلم الأول في **العدد، والقول،** ويضيف إليها **الزمان** وهي التي لا يقدر أن يرى في أجزائها وضع مع بعضها عند بعض وأجزاؤها لا توجد معا وفي تبريره لذلك يقول :"بل الأولى أن يقال إن لها ترتيبا ما، لأن بعض الزمان متقدم، وبعضه متأخر، وكذلك العدد لأن الواحد في العد قبل الاثنين...و القول أيضا كذلك لأنه لا ثبات لشيء من أجزائه"[1].

وهذا النوع من الكم هو الذي لا تتوفر في الشروط الأربعة التي حددها أبو نصر الفرابي وقمنا بحصرها في ما سبق، فأجزاء الزمان لا يمكن أن توجد معا، ولا أجزاء القول لأن حروفه كلها نطق ولا يمكن أن يوجد منها اثنان معا، والشيء نفسه يقال بالنسبة للعدد الذي ليس له مكان أصلا ولا يمكن لأجزائه أن ترتبط ببعض وعليه فهذه العناصر الثلاثة– الزمان، العدد، القول– لا يمكن لأجزائها أن تلتئم مع بعضها البعض[2].

3.المضاف:

يذهب أرسطو في ضبطه لمفهوم المضاف إلى التأكيد على **أن** الأشياء المضافة هي التي ماهياتها تقال بالقياس إلى شيء آخر، وفي هذا يقول: "يقال في الأشياء إنها من المضاف متى كانت ماهيتها إنما تقال بالقياس إلى غيرها أو على نحو آخر من أنحاء النسبة إلى غيرها، أي نحو كان"[3].

وفي ضبطه لخصائص المضاف يعطي له أرسطو مجموعة من الخصائص المختلفة والمتنوعة منها الأكبر، الأقل والأكثر وحتى التضاد، ومثال ذلك فالأكبر مثلا ماهيته تقال بالقياس إلى غيره فهو أكبر من، والأقل الشيء نفسه فهو أقل من، وليس كل مضاف يقبل

[1] – أرسطو **المقولات**، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 44، 45.

[2] – الفارابي، **المنطق عند الفرابي (المقولات)**، المرجع نفسه، ص97

[3] –أرسطو، **المقولات**، مرجع سبق ذكره، ص48.

الأكثر والأقل وهذا ما يؤكده في قوله:"... ولكن ليس كله يقبل الأكثر والأقل، فإن الضعف ليس يقال ضعفا أكثر ولا أقل، ولا شيئا مما كان مثله"[1].

ويضيف أرسطو أيضا للمضاف التضاد ويعطينا في هذا مثالا عن الفضيلة والرذيلة، والعلم والجهل بشرط أن لا يكون الضد في كل المضاف لأن هناك أشياء ليس لها ضد مثال ذلك ليس للضعفين ضد، وحتى الثلاثة ليس لها ضعف، ومن بين مميزات الإضافة أيضا أن كل واحد منهما يرجع إلى صاحبه في النسبة بالتكافؤ فالأكبر أكبر من الأصغر، والأصغر أصغر من الأكبر[2].

ومن بين مكونات المضاف يذكر المعلم الأول: الملكة، والحال، والحس، والعلم، والوضع وفي ضبطه لهذه العناصر الخمسة يقول: "إن الملكة تقال ملكة لشيء، والعلم علم بشيء، والوضع وضع لشيء، والحس حس بشيء وسائر ما ذكرنا يجري هذا المجرى"[3]

[1] – المرجع نفسه، ص ص48، 49.

[2] – المرجع نفسه، ص 49.

[3] – المرجع نفسه، ص48.

4. في الكيف والكيفية:

في ضبطه لمقولة الكيف يذهب المعلم الأول إلى القول: "واسمي بالكيفية تلك التي له يقال في الأشخاص: كيف هي، والكيفية ما يقال على أنحاء شتى"[1] وعليه فإن الكيفية أو الكيف هي التي ترِد في جواب كيف هي؟ وتقال على أنحاء مختلفة ومتنوعة، والتي تتمثل في ما يلي:

في ضبطه لهذه الأنحاء والأجناس التي تتعلق بالكيفية، يذهب أرسطو إلى تحديد الجنس الأول **بالملكة والحال** أين نجده يميز بينهما تمييزا واضحا فالملكة مختلف كل الاختلاف عن الحال، فالملكة أطول زمانا كالعلوم والفضائل التي ليست سهلة الحركة والتغير(كالعفة، العدالة، العلم..)، في حين كان الحال عكس ذلك فهو متغير وغير ثابت كالصحة والمرض، الحرارة والبرودة، فحال الجو قد يكون باردا ليتغير ليكون ساخنا والإنسان قد ينتقل من المرض إلى الصحة، ويوضح أرسطو في تمييزه بين الحال والملكة بعض الحالات التي تطول مدتها كمرض يطول ولا شفاء له، والذي نسميه نحن بالمرض المزمن الذي لا شفاء له بأنه يمكن أن يصبح الحال ملكة ولا اختلاف بينهما[2].

وينتقل من حديثه عن الجنس الثاني المتعلق بالكيفية إلى **تحديده بما قيل بقوة طبيعية أو لا قوة:** فالمصارعون أو كما يسميهم أرسطو ملاكزيون والعداؤون أو كما يسميهم أرسطو بالمحاضريون لهم قوة طبيعية على أن يفعلوا بعض الأشياء المتعلقة بمهارتهم بسهولة جدا.

أما في ما يخص الجنس الثالث المتعلق بالكيفية فيسميه أرسطو **بكيفيات انفعالية** ومن أمثلتها الحلاوة والمرارة، أو البروردة والحرارة...، كونها تحدث في الحواس إنفعالا

[1] – أرسطو، **المقولات**، مرجع سبق ذكره، ص55.

[2] – المرجع نفسه، ص55.

فالحرارة مثلا تحدث إنفعالا في اللمس، والحلاوة والمرارة في الذوق، أو الاحمرار في حالة الخجل...[1].

ومن بين الأجناس المرتبطة بالكيفية يضيف المعلم الأول جنسا رابعا يتعلق **بالشكل والخِلقة الموجودة في واحد واحد ومع هذين الإستقامة والإنحناء،** أين يمكن القول عن الشيء بأنه مربع أو مثلث، فنقول كيف هو؟ يمكن القول أنه مستقيم أو منحن، و الشيء ذاته قد يقال عن الخلقة أما عن الخلقة فقد يكون متخلخلا، أو متكاثفا أو يكون ألمسا أو خشنا[2].

وفي حديث أبو نصر الفرابي عن مقولة الكيف أو الكيفية يسميها أبو نصر الفرابي بالهيئات وهذا ما يؤكده قوله: "الكيفية هي بالجملة الهيئات التي بها يقال في الأشخاص كيف هي، وهي التي بها يجاب في المسألة عن شخص كيف هو"[3]، وهي بالنسبة إليه نوعان فقط بالنسبة لكل واحد من المحسوسات صنف تثبت به ذات الشيء ويسميه صيغ ذات الشيء وصنف آخر لا تثبت معه و يسميه الصيغ الخارجة عن ذات الشيء، وفي هذا يقول:" له هيئات ومن تأمل واحدا واحدا من المحسوسات تبين للإنسان، هذان الصنفان من الصيغ والهيئات والصنف الذي به تثبت ذات الشيء تسمى **صيغ ذات الشيء،** والصنف الآخر الذي لا تثبت به تسمى **الصيغ الخارجة عن ذات الشيء**"[4].

ومن بين أهم النقاط التي يضيفها أبو نصر الفرابي أيضا في مقولة الكيفية هي أنها في بعض الحالات قد تلحق بنوع من الإضافات وهذا ما يؤكده في قوله:" وذلك أن الإضافات قد تلحق أشياء كثيرة من أنواع الكيفية وأجناسها، فيتفق أن تكون التسمية التي

---

[1] – أرسطو، **المقولات**، مرجع سبق ذكره، ص ص 56، 57.

[2] –المرجع نفسه، ص58

[3] –الفرابي، **المنطق عند أبو نصر الفرابي (المقولات)**، مرجع سبق ذكره، ص99.

[4] –الفرابي، **الألفاظ المستعملة في المنطق**، حققه وقدم له: محسن مهدي، (ط2، بيروت، مؤسسة دار المشرق)، ص51.

لحقت ذلك النوع أو الجنس من الكيفية تسمية تدل عليه من حيث هو مضاف ولا يكون له اسم يدل عليه من حيث هو كيفية"[1].

5.في يفعل وينفعل:

في ضبطه لهذه المقولة يذهب المعلم الأول إلى القول: "وقد قبل يفعل وينفعل مضادة، والأكثر والأقل، فإن "يسخن" مضاد "ليبرد" ...وقد يقبلان أيضا الأكثر والأقل"[2] وفي شرحه لهذه المقولة يقول أبو نصر الفرابي: "وأن ينفعل هو مصير الجوهر من شيء إلى شيء وتغيره من أمر، ومادام سالكا في ما بين الأمرين على اتصال يقال فيه أن ينفعل... وأما يفعل فهو ينتقل الفاعل باتصال على النسب التي له إلى أجزاء ما يحدث في الشيء الذي ينفعل حينما ينفعل"[3].

ومقولة الفعل معناها التأثير في الشيء الذي يقبل الأثر، وهي طريقة سلوك الإنسان كالتقطيع، الكتابة...، ومقولة الانفعال تدل على قبول الشيء لأثر المؤثر فيه، فالمنفعل هو الذي له القابلية لقبول الفعل[4].

6. الوضع:

في ضبط هذه المقولة كان لزاما علينا العودة إلى كتاب" ابن رشد نص تلخيص منطق أرسطو"، والذي نجده يضبط مقولة الوضع في قوله: "وقد ذكرت الأشياء ذات الوضع في باب المضاف... مثل المضطجع والمتكئ، فإن الاضطجاع والاتكاء من مقولة المضاف والمضطجع والمتكئ هو من هذه المقولة"[5]. والمقصود بالوضع، وهي كيف يوضع الشيء

---

[1] –الفرابي، **المنطق عند الفرابي (المقولات)**، مرجع سبق ذكره، ص108.

[2] –أرسطو، **المقولات**، مرجع سبق ذكره، ص62.

[3] الفرابي، **المنطق عند أبو نصر الفرابي(المقولات)**، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 113، 115.

[4] –محمد حسن مهدي بخيت، **علم المنطق المفاهيم والتصورات**، ج1، مرجع سبق ذكره، ص216.

[5] –ابن رشد، **نص تلخيص منطق أرسطو**، تحقيق جيرار جيهامي، (بيروت: دار الفكر اللبناني، 1992)، ج2، ج3، ص55.

كونها تكشف عن وضعه، فنقول أنه مضطجع أو متكئ على حد قول أرسطو، ويذهب المعلم الثاني في ضبطه لمقولة الوضع إلى القول:" والوضع هو أن يكون أجزاء الجسم المحدودة محاذية لأجزاء محدودة من المكان الذي هو فيه، أو منطبقة عليها وذلك يوجد لكل جسم لأن كل جسم فله أين على وضع ما وذلك مثل الإنسان"[1]، ويعطينا أبو نصر الفرابي من خلال هذا التعريف مثالا عن الإنسان الذي يقوم في حياته اليومية بأوضاع مختلفة ومتنوعة من الوضع كالاستقامة، الاستلقاء، الجلوس، القيام... وغيرها من التصرفات التي تدل على هذه المقولة.

7. في «متى»، «أين»، «له»:

في ضبطه للمقولات الثلاثة الأخيرة السالف ذكرها يعطينا فقط ابن رشد على لسان أرسطو أمثلة توضيحية لهذه المقولات في قوله: "...مثل قولنا «له» إذا قلنا منتعل ومتسلح «أين» مثال سقراط في السوق، «متى» في ذلك الزمان"[2].

ومنه يمكن أن ندرك من خلال هذا الأمثلة التي يقدمها المعلم الأول أن المقصود بمقولة «له» أنها صفة حصول الإنسان على شيء معين كالتسلح على حد قوله، ومقولة «أين» فإنها تدل على نسبة الشيء في مكان فنقول مثلا في البيت أو الجامعة وهي للإجابة عن أين؟، أما المقصود من مقولة «متى» فتكون للإجابة على الزمان وهي نسبة الشيء إلى زمان معين :سواء كان ذلك في الماضي أو الحاضر أو المستقبل.

وفي حديثه عن مقولة «له» فإن المعلم الأول يرى أن لها أنحاء شتى تقال عليها يحددها في ما يلي:

- تقال إما على طريق الملكة و الحال مثال ذلك: يقال لنا معرفة ولنا فضيلة.

[1] –الفرابي، **المنطق عند أبو نصر الفرابي (المقولات)**، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[2]– ابن رشد، **نص تلخيص منطق أرسطو**، مرجع سبق ذكره، ص 55.

- تقال عن طريق الكم ومثال ذلك: يقال له مقدارا طوله ثلاث أذرع أو أربع أذرع.
- تقال على ما اشتمل على البدن مثال ذلك: الثوب.
- تقال في جزء من البدن: مثال ذلك: الخاتم في الإصبع.
- تقال عن طريق جزء من البدن: مثال ذلك: اليد أو الرجل.
- تقال على طريق ما في الإناء: مثال ذلك: الحنطة في الوعاء[1]

ويذهب المعلم الثاني في تعريفه لمقولة «متى» إلى القول: "متى هو نسبة الشيء إلى الزمان المحدود الذي يساوق وجوده وجوده"[2] والمقصود بالزمن المحدود هو إما يكون الماضي، أو الحاضر أو المستقبل فنقول على سبيل المثال أمس، وأول أمس ومنذ سنة... للدلالة على الماضي، ونقول الآن للدلالة على الحاضر، ونقول غدا أو بعد غد، والعام المقبل ...للدلالة على المستقبل[3].

وفي حديثه عن «أين» يذهب في تعريفها إلى القول: "وأين هو نسبة الجسم إلى مكانه، وليس هو بالمكان ولا تركيب الجسم والمكان، وبالجملة هو الشيء الذي سبيله أن يجاب به في السؤال عن الشيء أين هو"[4] والمقصود بالسؤال عن الشيء أين هو تحديد الأخص من المكان الذي يوجد فيه الذي نبحث عن مكانه مثال ذلك نقول زيد في البيت وهو مكانه الأخص المساوي له لأن البيت جزء في الدار والدار في المدينة والمدينة من جملة البلد...الخ وعليه فالمقصود بـ: «أين» المكان الأخص الذي يوجد فيه المقصود بسؤال عن الشيء أين هو.[5]

المبحث الثالث: الاستدلال المنطقي عند أرسطو:

[1] –أرسطو، **المقولات**، مرجع سبق ذكره، ص75.

[2] – الفرابي، **منطق الفرابي (المقولات)**، مرجع سبق ذكره، ص108.

[3] – المرجع نفسه، ص109.

[4] – المرجع نفسه، ص110.

[5] – المرجع نفسه، ص ص110، 111.

إن الحديث عن تحليل القضية الحملية عند أرسطو يقودنا بالضرورة إلى الحديث عن دواعي استعمالها، فالقضية الحملية عند أرسطو وضعت لهدف واحد وأساسي هو كونها مقدمة في الاستدلال، والحديث عن الاستدلال يقودنا لا محالة إلى الحديث عن آلياته ومبادئه التي من خلالها يمكن الوصول إلى نتائج صحيحة واستدلالات سليمة، ومن هنا سنحاول الحديث عن أهم صور الاستدلال في منطق أرسطو، والذي يكمن في نوعيين أساسيين هما:

1.الاستدلال المباشر:

الاستدلال المباشر هو الانتقال من قضية حملية واحدة هي مقدمة إلى نتيجة هي أيضا قضية حملية تلزم عنها بالضرورة طبقا لقاعدة، أو قواعد مختلفة، وفيه أنواع متعددة وكثيرة سنحاول التركيز على الأنواع التي ركز عليها أرسطو*، إضافة إلى أنها تساعد على فهم اللغة المحمولية المعاصرة ومن بين أهم هذه الأنواع التقابل والعكس[1].

1.1.التقابل:

إن القضايا الحملية الأربعة التي قمنا بتوضيحها من خلال التقسيم الذي أوردناه للقضية الحملية المحصورة(كلية موجبة، كلية سالبة، جزئية موجبة، جزئية سالبة) بينها مجموعة من العلاقات تسمى بعلاقات التقابل، والتي لخصها تلاميذ أرسطو* في المربع الأرسطي وتتمثل هذه الصور في العلاقات الآتية:

---

* –من بين صور الاستدلال المباشر الأخرى النقض، عكس النقيض، نقض المحمول، نقض العكس المستوي...، وتجدر الإشارة على أن أرسطو لم يضع نظريات و قوانين لهذه الصور من الاستدلال المباشر، إلا أنه لم يجهلها وكان على علم بها. أنظر: روبر بلانشي، **المنطق وتاريخه من أرسطو إلى راسل**، مرجع سبق ذكره، ص40.

[1] –أحمد موساوي، **مدخل جديد إلى المنطق المعاصر، ج1**، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 209، 211.

* –ركز أرسطو في بنائه لصور التقابل على التناقض و التضاد–بدرجة أقل– ذلك لأن التقابل بالتناقض يمثل أصلا لجميع القواعد الأخرى كونه يعكس أحد أهم مبادئ العقل ألا وهو مبدأ عدم التناقض إلا أن أرسطو لم يجهل علاقات التقابل الأخرى بل لم يستخدمها فقط لأسباب خاصة به، فقد يكون رفض التعامل مع المتداخلتين كما لو كانتا متقابلتين لأنه لا

1.1.1.التضاد:

يكون بين القضية الحملية الكلية الموجبة والقضية الحملية الكلية السالبة، أي بين قضيتين حمليتين مختلفتين من حيث الكيف متفقتين من حيث الموضوع والمحمول ومن حيث الكم، وينتج عن هذه العلاقة القانون الآتي:

القضيتان الحمليتان المتضادتان لا تصدقان معا، وقد تكذبان معا، وعليه إذا صدقت القضية الأولى كانت القضية الثانية كاذبة بالضرورة، وإذا كذبت القضية الأولى كانت القضية الثانية غير متعينة، وبالتالي لا يمكن معرفة صدقها أو كذبها و الأمثلة التالية توضح ذلك:

الكلية الموجبة (ك.م):صادقة.....الكلية السالبة (ك.س):كاذبة.

الكلية السالبة (ك.س):صادقة..... الكلية الموجبة (ك.م):كاذبة.

الكلية الموجبة (ك.م):كاذبة..... الكلية السالبة (ك.س):غير متعينة.

الكلية السالبة (ك.س):كاذبة..... الكلية الموجبة (ك.م):غير متعينة.

2.1.1.التناقض:

يكون بين القضية الحملية الكلية الموجبة والقضية الحملية الجزئية السالبة، وبين القضية الحملية الكلية السالبة والقضية الحملية الجزئية الموجبة، أي بين قضيتن حمليتين

يوجد بينهما علاقة سلب، أضف إلى ذلك أن صدق الكلية ليس مساوقا لصدق الجزئية بل يستلزمه بالضرورة، أما بالنسبة للدخول تحت التضاد فإن السبب يبدو أنه يعود إلى إمكانية الوصول إلى قانون الداخلتين تحت التضاد انطلاقا من الجمع بين قانوني التناقض والمتضادين وعليه كان بالنسبة لأرسطو مجرد تحصيل حاصل، أضف إلى ذلك فإن أرسطو اعتبر أن الجزئية الموجبة والجزئية السالبة متقابلتان لفظيا فقط، وتجدر الإشارة إلى أن كلمة الدخول تحت التضاد ظهرت مع الاسكندر الأفرودوسي.

أنظر: روبر بلانشي، **المنطق و تاريخه من أرسطو إلى راسل**، مرجع سبق ذكره، ص، ص 36، 37.

متفقتين في الموضوع والمحمول مختلفتين من حيث الكم و الكيف وينتج عن هذه العلا قة القانون التالي:

القضيتان الحمليتان المتناقضتان لا تصدقان معا، ولا تكذبان معا، وعليه إذا صدقت القضية الأولى كانت القضية الثانية كاذبة بالضرورة، وإذا كذبت القضية الأولى كانت القضية الثانية صادقة بالضرورة، والأمثلة التالية توضح ذلك:

الكلية الموجبة (ك.م):صادقة.....الجزئية السالبة(ج.س): كاذبة.

الكلية الموجبة (ك.م): كاذبة.....الجزئية السالبة(ج.س):صادقة.

الجزئية السالبة(ج.س): صادقة..... الكلية الموجبة (ك.م): كاذبة.

الجزئية السالبة(ج.س): كاذبة..... الكلية الموجبة (ك.م): صادقة.

الكلية السالبة (ك.س): صادقة.....الجزئية الموجبة(ج.م): كاذبة.

الكلية السالبة (ك.س): كاذبة.....الجزئية الموجبة(ج.م): صادقة.

الجزئية الموجبة(ج.م): صادقة..... الكلية السالبة (ك.س): كاذبة.

الجزئية الموجبة(ج.م): كاذبة..... الكلية السالبة (ك.س): صادقة.

3.1.1. الدخول تحت التضاد:

يكون بين القضية الحملية الجزئية الموجبة والقضية الحملية الجزئية السالبة، أي بين قضيتين حمليتين متفقتين من حيث الموضوع والموضوع والمحمول ومن حيث الكم، مختلفتين من حيث الكيف، وينتج عن هذه العلاقة القانون الآتي:

القضيتان الحمليتان الداخلتان تحت التضاد لا تكذبان معا وقد تصدقان معا، وعليه إذا صدقت القضية الأولى كانت القضية الثانية غير متعينة، وإذا كذبت القضية الأولى كانت الثانية صادقة بالضرورة[1]، والأمثلة التالية توضح ذلك:

الجزئية الموجبة(ج.م): صادقة..... الجزئية السالبة(ج.س): غير متعينة.

الجزئية الموجبة(ج.م): كاذبة..... الجزئية السالبة(ج.س): صادقة .

الجزئية السالبة(ج.س): صادقة..... الجزئية الموجبة(ج.م): غير متعينة.

الجزئية السالبة(ج.س): كاذبة..... الجزئية الموجبة(ج.م): صادقة.

4.1.1.التداخل:

يكون بين القضية الحملية الكلية الموجبة والقضية الحملية الجزئية الموجبة، وبين القضية الحملية الكلية السالبة وبين القضية الحملية الجزئية السالبة، أي أنه بين قضيتين متفقتين من حيث الموضوع والمحمول ومن حيث الكف مختلفتين من حيث الكم، وينتج عن هذه العلاقة القانون الآتي:

إذا صدقت الكليات صدقت الجزئيات و إذا صدقت الجزئيات كانت الكليات غير متعينة، وإذا كذبت الكليات كانت الجزئيات غير متعينة و إذا كذبت الجزئيات كذبت الكليات، وعليه إذا صدقت الكلية كانت الجزئية صادقة بالضرورة، وإذا صدقت الجزئية كانت الكلية غير متعينة، وإذا كذبت الكلية كانت الجزئية غير متعينة، وإذا كذبت الجزئية كذبت الكلية بالضرورة[2] والأمثلة الآتية ستوضح ذلك:

الكلية الموجبة (ك.م): صادقة..... الجزئية الموجبة(ج.م): صادقة.

[1] – أحمد موساوي، **مدخل جديد إلى المنطق المعاصر**، ج1، مرجع سبق ذكره، ص203.

[2] – المرجع نفسه، ج1، ص204.

الكلية الموجبة (ك.م): كاذبة..... الجزئية الموجبة(ج.م): غير متعينة.

الجزئية الموجبة(ج.م): صادقة..... الكلية الموجبة (ك.م): غير متعينة.

الجزئية الموجبة(ج.م): كاذبة..... الكلية الموجبة (ك.م): كاذبة.

الكلية السالبة (ك.س): صادقة..... الجزئية السالبة(ج.س): صادقة.

الكلية السالبة (ك.س): كاذبة..... الجزئية السالبة(ج.س): غير متعينة.

الجزئية السالبة(ج.س): صادقة..... الكلية السالبة (ك.س): غير متعينة.

الجزئية السالبة(ج.س): كاذبة..... الكلية السالبة (ك.س): كاذبة.

ويمكن تمثيل هذه الصور كما مثلها تلامذة أرسطو وشراحه ينبغي التأكيد على أن مربع أفولي Apulée (120–180م) يحتوي على علاقة التناقض، والتضاد والدخول تحت التضاد، ولا يحتوي البتة على علاقة التداخل، على الرغم من وجودها ضمنيا، ذلك لأن صدق الكلية الموجبة أو الكلية السالبة يؤدي بالضرورة إلى صدق الجزئية الداخلة تحتها ولكن كذب الكلية لا يستلزم بالضرورة كذب الجزئية، والشيء ذاته يقال بالنسبة لصدق الجزئية الذي لا يستلزم بالضرورة صدق الكلية وكذب الجزئية يؤدي بالضرورة إلى كذب الكلية.

وكان لغياب علاقة التداخل مبررا منطقيا في مربع أفولي، لأن مربعه يسمى بمربع التقابل وعلاقة التداخل لا تحمل معنى التقابل، وعليه كان بالضرورة عدم وجود مكان لهذه العلاقة داخل هذا المربع، الذي يعتبر صاحبه منطقيا في عرضه للقضايا الحملية المحصورة داخل مربعه[1].

[1] – أحمد موساوي، **معجم المناطقة**، مرجع سبق ذكره، ص، 47.

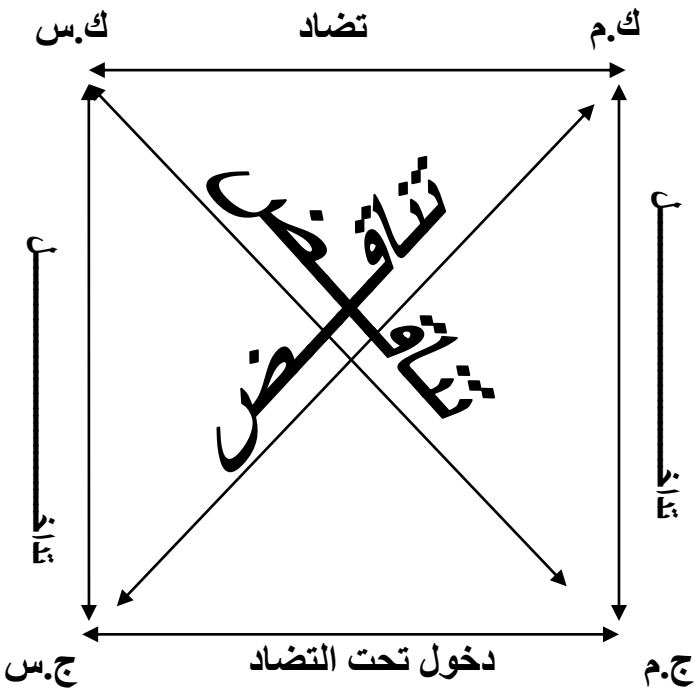

2.1.العكس:

الصورة الثانية من صور الاستدلال المباشر في المنطق عند أرسطو، العكس والذي يتمثل في تبديل جزأي القضية ذات الترتيب الطبيعي بأن يجعل الأول ثانيا والثاني أولا مع بقاء الصدق والكيف بحالهما، وعليه يجعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا في القضية الحملية[1]، أو هو تحويل القضية إلى أخرى موضوعها محمول الأصل ومحمولها موضوع الأصل، أو هو بعبارة أخرى جعل موضوع القضية التي هي مقدمة محمولا في النتيجة، ومحمول النتيجة موضوعا في المقدمة الأصلية وهو نوعان: العكس المستوي، العكس بالعرض[2]،وللعكس ثلاث قواعد أساسية:

*اتفاق القضية الأصلية والمعكوسة في الكيف.

*عدم تغيير صدق القضية الاصلية.

[1] –محمد حسن مهدي بخيت، **علم المنطق المفاهيم و المصطلحات**، ج2، مرجع سبق ذكره، ص60

[2] –أحمد موساوي: **مدخل إلى المنطق المعاصر**، ج1، مرجع سبق ذكره، ص209.

* ألا يستغرق حد من القضية المعكوسة ما لم يكن مستغرقا في القضية الأصلية.

استغراق الحدود في القضايا الحملية الأربعة:

المقصود باستغراق حد من حدود القضية الحملية أن الحكم فيها واقع على جميع أفراده إيجابا أو سلبا، أما عدم استغراق حد فمعناه أن جزءا من أفراد الحد يقع خارج الحكم الذي تقرره القضية[1]، وعليه يكون الحكم مستغرقا حينما يكون الحكم منصبا على كل الأفراد إما إيجابا أو سلبا، ويكون الحكم غير مستغرق حينما لا يكون الحكم منصبا على كل الأفراد إما إيجابا أو سلبا، وقواعد الاستغراق شرط من الشروط الضرورية التي من خلالها يمكن بناء استدلالات منطقية صحيحة وهذا ما سنجده في العكس ونظرية القياس الأرسطي[2]، ويمكن الانطلاق في معرفة هذه القواعد من خلال القاعدة التي تقول إن الكليات تستغرق موضوعها، والسوالب تستغرق محمولها والجدول التالي يوضح هذه القواعد، من خلال الرمز إلى المستغرق بعلامة(+)، وغير المستغرق بعلامة(−):

القضية الحملية	الموضوع	المحمول
الكلية الموجبة	+	−
الكلية السالبة	+	+
الجزئية الموجبة	−	−
الجزئية السالبة	−	+

ونستنتج من خلال هذا الجدول:

- الكلية الموجبة تستغرق موضوعها ولا تستغرق محمولها.

[1] – أحمد موساوي: **مدخل إلى المنطق المعاصر،ج1، مرجع سبق ذكره،** ص208.

[2] – المرجع نفسه، ج1، ص208.

- الكلية السالبة تستغرق موضوعها و تستغرق محمولها.
- الجزئية الموجبة لا تستغرق موضوعها، ولا تستغرق محمولها.
- الجزئية السالبة لا تستغرق موضوعها و تستغرق محمولها.

وبمراعاة هذه الشروط نستطيع القيام بعكس القضايا الحملية الأربعة، والأمثلة الآتية توضح ذلك:

الكلية الموجبة (ك.م) تعكس إلى جزئية موجبة(ج.م) عكسا عرضيا*، وفي هذا يقول أرسطو: "فأما الموجبة الكلية فإنها تعكس الأمثلة لا محالة غير أنها لا تنعكس كهيئتها كلية، ولكن جزئية فإنه إن كان كل لذة خير فإن بعض الخير لذة"[1].

مثال ذلك: كل إنسان حيوان .....تعكس إلى.....بعض الحيوان إنسان.

الكلية السالبة (ك.س) تعكس إلى نفسها عكسا مستويا وفي هذا يقول أرسطو: "إن السالبة الكلية تنعكس بحدودها وكهيئتها لا محالة فإنه إن كان لا شيء من اللذة خير، فلا شيء من الخير لذة"[2].

مثال ذلك: لا جماد حي.....تعكس إلى ...لا حي جماد.

الجزئية الموجبة (ج.م) تعكس إلى نفسها عكسا مستويا ويقول أرسطو في هذا: "فأما المقدمات الجزئية فإن الموجبة منها تنعكس لا محالة جزئية، لأنه إن كان بعض اللذة خيرا، فبعض الخير لذة"[3]

* – الكلية الموجبة عند عكسها فالمحمول الجديد ليس بالنسبة إلى الموضوع الجديد سوى عرض عام أي أنه يمكن أن لايتصف به، ولهذا كان لزاما تغيير كم القضية، فتصبح قضية جزئية لأن هذه الأخيرة على وجه الضبط علاقة العرض، أنظر: روبر بلانشي، **المنطق و تاريخه من أرسطو إلى راسل**، مرجع سبق ذكره، ص39).

[1] أرسطو **التحليلات الأولى**، مرجع سبق ذكره، ص 144.

[2] المرجع نفسه، ص144.

[3] –المرجع نفسه، ص 144.

مثال: بعض الطلبة ناجحون.....تعكس إلى..... بعض الناجحون طلبة.

الجزئية السالبة: لا عكس لها لأنها لا تحافظ على قواعد الاستغراق ولأن محمولها يجب أن يكون ضروريا وكليا، ومنه يمكن أن يصير موضوعا جزئيا، إلا أن الموضوع الجزئي عندما يصبح محمولا لقضية سالبة سيصير كليا وهذا أمر مرفوض وغير مقبول[1] وفي هذا يقول أرسطو: "وأما السالبة فليس لها انعكاس لا محالة لأنه إن كان بعض الحيوان ليس بإنسان، فليس يكون بعض الناس ليس حيوان"[2]، أضف إلى ذلك أنها لا تتوفر على الصدق الدائم كوننا نجد أمثلة صادقة في بعض الأحيان، و أمثلة غير صادقة أحيانا أخرى ومثال ذلك في الصدق قولنا:

بعض العلماء ليسوا شعراء.....تعكس إلى.....بعض الشعراء ليسوا علماء.

ومثال ذلك في الكذب قولنا:

بعض الحيوانات ليست كلابا.....تعكس إلى.....بعض الكلاب ليست حيوانات.[3]

2. الاستدلال غير المباشر:(القياس):

الاستدلال غير المباشر هو عملية منطقية تستخلص فيها النتيجة من مقدمتين على الأقل، وركز أرسطو في كتابه "**التحليلات الأولى**" على نوع واحد من الاستدلالات غير المباشرة وهو القياس الحملي، الذي يعتبر عملية منطقية يتم فيها الانتقال من مقدمتين إلى نتيجة[4].

ويذهب أرسطو إلى تعريف القياس في كتابه **التحليلات الأولى** في قوله: "فأما القياس فهو قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم شيء ما آخر من الاضطرار لوجود تلك

[1] –جول تريكو، مرجع سبق ذكره، ص241.

[2] أرسطو **التحليلات الأولى**، مرجع سبق ذكره، ص 144.

[3] –فيصل غازي مجهول، **مدخل إلى المنطق**، (ط1، سوريا، دار صفحات للنشر و التوزيع، 2013)، ص82.83

[4] –أحمد موساوي، **مدخل إلى المنطق المعاصر**، ج1، مرجع سبق ذكره، ص 212.

الأشياء الموضوعة بذاتها، وأعني بذاتها أن تكون لا تحتاج في وجوب ما يجب عن المقدمات التي ألف منها القياس إلى شيء آخر غير المقدمات"[1].

ويميز أرسطو تمييزا واضحا بين القياس و البرهان ذلك لأن القياس أعم من البرهان وهذا الأخير هو نوع فقط من القياس لأن القياس أوسع بكثير من البرهان وهذا ما يؤكده في قوله: "...القياس أعم من البرهان، لأن البرهان هو قياس ما، وليس كل قياس برهانا"[2].

ويعتبر الحد الأوسط جوهر القياس و البرهنة القياسية التي هي أساس المنطق الأرسطي، ذلك لأن الحد الأوسط هو علة بالمعاني الأربعة للعلل الأرسطية والمتمثلة في ما يلي:

1- علة صورية: كونه الوسيلة التي تحدد الصورة المنطقية الحقيقة للقياس وبمكانته في المقدمتين يتحدد شكل القياس.

2- علة مادية: كونه الوسيلة التي يمكن من خلالها التمييز بين قياس لماذا؟ و قياس الواقع على اساس اختلاف مادة المقدمتين من ناحية الصدق و الكذب.

3- علة فاعلة: كونه الوسيلة التي تربط بين الحدين الأصغر والأكبر في النتيجة.

4- علة غائية: كونه الوسيلة التي تحقق الغاية من القياس والمتمثلة في البرهان[3]

ولقد عرّف أرسطو الحدود الثلاثة للقياس من خلال قوله:"... وهو أن يكون كل الأخير موجودا في كل الأوسط، وكل الأوسط موجودا في كل الأول أو غير موجود في شيء منه، فمن الاضطرار أن يكون حينئذ من الرأسين قياس كاملا، وأعني بالأوسط الذي

[1] – أرسطو، **التحليلات الأولى**، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 142، 143.

[2] – المرجع نفسه، ص147

[3] – أحمد موساوي، **بحوث منطقية فلسفية**، مرجع سبق ذكره، ص40.

هو شيء وفيه شيء آخر، وهو في المرتبة الأمثلة أوسط والرأسان أحدهما في شيء والآخر فيه شيء"[1]،والحد الأوسط ليس فقط حدا أوسط بمعنى الوساطة بل هو كذلك من حيث أن ماصدقه وسط بين ماصدق الطرفين* [2].

ومن المشاكل المنطقية التي أثارها القياس المنطقي عند أرسطو صورته المنطقية بين الصورة الاستنتاجية والصورة اللزومية، ومن بين المناطقة الذين أكدوا على الصورة اللزومية نجد المنطقي البولوني، يان لوكازوفيتش الذي يذهب إلى التأكيد على الصورة اللزومية للقياس ويظهر هذا جليا في قوله:" لم يضع أرسطو أبدا قياسا واحدا على أنه استنتاج وإنما صاغ أقيسته كلها على أنها قضايا لزومية يتألف مقدمها من المقدمتين ويكون تاليها هو النتيجة"[3].

في حين يذهب الأستاذ الباحث أحمد موساوي إلى التأكيد على الصورة الاستنتاجية مبررا موقفه في قوله: "إن القياس البرهاني لا ينطبق عليه اللزوم المادي، لأن هذا الأخير لا يشترط صدق المقدم كشرط ضروري لصدق التالي، وبعبارة أخرى فاللزوم المادي* لا يشترط صدق المقدمتين لصدق النتيجة، ومن هنا فصورة القياس الأرسطي ليست صورة لزوم

---

[1] – أرسطو، **التحليلات الأولى**، مرجع سبق ذكره، ص 148.

* – السبب الذي جعل أرسطو يجعله وسطا بين ما صدق الطرفين هو القيام بوظيفته على أكمل وجه، إلا أن بناءه كان وفقا للشكل الأول فقط وهذا ما يأخذ على أرسطو فالحد الأوسط في الشكل الثاني لم يعد ماصدقه وسطا كونه محمولا على الطرفين ويحتويهما في ماصدقه، وفي الشكل الثالث فالأمر على العكس اذ الطرفان محمولان على الحد الاوسط وبالتالي يحتويانه لأن ماصدقه أصغر من ماصدقهما، أنظر: روبر بلانشي، **المنطق وتاريخه من أرسطو إلى راسل**، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2] –المرجع نفسه، ص52.

[3] – أحمد موساوي، **بحوث منطقية فلسفية**، مرجع سبق ذكره، ص27.

* – اللزوم المادي: مصطلح استخدمه المنطقي الإنجليزي(Bertrand Russell 1872–1970)، يربط بين قضيتين، ويختلف عن اللزوم الصوري الذي يربط بين دالتين قضويتين، جذوره الأولى تعود إلى المنطق الميغاري–الرواقي أنظر: المرجع نفسه، ص30.

صارم*... وليست صورة لزوم مادي...فالقياس الأرسطي إذن ليس لزوما بل صورته هو صورة استنتاجية"[1].

ويعتبر تصنيف أرسطو لحدود مقدمات القياس إلى حد أكبر، أوسط، أصغر مزيجا بين النظرة المفهومية والنظرة الماصدقية فعلى سبيل المثال لا على سبيل الحصر نجد أن الحد الأوسط هو أكبر من الحد الأكبر في القياس من الشكل الثاني، وفي الشكل الثالث نجد الحد الأصغر أكبر من الحد الأوسط، وهذا يعود إلى التداخل بين الأجناس والأنواع في النظرة الأنطولوجية الأرسطية والتي تقوم الأمثلة على الربط بين الصورة والمادة[2].

ومن بين النقاط التي يثيرها لوكازيفيتش الأمثلة في دراسته للقياس الحملي في منطق أرسطو نجده يؤكد على أن المعلم الأول في كتابه التحليلات الأولى يركز فقط على صورة القضايا التي تؤلف القياس دون الاهتمام بمادة هذه القضايا، مع ضرورة وجود متغيرات للتعبير عن حدود كلية، هذا ما جعله يقر بأن المنطق الأرسطي هو منطق صوري لأنه يجرد المتغيرات من مادتها مع إبقاء صورتها وهذا ما يظهر من خلال قوله: "وإذا جردت القياس من كل حدوده المتعينة. بأن تضع مكانها حروفا فقد جردته من مادته ويسمى الباقي صورته. فلننظر من أي هذه العناصر تتكون هذه الصورة"[3].

في حين يذهب الأستاذ الباحث أحمد موساوي إلى التأكيد على أن المتغيرات التي استخدمها أرسطو ليست متغيرات بمعنى المفهوم المعاصر للمتغير وهذا لسببين رئيسين، يتمثل الأول في أن مادة هذه المتغيرات يجب أن تكون حدودا كلية عكس متغيرات المنطق

---

* –اللزوم الصارم: مصطلح أدخله المنطقي الأمريكي المعاصر لويس كلارنس إرفينغ (Lewis Clarence Irving 1883-1964) من أجل تجاوز مفارقة اللزوم المادي الناتجة عن لزوم الصدق عن الكذب أنظر: أحمد موساوي، **بحوث منطقية فلسفية**، مرجع سبق ذكره، ص31.

[1] – المرجع نفسه، ص34.

[2] – المرجع نفسه، ص57.

[3] – يان لوكازوفيتش، **نظرية القياس الأرسطية من وجهة نظر المنطق الصوري الحديث**، مرجع سبق ذكره، ص 27.

المعاصر التي تكون محدودة بعالم مقال، أما السبب الثاني فمتغيرات أرسطو محدودة بتصنيفه للأجناس والأنواع وبالتالي مرتبطة بعملية التجريد القائمة على أساس أنطولوجي سبق التطرق إليه–لا علم إلا بالكليات– ومنه يقرر الباحث أحمد موساوي على أنه لا يمكن الحكم على منطق أرسطو بأنه منطق صوري صورية مطلقة. [1]

وشروط صحة إنتاج القياس الحملي: تنقسم هذه الشروط إلى شروط عامة تخص كل أشكال القياس الحملي، وشروط خاصة بكل شكل من أشكال القياس وتتمثل هذه الشروط العامة في ما يلي:

- أن لا يكون في القياس أكثر من ثلاثة حدود.
- يجب أن لا يستغرق حد في النتيجة مالم يكن مستغرقا في المقدمة التي كان فيها.
- يجب أن يكون الحد الأوسط مستغرقا مرة واحدة على الأقل في أحد المقدمتين.
- لا إنتاج من مقدمتين سالبتين، بمعنى أنه يجب على الأقل أن تكون إحدى المقدمتين موجبة.
- لا إنتاج من مقدمتين جزئيتين، بمعنى أنه يجب على الأقل أن تكون إحدى المقدمتين كلية.
- النتيجة تتبع أخس المقدمات، أي أن النتيجة فيه تابعة لأقل المقدمتين، ومعناه إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة فالنتيجة تكون بالضرورة سالبة، وإذا كانت إحدى المقدمتان جزئية فالنتيجة تكون جزئية.

[1]– احمد موساوي، **معجم المناطقة**، مرجع سبق ذكره، ص 40.

- لا يكون القياس الحملي صحيحا إذا كانت المقدمة الكبرى جزئية والمقدمة الصغرى سالبة.[1]

1.2.أشكال القياس الحملي:

يتحدد نوع القياس أو شكله من خلال وضعية الحد الأوسط، ولقد ذكر أرسطو في كتابه التحليلات الأولى ثلاثة أشكال للقياس وهي الشكل الأول، والشكل الثاني، والشكل الثالث، وكان إهماله للشكل الرابع أحدث جدلا كبيرا بين المناطقة والدارسين في ميدان المنطق وذهب العديد منهم إلى إرجاعه إلى الطبيب اليوناني جالينوس، إلا أن القياس استنادا إلى الحالات الممكنة لوضعية الحد الأوسط في المقدمتين –عموما– ينقسم إلى أربعة أشكال هي[2]:

الشكل الأول:

يكون فيه الحد الأوسط موضوعا في المقدمة الكبرى ومحمولا في المقدمة الصغرى، واعتبره أرسطو أكمل الأشكال لأنه ينتج القضايا الحملية الأربعة (الكلية الموجبة، الكلية السالبة، الجزئية الموجبة، الجزئية السالبة)، ولأن ضروبه المنتجة لا تحتاج إلى عملية البرهنة، عكس أضرب الأشكال الأخرى[3]،وفي تعريفه للشكل الأول من القياس يقول أرسطو: "...ما يوجد في هذا الشكل من القياسات كاملة لأن جميعها من المقدمات المأخوذة من القياس، وهي تلك المأخوذة في البدء، وقد تظهر في هذا الشكل القضايا كلها: وهي: الكل، ولا واحد، والبعض، ولا كل، فإنا نسمي ما كان كذلك الشكل الأول"[4].

---

[1] –أحمد موساوي، **مدخل إلى المنطق المعاصر**، ج1، مرجع سبق ذكره، ص214.

[2] –المرجع نفسه، ج1، ص215.

[3] – المرجع نفسه، ج1، ص218.

[4] – أرسطو، **التحليلات الأولى**، مرجع سبق ذكره، ص152.

وبما أن أرسطو يسمي أقيسة الشكل الأول أقيسة كاملة ويقوم برد أقيسة الشكلين الثاني والثالث فإن هناك اعتراضات على هذا الاصطلاح من طرف يان لوكازوفيتش الذي يرى أن هذا غير مناسبا ذلك لأن الأقيسة التي وضعها أرسطو ليست مخططات استنباطية يمكن أن تكون معايير أو قواعد، بل هي فقط قضايا تعبر عن قوانين[1].

ويقوم هذا الشكل على قاعدتين أساسيتين هما:

1-يجب أن تكون المقدمة الصغرى موجبة.

2-يجب أن تكون المقدمة الكبرى كلية.[2]

وبتطبيق هاتين القاعدتين إضافة إلى القواعد العامة ينتج عن هذا الشكل أربعة أضرب هي:

الضرب الأول:BARBARA .

كل نبات حي		كل و[3] هو ك[4]
كل شجر نبات	وصورته هي:	كل ص[5] هو و
كل كل شجر حي		كل ص هو ك

الضرب الثاني:CELARENT

لا عالم كاذب		لا و هو ك
كل منطقي عالم	وصورته هي:	كل ص هو و
لا منطقي كاذب		لا ص هو ك

[1] -روبر بلانشي، **المنطق و تاريخه من أرسطو إلى راسل**، مرجع سبق ذكره، ص55

[2] – أحمد موساوي، **مدخل إلى المنطق المعاصر،ج1، مرجع سبق ذكره**، ص218.

[3] و: الحد الأوسط

[4] ك: الحد الأكبر

[5] ص: الحد الأصغر

الضرب الثالث:DARII

كل قطري آسيوي كل و هو ك

بعض المسلمين قطريون وصورته هي: بعض ص هو و

بعض المسلمين قطريون بعض ص هو ك

الضرب الرابع:FERIO

لا عنصري مخلص للإنسانية لا و هو ك

بعض الأوربيين عنصريون وصورته هي: بعض ص هو و

بعض الأوربيين ليسوا مخلصين للإنسانية[1] بعض ص ليس ك

الشكل الثاني:

في تعريفه للشكل الثاني يقول المعلم الأول: "كل قياس يكون في هذا الشكل فهو غير كامل، وإنما يكمل إذا ألحق فيها أشياء: إما مما يوجد باضطرار من الحدود الموضوعة، وإما من شريطة توضع عند استعمال البرهان على جهة الخلف، وقد عرف أنه لا يكون في هذا الشكل قياس موجب، ولكن كلها سالبة: الكلية منها و الجزئية"[2]

ويكون في هذا الشكل الحد الأوسط محمولا في كلتا المقدمتين، ويقوم وفق شرطين أو قاعدتين أساسيتين إضافة إلى القواعد العامة السابقة الذكر ويتمثل هذان الشرطان في ما يلي:

1-يجب أن تكون إحدى مقدماته سالبة.

2-يجب أن تكون مقدمته الكبرى كلية[3].

[1] – أحمد موساوي، **مدخل إلى المنطق المعاصر**، ج1، مرجع سبق ذكره، ص، ص218، 219.

[2] – أرسطو، **التحليلات الأولى**، مرجع سبق ذكره، ص157.

[3] – أحمد موساوي، المرجع نفسه، ص220.

وبتطبيق هذين الشرطين إضافة إلى الشروط العامة ينتج عنه أربعة ضروب منتجة وهي كما يأتي:

الضرب الأول:CESARE

لا جزائري آسيوي لا ك هو و

كل قطري آسيوي وصورتـه هي: كل ص هو و

لا قطري جزائري لا ص هو ك

الضرب الثاني:CAMESTRES

كل علم نافع كل ك هو و

لا سحر نافع وصورتـه هي: لا ص هو و

لا سحر علم لا ص هو ك

الضرب الثالث:FESTINO

لا عالم جاهل لا ك هو و

بعض الكتاب جاهلون وصورتـه هي: بعض ص هو و

بعض الكتاب ليسوا علماء بعض ص ليس ك

الضرب الرابع:BAROCO

كل المصريين عرب كل ك هو و

بعض المسحيين ليسوا عربا وصورتـه هي: بعض ص ليس و

بعض المسيحين ليسوا مصريين1 بعض ص ليس ك

[1] – أحمد موساوي، **مدخل إلى المنطق المعاصر،ج1، مرجع سبق ذكره،** ص، ص، 221، 222.

الشكل الثالث:

في هذا النوع من القياس يكون الحد الأوسط موضوعا في المقدمة الكبرى والمقدمة الصغرى، ويقول فيه أرسطو: "ويتبين الأمثلة أن كل القياسات الكائنة في هذا الشكل غير كاملة... ويتبين أنه لا سبيل إلى أن يؤلف منها قياس كلي: لا سالب ولا موجب"[1] ويقوم وفق شرطين أو قاعدتين أساسيتين إضافة إلى القواعد العامة السابقة الذكر ويتمثل هذان الشرطان في ما يأتي:

1-يجب أن تكون المقدمة الصغرى موجبة.

2-يجب أن تكون النتيجة جزئية[2].

وبتطبيق هذين الشرطين إضافة إلى الشروط العامة ينتج عنه ستة ضروب منتجة وهي كما يلي:

الضرب الأول:DARAPTI

كل فيلسوف مجتهد كل و هو ك

كل فيلسوف مفكر وصورته هي: كل و هو ص

بعض المفكرين مجتهدون بعض ص هو ك

الضرب الثاني:FELAPTON

لا شجر حجر لا و هو ك

كل شجر نبات وصورته هي: كل و هو ص

بعض النبات ليس حجرا بعض ص ليس ك

[1] – أرسطو، **التحليلات الأولى**، مرجع سبق ذكره، ص162.

[2] – أحمد موساوي، **مدخل إلى المنطق المعاصر**،ج1، مرجع سبق ذكره، ص223 .

الضرب الثالث:DATISI

كل مثلث له ثلاث زوايا كل و هو ك

بعض المثلثات متساوية الأضلاع وصورته هي: بعض و هو ص

بعض متساوية الأضلاع لها ثلاث زوايا [1] بعض ص هو ك

الضرب الرابع:DISAMIS

بعض المعادن صلبة بعض و هو ك

كل المعادن تتمدد بالحرارة وصورته هي: كل و هو ص

بعض المتمددة بالحرارة صلبة [2] بعض ص هو ك

الضرب الخامس:FERISON

لا منطقي مغالط لا و هو ك

بعض المناطقة عرب وصورته هي: بعض و هو ص

بعض العرب ليسوا مغالطين[3] بعض ص ليس ك

الضرب السادس:BOCARDO

بعض الناس ليسوا شهداء بعض و ليس ك

كل الناس أحبة وصورته هي: كل و هو ص

بعض الأحبة ليسوا شهداء بعض ص ليس ك

[1] – أحمد موساوي، **مدخل إلى المنطق المعاصر**،ج1، مرجع سبق ذكره، ص224.

[2] – المرجع نفسه، ص225.

[3] – المرجع نفسه، ص، 225.

الشكل الرابع:

هذا الشكل من أشكال القياس لا يعود إلى المعلم الأول كما سبقت الإشارة إلى ذلك في حصر أشكال القياس، ويعود سبب سكوت أرسطو عن الشكل الرابع لكونه لا يتفق مع النظرة الصورية للقياس، فالقياس الأرسطي هو وسيلة برهانية للعلم البرهاني، والعلم عند أرسطو هو علم بالكلي وعلم بالعلل، وبما أن الحد الأوسط هو المحرك الأول للعملية البرهانية، والبرهان متعلق بالنتيجة والتي لا يمكن حدوثها دون الحد الأوسط كان الهدف الأساسي من البرهنة البحث عنه لأنه علة النتيجة والتي هي المعلول، وبما أن الشكل الرابع هو عكس الشكل الأول من حيث وضعية الحد الأوسط فإن هذا يعني عكس العلاقة بين العلة والمعلول أي أننا نجعل العلة مكان المعلول والعكس بالعكس وهذا غير ممكن ولا يستقيم مع طبيعة تلك العلاقة، وهذا هو السبب الرئيس الذي جعل المعلم الأول لا يذكر هذا الشكل من أشكال القياس[1].

يكون الحد الأوسط في هذا الشكل من أشكال القياس محمولا في المقدمة الكبرى وموضوعا في المقدمة الصغرى، ويقوم وفق ثلاثة شروط أساسية إضافة إلى القواعد العامة السابقة الذكر وتتمثل هذه الشروط في ما يأتي:

1-إذا كانت المقدمة الكبرى موجبة، فيجب أن تكون المقدمة الصغرى كلية.

2-إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة فيجب أن تكون المقدمة الكبرى كلية.

3-إذا كانت المقدمة الصغرى موجبة، فيجب أن تكون النتيجة المترتبة عن القياس جزئية.

[1] - أحمد موساوي، **مدخل جديد إلى فلسفة المنطق**، (الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر،2017) ص ص83، 84.

وبتطبيق هذه الشروط إضافة إلى الشروط العامة ينتج عنه خمسة ضروب منتجة وهي كما يأتي[1]:

الضرب الأول:BAMALIP

كل نبات يتنفس كل ك هو و

كل متنفس حي وصورتـه هي: كل و هو ص

بعض الحي نبات بعض ص ليس ك

الضرب الثاني:FESAPO

لا حقود فيلسوف لا ك هو و

كل فيلسوف حكيم وصورته هي: كل و هو ص

بعض الحكماء ليسوا حقدة [2] بعض ص ليس ك

الضرب الثالث: CALEMES

كل المؤمنين رحماء كل ك هو و

لا واحد من الرحماء شرير وصورتـه هي: لا و هو ص

لا واحد من الأشرار مؤمن لا ص هو ك

[1] – أحمد موساوي، **مدخل جديد إلى فلسفة المنطق**، مرجع سبق ذكره، ص227.

[2] – المرجع نفسه،**ج1**، ص228.

الضرب الرابع:DIMARIS

بعض الظن إثم بعض ك هو و

كل إثم يذم عليه وصورتـه هي: كل و هـو ص

بعض ما يذم عليه ظن[1] بعض ص هو ك

الضرب الخامس:FRESISON

لا مجرم محترم لا ك هو و

بعض المحترمين متواضعون وصورتـه هي: بعض و هو ص

بعض المتواضعين ليسوا مجرمين بعض ص ليس ك

[1] – أحمد موساوي، **مدخل إلى المنطق المعاصر،ج1، مرجع سبق ذكره،** ص229.

المبحث الرابع: تصنيف القضايا في المنطق الميغاري- الرواقي*:

إن الحديث عن المنطق الميغاري-الرواقي هو حديث عن تاريخ هذا المنطق الذي منه يقودنا إلى نقطة جوهرية اتفق حولها معظم المشتغلين في ميدان تاريخ المنطق وهي أن أغلب المصادر التي وصلت إلى الباحثين حول المنطق الميغاري-الرواقي كانت جملة من الشذرات أو نصوصا غير كاملة، وبالتالي يعتقد هؤلاء الباحثون أنها تعرضت للضياع، وهذا ما تؤكده الباحثة مارتا نيل(**Martha Kneale**) في كتابها:"**The Development of logic**" قائلة:" في العصور القديمة كانت هناك مدرستان عظيمتان للمنطق طورهما كريسيبChrysippe... وما يثير حيرتنا هو أن التقاليد حافظت على القليل من عمل هؤلاء الفلاسفة، فما تبقى من عملهم يشير إلى أنهم كانوا أذكياء ويستحقون معاملة أحسن مما تلقوها من المؤرخين"[1].

ولعل السبب الرئيسي الذي أدى إلى إهمال المنطق الميغاري- الرواقي هو الاختلاف الجوهري الذي أقامته هذه المدرسة المنطقية مع المنطق الأرسطي الذي عرف هيمنة في الساحة الفكرية اليونانية و هذا ما تؤكده الباحثة **نيل** في قولها الأمثلة:" كانت هناك مدرستان عظيمتان في المنطق هما المدرسة الميغارية-الرواقية مشوهتان من طرف البعض بسب

---

* - سمي المنطق الرواقي بالمنطق الميغاري الرواقي لسببين: الأول لأن ما نسميه منطقا رواقيا كانت المدرسة الرواقية تسميه جدلا، و كانت كلمة المنطق عندهم تعني بالمعنى الواسع كل ما هو متعلق باللغة بإدراج الخطابة و النحو، أما السبب الثاني فهو أن هذا الذي نصفه بالمنطق الرواقي اقتبس معظم نقاطه من المدرسة الميغارية و التي كانت تعد من أهم المدارس المنطقية المنافسة للمنطق الأرسطي وهذا ما يجعل منهم المؤسسين الفعليين للمنطق الرواقي (روبر بلانشي، **المنطق وتاريخه من أرسطو إلى راسل**، مرجع سبق ذكره، ص93.)، وهذا ما يؤكده أيضا بروشار (V.Brochard) من خلال كتابه" المنطق الرواقي" في أنه من العدل وصف المنطق الرواقي بالمنطق رواقي ميغاري حتى ولو كان الفضل لإقامة هذا المنطق لكريسيب (Chrysippe) الذي يعتبر مؤسس الجدل الرواقي.

أنظر: محمد وادفل، **أثر التفكير الفلسفي في التأويل الإسلامي** " **تأثير المنطق الرواقي في علم الكلام**"، (ط1، لبنان، منشورات ضفاف، 2018)، ص24.

[1]- William Kneale, Martha Kneale ,**The development of logic** (-At the Claradon press-5th Ed.Oxfort,1971).p113

خروجها عن المنطق الأرسطي"[1]، ومما يمكن ردّ هذه الهيمنة الأرسطية وغياب المدرستين سواء أكان ذلك في العالم العربي الإسلامي أو في العالم الغربي، هو دخول هؤلاء الفلاسفة الأجانب إلى بلاد اليونان والتمييز العنصري لهؤلاء الفلاسفة من أفلاطون إلى أرسطو، ثم الامتداد الذي عرفته الفلسفة الغربية وتواصلها مع الفلسفة اليونانية باسم المركزية الغربية اليوم .

لقد كان المنطق عند أرسطو حسب الشراح الوسيلة و الأداة التي من خلالها يمكن عصمة الذهن من الوقوع في الخطأ أي أنه لا يدخل في إطار تصنيف العلوم، في حين كان المنطق الرواقي هو الجدل نفسه فالهدف من المنطق حسب التصور الرواقي هو التمييز بين الحق والباطل، ومن ثم كان المنطق في الفلسفة الرواقية يتضمن مباحث عدة مختلفة ومتنوعة[2]، فالجدل الرواقي يعتبر نظرية تقود إلى التحليل والبرهان أكثر بكثير منه أن يكون فنا من فنون الحوار، فهو حسب التصور الذي يقدمه أصحاب المنطق الميغاري–الرواقي بحث في الشروط الضرورية لصحة الكلام والتفكير المنطقي[3].

ومنه كان الحديث عن المنطق الميغاري –الرواقي هو حديث عن الجدل، لأن الجدل في المنطق الرواقي هو جوهر المنطق، والدليل على ذلك النص التالي الذي نقرأه للأستاذ الباحث أحمد موساوي في كتابه "**تاريخ المنطق**" والذي يقول فيه: "فبدون الجدل (Dialectique) فالحكيم لا يكون معصوما من الخطأ في عملية الاستدلال، فبالفعل الجدل هو الذي يمكنه من التمييز بين ما هو صادق وما هو كاذب و يجعله قادرا على التمييز بين الخطاب الواضح والخطاب الغامض، وبدون الجدل سنقع في التسرع ونفي الأشياء الموجودة

[1] - William Kneale, Martha Kneale ,**The development of logic, Op.cit**.,p113

[2] – محمد وادفل، **أثر التفكير الفلسفي في التأويل الإسلامي " تأثير المنطق الرواقي في علم الكلام**"، مرجع سبق ذكره، ص23

[3] –ف. أجرو، **رسالة في النظام الفلسفي للرواقيين، تر: يوسف هواويني**، مراجعة علي حمية، (ط1، بيروت، الفرات للنشر والتوزيع، 2009)، ص، ص 179، 180.

وسنقع في ما هو خلف وليس للحكيم من وسيلة لإظهار دقته وإبداعاته ومهاراته في عملية المحاجة من غير الجدل، فالجدل يعلمنا حسن الكلام والاستدلال الصحيح والحديث حول القضايا المعروضة والإجابة عن الأسئلة"[1].

ومن أهم نقاط الاختلاف التي تميز المنطق الميغاري–الرواقي عن المنطق الأرسطي فإنه يمكننا القول إنّ المنطق هو العلم الحقيقي وليس أداه للعلم أو جزء منه، بل المنطق هو جزء لا يتجزأ من الفلسفة في التصور الرواقي[2]، وعليه فإن الحديث عن منطق قائم بذاته في الفلسفة الرواقية أمر غير ممكن ومستحيل أو هو بالأحرى كما يقول الباحث أحمد موساوي: "الحديث عن منطق ميغاري– رواقي كميدان مستقل عن الفلسفة ينطوي على نوع من المفارقة Paradoxe "[3].

وفي شرح العلاقة القائمة بين المنطق والطبيعة والأخلاق في الفلسفة الرواقية يذهب الرواقيون إلى استخدام التشبيه، فنجدهم يشبهون هذه العلاقة مرة بالبيضة أين تكون قشرتها الخارجية المنطق، وبياضها الأخلاق وصفارها الطبيعة، وتارة أخرى يشبهون الفلسفة بالحيوان هيكله العظمي المنطق وأعصابه الأخلاق ويتمثل النفس فيه الطبيعة[4] وأحيانا أخرى يشبهون الفلسفة بالبستان الذي يكون فيه المنطق الجدار، والفيزياء الأشجار والأخلاق تمثل فيه الفاكهة[5].

وعلى الرغم من اختلاف أصحاب المنطق الرواقي في تحديد موقع المنطق في تقسيمهم للفلسفة، إلا أنهم لم ينظروا إلى هذه الأجزاء منفصلة عن بعضها البعض، بل كانت

---

[1] – أحمد موساوي، **تاريخ المنطق**، مرجع سبق ذكره، ص85.

[2] - François Chenique, **Eléments de logique classique**,(1ére édition ,Dunod-Bordas,1975, paris),p18.

[3] –أحمد موساوي، **المرجع نفسه**، ص82.

[4] – محمد وادفل، محمد وادفل، **أثر التفكير الفلسفي في التأويل الإسلامي " تأثير المنطق الرواقي في علم الكلام"**، مرجع سبق ذكره، ص26.

[5] -François Chenique, Ibid. ; p18.

في تصورهم وحدة متكاملة، لا يمكن فصل أي جزء منها عن الآخر، أين لم يعترفوا لأي قسم منها بأي استقلال ذاتي عن الأخر[1]

ويسير المنطق الميغاري- الرواقي عكس التيار الأرسطي كونه يقوم الأمثلة على ما هو فردي أي أنه يهتم بالقضايا الشخصية ليس على ما هو كلي بالمفهوم الأرسطي - لا علم إلا بالكليات كما رأينا من قبل-، وبينما كان منطق أرسطو قائما على الحدود، كان المنطق الرواقي منطق قضايا، وتعد القضية بهذا المعنى الوحدة الأساسية للمنطق الميغاري -الرواقي الذي يستبعد التصورات المجردة ويقوم على الوقائع أو إن صح القول منطق الوقائع[2].

فموضوع المنطق الرواقي هو ربط التصورات الجزئية ببعضها البعض للوصول إلى صورة للواقع الحقيقي الذي هو واقع الأفراد، ومن ثم تكون كل القضايا شخصية لينتهي المنطق الرواقي إلى نوع من الاسمية المطلقة[3]، أين يؤكد أصحاب المنطق الرواقي أنه لا يوجد خارج الأذهان سوى الأفراد، فالمعرفة تنحصر في ما هو جزئي، ومن هنا جاء إنكارهم للكليات في منطق أرسطو أين اعتبروها مجرد تصنيفات عارية من الحقيقة[4] وعليه يذهب المنطق الميغاري-الرواقي إلى التأكيد على أن التصورات أو الأجناس الأولى تنقسم إلى أربع مقولات تتمثل في ما يلي:

1- الحامل أو السند.

2- الصفة.

---

[1] - هنى الجزر، **المنطق السينوي: موضوعه وعلاقته بالفلسفة**، مجلة جامعة دمشق، (المجلد31، العدد 1+2، 2015)، ص369.

[2] -محمد وادفل، **أصول منطق القضايا دراسة تحليلية نقدية لمنطق القضايا بن الرواقيين والمعاصرين**، مجلة المخاطبات، (جانفي 2016، العدد17)، ص145.

[3] - جول تريكو، **المنطق الصوري**، مرجع سبق ذكره، ص40.

[4] - هنى الجزر، **الأثر الرواقي في منطق فخر الدين الرازي**، مجلة جامعة دمشق، (المجلد 33، العدد الأول، 2017)، ص21

3- الحال.

4- النسبة.[1]

إن مفهوم القضية في المنطق الرواقي لا يتعلق بالتصورات و إنما يرتبط أشد الإرتباط بالوقائع وعليه فالمنطق عندهم لا يتناول المفاهيم وإنما الحوادث هذا ما جعل منطقهم يعتمد على ما هو فردي وليس على ما هو كلي كما قلنا آنفا[2]، وهذا ما يؤكده عثمان أمين في قوله:" فالرواقيون بهذه النظرة إلى الوجود من القائلين بالاسمية... ولعل اسمية الرواقيين هذه مما يفرق بين منطقهم ومنطق أرسطو والمشائيين"[3]، ومن هنا جاء رفضهم المطلق للفكر الأفلاطوني القائم على عالم المثل وعلى الأفكار والمفاهيم المجردة خصوصا أنهم كانوا ماديين وواقعيين في منطقهم[4].

إن القضية في المنطق الميغاري-الرواقي لا تشبه القضية في المنطق الأرسطي كونها لا تعبر عن نسب بين تصورات، ولأن موضوع القضية في منطقهم يكون دائما جزئيا، سواء أكان هذا الموضوع معيناً ومشارا إليه مثل قولنا "هذا" أو غير معين كقولنا على سبيل المثال "بعضهم" أو شبه معين في قولنا "سقراط"، أما بالنسبة للمحمول فيكون دائما فعلا بمعنى حدث وشيء يحصل للموضوع، وعلى سبيل المثال كقولنا "يمشي" أو "يتكلم"، فالمنطق الرواقي يغفل التمييز بين القضايا الكلية والقضايا الجزئية ويقبلون فقط القضايا الشخصية[5].

---

[1] – عثمان أمين، **الفلسفة الرواقية**، (القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1945)، ص97

[2] – محمد وادفل، **المنطق أنواعه و أشكاله و براهينه(المنطق عند الرواقيين أنموذجا)**، (ط1، الأردن، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2017)، ص107.

[3] – عثمان أمين، المرجع نفسه، ص91.

[4] - François, Chenique, Eléments de logique classique, op.cit., p18

[5] –عثمان أمين، المرجع نفسه، ص101.

والقضية عند كريستيب هي ما يمكن الحكم عليه بالصدق أو الكذب، وهي شيء كامل يبين نفسه بنفسه كقولنا مثلا: النهار موجود أو ديون يتجول ، فحد القضية مشتق من كونها تستخدم للإثبات أو للرفض لأن القائل بأن النهار موجود يفكر بأنه من الصدق فعلا أن النهار موجود، في حين إذا كان النهار غير موجود فإن قضيته بالضرورة كاذبة وعليه يرتبط صدق وكذب القضية من خلال الأحداث والووقائع التي إما تقوم بإثباتها أو نفيها[1].

وتتمثل العلاقات التي تعامل معها الرواقيون واهتموا بدراستها في ثلاث علاقات أساسية:

1- العلاقة الشرطية التي يعبر عنها الرابط المنطقي "إذا" والتي تسمى اليوم بالاستلزام.

2- علاقة العطف التي تعبر عنها "و".

3- علاقة الفصل التي تعبر عنها "أو".

والمنطق الرواقي بانطلاقه من الصلات المنطقية الموجودة في الاستلزام والعطف قد شيد بالموازاة مع النظرية الأرسطية في القياس، نظرية قياس سميت بالافتراضية، أي أن إحدى مقدمتي الأقيسة هي دائما افتراضية بالمعنى الواسع لا بالمعنى الضيق، أي إلى قضايا شرطية متصلة أو شرطية منفصلة[2].

ويعتبر الوصل دالة صدقية تصل بين العبارات البسيطة التامة فتجعلها قضية واحدة، ومنه فالعبارة الوصلية في المنطق الرواقي هي عبارة غير بسيطة وتحصل عند الربط بين

[1] - أحمد موساوي، **تاريخ المنطق**، مرجع سبق ذكره، ص89.

[2] – ماري لويز روز، **مبادئ المنطق المعاصر**، ترجمة محمود يعقوبي، (ط1، الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2011)، ص22.

عبارتين أو أكثر بالرابط (و)، وتعتبر دالة الوصل عند الرواقية دالة أساسية ولقد كان موقفهم في ما يخص القضية الوصلية متميزا بالنسبة لمعاصريهم[1].

وأما البحث عن مسألة أين يتوقف صدق أو كذب العبارة الوصلية عند الرواقية فقط على صدق أو كذب العناصر الموصولة مع عدم اعتبار أي مضمون غير منطقي لهذه العناصر بمعنى أن تكون متعارضة أو إحداها نتيجة الأخرى، هذا ما أدى إلى نقاش واسع وجدل كبير بين كريسبوس رائد المدرسة الرواقية، و(سكستوس Sextus) وحتى جالينوس الذي إتهم الرواقية بالخلط وتأسف لكون مدرسة كريسيب تسمي وصلا كل التركيبات المحصلة بهذه الطريقة[2].

ومن بين أهم المشاكل التي دار حولها الخلاف في الوصل بين المنطق الرواقي ومعارضيهم نجد النقاط الآتية:

1.القضية الوصلية المختلطة:

إن القضية الوصلية الثنائية تصدق في حالة واحدة فقط وذلك عندما يصدق طرفيها معا، وتكذب في حالة كذب أحد الحدين على الأقل، أو الحدين معا[3]، وباستخدام الرموز المنطقية المستعملة في المنطق الرمزي سنحاول إبراز ذلك من خلال هذا الجدول الصدقي:

أين سنرمز: للصدق بالرمز:(1) و للكذب بالرمز (0) .

ولرابط الوصل بالثابت:∧

و القضيتين بـ(أ) و (ب)

[1] –فاطمة الحمياني، **حروف المعاني بين المناطقة والنحاة**، مرجع سبق ذكره، ص218.

[2] – المرجع نفسه، ص219.

[3] – المرجع نفسه، ص220.

أ	ب	أ∧ ب
1	1	1
1	0	0
0	1	0
0	0	0

والملاحظ لقيم الصدق التي أقرها المنطق الرواقي يجد أنها لا تختلف عن قيم الصدق التي قدمها المنطق المعاصر لدالة الوصل، وعليه يعتبر الجدول الصدقي للوصل في المنطق المعاصر هو ذاته الذي أقره المنطق الرواقي*.

إلا أن موقف سكستوس يخالف المنطق الرواقي في هذه القيم الصدقية أين يقترح قيمة ثالثة ليست بالصدق ولا بالكذب وهذا في ما يتعلق بالقيم التي يكون أحد طرفيها صادقا والآخر كاذبا لأنه لا يوجد أي مبرر لترجيح قيمة الكذب على قيمة الصدق وهو بهذا يفتح المجال للحديث ولو ضمنيا عن منطق ثلاثي القيمة* يتكون من ثلاث قيم صدقية(0،½،1 حسب المنطق الرمزي المعاصر)[1].

2.القضية الوصلية بالنسبة للغالبة:

إن هذا النوع من القضايا الوصلية المتعددة الحدود حدث حوله خلاف بين المنطق الرواقي ومناطقة آخرين، فالأمر بالنسبة للرواقين لا يختلف عن دالة الصدق في القضية الوصلية المختلطة أين تكون صادقة في حالة واحدة وهي عندما تصدق جميع حدودها

* – أنظر :أحمد موساوي، **مدخل جديد إلى المنطق المعاصر، ج1**، مرجع سبق ذكره، ص88.

* – المنطق الثلاثي القيمة يقوم على قيمتي الصدق والكذب وقيمة ثالثة هي قيمة الإمكان(½)، والتي تتساوى في إمكانية الصدق والكذب، ومنه فهو لا يقبل القيمة(1) و(0) كنفي لها لأن قبول ذلك و إبقائنا للنفي المزدوج يعيدنا من جديد إلى المنطق الثنائي القيمة، ومنه يقترح لوكازوفيتش القيمة ذاتها.

أنظر:سليمة جراح، **التصور الحديث لمنطق أرسطو(مشكلة مبدأ الثالث المرفوع)**، (بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية)، ص104

[1] –فاطمة الحمياني، **حروف المعاني بين المناطقة والنحاة**، مرجع سبق ذكره، ص221.

وتكذب في الحالات الأخرى أي بكذب أحد طرفيها على الأقل[1]، ولتكن لدينا القضية الوصلية الآتية:(أ∧ ب)∧ جـ، و الجدول الصدقي الآتي يبين قيم صدقها كما يأتي:

أ	∧	ب	∧	جـ
1	1	1	1	1
1	**1**	**1**	0	**0**
1	0	0	0	1
1	0	0	0	0
0	0	1	0	1
0	0	1	0	0
0	0	0	0	1
0	0	0	0	0

ومن خلال هذا الجدول يتضح لنا أن القضية تبقى صادقة مادام طرفاها صادقين وبمجرد دخول طرف كاذب تصبح القضية كاذبة، وهذا ما رفضه "سكستوس Sextus Empiricus" الذي لا يرى من الصواب الحكم بالكذب على قضية وصلية أغلب عناصرها صادقة (مثال ذلك الخانة الثانية من الجدول أغلب عناصرها صادقة إلا واحدة فقط)*، ومنه يذهب إلى الاعتقاد أن هذه القضية الوصلية في هذا الموضع لا تكون كاذبة إلا في ذلك الجزء الكاذب منها والباقي كان يجب أن يكون صادقا، وهذا الموقف يدل على نظرة سيكستوس التجزيئية للقضية الوصلية، أين يفصل بين الصدق والكذب في القضية الوصلية الواحدة، ولم يتعامل معها كما تعامل معها المنطق الرواقي كقضية واحدة فهم ينظرون إليها كقضية واحدة متحدة العناصر والأجزاء[2].

3.القضية الوصلية المتعارضة واللازمة:

أصحاب المنطق الرواقي لا يهتمون بمضامين الحدود الموصولة ولا بالعلاقة القائمة بين هذه المضامين ولا يوجد في منطقهم أي مانع من وصل قضايا متباينة أو إحداها نتيجة

[1] – فاطمة الحمياني، **حروف المعاني بين المناطقة والنحاة**، مرجع سبق ذكره، ص221.

* – وهي التي قمنا بكتابتها بخط غليظ في الجدول الصدقي .

[2] – فاطمة الحمياني، **المرجع نفسه**، ص ص222، 223.

أخرى، وهذا ما رفضه وأعابه عليهم كل من جالينوس وسكستوس، وإعتبراه خلطا من طرف المنطق الرواقي[1].

والملاحظ لفحوى المنطق الرواقي يمكنه الرد على ما ذهب إليه جالينوس وسكستوس، ذلك لأن المنطق الرواقي هو منطق قضوي، ومتغيراته متغيرات قضايا وبالتالي فأصحاب هذا المنطق لا يهتمون بأجزاء هذه القضايا بقدر ما يهتمون بالعلاقات الصدقية التي تضبطها الروابط القائمة بينها[2].

أضف إلى ذلك وحسب تصورنا لهذا الاختلاف القائم بين هؤلاء يجد الدارس لتاريخ الفلسفة اليونانية عموما والمنطق خصوصا أن جالينوس كان أرسطيا بأتم معنى الكلمة أين حاول قراءة المنطق الرواقي بأعين معلمه أرسطو والفرق بين المنطقين واضح وجلي وعليه لا يمكن إقامة عملية إسقاط على منطقين مختلفين- منطق حدود ومنطق قضايا-، أما في ما يخص سكستوس فإنه من أهم رواد المدرسة الشكية في تاريخ الفلسفة اليونانية التي كانت تشكك في كل المعارف وعليه لا يمكنه قبول أي معرفة مهما كان نوعها سواء كانت رواقية أو غير رواقية.

وتحليل الصدق في المنطق الميغاري- الرواقي يكون من خلال القضايا البسيطة والمركبة الأمثلة، ومن هنا نجد أن المنطق الميغاري الرواقي يتفق مع المنطق الأرسطي في رفض القضايا الإنشائية لأنه لا يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب كما قلنا ذلك من قبل[3].

ويذهب كريستيب إلى تقسيم القضايا إلى قسمين أساسيين:

---

[1] – فاطمة الحمياني، **حروف المعاني بين المناطقة والنحاة**، مرجع سبق ذكره، ص223.

[2] – المرجع نفسه، ص224.

[3] –محمد وادفل، **أصول منطق القضايا دراسة تحليلية نقدية لمنطق القضايا بن الرواقيين و المعاصرين**، مرجع سبق ذكره، ص146.

1-القضايا البسيطة:

وهي قضايا تصف لنا واقعة واحدة، وهي غير المركبة من قضية نكررها مرتين أو بعبارة أخرى هي ما لا تتركب من قضيتين مختلفتين مرتبطتين برابط من الروابط ومثال ذلك: الطالب يتحدث، وينقسم هذا النوع بدوره إلى أنواع مختلفة ومتنوعة فقد يكون هذا النوع من القضايا :قضايا محددة، وقضايا شبه محددة و قضايا غير محددة، وهذه القضايا غالبا ما تعبر عن وقائع أو أحداث ومعيار صدقها يعود إلى الصدق الواقعي[1].

2-القضايا غير البسيطة:(المركبة):

وهي قضايا تتكون من قضيتين بسيطتين أو أكثر يوجد بينهما رابط ما أو أكثر من الروابط، يتحدد نوعها من خلال نوع الرابط فهي إما متصلة أو منفصلة، ومنه تنقسم القضايا غير البسيطة إلى نوعين هما:

2. 1. القضية الشرطية المتصلة:

يعتبر فيلون الميغاري أول من بحث في هذا النوع من القضايا الشرطية المتصلة والتي تكون صورتها على النحو الآتي: "إذا.....فإن..."، أين حدد قواعد صدقها وكذبها وهذا من خلال معرفة صدق جزأيها أو كذبهما، و تكون صادقة فقط في ثلاث حالات:

- عندما يصدق مقدمها وتاليها معا.
- حين يكذب مقدمها وتاليها معا.
- حين يكذب مقدمها ويصدق تاليها.

وتكذب في حالة واحدة وهي يصدق مقدمها و يكذب تاليها[2].

[1] -زكرياء منشاوي الجالي، **منطق القضايا المركبة عند ابن سينا أصولها و آثارها على المناطقة الرمزيين**، (ط1، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، 2010)، ص47.

[2] – المرجع نفسه، ص48.

وفي هذا يذهب روبر بلانشي إلى التأكيد على أن الكيفية التي تميز حالات الصدق في القضية الشرطية حسب التصور الذي قدمه فيلون تبين بوضوح أنها تحاكي ما يسمى اليوم نظرية دوال الصدق، وأن الاستلزام الذي يوضحه فيلون يطابق تصور الاستلزام المادي عند برتراند راسل[1]، وعليه يمكن القول أن القضايا الشرطية تصدق الأمثلة عندما يرتد التالي إلى المقدم "إذا كان النهار موجود فالضياء موجود" و تكذب عندما لا يرتد التالي إلى المقدم "إذا كان النهار موجود فديون يتجول" فإذا كان التالي كاذبا فهو لا يتبع المقدم وتكون القضية الشرطية كاذبة[2].

2.2.القضية الشرطية المنفصلة:

في هذا النوع من القضايا عبارة تضم المقدمة الكبرى فيها تقابل بالتناقض أو بالتضاد، ليتم تقرير أحد جزأيها فينتج الجزء الآخر، وصورتها " إما أن.....أو..." أو "ليس صحيحا أن يكون... وأن يكون..."، مثال ذلك: ليس صحيحا أن يكون أفلاطون قد مات أو يكون حيا، وفي ضبط صدق وكذب هذا النوع من القضايا فإنها تكون صادقة في حالة صدق أحد طرفيها وتكذب بصدقهما معا وكذبهما معا[3].

وتتمثل القضايا البسيطة حسب الشرح الذي قدمه أتباع كريستيب في القضايا التي تتكون من قضية واحدة غير غامضة، مثال ذلك: "الليل موجود"، أما في ما يخص القضايا غير البسيطة فهي التي تتكون من قضية غامضة أو عدد من القضايا، مثال ذلك: " إذا كان الليل موجودا فسيكون الغموض"، ومن بين أصناف القضايا البسيطة نجد أصنافا كثيرة منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:

---

[1] –روبر بلانشي، **المنطق و تاريخه من أرسطو إلى راسل**، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 101، 102.

[2] –محمد وادفل، **أصول منطق القضايا دراسة تحليلية نقدية لمنطق القضايا بن الرواقيين و المعاصرين**، مرجع سبق ذكره، ص146.

[3] – زكرياء منشاوي الجالي، **منطق القضايا المركبة عند ابن سينا أصولها و آثارها على المناطقة الرمزيين**، مرجع سبق ذكره، ص49.

1- القضايا الإخبارية.

2- القضايا السالبة.

3- القضايا المعدولة.

ومن بين القضايا غير البسيطة نجد ما يلي:

1- القضية الشرطية.

2- القضية المتصلة.

3- القضية المنفصلة[1].

وفي الحديث عن ديودور كرونوس وتلميذه فيلون فإننا نغادر على حد قول روبر بلانشي من محيط المنطق لنتوغل إلى مركزه، وهذا بسبب الخلاف الذي حدث بينهما حول طبيعة الاستلزام، ولقد تحول هذا الخلاف إلى مجادلة حادة وقوية بين الطرفين داخل هذه المدرسة ما جعل الشاعر كاليمياك (Callimaque) يقول متهكما: "الغربان تنعق فوق السطوح ماهي الاستلزامات الصحيحة".[2]

أين كان فيلون ينظر إلى اللزوم نظرة أوسع وأشمل من نظرة أستاذه كرونوس أي أن نظرة هذا الأخير كانت عبارة عن عملية استنتاجية، في حين كانت نظرة فيلون أضعف من نظرة أستاذه، وكان جوهر الخلاف يكمن في إمكانية اشتقاق التالي من المقدم، أين كانت نظرة فيلون الميغاري تراعي الترابط بين المقدم والتالي وهذا مايجعله يفقد الصورية الموجودة في المنطق المعاصر، في حين كانت نظرة ديودر كرونس للزوم ترفض هذا التصور ذلك لأن الصدق والكذب المتعلق بالمقدم والتالي قد ينتج عنها الصدق كما ينتج عنها الكذب بتغير الأحوال والظروف والزمان والمكان، هذا ماجعل ديودر كرونس يقيم موقفه على

[1] – أحمد موساوي، **تاريخ المنطق**، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 86، 87.

[2] –نقلا عن :روبر بلانشي، **المنطق وتاريخه من أرسطو إلى راسل**، مرجع سبق ذكره، ص101.

عاملين أساسين من أجل تفادي المفارقات التي يقع فيها بسبب اللزوم الفيلوني وهذان العاملان هما:

1- مفهوم الجهة : في صوره المختلفة الضرورة، الاستحالة، الإمكان....

2- مفهوم الزمان: الماضي، الحاضر، المستقبل.[1]

وفي حديثهم عن الاستدلال المنطقي نجدهم لا يختلفون في مصطلحاتهم عن المصطلحات الأرسطية أين نجد أن الاستدلال في المنطق الميغاري- الرواقي يتكون من مقدمة كبرى ومقدمة صغرى ونتيجة، وللاستدلال أقسام متعددة ومتنوعة في المنطق الرواقي أين يطلقون عليها أوصافا مختلفة ومتنوعة ذات طابع مجازي مثل Trope وهي تعبر في حقيقتها و جوهرها على صورة من صور المجاز اللغوي مثال ذلك:

إذا كان الأول صادقا فالثاني كذلك

ولكن الأول صادق

إذن الثاني كذلك[2].

وهناك الأمثلة الاستدلالات المختلطة و التي أطلقوا عليها تسمية Logotropes أي أنها تتكون من استدلال ومن صورة مجازية مثال ذلك:

إذا كان أفلاطون حيا فهو يتنفس

ولكن الأول صادق

إذن الثاني صادق[3].

[1] – أحمد موساوي، **معجم المناطقة**، مرجع سبق ذكره، ص ص148، 149.

[2] – أحمد موساوي، **تاريخ المنطق**، المرجع سبق ذكره، ص ص92، 93.

[3] – المرجع نفسه، ص93.

وفي حديثهم الأمثلة عن الاستدلالات لا يميز المنطق الميغاري –الرواقي بين الاستدلالات المطلقة والاستدلالات الموجهة أين نجد في منطقهم استدلالات ممكنة ومستحيلة وضرورية وغير ضرورية... وهذا عكس المنطق الأرسطي الذي ميز بين القضايا الموجهة والقضايا المطلقة، ويذكر كريستيب الأمثلة خمسة ضروب خاصة بتنظيم الاستدلالات المنتجة لأقيسة مختلفة منها الحقيقية والمجازية ويسميها اللامبرهنات الخمس[1].

وعليه كان من الشائع لدى مؤرخي المنطق أن المنطق الميغاري– الرواقي قد أقام لمنطق القضايا نسقا أكسيوميا يرتكز على خمسة أشكال أو مصادرات لا تقبل البرهان وعلى أربع قواعد أساسية[2].

اهتم المنطق الميغاري–الرواقي بالأقيسة الشرطية فقط دون غيرها من الأقيسة الأخرى عكس ما كان سائدا في المنطق الأرسطي، سواء تعلق الأمر بالأقيسة الشرطية المتصلة أو المنفصلة، ومنه قسم الرواقيون الأقيسة إلى خمسة أنواع أساسية تتمثل في ما يلي:

1- قياس مقدمته الكبرى شرطية متصلة.

2- قياس مقدمته الكبرى شرطية منفصلة.

3- قياس مقدمته الكبرى فيها تقابل بالتضاد أو بالتناقض.

4- قياس قضيته الكبرى سببية.

5- قياس قضيته الكبرى فيها مفاضلة[3].

وفي المنطق الرواقي هناك العديد من أنماط البراهين منها الصحيحة، والخاطئة والضرورية وغير الضرورية، المستحيلة والممكنة ومالا يحتاج إلى برهان واستدلال حيث

[1] – أحمد موساوي، **تاريخ المنطق**، المرجع سبق ذكره، ص94.

[2] – عادل فاخوري، **منطق العرب من وجهة نظر المنطق الحديث**، (ط1، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1980)، ص144.

[3] –عثمان أمين، **الفلسفة الرواقية**، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 104، 105.

تكون البرهنة صحيحة إذا كانت النتيجة مستنبطة من مقدمات صحيحة، وتكون خاطئة إذا كانت تستند إلى مقدمات غير صحيحة وخاطئة أو مستنبطة من نتيجة غير منطقية، وتكون البرهنة خاطئة في حالة كذب المقدم، أما البرهنة التي لا تحتاج إلى استدلال إذا كان الأمر الذي نحن أمامه بديهيا و عليه ليس من الضروري أن نستدل به[1].

وفي الحديث عن أنواع الأقيسة يميز كريستيب بين خمسة أشكال من الأقيسة تتمثل في اللامبرهنات الخمس والتي تمثل الأشكال الأولية والأساسية التي يربطها الرواقيون بنظرية القياس المنطقي، وسنحاول التعبير عنها باللغة الرمزية التي يعتمد عليها المنطق المعاصر لنبين الصلة بينها وبين المنطق الميغاري–الرواقي، وتتمثل في ما يلي:[2]

الشكل الأول: الشرط (Conditionnel)

إذا كان عندنا الشرط سيكون هناك جواب الشرط

إذا كان عندنا الأول نرمز له بـ: ق* .

سيكون عندنا الثاني نرمز له بـ: ك.

ولكي نعبر عنه باللغة الطبيعة فنقول:

- إذا كان الأول فإن الثاني.
- لكن الأول.
- إذن الثاني.

[1] –محمد وادفل، **المنطق أنواعه و أشكاله وبراهينه(المنطق عند الرواقيين أنموذجا)**، مرجع سبق ذكره، ص138.

[2] - François, Chenique, Eléments de logique classique, Op.cit., p239.

* صاحب الكتاب رمز للأول بالرمز P وللثاني بالرمز Q و نحن قمنا بتغيير الرمزين بـ ق و ك على التوالي.

وصورته الرمزية هي:

ق← ك

ق

∴ ك[1].

ومثال ذلك:

- إذا خرج العرق من سطح الجلد، فهذا يعني وجود مسام دقيقة.
- العرق يخرج من سطح الجلد
- إذن يوجد مسام دقيقة[2]

و القاعدة الأولى للبرهنة في هذا الشكل قائمة على القياس الافتراضي وبداية مقدمته الكبرى كانت افتراضية، ومنه كانت النتائج تتبع المقدمات[3].

الشكل الثاني: موانع الشرط (نفي الشرط) (Contraposition du conditionnel)

إذا كان عندنا الشرط (ق)سيكون عندنا جوابه (ك).إذا غاب الجواب الذي نرمز له بـ:ك

لا يكون هناك شرط الذي نرمز له بـ:ق. ولكي نعبر عنه على شكل قياس نقول:

- إذا كان الأول فإن الثاني.
- لكن ليس الثاني
- إذن ليس الأول.

وصورته الرمزية تكون على النحو التالي:

[1] - François, Chenique, Eléments de logique classique, Op.cit., p239.

[2] –هنى الجزر، **القياس الإستثنائي عند ابن سينا" الأصول والتجليات"**، (مجلة جامعة دمشق، المجلد 29، العدد 3+4، 2013)، ص393.

[3] – محمد وادفل، **المنطق أنواعه و أشكاله وبراهينه(المنطق عند الرواقيين أنموذجا)**، مرجع سبق ذكره، ص139.

ق ← ك

~ ك

∴ ~ ق[1].

ومثال ذلك:

- إذا كان نهارا فهو مضيء.
- إنه ليس مضيئا.
- إذن فهو ليس نهارا[2]

ويعتبر هذا الضرب من أهم أنواع الضروب التي أثرت في المناطقة العرب، وحتى في المنطق الحديث الذي أقر بهذا القياس و أطلق عليه صورة النفي بالنفي، والتي نعبر عنها رمزيا على النحو التالي:((ق←ك)∧ ~ق)← ~ق[3].

الشكل الثالث: عدم التوافق (نفي الاقتران) (Incompatibilité) (négation de la Conjonction)

لا يتوفر لدينا في هذا الشكل الشرط واجبه في نفس الوقت بمعنى: لا يوجد ق ولا يوجد ك، لكن لدينا الشرط ق، إذن لدينا جوابه ك، ولكي نعبر عنه على شكل قياس نقول:

- ليس الأمر في الأول و الثاني معا.
- لكن الأول
- إذن ليس الثاني

وصورته الرمزية تكون على النحو التالي:

[1] - François, Chenique, Eléments de logique classique, , Op.cit. p240.

[2] – هنى الجزر، **القياس الإستثنائي عند ابن سينا" الأصول والتجليات"**، مرجع سبق ذكره، ص400.

[3] – المرجع نفسه، ص400.

~ (ق∧ ك)

ق

∴ ~ ك[1].

ومثال ذلك:

- ليس صحيحا أن يكون أفلاطون ميتا و حيا
- لكن أفلاطون ميت
- أفلاطون ليس حيا[2]

والصورة الثالثة من صور اللامبرهنات التي وضعها المنطق الرواقي تعبر عن قاعدة استخدام ثابت منطقي جديد، تجاهله الكثير من المناطقة إلى أن جاء المنطقي تشارلز بيرس وقام بإعادة بعثه وأخذه شفر **(Sheffer)** واقترحه لتعديل نظرية أصحاب البرنابيكا في حساب القضايا[3].

الشكل الرابع: الحصري أو البديل:(ou exclusif ou alternative)

لدينا إما الشرط (ق) أو الجواب (ك)، لكن لدينا الشرط ق، إذن ليس لدينا الجواب (ك)، ولكي نعبر عنه على شكل قياس نقول:

- إما أن يكون الأول أو الثاني
- لكن الأول
- إذن ليس الثاني

وصورته الرمزية تكون على النحو التالي:

[1]- Francois, Chenique, Eléments de logique classique, Op.cit., p240.

[2] – محمد وادفل، **المنطق أنواعه وأشكاله وبراهينه(المنطق عند الرواقيين أنموذجا)**، مرجع سبق ذكره، ص140

[3] – محمود فهمي زيدان، **المنطق الرمزي نشأته وتطوره**، (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1979)، ص48.

ق W ك

ق

∴ ~ ك[1].

ومثال ذلك:

- إما أن يكون أفلاطون حيا أو ميتا
- لكن أفلاطون حي
- أفلاطون ليس ميتا[2]

الشكل الخامس: غير حصري أو انفصالي:(ou non exclusif ou disjonction)

لدينا ق أو ك أو الإثنان معا ق وك، لكن ليس لدينا الثانية ك، إذن عندنا الأولى ق ولكي نعبر عنه على شكل قياس نقول:

- إما الأول أو الثاني أو هما معا
- ولكن ليس الثاني
- إذن الأول.

وصورته الرمزية تكون على النحو التالي:

قˇ ك

~ ك

∴ ق[3]

مثال ذلك:

[1] - François, Chenique, Eléments de logique classique, Op.cit., p240

[2] – محمد وادفل، **المنطق أنواعه وأشكاله وبراهينه(المنطق عند الرواقيين أنموذجا)**، مرجع سبق ذكره، ص141.

[3]- François, Chenique, Ibid., p241.

- إما أن يكون النهار أو الليل.
- لكن النهار ليس موجودا
- الليل موجود[1].

إن الملاحظ للامبرهنة الأولى والثانية، يجد أن هذه الصور الاستدلالية كانت موجودة عند الميغاريين، وبالتالي لا تعتبر إبداعا من طرف كريستيب وأنها كانت موضع توافق بين ديودور كرونوس وتلميذه فيلون الميغاري، في حين تعتبر اللامبرهنة الثالثة والرابعة والخامسة إبداعا يعود إلى كرستيب لأن المصادر الخاصة بالمنطق الميغاري لم تذكرها من قبل[2].

إن هذه اللامبرهنات التي وضعها المنطق الميغاري–الرواقي تؤخذ على أساس أنها قضايا أولية و بداية لكل برهان، مثلها مثل البديهيات في الأنساق المنطقية، وهي بهذا تعتبر إقامة لنسق منطقي استنباطي، أين توضع القواعد والأسس الخاصة بالبرهنة،دون البرهنة عليها [3]

والشيء الجديد الذي يحسب للمنطق الرواقي حسب تصور بعض الباحثين في ميدان المنطق أنهم أدركوا ضرورة التخلي عن لغة الحديث في الكتابة المنطقية لكي يصبح المنطق أكثر صورية*، فاعتمدوا على الرموز من خلال استخدام الأعداد الترتيبية رموزا للقضايا، ففي صياغة القياس الشرطي على سبيل المثال، كما سبق ذكره في اللامبرهنات الخمس التي وضعها كريستيب، يعتمدون على الصورة التالية:" إذا كان الأول، كان الثاني، لكن الأول،

[1] – محمد وادفل، **المنطق أنواعه وأشكاله وبراهينه (المنطق عند الرواقيين أنموذجا)**، مرجع سبق ذكره، ص141.

[2] – أحمد موساوي، **تاريخ المنطق**، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 98، 99.

[3] -Roure, M.L **, Elément de logique contemporaine**(,P.U.F, France,1967),p24.

* –يذهب الباحث أحمد موساوي إلى رفض هذا التصور الذي يؤكد أصحابه أن المنطق الميغاري–الرواقي يستخدم الأعداد الترتيبة كمتغيرات بالمعنى المعاصر لمنطق القضايا، بل يذهب إلى التأكيد على أنها عبارة عن اختصارات (abréviations) للمقدم و التالي و بالتالي فهي بذلك تشبه الحروف الأبجدية التي استخدمها أرسطو في صياغة الأقيسة صياغة رمزية، أنظر: أحمد موساوي، المرجع نفسه، ص100.

إذن الثاني، وهذا الترميز يعتبره البعض من المشتغلين في ميدان المنطق خطوة مهمة ساهمت في بلورة المنطق المعاصر"[1].

خصوصا أن كريستيب قد وضع هذه الأشكال الخمسة السابقة على شكل رموز ومتغيرات بأعداد تتمثل في ما يلي:

1- إذا كان الأول فإن الثاني لكن حاليا الأول. إذن الثاني.

2- إذا كان الأول فإن الثاني لكن حاليا ليس الثاني. إذن ليس الأول.

3- ليس في آن واحد الأول والثاني. لكن حاليا الأول. إذن ليس الثاني.

4- إما الأول وإما الثاني. لكن حاليا الأول. إذن ليس الثاني

5- إما الأول أو الثاني. لكن ليس الثاني. إذن الأول[2].

والملاحظ لهذه اللامبرهنات الخمس التي وضعها كريستيب يجد أنها مبنية على أساس النظرة الاستنتاجية، والذي يعتبر الطابع المميز لمنطق هذا الأخير، هذا ما يجعل القول بأنهم أسسوا منطقا للقضايا بالمفهوم المعاصر أمرًا غير ممكن وشبه مستحيل فالأمثلة السابقة والاستنتاجات التي توصل إليها أصحاب هذا المنطق، تبين أنهم لم يتمكنوا من تجاوز النظرة الاستنتاجية ومن علاقة العلية والتسلسل في المعنى[3]، ومن بين النقاط المميزة لهذه اللامبرهنات نجد أن المنطق الميغاري-الرواقي يقوم على أربعة عوامل قضوية هي النفي وثلاث روابط ثنائية هي الاستلزام والوصل والفصل العنادي[4].

---

[1] – محمود فهمي زيدان، **المنطق الرمزي نشأته و تطوره**، مرجع سبق ذكره، ص45.

[2]–محمد وادفل، **المنطق أنواعه وأشكاله وبراهينه(المنطق عند الرواقيين أنموذجا)**، مرجع سبق ذكره، ص ص141، 142،

وأنظر أيضا: -William Kneale ,Martha Kneale,.**The Développement of logic,** Op.cit., **p163.**

[3] – أحمد موساوي، **تاريخ المنطق**، مرجع سبق ذكره، ص ص102، 103.

[4] – روبر بلانشي، **المنطق وتاريخه من أرسطو إلى راسل**، مرجع سبق ذكره، ص120.

في الأخير يمكن القول أن المنطق الميغاري–الرواقي كان له وزن كبير في تاريخ المنطق وكان حلقة مهمة جدا من حلقات تطور المنطق، على الرغم من النقد الكبير الذي تعرض له من طرف العديد من المؤرخين الذين اعتبروه عبارة عن لغو لا طائل منه وأنه مجرد تشويه فقط لمنطق أرسطو، وكل هذا وذاك يعود إلى سوء فهم لهذا المنطق، وعلى سبيل المثال لا الحصر* نجد المفكر العربي عبد الرحمان بدوي يقول في كتابه **خريف الفكر اليوناني:**" المنطق الرواقي لم يأت بشيء جديد يعتد به لا في باب الأقيسة الشرطية ولا في أي باب آخر لأن الناحية الشكلية قد تغلبت عليهم في منطقهم فغفلوا عن طبيعة المنطق الحقيقية وهي أنه يبين العمليات الفكرية التي يتم بها التفكير السليم، وإنما كان المنطق عندهم أقرب إلى الآلة منه إلى العلم أو أقرب إلى الفن منه إلى النظر"[1]، إلا أن ما تقدم تقديمه من طرف المنطق الميغاري–الرواقي وقمنا بتوضيحه في التحليل السابق يؤكد وبوضوح دحض هذا الادعاء الذي ينكر مساهمة هذا المنطق في بناء أسس منطق القضايا، وما سنتناوله في الفصل القادم في تحليل القضايا الشرطية والاستدلال المباشر في منطق ابن سينا سيؤكد وبوضوح قيمة وأهمية المنطق الميغاري– الرواقي الذي كان له الفضل الكبير على المنطق عموما* وعلى المنطق الإسلامي خصوصا في صورة منطق ابن سينا

---

* يبين روبر بلانشي في كتابه:" **المنطق وتاريخه من أرسطو إلى راسل**"، عديد الانتقادات والاتجاهات الفلسفية التي واجهت المنطق الميغاري–الرواقي بالنقد والرفض، إضافة إلى التي قمنا بذكرها في هذا المبحث، أنظر: ص ص95، 96.

[1] –عبد الرحمان بدوي، **خريف الفكر اليوناني**، (ط4، القاهرة، مكتبة النهضة، 1970)، ص16

* –لا يمكن إنكار قيمة و أهمية المنطق الرواقي على المنطق الحديث أيضا فعلى سبيل المثال لا الحصر الدارس لمنطق الاستنتاج الذي أقامه جون ستوارت مل يجد أن هناك علاقة تقارب كبيرة بينه وبين المنطق الرواقي، أنظر: محمد وادفل، **أصول منطق القضايا دراسة تحليلية نقدية لمنطق القضايا بن الرواقيين والمعاصرين**، مرجع سبق ذكره، ص155، وهذا ما يؤكده أيضا روبر بلانشي على لسان المنطقي لاشوليي (Lachelier) في قوله:" إن لهذه../.. ../..التجديدات المنطقية التي أحدثها الرواقيون أهمية فلسفية حقيقية، فصورهم الاستدلالية أكثر استعمالا من صور أرسطو الاستدلالية..."، أنظر: روبر بلانشي، **المنطق و تاريخه من أرسطو إلى راسل**، مرجع سبق ذكره، ص97، والشهادة التي قالها يان لوكازوفيتش دليل على قيمة و أهمية المنطق الرواقي حيث نجده يقول في هذا: "والحق أن المنطق الرواقي تحفة تضارع منطق أرسطو"، أنظر: يان لوكازوفيتش، **نظرية القياس الأرسطية من وجهة نظر المنطق الصوري الحديث**، مرجع سبق ذكره، ص70.

الذي وعلى الرغم من أنه كان أرسطيا إلا أنه لم يهمل القضايا الشرطية وحاول بناء منطق جديد توفيقي جعل من خلاله ما كان متعارضا–منطق أرسطي ومنطق ميغاري–رواقي– متكاملا ومنسجما، وهذا ما يؤكده الباحث في ميدان المنطق نيقولا ريشر(**Nicholas Rescher**) في قوله:" كان اهتمام المناطقة العرب بالقضايا الشرطية اهتماما ملحوظا، فقد تناولوها بالدراسة والتليل، والتقسيم والتفريع، متابعين في ذلك الرواقيين...ما دفع بعض المناطقة، منهم ابن سينا –متأثرين بالشراح اليونانيين المتأخرين– إلى القول بأن لأرسطو في القضايا الشرطية نظرية مفصلة لم تصل إلى أيديهم"[1].

ومنه يمكن القول أن أعمال المناطقة التي قمنا بعرضها بداية من المنطق الأرسطي وصولا إلى المنطق الميغاري– الرواقي، وإن كانت تبدو في ظاهرها مختلفة في بعض جوانبها وتحليلاتها، إلا أن هدفها يبقى واحدا وهو تطوير المنطق، فلكل منطقي مساهمته التي أضاف من خلالها الجديد في ميدان المنطق، خصوصا في جانبه الإسلامي و هذا ما سنحاول توضيحه في الفصل الثاني من هذا البحث بإذن الله.

[1] – نيقولا ريشر، **تطور المنطق العربي**، ترجمة: محمد مهران،(ط1، دار المعارف، القاهرة، 1985) ص ص68، 69.

الفصل الثاني

تحليل القضايا المسورة عند إبن سينا

المبحث الأول: تحليل القضية الحملية عند ابن سينا

المبحث الثاني: تحليل القضية الشرطية عند ابن سينا

المبحث الثالث: الإستدلال المنطقي عند ابن سينا

المبحث الأول: تحليل القضية الحملية عند ابن سينا:

يذهب الشيخ الرئيس ابن سينا إلى ما ذهب إليه المعلم الأول أرسطو في التأكيد على أن القضية المنطقية هي القول الجازم، أو الجملة الخبرية التي تحتمل الصدق أو الكذب ومنه يقول في كتابه **الإشارات والتنبيهات:** "هي التركيب الخبري الذي يقال لقائله أنه صادق في ما قاله أو كاذب"[1]، كقولنا مثلا: الإنسان حيوان فهو قول خبري يمكننا الحكم عليه بالصدق أو الكذب، ويعرفها في كتابه **النجاة** قائلا:" القضية والخبر هو كل قول فيه نسبة بين شيئين، حيث يتبعه حكم صدق أو كذب"[2]، فالألفاظ عند ابن سينا تتفرع إلى قسمين ألفاظ مفردة لا يمكن الحكم عليها بالصدق ولا بالكذب وألفاظ مركبة يمكننا معها ذلك، وما يحتمل الصدق أو الكذب هو الذي يثبت أمرا أو ينفيه ولا يدخل فيه الإنشاء[3]، ونجده يقول في كتابه **الإشارات والتنبيهات** أيضا: "وأما ما هو مثل الاستفهام والالتماس، والتمني والترجي، والتعجب، ونحو ذلك فلا يقال لقائله: إنه صادق فيه أو كاذب"[4]، وهذا تأييد صريح لما جاء به أرسطو من قبل في رفض الجمل الإنشائية التي لا يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب، على الرغم من أن الشيخ الرئيس يرى أن للجمل الإنشائية أغراضا أخرى على خلاف أغراض ما يُعرف الآن بالقضايا المنطقية فقولك: أعطني كتابا، لا تتضمن مفهومي الصدق أو الكذب، لكنها تتضمن دلالة أخرى أستشعر منها بأنك تريد الكتاب[5].

وهذا ما يؤكده أيضا في القصيدة المزدوجة قائلا:

والقول إما قابل للصدق والكذب كالإنسان هو ذو نطق

---

[1] –ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، شرح نصر الدين الطوسي، تحقيق سليمان الدنيا، (القسم الأول، ط3، القاهرة، دار المعارف)، ص222.

[2] –ابن سينا، **النجاة في المنطق والإلهيات**، تحقيق عبد الرحمان عميرة، (ط1، بيروت، دار الجيل، 1992)، ص20.

[3] –جعفر آل ياسين، **المنطق السينوي**، (ط1، بيروت، دار البصائر، 2012)، ص78.

[4] –ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، المصدر نفسه، ص223.

[5] – ابن سينا، **منطق المشرقيين**، تقديم: شكري النجار، (ط1، بيروت، دار الحداثة، 1982)، ص108.

فإنه صدق أو الإنسان طير فهذا كذب بهتان

ومنه ما ليس لذلك قابلا كقولنا يا ليت لي فضائلا

فإنه لا صادق و لا كاذب وليس للبرهان في هذا سبب[1].

ومن خلال هذا التحليل الذي قدمناه لمفهوم القضية في منطق ابن سينا، والذي يظهر مدى التقارب الكبير بين وجهات النظر بينه و بين المعلم الأول، نطرح الإشكال الآتي: هل هذا التأييد السينوي دليل على أن الشيخ الرئيس ابن سينا كان أرسطيا في تحليله للقضايا أم أنه استطاع تجاوز أرسطو ليقترب إلى تحليل جديد يتوافق مع الفهم المعاصر لتحليل القضية؟

يذهب ابن سينا إلى تقسيم القضايا إلى أنواع مختلفة انطلاقا من مقاييس ومعايير محددة ومتنوعة، ولقد كان تركيزه على نوعين أساسيين من القضايا هما: القضايا الحملية والقضايا الشرطية لأنها هي موضوع الاستدلال بأنواعه المختلفة، وفي هذا يقول: "وهذا القسم من القول، أصنافه الأولى ثلاثة، لأن الأحكام التي تناسب التصديق ثلاثة"[2] والمقصود بالأصناف الثلاثة كما يوضح ابن سينا في كتابه **الإشارات والتنبيهات** "أولها الذي يسمى الحملي... والثاني والثالث يسمونهما الشرطي وهي أصناف التركيب الخبري"[3]، ويجب علينا الإشارة إلى أن ابن سينا استخدم مصطلح التركيب الخبري للإشارة إلى التشكيل والبناء وليس للتأكيد على التركيب كمصطلح مختلف عن البسيط وعليه كان علينا لزاما عدم الخلط بين المفهومين[4]، ومنه يمكن تصنيف أنواع القضايا عند ابن سينا إلى ما يلي:

[1] –ابن سينا، **القصيدة المزدوجة**، (ط1، القاهرة، دار الخلود للتراث، 2008)، ص8.

[2] –ابن سينا، **منطق المشرقيين**، مصدر سبق ذكره، ص108

[3] –ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص، ص، 223، 224.

[4] - Ahmed Moussaoui, **le Problème des Fondements de la Logique chez les Penseurs musulmans médiévaux la logique d'Avicenne (Ibn Sīnā)**, (Alger : Almanāhij, 2007), p. 51.

1.القضية الحملية:

يعرف ابن سينا القضية الحملية في مواضع مختلفة في كتبه المنطقية أين نجده يعرفها في كتابه **عيون الحكمة** قائلا:" هي التي يحكم فيها بوجود شيء هو المحمول لشيء هو الموضوع، أو بعدمه له: كقولنا زيد كاتب، زيد ليس بكاتب، والأول يسمى إيجابا والثاني يسمى سلبا"[1]و يعرفها ابن سينا في كتابه **منطق المشرقيين** في قوله:"يكون الحكم فيها بنسبة مفرد–أو ماله كم المفرد– إلى مثله بأنه هو أو ليس هو"[2]،أما في كتابه **الإشارات والتنبيهات** فيقول فيها:"أولها هو الذي يسمى الحملي، وهو الذي يحكم فيه بأن معنى محمول على معنى، أو ليس بمحمول عليه"[3]، ونجده في كتابه **النجاة** يعرفها في قوله:"و الحملية هي التي توقع هذه النسبة بين شيئين ليس في كل واحد منهما هذه النسبة إلا بحيث يمكن أن يدل على كل واحد منهما بلفظ مفرد كقولنا الإنسان حيوان أو قولنا الحيوان الضاحك ينتقل من مكان إلى مكان بوضع قدم ورفع أخرى فكأنك قلت الإنسان يمشي أو قولك فلان كثير علمه فإن قولك كثير علمه معادل لقولك فيلسوف"[4]، وكل هذه التعريفات السابقة لا يخرج بعضها عن بعض كونها تصب في معنى واحد يريد من خلاله ابن سينا التأكيد على أن القضية الحملية هي الجملة الخبرية التي يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب، وينتقل ابن سينا بعد ضبطه لمفهوم القضية الحملية إلى ضبط أجزائها التي تكونها فيقول "ونجد للحملي جزأين: أحدهما حامل و اسمه المشهور "الموضوع" كقولك في مثالنا "زيد" والثاني "محمول" كقولك في مثالنا "كاتب""[5]، ويكون الموضوع هو الحد الذي نخبر عنه وفيه يقول الشيخ

---

[1] –ابن سينا، **عيون الحكمة**، تحقيق عبد الرحمان بدوي، (ط2، الكويت، وكالة المطبوعات دار القلم، بيروت، 1980)، ص04.

[2]– ابن سينا، **منطق المشرقين**، مصدر سبق ذكره، ص108.

[3] –ابن سينا، **الاشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص224.

[4] –ابن سينا، **النجاة**، مصدر سبق ذكره، ص20.

[5] –ابن سينا، **منطق المشرقيين**، مصدر سبق ذكره، ص110.

الرئيس:"الموضوع هو الذي يحكم عليه بأن شيئا آخر موجود أو ليس بموجود"[1]، أما المحمول فهو الحد الذي نخبر به وفيه يقول أيضا: "المحمول هو المحكوم به أنه موجود أو ليس بموجود لشيء آخر"[2]، والقضية الحملية قد تكون ثنائية أو ثلاثية:

أ-القضية الحملية الثلاثية:

هي القضية التي تحتوي على الرابطة المنطقية كقولنا مثلا: زيد هو إنسان وهي في هذا المقام تتكون من موضوع، محمول، ورابطة زمنية، وفيها يقول ابن سينا:" القضية الحملية ثلاثة أجزاء بحسب المعنى: أحدها معنى الشيء الذي هو موضوع، والآخر معنى الشيء الذي هو محمول والثالث معنى النسبة والعلاقة التي إنما تؤلف منها قضية"[3] .

ب- القضية الحملية الثنائية:

هي القضية التي تخلو من الرابطة و تسمى قضية ثنائية كقولنا مثلا: زيد إنسان وفيها يقول ابن سينا: "و إذا القضية غير ثلاثية فهي ثنائية فقط لم تذكر فيها الرابطة استغناء..."[4].

والملاحظ للمثال الأخير يجد أن ابن سينا تجاوز مشكلة الرابطة المنطقية التي لا وجود لها في القضية الحملية في اللغة العربية، أين حلل المسألة تحليلا منطقيا و لغويا دقيقا بالمقارنة بين اللسان العربي و اللسان الفارسي، موضحا أن غياب الرابطة في اللغة العربية يعود إلى خاصية نحوية خالصة لا تؤثر على البنية المنطقية للقضية الحملية بل تجعلها تقترب أكثر من المنطق في صورته المعاصرة[5]، والدراسات اللغوية والنحوية واللسانية،*

---

[1] -ابن سينا، **النجاة**، مصدر سبق ذكره، ص 21.

[2] - المصدر نفسه، ص 21.

[3] -ابن سينا، **منطق المشرقيين**، المصدر نفسه، ص115.

[4] -المصدر نفسه، ص116.

[5] - أمال موهوب، **درجة الصورية في المنطق السينوي من خلال نظرية القياس الحملي**، مرجع سبق ذكره، ص91.

* - موضوع اللسانيات يحدده دي سوسير **De Saussure (1857-1913)** في قوله: "موضوع علم اللسان الحق والوحيد إنما هو اللسان معتبرا في ذاته ولذاته"، ومنه فهو يخص بالدراسة اللسان البشري كهدف في ذاته وليس كوسيلة للحصول على معارف أخرى، فهو ينظر إليه كمنظومة الأدلة المتواضع عليها لتأدية غرض معين وهو التبليغ، فنجده أيضا يقول:

وحتى التفكير اللساني المعاصر[**]، متجاوزا في ذلك أبو نصر الفرابي الذي يعتبر من الفلاسفة الأوائل الذين نظروا لكيفية ضبط المصطلحات المنطقية ونقلها إلى اللغة العربية، ومنه خصص الفصل الخامس والعشرين من كتاب الحروف لضبط واختراع الاسماء ونقلها، وفي هذا يذكر أبو نصر الفرابي أنه في اللغات التي عرفها كالفارسية واليونانية والسغدية[***][1]، ضبط واضح ودقيق للرابطة يظهر من خلال قوله: "ثم في سائر الألسنة–مثل الفارسية والسريانية والسغدية– لفظة يستعملونها في الدلالة على الأشياء كلها، لا يخصون بها شيئا دون شيء، ويستعملونها في الدلالة على رباط الخبر بالمخبر عنه، وهو الذي يربط المحمول بالموضوع متى كان المحمول اسما أو أرادوا أن يكون المحمول مرتبطا بالموضوع ارتباطا بالإطلاق من غير ذكر زمان، وإذا أرادوا أن يجعلوه مرتبطا في زمان محصل ماضي أو مستقبل استعملوا الكلم الوجودية، وهي كان أو يكون أو سيكون أو الآن، وإذا أرادوا أن يجعلوه مرتبطا به من غير تصريح بزمان أصلا نطقوا بتلك اللفظة وهي بالفارسية "هست" وفي اليونانية "إستين" وفي السغدية "استي" وفي سائر الألسنة ألفاظ أخرى مكان هذه"[2] ومن

"إن اللسان موضوع محدد تمام التحديد داخل المجموعة غير المتجانسة للظواهر اللغوية، ونستطيع أن نعين مكانه في الجزء المخصوص من الدورة المرسومة، حيث تلتئم الصورة السمعية وتترابط مع التصور، فاللسان هو الجزء المجتمعي من اللغة. أنظر: دي سوسير، **محاضرات في علم اللسان العام**، تر: عبد القادر قنيني، (المغرب، إفريقيا الشرق)، ص، ص29، 30.

** -يذهب عالم اللسانيات الفرنسي إيميل بنفيست **Imile Biniviste (1902–1976)**إلى التأكيد على ما جاء به ابن سينا في القول أن غياب اللفظ الدال على الرابطة في الجملة الاسمية العربية لا يعد نقصا لسانيا، وما يؤكد ذلك هو اللبس الذي طال تأويل فعل الكينونة في اللغات الهندو أوربية، وذلك لتعذر وضع تعريف كاف لطبيعة هذا الفعل ووظائفه–كما رأينا من قبل في الفصل السابق–، وعليه من الممكن القول حسب بنفيست أن الجملة الاسمية لا علاقة لها بالجملة ذات الفعل "كان"، نقلا عن:الحسن الهلالي، **المكون المنطقي في الدلالة عند العرب**، مرجع سبق ذكره، ص، ص289، 290.

*** – اللغة السغدية: وهي لغة أهل السغد في نواحي بخارى وسمرقند، واندثرت هذه اللهجة بفضل اللغة العربية التي ساهمت في نشر اللغة الفارسية و تنصيبها لغة أولى في المنطقة.

أنظر: رشيد يلوح، **التداخل الثقافي العربي الفارسي من القرن الأول إلى القرن العاشر هجري**، (ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية2014)، ص152.

[1] –الحسن الهلالي، المرجع نفسه، ص، ص، 275، 276.

[2] –أبو نصر الفرابي، **كتاب الحروف**، مرجع سبق ذكره، ص111.

خلال هذا النص يبرز لنا أبو نصر الفرابي كيفية استعمال الرابطة في لغات مختلفة وأنها تستعمل قصدا للربط بين الموضوع والمحمول، ذلك لأن طبيعة هذه الألسنة السابقة تقتضي وجود الرابطة من الناحية النحوية والمنطقية حتى يستقيم الكلام، وفي موقف أبو نصر الفرابي من الرابطة المنطقية يذهب هذا الأخير إلى القول: "وأما أنا فإني أرى أن الإنسان له أن يستعمل أيهما شاء، ولكن أن يستعمل لفظة"هو" فينبغي أن يستعملها على أنها اسم لا أداة–"والهوية المصدر المعمول الآخر،جار وإن لم يستعمل– تركب مبنية في جميع الأمكنة من طرف واحد، ... وأما المصدر الكائن منها وهو "الهوية" فينبغي أن يستعمل اسما كاملا ويستعمل فيه الطرف الأول والأطراف الأخيرة كلها"[1] ومن هنا يبدو أن أبو نصر الفرابي في عرض موقفه يبين أن المنطقي يمكنه أن يستخدم أي الكلمتين شاء "الموجود" أو "الهو" مكان "هست" و"أستين"، إلا أنه يميل أكثر إلى لفظة"الموجود" للدلالة على الربط بين الموضوع والمحمول وهذا من خلال بحثه عن معانيها المختلفة والتي توصل إلى أنها الأمثل للتعبير عن الرابطة المنطقية[2].

إلا أن الشيخ الرئيس شعر بالتكلف البعيد الذي حاوله المناطقة الذين سبقوه وخاصة أبو نصر الفرابي في أمر الرابطة لهذا حاول محاولة جادة لحسم المسألة معتمدا على مميزات وخصوصيات اللسان العربي المختلف كل الاختلاف عن الألسنة الأخرى خصوصا اليونانية والفارسية منها و هذا ما يظهر من خلال موقفه في أمر الرابطة" ويجب أن يعلم أن حق كل قضية حملية أن يكون لها مع معنى المحمول والموضوع معنى الاجتماع بينهما وهو ثالث معنييهما، وإذا توخى أن يطابق باللفظ ...المعنى بعدده استحق هذا الثالث لفظا ثالثا يدل عليه، وقد يحذف ذلك في لغات، كما يحذف تارة في لغة العرب أصلا... وقد لا يمكن حذفه في بعض اللغات كما في الفارسية الأصلية" أست" في قولنا: زيد ديرست، وفي

[1] – المرجع نفسه، ص، ص114، 115.

[2] –الحسن الهلالي، **المكون المنطقي في الدلالة عند العرب**، مرجع سبق ذكره، ص279.

نسخة –ديراست– وفي اخرى –دبيراست –وهذه اللفظة تسمى رابطة"[1]، ويعني هذا أن ذكر الرابطة يختلف باختلاف الألسنة واللغات كما هو الحال في اللغة العربية المتميزة بقواعدها ونحوها المختلف عن النحو الفارسي واليوناني ومنه كانت الرابطة خاصية نحوية وليست خاصية منطقية كما أن الاعتقاد سائدا عند أبو نصر الفرابي ويبين الشيخ الرئيس من خلال هذا النص أيضا أن جواز ترك الرابطة في اللسان العربي هو عدم وجودها إطلاقا أو الاستغناء عنها تماما في الألسنة الأخرى التي تتميز بخصائص لغوية و نحوية تختلف عن اللسان العربي، وإنما هو يريد القول أن غيابها لا يعني غياب السلامة المنطقية للقضية الحملية.

ويظهر لنا موقف الشيخ الرئيس من الرابطة في قوله أيضا:"إنما تترك اعتمادا على الذهن أو تعويلا على حال من الأحوال اللفظية التي تلحق أحدهما أو كليهما لحوقا يدل على هذا المعنى، وحينئذ يكون قد دل على هذا المعنى دلالة لفظية، وإن لم تكن مفردة مخصوصة بها"[2]، ويظهر لنا جليا من خلال هذا النص أن ابن سينا استطاع الوصول إلى موقف يظهر من خلاله الدور الثانوي للرابطة التي اعتقد الكثير ضروريتها من أجل بناء منطقي للقضية الحملية على الرغم من أن اللغة العربية تفتقر منذ أول وضعها إلى لفظة تدل على الربط، ولقد أكد ابن سينا موقفه انطلاقا من الارتباط الذي يمكنه أن ينوب مناب الرابطة كون هيئة التركيب و الكيفية الخاصة في وضع الألفاظ بعضها إلى جانب البعض الآخر تجعل التتالي الموجود بين القضايا و الحدود ليس تتاليا اعتباطيا عفويا بل هو ارتباط مقيد[3]، وهذا ما يؤكده ابن سينا في قوله:"فلولا هذه العلة الزائدة على التتالي نفسه ما كان التتالي يفعل وحده، كما لو قال قائل: السماء الأرض العنقاء الدائرة، بل يحتاج أن يقترن بالتتالي أمر آخر يدل على ارتباط بعض المقترنات ببعض ارتباط حمل ووضع،أو ارتباط

[1] –ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص، ص240، 241.

[2] –ابن سينا، **الشفاء (العبارة)**، مصدر سبق ذكره، ص38.

[3] –الحسن الهلالي، **المكون المنطقي في الدلالة عند العرب**، مرجع سبق ذكره، ص281.

تقييد بعض ببعض، هكذا ينبغي أن يفهم هذا الموضع، فلا تشغل بالتكلف البعيد الذي يحاولونه"[1] ولقد تبنى بعض المناطقة المتأخرون موقف ابن سينا كونهم تنبهوا إلى ركاكة الجمل باستعمالهم اللفظ "هو" بين طرفي القول الجازم للدلالة على الربط والحكم، وإن لم يكن الموضع صالحا له ولا جائزا في اللغة العربية[2]، إلا أن البعض الآخر بقي متمسكا بموقفه المتعصب لضرورة الرابطة المنطقية وبالتالي لم تجد أعمال ابن سينا من يطورها وهذا من خلال تركيز الشراح والمناطقة بعده على قيمة وأهمية الرابطة من الناحية المنطقية، بل وبحثوا كذلك على وسائل بديلة للتعبير عنها صراحة، ولا يزال البعض منهم حتى يومنا هذا يعتقدون أن للرابطة دورا مهما من خلال بعض المؤلفات المنطقية المنشورة حديثا[3].

والجديد الذي أضافه الشيخ الرئيس في تحليله للقضية الحملية، هو رفضه لضرورة الفرض الوجودي المسبق الذي كان ينادي به أرسطو وجعله ضروريا لبناء القضية الحملية بناءً منطقيا[4]، ويظهر لنا هذا من خلال قوله في كتابه **الإشارات والتنبيهات:** "ومعناه أن الشيء الذي نفرضه في الذهن إنسانا، كان موجودا في الأعيان أو غير موجود، فيجب أن نفرضه حيوانا ونحكم عليه بأنه حيوان"[5] يتضح لنا من خلال هذا النص أن ابن سينا استطاع أن يدخل مفهوما جديدا في منطق العلاقات هو **الصنف الفارغ** أو المجموعة الخالية، والتي يسميها ابن سينا «ممتنع الوجود» كما سنرى في ما بعد والسبب يعود كما هو معروف إلى الفرق بين أنطولوجيا اليونان التي تربط فكرة الوجود بالماهية والتي سبق لنا توضيحها في المبحث الأول من الفصل السابق، والأنطولوجيا الإسلامية التي تميز بينهما، ويظهر هذا جليا من خلال قوله: "قلت ب ج فمعناه أن ما يوصف بأنه ب و يفرض أنه ب

[1] – ابن سينا، **الشفاء (العبارة)**، مصدر سبق ذكره، ص ص38، 39.

[2] –الحسن الهلالي، المرجع نفسه، ص282.

[3] –أحمد موساوي، **مدخل جديد إلى المنطق المعاصر**،(ج2، الجزائر، معهد المناهج، 2007)، ص63.

[4] – المرجع نفسه، ج1، ص248.

[5] –ابن سينا، **الإشارت والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص226.

سواء كان موجودا أو ليس بموجود، ممكن الوجود أو ممتنع الوجود"[1]، ويتضح لنا من العبارات السابقة التي ذكرها ابن سينا: "موجودا"، "ليس بموجود"، "ممكن الوجود"، "ممتنع الوجود" الفرق بين التحليل الأرسطي المرتبط بالفرض الوجودي للموضوع وبين التحليل السينوي المستبعد له[2] ويعطينا ابن سينا في كتابه **منطق المشرقيين** أمثلة تؤكد فصله بين الوجود والماهية مستندا في ذلك إلى الرياضيات والطبيعيات ومن هذه الأمثلة مفهوم لفظ "الخلاء"، "غير المتناهي"، فهو يرى أن مفهومات هذه الألفاظ تتصور مع استحالة وجودها وجودا واقعيا وحتى ولو لم تتصور لا يمكننا سلب الوجود عنها وفي هذا يقول:" وليس من شأن المعنى المتصور أن يكون له في الوجود مثال بوجه"[3] .

ومن الأسباب والبواعث التي دفعت ابن سينا إلى الفصل بين الوجود والماهية، الفضل الكبير للعقيدة الإسلامية على المناطقة المسلمين والذي يعتبر واضحا وجليا لا يحتاج إلى برهان، فالفلاسفة المسلمين في تفلسفهم وتفكيرهم العقلي حاولوا السير وفقا لما جاء به القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة لأنهم لم يكونوا أصحاب نزعة عقلية فقط بل كانوا أصحاب نزعة دينية أيضا، والمتأمل للقرآن الكريم يلاحظ أنه يزخر بالألفاظ المعبرة عن تصورات لها محتوى مفهومي مجرد خالص، مرتبط بالتصور الذهني فقط لا يمكن إدراكه إلا عقليا بعيدا عن الإدراك الحسي، هذه الألفاظ و المفاهيم تتميز تماما عن الألفاظ المعبرة عن التخيلات ومن أمثلة ذلك: مفهوم الخلق، العدم، البعث، النشور....[4]، والأمثلة على ذلك كثيرة في القرآن الكريم منها قوله تعالى في سورة الشورى الآية 11:" ليس كمثله شيء وهو السميع البصير" أو قوله تعالى في سورة الحج الآية 01: "**إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ**" وهذه

[1] –ابن سينا، **منطق المشرقيين**، مصدر سبق ذكره، ص113.

[2] - Ahmed Moussaoui, **le Problème des Fondements de la Logique chez les Penseurs musulmans médiévaux la logique d'Avicenne (Ibn Sīnā)**, op.cit. p. 113

[3] –ابن سينا، **منطق المشرقيين**، المصدر نفسه، ص64

[4] –أحمد موساوي، **بحوث منطقية فلسفية**، مرجع سبق ذكره، ص 136.

الآيات وأخرى دليل قاطع على إمكانية تصور ذات إلهية مخالفة لكل ما يخطر ببال أي واحد منا من تصورات ودليل على تصور أشياء لم تحدث بعد و ستحدث في المستقبل .

وعلى الرغم من أن الشيخ الرئيس يؤكد في مدخل كتاب **الشفاء** على أنه يفصل بين دراسته المنطق و الجانب الأنطولوجي وأنه يؤخره إلى مباحث أخرى في قوله: "ولقد جرت العادة بأن تطول مباديء المنطق بأشياء ليست منطقية، وإنما هي للصناعة الحكمية أعني الفلسفة الأولى،فتجنبت إيراد شيء من ذلك، وإضاعة الزمان به، وأخرته إلى موضعه"[1] إلا أن تأثره بالجانب الأنطولوجي و العقائدي واضح وجلي في منطقه ولو كان ذلك ضمنيا، وهذا ما سنوضحه- بحول الله- في دراستنا لعلاقة المنطق والأنطولوجيا في المنطق الإسلامي وأثرها في التحليل الذي قدمه الشيخ الرئيس للقضايا الحملية.

إضافة إلى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، فلقد استمد المناطقة المسلمون فكرة الفصل بين الوجود والماهية من خلال **مشكلة الذات والصفات** التي اختلفت حولها الفرق الكلامية والتي أثارها علماء الكلام وتباينت فيها آراؤهم إلى مواقف مختلفة، وعلى سبيل التمثيل لا الحصر: تذهب **المعتزلة** إلى ضرورة نفي الصفات عن الذات الإلهية وذلك انطلاقا من مبدئهم الأول في التوحيد الذي يعد من أهم المباديء الأساسية التي يقوم عليها الفكر الاعتزالي إضافة إلى بقية المباديء الأربعة المتبقية العدل، الوعد والوعيد المنزلة بين المنزلتين،الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،ومنه يذهب مؤسس المعتزلة واصل بن عطاء إلى نفي الصفات معتقدا أن إثباتها يؤدي إلى الشرك وفي هذا يقول:"إن من أثبت لله معنى وصفة قديمة فقد أثبت إلهين"[2].

[1] -ابن سينا، **الشفاء(المدخل)**، مصدر سبق ذكره، ص10

[2] -عواد بن عبد الله المعتق، **المعتزلة وأصولها الخمس و موقف أهل السنة منها**، (الرياض، مكتبة الرشد، 1414هـ)، ص84

إذا كانت المعتزلة تنفي الصفات عن الخالق عز وجل انطلاقا من مبدئها الأول المتمثل في التوحيد، فإن **الأشاعرة** تثبت الصفات للذات الإلهية مع التأكيد على أن هذه الصفات مستقلة عن ذاته، فهو قادر بقدرة مستقلة عنه، فهو الواحد المريد، السميع البصير فنفي الصفة هي نفي للموصوف، ونفي الفعل هو أيضا نفي للفاعل، ونفي الكلام هونفي للمتكلم[1]... وكلها صفات له وهذا ما يؤكده الإمام الجويني في قوله: "الباريء سبحانه منفرد بوجوده وصفاته لا يقارنه حادث"[2].

وما يؤكد تأثر المناطقة المسلمين بعلماء الكلام ما يصرح به ابن سينا في كتابه **الإشارات والتنبيهات(الإلهيات)** في رده على **المشبهة** التي تذهب إلى إثبات الصفات الإلهية وتشبيهه بصفات البشر، وذلك لاعتقادهم بفكرة التجسيم فالمولى عز وجل في اعتقاد هؤلاء جسم له حد ونهاية، حيث كان هدفهم تجسيد الذات الإلهية[3]،ويظهر الرد الذي قدمه ابن سينا في قوله:" أقول على فساد قول من زعم أن الموجود هو المحسوس وما في حكمه، وهم المشبهة ومن يجري مجراهم..."[4].

والغرض من هذه الإطلالة الوجيزة على مشكلة الذات والصفات هو توضيح الأسباب والدواعي التي جعلت المناطقة المسلمين يؤكدون على ضرورة الفصل بين الوجود والماهية والتمييز بينهما، فالحديث عن مشكلة الذات والصفات من بين أهم الميادين الفلسفية الثرية من الناحية المنطقية والفكرية في التراث الفلسفي الإسلامي وتجلياته في الفكر المعاصر

---

[1] – البغدادي، **الفرق بين الفرق**، (ط2، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1976)، ص334.

[2] –الجويني، **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الإعتقاد**، تحقيق: محمد يوسف موسى، (مصر، مكتبة الخانجي، 1950)، ص33

[3] –البغدادي، المرجع نفسه، ص225.

[4] – ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات (في علم ماقبل علم الطبيعة)**، شرح وتقديم: نصر الدين الطوسي، وقطب الدين الرازي، (الجزء الثالث، ط2، نشر البلاغة قم سوق القدس)، ص05.

واضحة في ميادين مختلفة ومتنوعة ولعل أهم هذه الميادين ميدان المنطق الذي هو مجال إهتمامنا.

ولقد عرفت مشكلة العلاقة بين الوجود والماهية بعد أبو نصر الفرابي اجتهادا متميزا مع **الشيخ الرئيس** الذي سار في طريق المعلم الثاني، إلا أن تحليله للمشكلة كان أكثر توسعا وتأثيرا في الفلاسفة الذين جاءوا بعده وهذا ما يؤكده الباحث ابراهيم مذكور في قوله:"التفرقة بين الماهية والوجود من بين المبادىء الميتافيزيقية الأساسية التي عرض لها مفكروا القرن الثالث عشر، وتأثروا فيها بابن سينا كل التأثر"[1] .

ويعطينا ابن سينا أمثلة توضيحية أخرى يؤكد من خلالها وجود التصور الذهني وغياب الدلالة الواقعية، أو حضور المفهوم وغياب الماصدق في قوله:" فربما لم يكن الموضوع ملتفتا إليه من حيث هو موجود في الأعيان كقولك كل كرة تحيط بذي عشرين قاعدة مثلثة، ولا الصفة هي أن يكون للشيء وهو موجود، بل من حيث هو معقول بالفعل موصوف بالصفة على أن العقل يصفه بأن وجوده بالفعل يكون كذا، سواء وجد أو لم يوجد"[2].

من خلال ما أورده الشيخ الرئيس في تحليله للعلاقة بين الماهية والوجود يمكن القول أن الوجود ليس جزءا من ماهية الشيء إلا عند المولى عز وجل الذي لا ينفصل وجوده عن ذاته،في حين يمكننا تصور ماهية شكل هندسي مثلا دون أن تكون لدينا معرفة هل هو

[1] –ابراهيم مدكور، **في الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيقه**، (الجزء الثاني، القاهرة، دار المعارف، 2003)، ص178.

[2] – ابن سينا، **الشفاء (القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص21.

موجود أم أنه غير موجود، وعليه كان الوجود عرضاً* فقط من أعراض الذات[1] وهذا ما يؤكده ابن سينا في كتابه "التعليقات" قائلا: "الوجود من لوازم الماهيات لا من مقوماتها"[2]

ومن خلال هذا الطرح الذي قدمه الشيخ الرئيس أصبحت الماهية هي ما يكون به الشيء هو هو موجودا كان أو غير موجود وهذا ما يؤكده صاحب كتاب **شرح المقاصد** في قوله: "الماهية إذا اعتبرت مع التحقق سميت ذاتا و حقيقة، فلا يقال ذات العنقاء وحقيقته بل ماهيته أي ما يتعلق منه، وإذا اعتبرت مع التشخص سميت هوية، وقد يراد بالهوية التشخص، وقد يراد الوجود الخارجي، وقد يراد ما صدقت عليه الماهية من الأفراد"[3]، إن الفصل الذي أقامه الشيخ الرئيس بين الوجود والماهية ترتبت عنه مجموعة من النتائج يمكن حصرها في النقاط الآتية:

من الإضافات التي قدمها الشيخ الرئيس **التمييز بين القضايا المطلقة والقضايا الوجودية** ما مكنه من بناء منطق متسق على أسس جديدة متجاوزا علاقة التلازم بين الوجود والماهية التي نادى بها أرسطو فتوصل إلى أن القضية الحملية لم تصبح قضية وجودية ومطلقة في آن واحد كما كان يتصور أرسطو، سواء أكانت كلية أو جزئية فهي قضية مطلقة لأن موضوعها ومحمولها يعبران عن ماهية في صورة حد كلي وهذا الأخير له طابع وجودي نتيجة التجريد من الموجودات العينية الواقعية بعد إسقاط الأعراض والاكتفاء

* ينتقد ابن رشد بشدة أن يكون الوجود عرضا لأنه ليس واحدا من أعراض الجوهر التي قال بها المعلم الأول، وعليه يؤكد على أن برهان الحركة الذي وصفه أرسطو في كتابه الطبيعة دليل على وجود الله.

أنظر: إبراهيم مذكور، **في الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيقه**، ج2، مرجع سبق ذكره، ص178.

[1] – المرجع نفسه، ج2، ص177.

[2] –ابن سينا، **التعليقات**، حققه وقدم له: عبد الرحمان بدوي، (ط3، القاهرة، مركز عبد الرحمان بدوي للإبداع، 2009)، ص39

[3] –التفتازاني سعد الدين، **شرح المقاصد**، تحقيق عميرة عبد الرحمان، تصدير:صالح موسى شرف، (ط1، ج1، دار عالم الكتاب، بيروت، 1989)، ص400.

بالماهية الثابتة كما كان يعتقد أرسطو، بل أصبح يميز بين القضايا المطلقة والقضايا الوجودية[1].

فصاحب كتاب **الإشارات والتنبيهات** يميز بطريقة رائعة جدا بين القضايا التي تعبر عن علاقة منطقية واحدة بين الموضوع والمحمول والتي يقصد من خلالها القضية المطلقة التي لا يضاف إليها أي شرط زماني ولا أي تأكيد للوجود الواقعي، أما في حديثه عن القضايا الوجودية فهو يعبر بوضوح عن الفرق الموجود بينها وبين القضايا المطلقة،مدركا الجديد الذي وصل إليه من خلال هذا التميز،مقارنة بالمنطق الأرسطي، فالقضايا الوجودية هي التي تشترط الفرض الوجودي[2].

والتعبير الاصطلاحي الذي قدمه الشيخ الرئيس يؤكد وعيه التام بهذا الإبداع الجديد الذي توصل إليه من خلال التمييز بين القضايا المطلقة و القضايا الوجودية، وهي إضافة تحسب إلى ابن سينا بفضل الفصل الذي أقامه بين الوجود والماهية، وهذا ما يظهر لنا جليا في قول ابن سينا:" وتكاد اللغات تقتضي في عادتها إذا قيل ب جـ أنه جـ عندما يوصف بـ ب فيسمى ما يقتضيه المعنى نفسه (قضية مطلقة)، فان اشترط فيها في النفس ما يخرج الضرورة الحقيقة التي نذكرها منه ويعم جميع ما لا يكون الحكم فيه صحيحا ما دامت الذات موجودة، بل وقتا ما أو بشرط وحال (وجودية)"[3].

وفي ضبطه للتمييز بين القضايا الحملية المطلقة و القضايا الحملية الوجودية يقول صاحب كتاب منطق المشرقيين: "والناس لا يفرقون في زماننا بين المطلقة والوجودية وما يكون المفهوم منه أن ب جـ مادام موجود الذات ضرورية وما يكون المفهوم منه ما دام موصوفا بأنه ب لازمة"[4]، ويعود الفضل في التمييز بين القضية المطلقة والوجودية إلى

[1] – أحمد موساوي، **مدخل جديد إلى فلسفة المنطق**، مرجع سبق ذكره، ص113.

[2] - Ahmed Moussaoui, **le Problème des Fondements de la Logique chez les Penseurs musulmans médiévaux la logique d'Avicenne (Ibn Sīnā)**,.pp61.62.

[3] –ابن سينا، **منطق المشرقيين**، مصدر سبق ذكره، ص 114.

[4] – ابن سينا، **منطق المشرقيين**، مصدر سبق ذكره، ص114.

الفصل الذي أقامه المناطقة المسلمون بين الماهية والوجود من جهة وبسب المعالجة التي قدمها الشيخ الرئيس لمسألة الرابطة المنطقية من جهة أخرى، فغياب الرابطة في اللغة العربية ساهم هو كذلك في تجاوز مشكلة التمييز بين القضية الوجودية والمطلقة، ذلك لأن الرابطة شكلت عائقا منطقيا كونها تتضمن معنى الوجود و الماهية[1].

هذا الفصل بين القضايا المطلقة و القضايا الوجودية فتح المجال أيضا للمناطقة المسلمين بعد ابن سينا للوصول إلى تقسيم جديد للقضية* يتمثل في ما يأتي:

القضية الخارجية: هي ما كان الحكم فيها على أفراد الموضوع المحققة في الخارج الموجودة فيه، ويتمثل صدقها في الوجود الخارجي وهذا النوع من القضايا يربط الوجود بالماهية، أو التصور بالواقع، لأن صدق القضية مرتبط بمطابقتها للواقع، مثال ذلك: كل طالب ناجح أي أن كل طلاب القسم ناجحون[2]

القضية الحقيقية: وهي القضية التي لا يرتبط صدقها بالواقع وبأفراد الموضوع الموجودين في الخارج، وإنما يكون على الأفراد المقدرة الوجود فيه، وهذا النوع من القضايا لا يهتم بوجود الموضوع، وتنقسم إلى نوعين من القضايا:

القضية البتية: وهي تلك التي يثبت فيها الحكم للأفراد والمصاديق الواقعية سواء كانت محققة الوجود أو مقدرة فقط.

---

[1] – أحمد موساوي، **مدخل جديد إلى فلسفة المنطق**، مرجع سبق ذكره، ص115.

* – يذهب مرتضي مطهري إلى التأكيد على أن هذا التقسيم للقضايا ظهر مع الشيخ الرئيس و يظهر هذا في قوله:" إن القدماء– أي من زمن أبي علي– تعرضوا لتقسيم في القضايا مهم جدا ونافع....وهو تقسيم القضايا إلى خارجية وحقيقية وذهنية.

أنظر: مرتضي مطهري، **دروس فلسفية في شرح المنظومة**، ترجمة:مالك مصطفى وهبي العاملي (الجزء الثاني، ط1، بيروت، دار الهادي للطباعة والنشر)، ص203

[2] – المرجع نفسه،الصفحة نفسها.

القضية اللابتية: وهي القضايا التي يكون موضوعها من الممتنعات كالجمع بين النقيضين مثلا[1]

القضية الذهنية: وهي التي يكون موضوعها موجودا في الذهن فقط ولا وجود لها في الواقع والعالم الخارجي وعليه فهي القضية التي لا تخرج عن دائرة الذهن[2].

والعلاقة بين القضية الخارجية والحقيقية هي العموم والخصوص الوجهي فيجتمعان مثلا في قولنا: كل انسان حيوان، إذا المراد بتأكيد وثبوت الحيوانية لأفراد الإنسان الموجودة في الخارج بالفعل، أو لمن ستوجد، وتنفرد الخارجية في قولنا على سبيل المثال: الله موجود، في حين تنفرد الحقيقية في قولنا مثلا كل عنقاء طائر[3].

ولا يتوقف تحليل ابن سينا أيضا للقضية الحملية عند الحدود الكلية فقط كما كان الحال عند أرسطو الذي ينطلق من المبدأ الأفلاطوني "لا علم إلا بالكليات" بل يشمل أيضا تحليل الكلي إلى الأفراد المندرجة والمنطوية تحته أي المندرجة تحت الحد الكلي[4] بالإضافة إلى الطابع الماصدقي للقضية الحملية عند ابن سينا في مقابل التحليل المفهومي الذي اعتمده أرسطو والذي لا يأخذ بعين الاعتبار الأفراد المندرجة تحت الحد الكلي على الرغم من ضرورة وجودها إلا أنها ليست موضوع العلم كما سبقت الإشارة إليه والذي يعود كما قلنا قبل قليل إلى أن العلم هو علم بالكليات فقط، و لأن نظرية القياس قائمة كلها على مراعاة علاقة الاندراج كما رأينا من قبل[5]، والدليل على ذلك ما صرح به ابن سينا في قوله: "واعلم أنا إذا قلنا كل ب جـ فلسنا نعني به أن كلية جـ ب أو الجيم الكلي هو ب بل نعني به أن كل

---

[1] – مرتضي مطهري، **دروس فلسفية في شرح المنظومة**، مرجع سبق ذكره، ص، ص187، 188.

[2] – المرجع نفسه، ص203.

[3] –محمد حسن مهدي بخيت، **علم المنطق المفاهيم و التصورات**، ج2، مرجع سبق ذكره، ص19.

[4] – أحمد موساوي، **تحليل القضية الحملية عند أرسطو، ابن سينا، غوتلوب فريجه**، (مجلة المبرّز العدد 02، ديسمبر 1993)، ص82.

[5] –أحمد موساوي، **مدخل جديد إلى المنطق المعاصر**، ج1، مرجع سبق ذكره، ص248.

واحد مما يوصف بأنه ب كان موصوفا بـ جـ"[1]، و إذا سلمنا بما قلناه سابقا على لسان الباحث أحمد موساوي على أن القضية الحملية عند أرسطو كانت بسيطة فان العكس هو الصحيح عند ابن سينا الذي يتبين لنا بوضوح أنها ليست بسيطة بل مركبة من دالتين يربط بينهما رابط الشرط "إذا...ف..."، ويتضح ذلك من خلال قول ابن سينا نفسه:" بأن كل ب جـ يعني ما يوصف بأنه ب فذلك الشيء يوصف بأنه جـ"[2] على الرغم من أن مفهوم الدالة لم يوجد بصورة صريحة في المنطق السينوي، إلا أن وجوده يعتبر ضمنيا في تحليله للقضية الحملية .

وفي القول السابق لابن سينا" بأن كل ب جـ يعني ما يوصف بأنه ب فذلك الشيء يوصف بأنه جـ" نجد صورة طبق الأصل للتحليل المعاصر للقضية الحملية، إذا قمنا بترجمتها إلى صيغتها الرمزية بالمفهوم المعاصر و التي نصل بعد تحليلها إلى مايلي:

مهما يكن (س) إذا كان (س) يحمل الصفة (ب) فذلك الشيء (س) يحمل الصفة (ج) وعند كتابتها بصيغة رمزية نحصل على العبارة التالية:

(∀ س)(ب س ⊂ جـ س)[3]،والملاحظ لهذه الصورة يجد أنها أكثر تجريدا وأكثر صورية من الصورة التقليدية (كل ب جـ)، ومادامت الصورية هدف وغاية المنطق فإنه يمكننا القول أن منطق ابن سينا كان مصورنا كصورية المنطق المعاصر وهي نقطة إيجابية أخرى تحسب أيضا لابن سينا[4] وفي هذا يقول الباحث أحمد موساوي: "والتصور الصوري أكثر

[1] –ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص280

[2] –ابن سينا، **منطق المشرقيين**، مصدر سبق ذكره، ص113.

[3] – أحمد موساوي، **تحليل القضية الحملية عند أرسطو، ابن سينا، غوتلوب فريجه**، مرجع سبق ذكره، ص83.

[4] – أحمد موساوي، **تحليل القضية الحملية عند أرسطو، ابن سينا، غوتلوب فريجه**، مرجع سبق ذكره، ص83.

تعميما من التصور المجرد، فالأول يتضمن الثاني ويتجاوزه إلى اشتماله على تصور الفئة الفارغة الذي يعبر عنه الصفر"[1].

كل هذه النقاط و أخرى تفتح لنا المجال للتأكيد على أن ما جاء به ابن سينا يعتبر تجديدا لا يمكن إنكار قيمته، ولا فضله على المنطق العربي الإسلامي، وعلى المنطق المعاصر في ما سنرى في مباحثنا اللاحقة، ذلك لأنه وبالعودة إلى علم المنطق عند ابن سينا نجد أن هناك مؤشرات واضحة لأصالته وجدته، كونه ساهم في بلورة العديد من المفاهيم الجديدة في المنطق المعاصر، وسنحاول التطرق إلى أهم إضافات ابن سينا التي دعمت منطق أرسطو تارة وتجاوزته تارة أخرى، وتنقسم القضية الحملية إلى ثلاثة أنواع تتمثل في ما يلي:

1.1. القضايا المحصورة:(السور المنطقي في القضية الحملية).

تسمى العبارات والقضايا التي تدخل عليها الأسوار المنطقية قضايا محصورة سواء أكانت حملية أو شرطية–والتي سنتطرق إليها في مباحث لاحقة–، وفي هذا يقول ابن سينا: "والمحصورة عموما هي التي موضوعها كلي والحكم عليه مبين أنه في كله أو في بعضه، وتكون موجبة أو سالبة"[2]وبما أن القضايا الحملية المحصورة أربعة أنواع فإننا نميز بينها من خلال سور القضية، هذا الأخير الذي يعتبر مصطلحا عربيا خالصا استخدمه المناطقة العرب* الذين كان لهم الفضل في اصطلاح هذه التسمية وإطلاق لفظ السور عليها ولم

[1] - Ahmed Moussaoui, **le Problème des Fondements de la Logique chez les Penseurs musulmans médiévaux la logique d'Avicenne (Ibn Sīnā)**, op.cit. p. 137.

[2] –ابن سينا، **النجاة**، مصدر سبق ذكره، ص 22.

* – إن الحديث عن السور المنطقي يقودني مباشرة إلى ما توصلت إليه الباحثة أمال موهوب في أطروحة الدكتوراه والموسومة"درجة الصورية في المنطق السينوي من خلال نظرية القياس الحملي" أين أكدت على أن أبو نصر الفرابي هو أول من استخدم لفظ سور في المنطق الإسلامي وعليه سبق زمنيا ما جاء به ابن سينا، و هذا ما يؤكده أيضا قول../../..أبو نصر الفرابي نفسه: "والقضايا التي موضوعها معان كلية منها ما هي محصورة بأسوار، ومنها ما هي مهملة بلا أسوار، فالمحصورة بالأسوار هي التي يقرن بموضوع كل واحدة منها سور، وهو اللفظ الذي يدل على أن المحمول حكم به على بعض الموضوع أو كله، و الأسوار أربعة كل و لا واحد، و بعض و ليس كل".

يحصل أن وجد هذا الإصطلاح أو هذه التسمية عند المناطقة الذين سبقوهم زمنيا ولا حتى عند واضع المنطق نفسه وعلى الرغم من حديثه عن المعنى الكلي والجزئي في كتابه **العبارة** في قوله: "ولما كانت المعاني بعضا كليا وبعضا جزئيا، وأعني بقولي:كليا، ما من شأنه أن يحمل على أكثر من واحد و أعني بقولي جزئيا ما ليس ذلك من شأنه...."[1]، وفي شرح كتاب **العبارة** لأرسطو يؤكد أبو نصر الفرابي على أن أرسطو لم يكن يقصد بالكلي والجزئي السور المنطقي و يظهر هذا من خلال قوله:" فإنه ينبغي أن نفهم من قوله– يعني أرسطو– ولم يكن هو كليا، ما نفهم من قولنا –ولم يكن فيه سور أصلا لا سور كلي ولا سور جزئي، وليس ينبغي أن نفهم منه ما يوجبه ظاهر لفظه"[2] وعليه لم يكن السور مستعملا عند أرسطو من قبل،رغم حديثه عن الجزئي و الكلي في حديثه عن القضايا كما هو معروف، إلا أنه لم يكن يقصد السور بذاته لأن الجزئي عند أرسطو يعني الحد الشخصي أو المخصوص كما يعبر عنه ابن سينا وأبو نصر الفرابي قبله.

وهذا مايؤكد أيضا المنطقي يان لوكازوفيتش قائلا: "لم يكن عند أرسطو فكرة واضحة عن الأسوار، وهو لم يستخدمها في مؤلفاته، لذلك لا نستطيع أن ندخلها في نظريتيه القياسية..."[3] .

ومن هنا كانت الأسبقية للفارابي الذي يعتقد أنه أول من استخدم كلمة السور والتي أطلق عليها أيضا مصطلح **الواصلات** ويظهر هذا من خلال قوله: "والواصلات هي أصناف... ومنها الحروف التي تقرن بالاسم فتدل على أن الحكم الواقع على المسمى هو حكم واقع على جميع أجزاء المسمى، وهو مثل قولنا كل، ومنها ما يدل أنه حكم على شيء

أنظر: أبو نصر الفرابي، **المنطق عند أبو نصر الفرابي**، مرجع سبق ذكره، ص ص13، 14.

[1] – المرجع نفسه، ص62.

[2] – المرجع نفسه، ص63

[3] – يان لوكازوفيتش، **نظرية القياس الأرسطية من وجهة نظر المنطق الصوري الحديث**، مرجع سبق ذكره، ص114.

من أجزائه لا كله، وهو قولنا بعض وما يقام مقامه"[1]، والسور المنطقي كما يعرفه الجرجاني هو:"اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع" [2]، أي أنه ما دل على الإحاطة بجميع الأفراد أو بعضها في الحملية، أو ما دل على الإحاطة بجميع الأوضاع أي الأحوال الممكنة أو بعضها في الشرطية[3].

وفي حديث ابن سينا عن السور المنطقي فإن الشيخ الرئيس فيعرفه في مواضع مختلفة، منها في كتابه **النجاة** قائلا:" والسور هو اللفظ الذي دل على مقدار الحصر مثل كل و لا واحد وبعض ولا كل"[4] ويقول فيه في كتاب **الإشارات والتنبيهات:** "واعلم أن اللفظ الحاصر يسمى سورا، مثل (كل) و(بعض) و(لا واحد) و(لا كل) و(لا بعض) و ما يجري هذا المجرى مثل (طرا) و(أجمعين) في الكلية الموجبة و مثل (هيج) بالفارسية في الكلي السالب"[5]ومنه يمكن القول أن الحديث عن سور أي قضية هو حديث عن اللفظ أو الكلمة التي تدل على بيان كمية الأفراد فيها، و لقد سمى المناطقة المسلمون هذا اللفظ سورا أخذا من سور المدينة أو الأرض أو القلعة على سبيل المثال لا الحصر، ولأنه يحصر القضية كما يحصر السور البيت أو الأرض ومن هنا كانت كل قضية يذكر فيها اللفظ الدال على السور قضية محصورة أو مسورة[6]، ومن هنا كانت القضايا الحملية المحصورة أربعة أنواع :الكلية الموجبة،الكلية السالبة، الجزئية الموجبة، والجزئية السالبة والتي نميز بينها من خلال الأسوار التالية على الترتيب "كل، لا واحد، بعض، بعض ليس"، أو ما يقوم مقام هذا الألفاظ وهو ما سنقوم بالتطرق إليه.

---

[1] –أبو نصر الفرابي، **الألفاظ المستعملة في المنطق**، مرجع سبق ذكره، ص41.

[2] –محمد سيد الشريف الجرجاني، **معجم التعريفات**، تحقيق صديق المنشاوي، (القاهرة، دار الفضيلة)، ص106.

[3] –أحمد الدمنهوري، **رسالة في المنطق ايضاح المبهم في معاني السلم**، تحقيق وتقديم:عمر فاروق الطباع، (ط2، بيروت، مكتبة المعارف، 2006)، ص61.

[4] –ابن سينا، **النجاة**، مصدر سبق ذكره، ص22.

[5] –ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص 232.

[6] –يوسف محمود، **المنطق الصوري التصورات والتصديقات**، (ط1، الدوحة، دار الحكمة للنشر، 1994)، ص90.

1.1.1.القضية الكلية الموجبة:

سور القضية في حال كونها **كلية موجبة** يكون لفظ "كل" والذي نقصد به تعميم الأفراد لا الأجزاء على ما سبق كقولنا سابقا كل إنسان فان،و يعرفها ابن سينا في قوله: "التي الحكم فيها إيجاب على كل واحد من الموضوع كقولنا كل إنسان حيوان"[1] ولفظ كل أوضح الألفاظ وأكثرها شيوعا عند أغلب المناطقة، ولكن هذا لا يعني أنها اللفظ الوحيد فقط للتعبير عن السور الكلي سواء في المنطق العربي أو في اللغات الأخرى عموما،لأنه يمكننا أن نستبدل كل بلفظ "جميع" أو "كافة" أو "عامة" أو غيرها من الألفاظ الدالة على إثبات مفهوم المحمول لكل مصاديق الموضوع، دون أن نعزل أو نخرج منهم أي فرد واحد عن الحكم[2]، وكذلك يمكن استخدام ما كان مرادفا لها كالألف واللام* المقتضية للعموم والاستغراق في اللغة العربية كقوله تعإلى في القران الكريم في سورة العصر الأية 02" **إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ** "، أي أن كل الإنسانية في خسارة،مع العلم أن ابن سينا يقر بأن "الألف واللام"*على الرغم من أنه قد يدل في اللغة العربية على العموم، إلا أنه قد يدل به على

---

[1] –ابن سينا، **النجاة**، مصدر سبق ذكره، ص22.

[2] –ابن سينا: **الهداية في المنطق**، تحقيق أحمد عبد الحليم، (ج1، بيروت، دار الكتب العلمية)، ص381.

* – التعريف بـ:" ألـ" في اللغة العربية يساوي السور الكلي، والتنوين يساوي السور الجزئي الوجودي بغض النظر عن هذه الخاصية، غير أن هذا الافتراض يدخله الباطل نظرا لتعدد الوظائف التي تؤديها أداة التعريف فقد تنتج بالإضافة إلى العموم معنى أصليا والتي من خصائصها أنها غير متعينة وعليه لا توصف لا بالخصوص و لا بالعموم، ولا بالوحدة ولا الكثرة، ولا بالكلية ولا بالجزئية و الأمثلة التالية توضح ذلك:

العموم: الحيوان فان و التي تعني كل حيوان فان و هي تدل على القضية الحملية الكلية المحصورة.

تعيين طبيعة نحو: الانسان هو الضحاك وهي تدل على القضية المهملة.

التخصيص: قال الأستاذ و هي مخصوصة بلام العهد.

أنظر: يوسف تيبس، **النفي دراسة منطقية و لسانية**، (1994–1995 كلية الرباط، مذكرة دكتوراه غير منشورة)، ص ص71، 72.

* الألف واللام تدل بالاشتراك حسب ابن سينا على أحوال ثلاثة إما على العموم، وتسمى لام استغراق، كقولنا على سبيل المثال: الإنسان حيوان، أي كل إنسان و هي محصورة كلية موجبة، و إما على تعيين الطبيعة، كقولنا مثلا: الإنسان نوع وعام، و قولنا الإنسان هو الكاتب، وهي مهملة، و إما على التخصيص و تسمى لام العهد كقولنا : قال الأستاذ وهي مخصوصة.

تعيين الطبيعة، وهنا لا يكون له نفس معنى "كل"[1] وهذا ما يؤكده أيضا في قوله: "واعلم أن أخذ الألف واللام مكان السور مما يغلط في كثير المواضع حتى إن القضية تكون صادقة مع الألف و اللام، فإن لحقها السور بان كذبها"[2]، وهذا ما أشار إليه أيضا أبو نصر الفرابي من قبل الذي ذكر الألف واللام ضمن الواصلات وفي هذا يقول: "والواصلات هي أصناف منها الحروف التي نستعملها للتعريف مثل ألف ولام التعريف"[3]وهذا تمييز واضح بين الأدوات المستعملة للتعريف مثل (الألف واللام) والأدوات التي متى قرنت بالاسم دلت على أن الحكم الواقع على الشيء المسمى هو حكم واقع على جميع أجزاء هذا الشيء أو شيء منها أي على كله أو بعضه"[4]، والكلية الموجبة عند ابن سينا أنواع يلخصها لنا في كتابه منطق المشرقيين (في تحقيق الكلي الموجب في الحمليات) في ثمانية أنواع سنقوم بترتيبها وفقا للترتيب الذي وضعه الشيخ الرئيس نفسه:

أ-الكلية الموجبة المطلقة: والتي يقوم بتعريفها قائلا:" هي أعم مثل قولنا كل ب جـ فمعناه كل واحد مما يفرض أنه بالفعل، من غير أن يشرط أنه دائم بالفعل أو غير دائم، موصوف بأنه ب فذلك بعينه موصوف بأنه جـ بالفعل من غير بيان شيء"[5].

ب-الكلية الموجبة الضرورية:و التي يقول فيها:"مثل قولك بالضرورة كل ب جـ أي كل واحد مما يوصف دائما أنه ب أو غير دائم أنه ب فهو موصوف أنه مادام ذاته موجودا فهو جـ مثل قولك: بالضرورة كل متحرك جسم"[6]

---

[1] – ابن سينا: **الهداية في المنطق**، تحقيق أحمد عبد الحليم، ج1، مصدر سبق ذكره، ص 231.

[2] –ابن سينا، **الشفاء(العبارة)**، مصدر سبق ذكره، ص52.

[3] –أبو نصر الفرابي، **الألفاظ المستعملة في المنطق**، مرجع سبق ذكره، ص44.

[4] –فاطمة الحمياني، **حروف المعاني بين المناطقة والنحاة**، مرجع سبق ذكره، ص36

[5] –ابن سينا، **منطق المشرقيين**، مصدر سبق ذكره، ص، ص118، 119.

[6] – ابن سينا، **منطق المشرقيين**، مصدر سبق ذكره، ص119.

ج- الكلية الموجبة اللازمة: و التي يعرفها أيضا في قوله:" فهو مثل قولك "كل ب جـ" بضرورة قلت أو لم تقل،اي كل موصوف –دائما أو غير دائم- بأنه ب فما دام موصوفا بأنه ب–لا مادام ذاته موجودا- فإنه موصوف أيضا بأنه جـ"[1].

د- الكلية الموجبة الموافقة:" والتي يعرفها في قوله:" مثل قولك "كل ب جـ" أي عندما يكون ب فيكون جـ من غير زيادة أنه يكون كذلك دائما ما دام ب أو غير دائم"[2]

هـ–الكلية الموجبة المفروضة: ويعرفها قائلا:" فمثل قولك كل قمر ينكسف، أو كل كوكب يطلع".

و–الكلية الموجبة المنتشرة: وفيها يقول:" فمثل قولك كل إنسان يتنفس"

ز- الكلية الموجبة الحاضرة: ويعطينا فيها ابن سينا المثال التالي:" كل إنسان مسلم،في الوقت الذي يكون اتفق ذلك فلا إنسان كافر ولا يبعد أن يصدق في هذه القضايا أن يقال كل حيوان إنسان، لو كان في وقت من الأوقات كذلك.

ح–الكلية الموجبة الوجودية: والتي يقول فيها ابن سينا:"فما يعم جميع ما لا ضرورية فيه حقيقة"[3].

[1] –المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[2] – المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

2.1.1.القضية الكلية السالبة:

إذا كان الحكم في الموجبة الكلية منصبا على جميع الأفراد بالإيجاب، فإنه سيكون بالضرورة في الكلية السالبة على جميع الأفراد بالسلب، فالسالب الكلي هو ما يظهر فيه أن المحمول مسلوب عن كل فرد من أفراد الموضوع[1]، ويعرفها ابن سينا في قوله:"هي التي الحكم فيها سلب عن جميع الموضوع كقولنا: ليس ولا واحد من الناس بحجر"[2] وسورها في حالة كونها كانت **كلية سالبة** هو اللفظ "لا شيء" أو "لا واحد" أو ما دل على مدلولهما، أي كل لفظ يدل على سلب مفهوم المحمول على كل مصداق من مصاديق الموضوع، بحيث لا يثبت لأحد من هذه الأفراد مفهوم المحمول كقولنا مثلا لا واحد من الناس خالد، أو قولنا لا شيء من الجماد حي[3]، والملاحظ هنا أن حرف السلب يقرن مع السور إلا أن سلب الكلي هو أن سلب قولنا "كل" ليس هو "ليس كل"* بل أدوات أخرى كالتي ذكرناها من قبل مثل: "لا واحد" و"لا شيء"، وهذا ما أشار إليه ابن سينا الذي أكد على الكلية السالبة توافق عموم السلب و ليس سلب العموم لأن هذا الأخير يمثل الجزئية[4].

والقضايا الكلية السالبة مثلها مثل القضايا الكلية الموجبة يصنفها ابن سينا في كتابه منطق المشرقيين إلى ثمانية أنواع تختلف عن الكلية الموجبة في السلب فقط وذكر منها:

---

[1] –فاطمة الحمياني، **حروف المعاني بين المناطقة والنحاة**، مرجع سبق ذكره، ص371.

[2] –ابن سينا، **النجاة**، مصدر سبق ذكره، ص23.

[3] – ابن سينا: **الهداية في المنطق**، مصدر سبق ذكره، ص382.

* – السور المنطقي **(ليس كل)** قد يكون معناه **(ليس بعض)** كونه يدل على نفس الكلية بالمطابقة و يدل على السلب الجزئي بالإلتزام أي أن السلب الجزئي لازم من السلب الكلي.

أنظر :محمود يعقوبي، **دروس في المنطق الصوري**،(الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،1993)، ص74.

[4] –فاطمة الحمياني، **حروف المعاني بين المناطقة والنحاة**، المرجع نفسه، ص371.

الكلية السالبة المطلقة، الكلية السالبة الضرورية، الكلية السالبة اللازمة، الكلية السالبة الموافقة، الكلية السالبة الوقتية (الحاضرة كما سماها من قبل في الكليات الموجبة) ولم يذكر الأنواع الثلاثة الأخرى المنتشرة والمفروضة و الوجودية[1].

وفي المحصورة الكلية سواء كانت كلية موجبة أو كلية سالبة يقول ابن سينا:"و الكلي في الحملي أن يكون الحكم الموجب أو السالب حكما على كل واحد من الموضوع الحامل مثل قولك في الإيجاب " كل انسان جسم" وفي السلب "ليس أحد من الناس بطائر"[2].

3.1.1.القضية الجزئية الموجبة:

الحكم في الموجبة الجزئية يكون منصبا على بعض الأفراد بالإيجاب،ويعرفها ابن سينا في قوله:"هي التي الحكم فيها إيجاب، ولكن على بعض من الموضوع كقولنا: بعض الناس كاتب"[3] وهنا كان الحكم فيها إيجابا ولكن ذلك يكون على بعض من الموضوع فقط وسورها إذا كانت جزئية هو لفظ "بعض" وهو من أشهر الألفاظ التي يستخدمها المناطقة ويمكننا استبدالها بألفاظ أخرى كلفظ"واحد" أو" اثنان من" أو "طائفة من " أو "ثلة من" أو "فريق من " ونحو ذلك مما يدل بشكل جازم إثبات مفهوم المحمول على عدد من الأفراد دون الجميع كقولنا مثلا بعض المجتهد ناجح أو واحد من الحيوان إنسان[4]، وفي حديث ابن سينا على القضايا الجزئية سواء الموجبة أو السالبة يجعل أحكامهما في حكم الكلية في كل شيء، مع الاشارة إلى عموم الحكم و جزئيته فقط، أين نجده يقول في هذا: "يجب أن يعلم أن البعضيتين الموجبة والسالبة على أحكام الكليتين في كل شيء،إلا أن الحكم على جهته إنما هو في البعض فقط"[5].

---

[1] –ابن سينا، **منطق المشرقيين**، مصدر سبق ذكره، ص ص120، 121.

[2] – المصدر نفسه، ص111.

[3] –ابن سينا، **النجاة**، مصدر سبق ذكره، ص23.

[4] –ابن سينا، **الهداية في المنطق**، مصدر سبق ذكره، ص382..

[5] –ابن سينا، **منطق المشرقيين**، المصدر نفسه، ص121.

4.1.1. القضية الجزئية السالبة:

الحكم في السالبة الجزئية يكون منصبا على بعض الأفراد بالسلب ويعرفها ابن سينا قائلا: "هي التي الحكم فيها سلب، ولكن عن بعض الموضوع"[1]و يعطينا ابن سينا مثالين متقاربين في كتابه **النجاة** الأول في قوله ليس بعض الناس بكاتب، والثاني ليس كل إنسان بكاتب بل عسى بعضهم ومنه يتضح لنا أن الجزئية السالبة هي التي نقوم فيها بسلب عن بعض الموضوع[2]. وسورها في حالة كونها **جزئية سالبة** هو" ليس بعض" أو "بعض ليس" أو ما دل على مدلولاتهما، مما يدل قطعا على نفي مفهوم المحمول على بعض أفراد الموضوع دون جميعهم كقولنا مثلا بعض الناس ليس مثقفا أو ليس بعض الحيوان إنسان[3].

ويمكن حصر الأدوات الدالة على السلب الجزئي في ما يلي: (ليس بعض) (بعض... ليس) و(ليس كل) والملاحظ للأداة الأولى يجد أنها عكس الثانية أين تدخل أداة النفي (ليس) على السور في الأداة الأولى مثال ذلك: ليس بعض الإنسان بجماد، بينما تدخل الأداة الثانية على الرابطة مثل ذلك قولنا: بعض الإنسان ليس هو جماد[4].

والملاحظ أيضا من خلال أدوات السلب وبالضبط الأداة الثالثة(ليس كل) يجد أنها تبدو في ظاهرها أداة سلب كلي، وذلك لاقتران حرف السلب بالسور(كل) إلا أنها في حقيقتها تعبر عن السلب الجزئي وعبارتها جزئية وهذا ما يؤكده الشيخ الرئيس في قوله: "وإما سالبة كقولنا ليس بعض الناس بكاتب أو ليس كل الناس بكاتب، فإن فحواهما واحد وليسا يعممان"[5]، ومن خلال المثالين السابقين يتبين لنا أن:

---

[1] – ابن سينا، **النجاة**، مصدر سبق ذكره، ص23

[2] – المصدر نفسه، ص23.

[3] –محمود اليعقوبي، **المختصر في المنطق "للامام محمد بن عرفة الورغمي"**، (ط1، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2018)، ص 141.

[4] – آمال موهوب، **درجة الصورية في المنطق السينوي من خلال نظرية القياس الحملي**، مرجع سبق ذكره، ص117.

[5] – ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص230.

المثال الأول: ليس بعض الناس بكاتب المثال الثاني: ليس كل الناس بكاتب

لهما المعنى نفسه والدلالة لأن كلا المثالين ينفيان صفة الكتابة على بعض الناس وليس على كل الناس، وهذا سلب جزئي فقط و ليس سلبا كليا، لأن صيغة السلب عن الكل هي التي تقوم بنفي الكتابة عن كل الناس في قولنا مثلا: كل الناس ليس بكاتب.

وفي المحصورة الجزئية سواء أكانت جزئية موجبة أو جزئية سالبة يقول ابن سينا: "والبعضي الجزئي في الحملي هو أن يكون الحكم دائما حكم به إيجابا كان أو سلبا على بعض ما يوصف بالموضوع الحامل مثل قولك في الإيجاب" بعض الناس كاتب" وفي السلب" بعض الناس ليس كاتب"[1].

والقضايا الحملية عند ابن سينا لا تقتصر على المحصورات الأربعة فقط لأن هناك أنواعا أخرى يمكن تلخيصها في القضايا المهملة والقضايا الشخصية (المخصوصة) وهذا ماذهب إليه أيضا المعلم الأول أرسطو،وهي:

2.1. القضية الحملية المهملة:(الموجبة والسالبة):

القضية المهملة هي القضية التي تكون بدون سور قضية أو هي التي لم يتبين كمية الحكم فيها لأن السور هو الذي يدل على كمية الحكم –عموميته أو جزئيته– ويعرفها ابن سينا في قوله:"والمهملة قضية حملية موضوعها كلي، ولكن لم يبين أن الحكم في كله أو في بعضه، كقولنا:الإنسان أبيض وتكون موجبة وسالبة"[2]، أما في كتابه **منطق المشرقيين** فيقول فيها: "والمهمل هو أن تذكر الحكم ولا تذكر كميته المذكورة التي تصير محصورة بلفظة حاصرة وقد تسمى "سورا"، ومثاله في الحمل أما الموجبة فقولك: "الإنسان كاتب" وأما السالبة فقولك "الإنسان ليس بكاتب"[3]، والحكم فيها يجوز أن يرجع إلى جميع الأفراد ويجوز أن يرجع

[1] –ابن سينا، **منطق المشرقيين**، مصدر سبق ذكره، ص112.

[2] –ابن سينا، **النجاة**، مصدر سبق ذكره، ص22.

[3] – ابن سينا، **منطق المشرقيين**، المصدر نفسه، ص112.

إلى البعض منها دون البعض الآخر وهي في هذا مثلها مثل الجزئية، ويذهب ابن سينا إلى رفض الادعاء القائل بان كل مهمل هو كلي ذلك لأن الدلالة على عموم الحكم لا تكون إلا بالسور الكلي الموجب" كل"، والسور الكلي السالب "لا واحد"، وكلية الموضوع ليست بسبب لفظ دال على العموم وإنما لأنه كلي بالطبع وفي هذا يقول: "والذي قال إن الألف واللام في المهملات تدل على الحصر الكلي، فإذن لا مهمل إلا وهو كلي فقد غلط على وجهين..."[1]، وذلك مثل الإنسان كاتب فهي قضية صادقة إذا أخذت على أنها جزئية كأن نقول: بعض الإنسان كاتب، وفي هذا يقول الرئيس الشيخ: "إن المهملات ليست في حكم المحصورات الكلية وإنما هي في حكم المحصورات الجزئية"[2]، والحكم نفسه أكده ابن سينا في كتابه النجاة قائلا:"...لذلك كان حكم المهملة حكم الجزئي الذي نذكره"[3]، والقضية المهملة على الرغم من أنها تهتم بالمصاديق العينية في الخارج إلا أنه لا قيمة لها كونها غير متعينة بالنسبة للقارئ أكلية هي أم جزئية، وعلى الرغم من أنها تعادل الجزئية في كثير من الأحيان فإنه بالإمكان الاستغناء عنها وتعويضها بالجزئية[4].

3.1. القضية المخصوصة:(الموجبة والسالبة)

القضية الشخصية أو كما يسميها ابن سينا المخصوصة هي التي يكون موضوعها شيئا جزئيا يقول ابن سينا: "وفي الحمليات قضية تسمى المخصوصة وهي أن يكون الموضوع أمرا شخصيا واحدا بالعدد مثل قولك في الإيجاب "زيد كاتب" وفي النفي "زيد ليس بكاتب""[5]، ويعرفها في كتابه النجاة قائلا:" المخصوصة قضية حملية موضوعها شيء

[1] –ابن سينا، **الشفاء (العبارة)**، مصدر سبق ذكره، ص51.

[2] – المصدر نفسه، ص66.

[3] –ابن سينا، **النجاة**، مصدر سبق ذكره، ص22.

[4] –يوسف أحمد الموسوي، **المرشد في علم المنطق**، (ط1، دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر، 2008)، ص231.

[5] – ابن سينا، **منطق المشرقيين**، مصدر سبق ذكره، ص113.

جزئي"[1]، وفي حديثه عن القضايا الشخصية يتجاوز الرئيس الشيخ المعلم الأول أرسطو الذي لم يعطي اهتماما للقضايا الشخصية وهذا في نقاط عديدة والبداية كانت في حديثه عن تناقض القضايا حيث أكد على أن التعريف الأرسطي للتناقض لا يتوافق وطبيعة القضايا الشخصية، وبالتالي فهو لا ينطبق عليها حيث نجده يقول في كتابه منطق المشرقيين: "فالقضايا المخصوصة يكفي في شرط تناقضها أن تراعي أحوال الحمل والوضع"[2] وتظهر قيمتها أيضا في المنطق السينوي في نظرية القياس أين كان تصنيفه مختلفا عن تصنيف أرسطو الذي رفض القضايا الشخصية كما رأينا سابقا ومن ثمة رفضه للقضايا الشرطية التي كانت حاضرة في المنطق الرواقي الميغاري وكانت حاضرة بقوة في المنطق السينوي الذي لم يفصل بين القضايا الشرطية والقضايا الحملية، بل استطاع التركيب بينها، ووضعها تحت صنف واحد هو القياس الاقتراني –الذي سنحاول التفصيل فيه في مباحث لاحقة–، كما أنه استطاع التركيب بينها في القياس الاستثنائي.

وهذا ما أكدته العديد من الدراسات فابن سينا على الرغم من أنه كان أرسطيا في الكثير من المواقف المنطقية وعلى الرغم أيضا من اعترافه بفضل أرسطو في ميدان المنطق إلا أنه خالفه كما لاحظنا في عديد النقاط خصوصا في حصر نظرية القياس في الحدود الكلية فقط، أين نجد الشيخ الرئيس يستخدم إلى جانب هذا النوع من الحدود الكلية الحدود الجزئية والحدود الشخصية التي أدرك قيمتها وأهميتها البالغة في ميدان العلوم الذي تغير معناه ومفهومه من العلم الكلي الأرسطي إلى العلم الكلي والجزئي وحتى الخاص[3].

[1] –ابن سينا، **النجاة**، مصدر سبق ذكره، ص22

[2] – ابن سينا، **منطق المشرقيين**، مصدر سبق ذكره، ص128.

[3] – أحمد موساوي، **تاريخ المنطق**، مرجع سبق ذكره، ص ص121، 122.

ويلخص لنا الشيخ أنواع القضايا في الحملية في كتابه الشفاء قوله: "أن كل قضية فإما أن تكون ذات موضوع ومحمول فقط مهملة أو مخصوصة وإما أن يكون هناك حصر وتدخل اللفظة الحاصرة مثل" كل"، أو " لا شيء" و"بعض" أو "لا بعض"[1].

وعليه يقسم الشيخ الرئيس القضية الحملية إلى ثمان قضايا تتمثل في ما يأتي:

1- محصورة كلية موجبة، كقولنا(كل إنسان فان)

2- محصورة كلية سالبة، كقولنا (لا واحد من الناس خالد)

3- محصورة جزئية موجبة، كقولنا (بعض المجتهد تلميذ)

4- محصورة جزئية سالبة،كقولنا(بعض الناس ليس كاتبا).

5- مهملة موجبة، كقولنا(إن الإنسان لفي خسر)

6- مهملة سالبة، كقولنا (الإنسان ليس في خسر)

7- شخصية موجبة، كقولنا(احمد شاعر).

8-شخصية سالبة، كقولنا(أحمد ليس بشاعر)

القضية الحملية

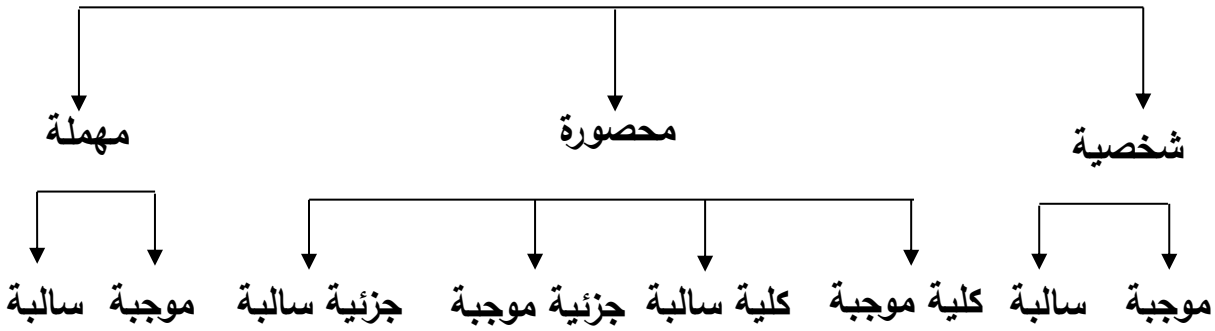

[1] -ابن سينا، **الشفاء (العبارة)**، مصدر سبق ذكره، ص70.

المبحث الثاني:تحليل القضايا الشرطية عند ابن سينا

في تحليل القضايا الحملية يؤكد الشيخ الرئيس على أن القول الخبري ينقسم إلى ثلاث، ولقد وضحنا في المبحث السابق النوع الأول من أنواع الخبر عند ابن سينا والمتعلق بالقضية الحملية، وفي هذا المبحث سنحاول معالجة النوعيين المتبقيين واللذين يمكن إدراجهما تحت نوع واحد هو القضايا الشرطية التي كان فيها الشيخ الرئيس ميغاريا–رواقيا إن صح القول لأن المعلم الأول لم يتناول بالبحث القضايا الشرطية محاولين من خلال هذا المبحث ضبط مفهوم القضية الشرطية وأهم أنواعها وأشكالها وذلك من خلال إبراز بعض النقاط التي أضافها الشيخ الرئيس لهذا النوع من القضية.

إنه وبالعودة إلى الحديث عن القضايا الشرطية نجد أنها قضايا مركبة تتكون من قضايا حملية بسيطة، وذلك بشرط أن تتعلق الواحدة من القضيتين بالقضية الأخرى بعلاقة شرطية وهذا التعلق كما سنرى عند ابن سينا سيكون إما بلزوم أو بعناد [1].

ذلك لأن ابن سينا في حديثه عن القضايا الشرطية يذهب إلى تصنيفها كتصنيف القضايا الحملية التي هي موضوع بحثنا، على الرغم من أنه يميز بينها تمييزا واضحا من حيث أن القضية الحملية يمكن تحليلها إلى مفردات بسيطة، بينما القضايا الشرطية لا يمكننا معها ذلك لأنها قضايا تنحل فقط إلى قضايا حملية تكونها في بداية الأمر ولا تنحل إلى أجزاء بسيطة إلا في مرحلة أخيرة وفي هذا يقول: "يجب أن يعلم أن الشرطيات كلها تنحل إلى حمليات ولا تنحل في أول الأمر إلى أجزاء بسيطة، وأما الحمليات فإنها هي التي تنحل إلى البسائط"[2].

إلا أن هذا الاختلاف بين القضيتين لا يعني الاختلاف الكلي فالقضايا الشرطية هي مثلها مثل القضايا الحملية يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب وفي هذا يقول ابن سينا:

---

[1]–رشيد قوقام، **أسس المنطق الصوري**، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر)، ص77.

[2] – ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص238.

"والقضية الشرطية توافق الحملية في أنها: قول جازم موضوع لأن يصدق به أو يكذب وفيه تصور لمعنى مع تصور نسبته إلى خارج عن سبيل المطابقة"[1]، فالقضايا الشرطية كما سبقت الإشارة إليه هي نوع من القول الخبري الذي يمكن الحكم عليه بالصدق أو الكذب.

وفي تعريفه للقضايا الشرطية يقول ابن سينا: "هو ما يكون التأليف فيه بين خبرين قد أخرج واحد منهما عن خبريته إلى غير ذلك، ثم قرن بينهما...على سبيل أن أحدهما لزم عن الأخر ويتبعه... أو على سبيل أن أحدهما يعاند الأخر ويباينه"[2]، ويعرفها في كتابه **منطق المشرقيين** أيضا في قوله:" وإما أن يكون الحكم فيه بنسبة مؤلفة تأليف القضايا إلى مثلها، وقوم يسمون هذا شرطيا، لكنه قسمان..." [3] ويظهر لنا من خلال هذا التعريف السينوي أن القضية الشرطية عند ابن سينا تنقسم كما قلنا سابقا إلى قضيتين مختلفتين: قضية شرطية متصلة ويقول فيها:" فإنه إما أن تكون النسبة نسبة المتابعة واللزوم والاتصال مثل قولك: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود"[4] وقضية شرطية منفصلة والتي يقول فيها:" وأما أن تكون النسبة نسبة المفارقة والعناد والانفصال مثل قولك: إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون هذا العدد فردا" [5]، ويسمي ابن سينا القضايا الشرطية المتصلة في بعض الأحيان بالمجازية نسبة إلى التسمية العربية، كما هو الحال في كتابه **الإشارات و التنبيهات** مثلا.

وتتكون القضية الشرطية من جزأين يسمى الأول مقدما كقولنا مثلا **إذا كان سقراط فيلسوفا** و الثاني يسمى تاليا في قولنا **فهو مفكر**، ومنه تكون لدينا القضية التالية:

إذا كان سقراط فيلسوفا/ فهو مفكر

مقدم **تالي**

[1] –ابن سينا، **الشفاء (القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص231.

[2] –ابن سينا، **الإشارات والتنبهيات**، مصدر سبق ذكره، ص 225.

[3] –ابن سينا، **منطق المشرقيين**، مصدر سبق ذكره، ص60.

[4] –المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[5] – المصدر نفسه، ص61.

و منه تتكون القضية الشرطية من ثلاث مكونات أساسية:

1- المقدم: وهو الجزء الأول من طرفي القضية الشرطية

2- التالي: وهو الجزء الثاني من طرفيها

3- الرابطة: والتي تعتبر شيئا ضروريا في القضايا الشرطية ولا يمكن الاستغناء عنها كما هو الحال في القضية الحملية، ذلك لأنها هي التي أخرجت كل واحد من القولين الجازمين المؤلفين للقضية الشرطية (المقدم والتالي) وتختلف باختلاف نوع القضية الشرطية[1].

ورابط القضية الشرطية المتصلة هو الحرف الأول المقرون بالمقدم في العبارة الشرطية ومن صوره: (إن كان) وما شاكلها مثل (إذا) و(إذا كان) و(لو كان) و(كلما) و(متى ما) و ما قام مقام هذه الألفاظ من اتصال التالي بالمقدم[2].

أما رابط القضية الشرطية المنفصلة فهو: (إما) وما شاكلها،و في هذا يقول ابن سينا: ...أما المتصلات فإنك تقول: إذا كان كذا، وكلما، ومتى كان، وإن كان، وأما المنفصلات فإنك تقول : إما أن يكون كذا، وإما أن يكون كذا[3]، وهذه الأدوات المعبرة عن الشرط المتصل والشرط المنفصل تقترن أو تنفصل بمقدم العبارة الشرطية، فبعد أن كانت تلك العبارة قولا جازما قبل أن تدخل عليها الشريطة يمكن الحكم عليه بالصدق أو الكذب أصبحت جزء قضية فقط لا يمكن الحكم عليه فإذا قلنا مثلا: "إن كانت الشمس غائبة" فإنه لا يفهم من هذا القول أي معنى بل إنه يجعلنا نشعر بأنه قول يعتريه النقص أو أنه قول معلق بقول آخر ليكمل معناه وهذا العنصر هو التالي بحيث أنه في قولنا "إن كانت الشمس غائبة فالليل موجود" نجد أن المعنى إكتمل و حقق لنا المطلوب وتمكننا من الحكم عليها

[1] -الحسن الهلالي، **المكون المنطقي في الدلالة عند العرب**، مرجع سبق ذكره، ص293.

[2] -فاطمة الحمياني، **حروف المعاني بين المناطقة والنحاة**، مرجع سبق ذكره، ص277.

[3] -ابن سينا، **الشفاء، (العبارة)**، مصدر سبق ذكره، ص38.

بالصدق أو الكذب، وعليه كان المقدم مع التالي قضية واحدة، وما يقال عن المقدم يقال عن التالي أيضا وهو التابع للجزء الأول للقضية الشرطية أو جزاء الشرط وتقترن به الأداة الدالة على الاتباع كالفاء مثلا أو ما قام مقامها، والذي لا يمكننا إعتباره بمفرده قضية وهذا لتبعيته للمقدم وعليه كان هو كذلك جزءا من قضية فقط فلا معنى لو قلنا مثلا (فالليل موجود) دون قولنا (إذا كانت الشمس غائبة)[1]، وفي هذا يقول ابن سينا: "ونجد للمجازي جزأين: أحدهما شرط واسمه المشهور (المقدم)... والآخر جزاء واسمه المشهور (تال)..."[2]، ويضيف ابن سينا موضحا في حديثه عن جزأي القضية الشرطية على أنه إذا كان المقدم في نفسه قضية صادقة والتالي في نفسه قضية صادقة وقد قيلا معا، فإنه لو يسكت عن التالي فيقال المقدم وحده، أو يقال التالي وحده ويسكت عن المقدم، فإن كلاهما سيكون قولا تاما وهذا ما يسميه ابن سينا قضية حملية، لأن الشرط في حد قولة يحيل كل واحد من الجزأين عن كونه قضية" [3].

وعموما كما قلنا سابقا يمكن تقسيم القضية الشرطية عند ابن سينا إلى قسمين:

1.2.القضية الشرطية المتصلة:

إن لعلاقة التالي بالمقدم في القضايا الشرطية أهمية بالغة و كبيرة في تحديد نوع القضية الشرطية المتصلة وفي هذا يعرفها ابن سينا في كتابه النجاة قائلا:"...وأما المتصلة من الشرطية فهي التي توجب أو تسلب لزوم قضية لأخرى"[4]، وتنقسم المقدمة الشرطية المتصلة عموما إلى قسمين رئيسين هما اللزوم والاتفاق وتسمى بذلك قضية شرطية متصلة لزومية وإما اتفاقية[5].

---

[1] –فاطمة الحمياني، **حروف المعاني بين المناطقة والنحاة**، مرجع سبق ذكره، ص ص277، 278.

[2] –ابن سينا، **منطق المشرقيين**، مصدر سبق ذكره، ص110.

[3] –فاطمة الحمياني، المرجع نفسه، ص278.

[4] –ابن سينا، **النجاة**، مصدر سبق ذكره، ص20.

[5] – فاطمة الحمياني، **حروف المعاني بين المناطقة والنحاة**، مرجع سبق ذكره، ص279.

1.1.2اللزومية: وهي القضية التي يحكم فيها بصدق التالي على تقديرنا لصدق المقدم لوجود علاقة بينهما توجب ذلك كالعلية، والتضايف...[1].

1.1.1.2.المتصلة اللزومية التامة: وتنقسم بدورها إلى علية ومتضايفة:

أ-**العلية***: وهي علاقة بين المقدم والتالي، يكون فيها المقدم علة للتالي كقولا مثلا:

1-إذا غابت الشمس، فالليل موجود.

أو معلولا له كقولنا مثلا:

2-إن كان الليل موجودا، فالشمس غائبة.

أو معلولا علة واحدة وهنا المقدم و التالي معلولين لعلة واحدة في قولنا مثلا:

3-إن كان الليل موجودا، فالكون مظلم، فوجود الليل وظلمة الكون معلولان لغياب الشمس[2].

والصياغة الرمزية للقضايا 1 و2 و3 هي على النحو التالي:

1- ب ← جـ.

2- جـ ← ب.

3- جـ← د.

---

[1] -القزويني، **الشمسية في القواعد المنطقية**، تقديم و تحليل مهدي فضل الله، (ط1، الدار البيضاء، بيروت، المركز العربي، 1998)، ص101.

* - يذهب الباحث فريد زيداني إلى التأكيد على أن مفهوم رابط الشرط في اللغة العربية يرتبط بعدة مفاهيم مختلفة ومن بين هذه المفاهيم نجد رابط العلية، ويضرب لنا المثال التالي ليوضح هذا في قوله: إذا كان المطر يسقط فإن السماء ملبدة بالغيوم، و الرابط هنا يعني أن سبب سقوط الأمطار هو تلبد السماء بالغيوم، و عليه كان من المستحيل أن تصور سقوط المطر دون أن تكون السماء فعلا ملبدة بالغيوم أنظر: فريد زيداني، **المدخل إلى المنطق المعاصر**، (الجزائر، دار البصائر، 2012)، ص، ص، 34، 35، إلا أننا وجدنا اختلافا بينه وبين الباحثة المغربية فاطمة الحمياني في كتابها **(حروف المعاني بين النحاة والمناطقة)** والتي تربط الشرط **بالمتصلة اللزومية غير التامة وليس بالمتصلة اللزومية التامة**، أنظر:فاطمة الحمياني، المرجع نفسه، ص280.).

[2] -فاطمة الحمياني، المرجع نفسه، ص280.

ويمكننا من خلال العلاقة بين الصيغة الرمزية رقم (1) و الصيغة الرمزية رقم(2) أن تكون هناك علاقة تلازم بينهما أي أن(ب← جـ) ∧ (جـ← ب) والتي تعطينا الصيغة التالية:(ب↔جـ)[1]، وكل هذه المعاني جمعها ابن سينا في المثال التالي الذي ورد في كتابه الشفاء في جزء القياس:"كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وكلما كان النهار موجود فالشمس طالعة"[2]، فالصياغة الرمزية لهذا المثال هي :

(ب ← جـ) ∧ (جـ ← ب) أي أن (ب↔جـ).

ب–التضايف: ويكون فيهما المقدم والتالي متضايفان بعضهما مع بعض أي أن كل طرف يضايف الآخر ومثال ذلك: إن كان أحمد طالب محمد، فإن محمد أستاذ أحمد أو في قولنا:أن كان زيد أبا عمرو كان عمرو ابنه[3].

والصورة الرمزية للعبارة السابقة هي كالأتي:

ك(سـ، عـ) ← ل(عـ،سـ).

ومن خلال هذا التحليل والأمثلة السابقة يمكننا القول أن المتصلة اللزومية في منطق ابن سينا هي القضية التشارطية، ولتشابه في العلاقة بين العلية والتضايف في القضية الشرطية المتصلة اللزومية التامة يمكن التعبير عنهما بنفس الجدول الصدقي بمفهومه المعاصر، ونقوم بافتراض قيمتهما الصدقية على الشكل التالي[4]:

ق	كـ	ق← كـ(↔)
ص	ص	ص
ص	**ك**	**ك**

[1] – فاطمة الحمياني، **حروف المعاني بين المناطقة والنحاة**، مرجع سبق ذكره، ص281.

[2] – ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص232.

[3] – القزويني، **الشمسية في القواعد المنطقية**، مرجع سبق ذكره، ص ص101، 102.

[4] –فاطمة الحمياني، المرجع نفسه، ص283.

ك	ص	ك
ك	ك	ص

والملاحظ لجدول الصدق يجد أن اللزومية التامة تصدق في حالتين وتكذب في حالتين أي أنها تكون صادقة في حالة كذب طرفيها وصدقهما معا، وتكون كاذبة في حالة صدق أو كذب أحد طرفيها سواء كان مقدما أو تاليا.

ويتبين لنا من خلال هذا الجدول أن اللزوم التام في منطق ابن سينا يوافق تماما التشارط (Biconditionnel) في المنطق الرمزي والذي نرمز له برموز مختلفة (⇔، ↔، E⇆)، ومفهومه التقني في المنطق هو أنه يصدق في حالتين هما: عند صدق أو كذب القضيتين (ق) و (ك) معا، مثال ذلك:إذا وفقط إذا كان أحمد فيلسوفا فإنه مفكر

فنرمز لـ:

-أحمد فيلسوف بـ: ق

-أحمد مفكر بـ:ك

و نحصل على الصورة التالية: ق ↔ ك

أي عندما يكون " أحمد فيلسوف" و"أحمد يفكر" وعندما يكون"ليس أحمد فيلسوف" وليس أحمد مفكر" ويكذب في الحالتين المتبقيتين أي عندما يكون المقدم (ق) صادقا "أحمد فيلسوف" والتالي (ك) كاذبا "ليس أحمد مفكر"، أو المقدم (ق) كاذبا" ليس أحمد فيلسوفا" والتالي (ك) صادقا "أحمد مفكر"[1].

2.1.1.2.المتصلة اللزومية غير التامة: وهي اللزوم غير التام والذي يكون فيه المقدم يلزم التالي و لا ينعكس و يعطينا ابن سينا المثال التالي:

[1] -فريد زيداني، **المدخل إلى المنطق المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص36

-كلما كان هذا إنسانا فهو حيوان[1]

وفي قوله لا ينعكس فمعناه أنه لا يمكننا القول عن كل حيوان أنه إنسان فلا يمكننا القول : كلما كان هذا حيوانا فهو إنسان وهذا بسبب العموم والخصوص بين أجزاء المقدم والتالي ففي مقدم هذا المثال نجد أن المحمول جنس لمحمول التالي والتالي نوع له وبالتالي لا يمكننا بأي حال عكس وضعهما في الشرط المتصل[2].

وتكذب اللزومية غير التامة في حالة واحدة هي صدق المقدم وكذب التالي وتصدق في باقي الحالات وهو في هذا يوافق الجدول الصدقي للشرط* (Le Conditionnel) في حساب القضايا المعاصرة، ومن خلال المثال التالي يمكننا أن نرمز لـ:

-كلما كان هذا إنسانا بـ(ق).

-فهو حيوان بـ(ك)

ونحصل على الصورة التالية: ق ← ك

والجدول الصدقي للشرط هو كالتالي:[3]

---

[1] -ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص232

[2] -فاطمة الحمياني، **حروف المعاني بين المناطقة والنحاة**، مرجع سبق ذكره، ص284.

* - يذهب الباحث فريد زيداني إلى التأكيد على أن تعريف رابط الشرط والذي يرمز له بالرمز(←، C)، عرف الكثير من المناقشات، عرفت بمفارقات رابط الاستلزام ذلك لأنه يكفي لنا معرفة صدق التالي وكذب المقدم لنصل إلى أن العلاقة صادقة وهذا التعريف اعتقد المناطقة في أنه واسع جدا و من ثم كانت المحاولات الأولى لإصلاحه مع المناطقة اليونان وبالضبط مع المنطقي ديودور كرونوس (ق.م307 Diodor Cronos) والذي ربط العلاقة بالزمن – وهذا ما قمنا بتوضيحه في المبحث الأخير من الفصل السابق-، لتمتد إلى المناطقة المسلمين وبالذات ابن سينا في تمييزه بين الشرطية الاتفاقية و الشرطية اللزومية، أما فيما يخص المنطق المعاصر فإن المحاولات الجادة كانت مع الأمريكي كلارانس ايرفين لويس1883-1964(Clarence Irving Lewis) و الذي أدخل مفهوم الاستلزام الصارم عام 1918، إضافة إلى الألماني دفيد هلبرت 1862-1943 (David Hilbert)الذي اقترح هو أيضا إصلاح علاقة اللزوم من خلال إدخال مفهوم جديد سنة 1950 أين تكتب العلاقة ((ق ← ك)) وتقرأ: بالضرورة، ق تستلزم ك.

أنظر: فريد زيداني، **المدخل إلى المنطق المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص34.

[3] – فاطمة الحمياني، **حروف المعاني بين المناطقة والنحاة**، مرجع سبق ذكره، ص284.

ق	ك	ق ←ك
ص	ص	ص
ص	**ك**	**ك**
ك	ص	ص
ك	ك	ص

والملاحظ لجدول صدق اللزومية غير التامة يلاحظ أنها تكذب في حالة واحدة وهي صدق المقدم وكذب التالي، بينما تكون صادقة في باقي الحالات الأخرى سواء أكانت مقدمتيها كاذبتين معا أو صادقتين معا أو المقدم كاذب والتالي صادق.

2.1.2.الاتفاقية: والتي تنقسم بدورها إلى اتفاقية خاصة واتفاقية عامة:

1.2.1.2.الاتفاقية الخاصة: وهي التي يكون فيها صدق التالي على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة موجبة لذلك بل لمجرد توافق صدق الطرفين وهي توافق في ذلك ما يعرف اليوم في المنطق المعاصر برابط الوصل[1]، وفيها يقول ابن سينا "فيكون المقدم إذا كان صادقا، فإن التالي أيضا صادق، من غير أن تكون هناك علاقة من العلاقات البتة يلتفت إليها وتراعى"[2] ويمكن الاستدلال على هذا بالمثال التالي:إذا كانت الشمس غائبة فالطالب ناجح. وهنا نجد أنه لا يوجد ترابط منطقي بين المقدم الذي افترضنا صدقه وبين التالي الذي سلمنا بصدقه على الرغم من أنه لا علاقة له بالمقدم، ويعطينا القزويني في رسالته الشمسية المثال التالي:" إن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق"، وفيه يقول:"لا علاقة بين ناهقية الحمار وناطقية الإنسان حتى يجَوّز العقل تحقق كل واحد منهما بدون الآخر وليس فيها إلا توافق الطرفين على الصدق"[3]،ويتضح لنا من خلال هذا القول أنه يذهب إلى ما ذهب إليه ابن سينا في تحليله للقضية الاتفاقية الخاصة، والتي يكون صدقها في حالة واحدة وهي

[1] – **المرجع نفسه**، ص285.

[2] –ابن سينا، **الشفاء، (القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص234.

[3] –القزويني، **الشمسية في القواعد المنطقية**، مرجع سبق ذكره، ص92، ص 93.

صدق المقدم وصدق التالي كما هو الحال في رابط الوصل(la conjonction) والذي نرمز له بـ(∧) أو برموز أخرى مثل: (□، &)، مثال ذلك: الثلج يتساقط ودرجة الحرارة منخفضة.

ويمكننا أن نرمز للقضية الثلج يتساقط، بالمتغير (ق).

للقضية درجة الحرارة مرتفعة بالمتغير (ك)

للحصول على الصورة المنطقية التالية: ق∧ك[1].

والجدول الصدقي للاتفاقية الخاصة هو كالتالي:

ق	ك	ق∧ك
ص	ص	ص
ص	**ك**	**ك**
ك	ص	ك
ك	ك	ك

والملاحظ لجدول صدق الاتفاقية الخاصة يجد أنها تصدق في حالة واحدة وهي صدق المقدم والتالي معا، بينما تكون كاذبة في باقي الحالات الأخرى أي عند كذب المقدم والتالي وعند صدق أو كذب أحد طرفيها سواء أكان مقدما أم تاليا.

2.2.1.2.الاتفاقية العامة: وهي التي يكون فيها صدق التالي على تقدير صدق المقدم، لا لعلاقة بل بمجرد أن يصدق التالي، وهي تكذب في حالة كذب التالي[2]، والجدول الصدقي الآتي يبين القيمة الصدقية للقضية الاتفاقية:

ق	ك	إن ق ف ك

[1] –فريد زيداني، **المدخل إلى المنطق المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص30

[2] –فاطمة الحمياني، **حروف المعاني بين المناطقة والنحاة**، مرجع سبق ذكره، ص286.

ص	ص	ص
ص	**ك**	**ك**
ك	ص	ص
ك	ك	ك

والملاحظ لهذا الجدول الصدقي أن صدق الاتفاقية العامة يتوقف على قيمة صدق التالي مهما كانت قيمة المقدم فسواء أكان صادقا أم كاذبا فإنها لا تكون صادقة إلا إذا كان التالي صادقا، والملاحظ على جداول الصدق السابقة والتي طبقناها على القضايا الشرطية لمنطق ابن سينا أنها تكون كاذبة دائما إذا انطلقنا من مقدم صادق وتالٍ كاذب* وهي في ذلك لا تختلف في قاعدتها هذه عن المنطق الرياضي المعاصر في دالة صدق رابط الشرط الذي يكذب فقط في حالة صدق المقدم وكذب التالي[1]، ويعطينا ابن سينا أمثلة على ذلك في هذا النوع من القضايا الشرطية المتصلة والتي يسميها ابن سينا بالاتفاقية العامة أو الشرطي المطلق على حد قوله:"...فاللزوم جزء من التالي في هذه الحقيقيات و ليس جزءا من التالي في الشرطي المطلق"[2]، ومن بين هذه الأمثلة نجد المثال الآتي:

* في تدويننا للجداول السابقة اخترنا كتابة هذه العبارات الصدقية بخط غليظ حتى تظهر للقاريء ويتمكن من ملاحظة ما نريد قوله في هذه النتيجة التي توصلنا إليها من خلال تحليلنا للقضايا الشرطية عند ابن سينا والتي أكد فيها أن القضية الشرطية تكون كاذبة دائما إذا انطلقنا من مقدم صادق وتالٍ كاذب

[1] –فريد زيداني، **المدخل إلى المنطق المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص35.

[2] –ابن سينا، **الشفاء، (القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص239.

إذا كان الإنسان ناطقا فالغراب ناطق

المقدم: إذا كان الإنسان ناطقا: هو صادق

التالي:فالغراب ناطق: هو كاذب

فنصل إلى الصيغة التالية: ص←ك=ك ذلك لأنها تبدأ بمقدم صادق لتنتهي بتالٍ كاذب فالنتيجة تكون بالضرورة كاذبة، ويعلق ابن سينا على هذا المثال بقوله:" ليس يجب أن يكون صادقا بأحد الوجهين"[1].

وفي تحليله للقضايا الشرطية المتصلة ينتهي ابن سينا إلى تأكيد ما قلناه سابقا بأن القضايا الشرطية المتصلة العامة لا تصدق إذا انطلقت من صدق وانتهت إلى كذب وهذا في جميع أنواعها وهذا يظهر جليا من خلال قوله:" فقد عرفت حال القضية المتصلة الحقة، واللازمة ومقدمها وحده باطل، والتي تاليها ومقدمها معا باطل، ولا يجوز أن يكون المقدم حقا والتالي باطلا بوجه من الوجوه،فإن الباطل لا يلزم الحق..."[2].

2.القضية الشرطية المنفصلة:

إذا كان الاتباع كما رأينا سابقا في تحليلنا للقضايا الشرطية المتصلة هو أساس علاقة الشرط المتصل، فإن العناد هو أساس وقوام القضايا الشرطية المنفصلة وفي هذا يعرفها ابن سينا في كتابه **النجاة** قائلا:" والمنفصلة ما توجب أو تسلب عناد قضية لأخرى"[3]، وفي هذا يعطينا المثال التالي: إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون هذا العدد فردا، وعليه كان قولنا :إن هذا العدد زوج وقولنا هذا العدد فرد يجعل كل منهما في نفسه قضية وعند القيام بالتركيب بينهما مباينة و معاندة تصبح القضية شرطية منفصلة، هذا ما جعل هذه الأخيرة تسمى بالعنادية أيضا.

[1] – ابن سينا، **الشفاء، (القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص239.

[2] –المصدر نفسه، ص ص240، 241.

[3] –ابن سينا، **النجاة (المنطق)**، مصدر سبق ذكره، ص21.

وإن كانت القضية الشرطية المتصلة تقوم على مجموعة من الأسوار كما رأينا سابقا، فإن الأسوار التي تقوم بدور العناد في القضايا الشرطية المنفصلة قليلة و لا تتجاوز الأداتين فقط *وهما(إما) و(أو) وهما من الأدوات التي استعارها المناطقة من النحويين لتدل على الشرطي المنفصل[1]، ويظهر هذا من خلال تسمية أبو نصر الفرابي لها بالشريطة وفيها يقول: "والمنفصل يتضمن بشريطته انفصال التالي عن المقدم كقولنا: هذا العدد إما زوج و إما فرد، وهذه الشريطة وهي إما وما جرى مجراها تتضمن انفصال التالي عن المقدم"[2].

ولفظة إما عند ابن سينا تستعمل باشتراك الاسم على ثلاثة وجوه و في هذا إجماع بين المناطقة المسلمين على تقسيم ثلاثي للشرطية المنفصلة، والتي تنقسم حسب ابن سينا إلى ضربين مختلفين من الانفصال هما[3]:

أ-قضية شرطية منفصلة حقيقية :

ويراد بها المنع عن الجمع و الخلو معا، فالوجه الحقيقي فيه على حد تعبير ابن سينا :"هو أن تدل على ما يدل عليه قولك:لا يخلوا الأمر عن أحد الوجوه" وفي هذا يعطينا ابن سينا المثال الآتي: إما أن يكون هذا العدد زوجا و إما أن يكون فردا"[4] وفي هذا المثال يمنع جمع الشيئين أي أنه لا يمكن أن يكون العدد زوجا و فردا معا، ويمنع أيضا الخلو من أحدهما بمعنى أنه يجب أن يكون العدد إما زوجا أو فردا، وفيها يقول: "والمنفصلات منها

---

* – الأداتان (أو) و (أما) لا تنتميان في صناعة النحو إلى مبحث الشرط و إنما إلى مبحث العطف، مع الإشارة إلى أن الأداة (أما) أثارت جدلا بين العديد من علماء اللغة والنحو والبلاغة في كونها أداة عطف ومنهم السكاكي من البلاغيين ومن النحاة الجرجاني وابن سراج وغيرهم كثير وفي هذا يقول السكاكي:واصطلحوا في كلمة إما على تسميتها كلمة شرط وهو ليس من الشرط من شيء...".

أنظر: فاطمة الحمياني، **حروف المعاني بين المناطقة والنحاة**، مرجع سبق ذكره، ص ص308، 309.

[1] – المرجع نفسه، ص309.

[2] –أبو نصر الفرابي، **المنطق عند أبو نصر الفرابي**، تحقيق: رفيق العجم(ط2، بيروت، ج1، دار المشرق، 2012)، ص31، 32.

[3] –ابن سينا، **الشفاء، (القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص 242.

[4] – المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

حقيقية وهي التي يراد فيها بـ"أما" أن لا يخلو الأمر من أحد الأقسام البتة بل يوجد واحد منها فقط، وربما كان الانفصال إلى جزأين وربما كان إلى أكثر وربما كان غير داخل في الحصر"[1]، وفي قوله بل يوجد واحد منهما فقط يقصد الشيخ الرئيس العناد التام كقولنا مثلا: إما أن يكون هذا الطالب ناجحا أو أن يكون راسبا وهي قضية تمنع الجمع والخلو وعليه لا تجتمع صفة النجاح والرسوب لدى الطالب ولا يخلوا منهما، وهذا كما رأينا في المثال السابق، والقيم الصدقية للقضية الشرطية المنفصلة الحقيقية هي الآتي:

ق	ك	ق W ك
ص	ص	ك
ص	ك	ص
ك	ص	ص
ك	ك	ك

والملاحظ لقيم صدق مانعة الجمع والخلو يجد أنها تكذب في حالتين وهما عند صدق أو كذب القضتين، وهي في هذا تطابق في المنطق الرياضي المعاصر رابط **الفصل الإستبعادي القوي** la disjonction exclusive والذي نرمز له بالرمز (W، J، ⊕،..) كقولنا مثلا:

إما عمر حي أو ميت

أين نرمز لكل من:

عمر حي بـ:ق

عمر ميت بـ:ك

[1] –ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص ص250،251.

فنصل إلى الصورة المنطقية: قWك.[1]

ب-قضية شرطية منفصلة غير حقيقية: وتضم ضربين مختلفين من المنفصلة يتمثل الضرب الأول في مانعة الجمع و الثاني في مانعة الخلو، أما الأولى فيقول ابن سينا فيها: "ومنها غير حقيقية وهي التي يراد فيها بـ"أما" معنى الجمع فقط دون منع الخلو عن الأقسام"[2] ومثال ذلك قولنا: إما أن يكون هذا الشيء حيوانا أو أن يكون نباتا وهنا يمتنع الحكم على الشيء بأنه حيوان و نبات في الوقت نفسه وهي مانعة الجمع ولا تمنع الخلو "أي أن هاذين يتعاندان فيه و لا يجتمعان"[3] وعلى هذا فان مانعة الجمع تمثل القيم الصدقية الآتية[4]:

ق	ك	ق | ك
ص	ص	ك
ص	ك	ص
ك	ص	ص
ك	ك	ص

والملاحظ لقيم صدق مانعة الجمع يجد أنها تكون كاذبة في حالة واحدة وهي صدق المقدم وصدق التالي، في حين تكون صادقة في باقي الحالات الأخرى التي يكون فيها إما أحد طرفيها كاذبا أو كلاهما كاذبا وهي في هذا تطابق في المنطق الرياضي المعاصر رابط **التنافر Incompatibilité** والذي نرمز له بالرمز(|،D) كقولنا مثلا:" ليست درجة الحرارة مرتفعة والثلج يسقط"[5].

أين نرمز لكل من:

[1] -فريد زيداني، **المدخل إلى المنطق المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2] -ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص251.

[3] -ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص242.

[4] -فاطمة الحمياني، **حروف المعاني بين المناطقة والنحاة**، مرجع سبق ذكره، ص314.

[5] -فريد زيداني، **المدخل إلى المنطق المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص38

درجة الحرارة جد مرتفعة بـ ق

الثلج يسقط بـ ك

فنصل إلى الصورة المنطقية:ق | ك.

أما الثانية والتي هي **مانعة الخلو** والتي لا يمكن ارتفاع جزأيها ويمكن اجتماعهما وتتركب من الشيء والأعم من نقيضه[1]، ويقول فيها ابن سينا:" ومنها ما يراد فيها بـ"أما" منع الخلو وإن كان يجوز إجماعهما..."[2] مثل قولنا: إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يغرق وهي قضية **تمنع الخلو** من أحد الأمرين ولا تمنع مطلقا الجمع بينهما وهنا يستحيل اجتماع جزأيها على الكذب و يستحيل كذبهما أيضا، ويضيف ابن سينا أنه يمكن أن تكون هناك أنواع أخرى لغير الحقيقي، إلا أنه يكتفي بذكر هذين النوعين فقط"**مانعة الخلو ومانعة الجمع**"، ويظهر هذا من خلال قوله:" وقد يكون لغير الحقيقي أصنافا أخر، وفي ما ذكرناه كفاية"[3].

[1] –القزويني، **الشمسية في القواعد المنطقية**، مرجع سبق ذكره، ص94

[2] – ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص252.

[3] – المصدر نفسه، ص 254

ومانعة الخلو تمثل القيم الصدقية الآتية:

ق	ك	قV ك مانعة الخلو
ص	ص	ص
ص	ك	ص
ك	ص	ص
ك	ك	ك

والملاحظ لقيم صدق مانعة الخلو يجد أنها تكون كاذبة في حالة واحدة وهي كذب المقدم وكذب التالي، وتكون صادقة في باقي الحالات الأخرى أي في صدق أحد طرفيها سواء أكان مقدما أم تاليا، أو صدقهما معا وهي في هذا تطابق في المنطق الرياضي المعاصر رابط **الفصل الضعيف** (غير الاستبعادي)La disjonction inclusive والذي نرمز له بالرمز (V، A) ومثال ذلك: جاء عمر أو محمد

أين نرمز لكل من:

جاء عمر بـ ق

جاء محمد بـ ك

فنصل إلى الصورة المنطقية: قV ك[1].

ومن خلال هذا التحليل يمكن القول أن ابن سينا* توصل تقريبا إلى ضبط كل الروابط المنطقية التي يستخدمها المنطق الرياضي المعاصر وهذا باستخدامهم مصطلحات

[1] –زيداني فريد، **المدخل إلى المنطق المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص31

* – الأمر هنا لا ينطبق على ابن سينا فقط بل يمكن تعميمه على المنطق العربي الإسلامي التقليدي ككل، وهذا ما يظهر لنا جليا في شرح الوريقات لابن نفيس حيث نجده يصل إلى نفس ما توصل إليه ابن سينا نفسه في تحليله.

أنظر: ابن نفيس، **شرح الوريقات في المنطق**، حققه وعلق عليه عمار طالبي، فريد زيداني، فؤاد مليت، (ط1، تونس، دار الغرب الإسلامي، 2009)، ص:76، 77، 78.

خاصة بهم للتعبير عن هذه الروابط والعلاقات، ولتوضيح ذلك ارتأينا أن نضعها في الجدول الآتي:

القضية الشرطية في منطق ابن سينا	الرابط المنطقي المعبر عنها في المنطق المعاصر	رمزها
مانعة الخلو	**رابط الفصل الضعيف**	قVك
مانعة الجمع	**رابط التنافر**	ق | ك
مانعة الجمع والخلو	رابط الفصل القوي	ق W ك
اللزومية التامة	رابط التشارط	ق↔ك
اللزومية غير التامة	رابط الشرط	ق ←ك
اتفاقية خاصة	رابط الوصل	ق∧ك

والقضايا الشرطية المتصل والمنفصلة تنقسم هي الأخرى من حيث الكيف إلى: قضايا شرطية متصلة موجبة وسالبة، و قضايا شرطية منفصلة موجبة و سالبة لأن فيهما نفي وإثبات كما هو الحال في القضايا الحملية " ويكون الإثبات في المتصلة المجازية أن تحكم بإتباع جزاء لشرط...، والنفي فيها أن تحكم بإتباع جزاء لشرط،....والإثبات في المنفصلة أن تحكم بانفصال تال عن مقدم، ... والنفي فيها أن تحكم بلا انفصال تال عن مقدم "[1] والأمثلة على ذلك هي:

- ⇦ **قضية شرطية متصلة موجبة:** إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.
- ⇦ **قضية شرطية متصلة سالبة:**ليس إذا كانت الشمس طالعة، فالليل موجود.
- ⇦ **قضية شرطية منفصلة موجبة:**إما أن يكون هذا العدد فردا أو أن يكون هذا العدد زوجا.

[1] – ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص231.

⇦ **قضية شرطية منفصلة سالبة:** ليس إما أن يكون هذا العدد فردا وإما أن يكون زوجا.

من خلال هذا التحليل يمكننا القول أن الأسوار في القضايا الشرطية هي: "إذا....ف" أو " إما أن..و إما أن"، للدلالة على القضية الشرطية الكلية الموجبة، يقول في هذا ابن سينا" فإنك إذا قلت كلما كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود، وقلت دائما إما أن يكون العدد زوجا، وإما أن يكون فردا فقد حصرت الحصر الكلي الموجب"[1]،أما سور القضية الشرطية الكلية السالبة فهو"ليس البتة إذا...ف" أو " ليس البتة إما أن.....وإما أن"، أي بإضافة أداة النفي ليس للدلالة على السلب ويوضح هذا من خلال الأمثلة التي يعطيها ابن سينا في قوله:" و إذا قلت ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة، فالليل موجود، أو قلت: ليس البتة إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجودا"[2]، وفي تحديده لسور القضية الشرطية الجزئية الموجبة يقول:" وإذا قلت قد يكون إذا طلعت الشمس فالسماء مغيمة، أو قلت قد يكون إما أن يكون في الدار زيد، و إما أن يكون فيها عمر" [3]

ويقول ابن سينا في تحديد أنواع الشرطية:"اعلم أن المتصلات والمنفصلات من الشرطيات قد تكون مؤلفة من حمليات، ومن شرطيات ومن خلط"[4]، وفي هذا المقام يؤكد ابن سينا أن القضايا الشرطية سواء أكانت متصلة أم منفصلة بشرط أن تكون هذه الأخيرة متكونة من جزأين، نجدها تتعدد و تظهر لنا على ستة أوجه، ثلاثة منها متشابهة الأجزاء وهي التي تكون:

[1] –ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص235.

[2] – المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[4] – المصدر نفسه، ص 246.

1-إما من قضيتين حمليتين

2- أو قضيتين منفصلتين.

3- أو قضيتين متصلتين.

وثلاثة أخرى مختلقة الأجزاء وهي التي تكون من:

1-حملية و متصلة.

2-أو حملية و منفصلة.

3-أو متصلة و منفصلة.[1]

وهذه الأنواع الأخيرة، يظهر لنا في المتصلة وحدها على وجهين متعاكسين في الترتيب، لاختلاف جزأيها بالطبع فيكون:

-لتأليف المتصلة تسعة أنواع

-لتأليف المنفصلة ستة أوجه[2]، والأمثلة الآتية توضح ذلك:

1- شرطية متصلة بسيطة:

-إذا كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود.

2-شرطية متصلة مركبة من منفصلتين:

-إن كان العدد فردا أو زوجا، فعدد الكواكب إما زوج أو فرد

[1] - ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، 246.

[2] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

3-شرطية متصلة مركبة من متصلتين:

-أن كان كلما كان الليل كانت الشمس غائبة. فكلما كان النهار كانت الشمس طالعة.

4-قضية شرطية متصلة مركبة من متصلة ومنفصلة:

-أن كانت كلما غابت الشمس كان الليل، فإما أن يكون الليل، وإما أن تكون الشمس غائبة.

5-قضية شرطية متصلة مركبة من منفصلة ومتصلة:

-إما أن يكون الليل، وإما أن تكون الشمس غائبة، وإن كانت كلما غابت الشمس كان الليل.

6-شرطية متصلة مركبة من حملية و متصلة:

-إن كانت الشمس علة النهار، فإذا كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود.

7-قضية شرطية متصلة مركبة من متصلة وحملية:

-إذا كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود، أن كانت الشمس علة النهار

8-قضية شرطية مركبة من متصلة ومنفصلة:[1]

-أن كان إذا كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود،فكان إما الشمس طالعة، وإما النهار معدوم.

[1] - ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص247.

9- قضية شرطية مركبة من منفصلة و متصلة:

-إما الشمس طالعة، وإما النهار معدوم، أن كان إذا كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود.

10-قضية شرطية منفصلة بسيطة:"مكونة من حمليتين"

-إما أن يكون العدد زوجا أو يكون العدد فردا.

11-قضية شرطية منفصلة مركبة من متصلتين:

-إما أن يكون إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإما أن يكون أن كانت الشمس طالعة فالليل موجود.

12-قضية شرطية منفصلة مركبة من منفصلتين:

-إما أن يكون العدد إما زوجا وإما فردا، وإما أن يكون زوجا أو منقسما بمتساويين.

13-قضية شرطية منفصلة مركبة من حملية ومنفصلة:

-إما أن يكون الشيء واحدا و إما أن يكون ذا عدد،إما زوجا أو فردا.

14-قضية شرطية منفصلة مركبة من حملية ومتصلة:

-إما أن لا تكون الشمس علة النهار، وإما أن يكون إذا طلعت الشمس فالنهار موجود.

15-قضية شرطية منفصلة مركبة من متصلة ومنفصلة:

-إما أن يكون إذا كان العدد فردا فهو زوج، وإما أن يكون العدد إما فردا وإما زوجا.[1]

ويمكن توضيح أنواع القضايا الشرطية عند الشيخ الرئيس من خلال المخطط التالي:

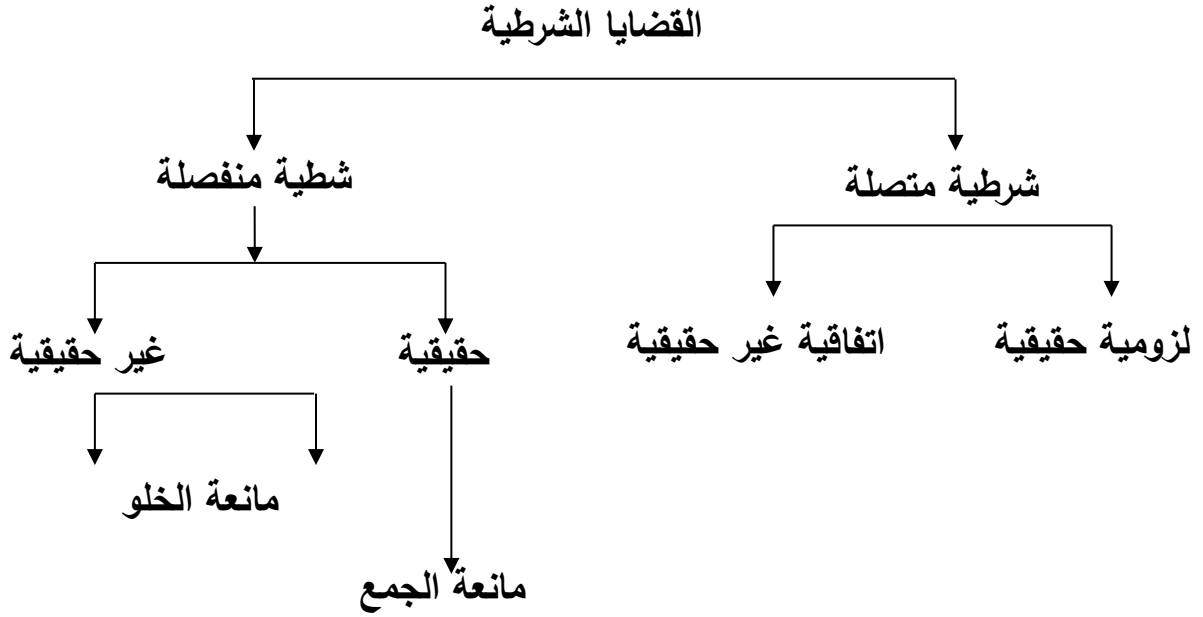

[1] -ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص 247.

المبحث الثالث: صور الاستدلال المنطقي عند ابن سينا:

1.الاستدلال المباشر:

إن الحديث عن صور الاستدلال المباشر في منطق ابن سينا يعيدنا مباشرة إلى ما قدمه أرسطو في هذا النوع من أنواع الاستدلال، والذي سبق توضيحه في المبحث الأول من الفصل السابق، ولهذا سنحاول من خلال هذا العنصر التركيز فقط على أهم الإضافات التي قدمها الشيخ الرئيس و أهم التعريفات المتعلقة بكل فرع من فروع هذا النوع من الاستدلال والمتمثلة في ما يلي:

1.1. التناقض:

في ضبطه للتناقض كان ابن سينا أرسطيا ولم يخرج عن التعريف الأرسطي للتناقض ولا عن قواعده التي وضعها أيضا، أين نجده يقول في كتابه **الإشارات والتنبيهات:** "اعلم أن التناقض هو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب على جهة تقتضي لذاتها أن تكون إحداهما أو بغير عينها صادقة والأخرى كاذبة حتى لا يخرج الصدق والكذب منهما"[1]، ويتضح لنا من خلال هذا الضبط أن التناقض عند ابن سينا يكون بين قضيتين مختلفتين من حيث الكم والكيف معا، إن كانت الأولى صادقة فإن الثانية بالضرورة كاذبة، وفي هذا يقول: "فالتناقض هو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب يلزم منه أن يكون إحداهما صادقا والآخر كاذبا"[2] ومنه كانت صور التناقض هي:

- كلية موجبة: كل إنسان حيوان.....نقيضها: جزئية سالبة: بعض الناس ليس بحيوان

إن كانت القضية الأولى صادقة، فإن القضية الثانية بالضرورة كاذبة.

---

[1] – ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص299.

[2]– ابن سينا، **منطق المشرقيين**، مصدر سبق ذكره، ص128

-كلية سالبة: لا واحد من الإنسان بكاتب...نقيضها جزئية موجبة بعض الناس كاتب.

إن كانت القضية الأولى كاذبة، فإن القضية الثانية بالضرورة صادقة[1].

وفي تحليله لصورة التناقض يذهب ابن سينا إلى ضرورة ضبط الشروط التي يجب أن تتوفر في القضيتين المتقابلتين حتى يكون التقابل صحيحا وهذا ما نلحظه من خلال قوله:" ومراعاة التقابل أن تراعى في كل واحدة من القضيتين ما تراعيه الأخرى حتى تكون أجزاء القضية في كل واحدة منهما هي التي في الأخرى"[2]، ويلخص لنا الشيخ الرئيس هذه الشرائط في قوله:" الموضوع والمحمول، والشرط والإضافة، والجزء والكل، والقوة والفعل، والمكان والزمان، وغير ذلك مما عددناه..."[3]، وفي قوله غير ذلك ماعددناه يعني بذلك أن الأمر لا يقتصر على هذه الشروط فقط بل هناك شروط أخرى يريد بها ابن سينا السور والجهة والارتباط ... فالاختلاف في كل واحد منها يقتضي انحراف التقابل[4].

2.1. التضاد:

ويكون بين قضيتين جزئيتين متفقتين من حيث الموضوع والمحمول ومختلفتين من حيث الكيف، فإن كانتا كليتين سميتا متضادتين، بالإمكان اجتماعهما على الكذب دون الصدق [5]،يقول فيه ابن سينا:" إن كانتا كليتين وتسميان متضادتين كذبتا جميعا في حمل الممكن، كقولنا: كل إنسان كاتب و ليس ولا واحد من الناس بكاتب[6]، وفي ضبطه لقاعدة

---

[1] – ابن سينا، **منطق المشرقيين**، مصدر سبق ذكره، ص305.

[2]– المصدر نفسه، ص301.

[3] – المصدر نفسه، ص ص301، 302.

[4] – ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص302

[5] – المصدر نفسه، ص306.

[6] ابن سينا، **النجاة**، مصدر سبق ذكره، ص39

التضاد فان الشيخ الرئيس كان أرسطيا أيضا فالمتضادان لا يجتمعان البتة في الصدق ولكنهما قد يجتمعان في الكذب[1].

3.1. الدخول تحت التضاد:

ويكون بين قضيتين جزئيتين متفقتين من حيث الموضوع والمحمول، ومختلفتين من حيث الكيف متفقتين من حيث الكم وتسميا داخلتين تحت التضاد لدخولهما تحت الكليتين ويجوز أن يجتمعا على الصدق دون الكذب[2] يقول فيه ابن سينا" وان كانتا جزئيتين وتسميان الداخلتين تحت التضاد، صدقتا جميعا في ذلك الحمل بعينه، كقولنا: بعض الناس كاتب وليس بعض الناس بكاتب"[3].

4.1. التداخل:

ويكون بين قضيتين متفقتين من حيث الموضوع والمحمول، مختلفتين من حيث الكم وهما الواقعتان في الطول، وهما متداخلتين لدخول إحداهما في الأخرى[4]، وفيها يقول ابن سينا:" وبين حال القضيتين المتفقتين في كيفية الإيجاب والسلب المختلفتين في الحصر وتسمى متداخلتين"[5].

5.1.العكس المستوي:

في ضبطه للعكس المستوي كان ابن سينا أرسطيا أيضا، وهذا ما يظهر لنا من خلال تعريفه للعكس:"العكس هو أن يجعل المحمول من القضية موضوعا والموضوع محمولا مع

---

[1] ابن سينا، **الشفاء(العبارة)**، مصدر سبق ذكره، ص47.

[2] – ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص306.

[3] ابن سينا، **النجاة(المنطق)**، مصدر سبق ذكره، ص39

[4] – ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، المصدر نفسه، ص306.

[5] –ابن سينا، **منطق المشرقيين**، مصدر سبق ذكره، ص131.

حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب بحاله"[1]، وأبقى الشيخ الرئيس على القواعد نفسها التي استند إليها أرسطو في ضبط شروط وقواعد العكس، فالكلية الموجبة تعكس إلى جزئية موجبة ولا يمكنها أن تنعكس إلى نفسها وفيها يقول ابن سينا:" أما الموجبة الكلية، فلا شك أنها لا تنعكس إلى كلية موجبة.... ولكن تنعكس إلى جزئية موجبة"[2]، في حين تعكس الكلية السالبة إلى نفسها والسالبة الكلية المطلقة تنعكس مثل نفسها أيضا والجزئية الموجبة تعكس هي الأخرى إلى نفسها وهذا ما يؤكده في أن الجزئية الموجبة تنعكس مثل نفسها... ومثال ذلك: بعض الناس كاتب، وبعض الكاتب إنسان، أما الجزئية السالبة فلا عكس مستوي لها لأنها لا تحافظ على قواعد الاستغراق،وفيها يقول ابن سينا: "والسالبة الجزئية المطلقة لا تنعكس، فليس إذا صح قولنا :ليس كل إنسان كاتبا، وصدق يجب أن يصدق: ليس بعض الكاتب بإنسان"[3] وفي إضافته لشرط الكذب يعتقد شارحه الطوسي أن ذلك سهو وقع من ناسخيه فقط، ويستدل في هذا على نسخ أخرى من هذا الكتاب أيضا خالية عنها[4].

2. نظرية القياس عند ابن سينا: (الاستدلال غير المباشر)

إن الحديث عن نظرية القياس عند ابن سينا يقودنا إلى الحديث عن التقارب الكبير بين التعريف الذي قدمه الشيخ الرئيس في كتابه: **الإشارات والتنبيهات** والتعريف الذي أوردناه سابقا لأرسطو في كتابه :**التحليلات الأولى**، على الرغم من أنهما يختلفان في أنواع القياس الذي تجاوز فيها ابن سينا المعلم الأول أرسطو من خلال أنواع أخرى سنتطرق إليها في هذا المقام.

ويعتبر مبحث القياس من المباحث الأساسية في منطق ابن سينا كونه الوسيلة المؤدية إلى اليقين وهذا ما يؤكده الوصف الذي أعطاه إياه في كتابه **الإشارات والتنبيهات**

[1] – ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص321.

[2] –ابن سينا، **النجاة(المنطق)**، مصدر سبق ذكره، ص40

[3] –المصدر نفسه، ص41.

[4] –ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، المصدر نفسه، ص322.

أين نجده يسميه بالعمدة[1]، ويصرح ابن سينا بقيمة القياس وأهميته من الناحية المنطقية والمعرفية قائلا:" قصدنا الأول وبالذات في صناعة المنطق هو معرفة القياسات البرهانية ومنفعة ذلك لنا هي التوصل بهذه الآلة إلى اكتساب العلوم البرهانية"[2]، ومنه يعرف ابن سينا القياس في قوله: "هو قول مؤلف من أقوال، إذا سلم ما أورد فيه من القضايا،لزم عنه لذاته قول آخر"[3]، ويعرفه في كتابه **الشفاء(القياس)** قائلا: "قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم من تلك الأشياء الموضوعة بذاتها لا بالعرض شيء آخر غيرها من الاضطرار"[4]، ويقصد ابن سينا في قوله إذا وضعت فيه أشياء أي أنك إذا سلمت الأشياء التي فيه ولا يقصد أن تكون هي بذاتها مسلمات، والمقصود منها أيضا ليست الأشياء الحملية فقط، دون الشرطية كما يعتقد البعض، وقوله أشياء وعدم قوله شيء هو أن القياس عموما لا يمكن أن يكون من حد واحد حتى نقول شيء، وإنما هو يكون من أشياء كثيرة فإن كان من قولين كان بسيطا و إن كان أكثر من ذلك كان مركبا وهذا ما يميز القياس عن التقابل والعكس أو الاستدلال المباشر عموما، والأشياء بطبيعة الحال هي قضايا، لأن القضايا فقط التي يمكن التسليم بها [5]،والقياس عند ابن سينا يتكون من مقدمات كما قلنا قبل قليل وهذه المقدمات أو القضايا تتكون من حدود وفي هذا يعطينا ابن سينا المثال التالي في كتابه **الإشارات والتنبيهات:** " ومثال ذلك:

[1] – ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص370.

[2] –ابن سينا، **الشفاء (القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص05.

[3] –ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، المصدر نفسه، ص380.

[4] –ابن سينا، **الشفاء، (القياس)**، المصدر نفسه، ص54.

[5] – المصدر نفسه، ص55–58.

كل (ب) (ج)

وكل (ب) (أ)

يلزم منه أن كل (ج) (أ)

فكل واحد من قولنا: كل(ج) (ب)

وكل (ب) (أ)

مقدمة، و (ج) و(ب) و (أ) حدود

وقولنا (ج) (أ) نتيجة و المركب من مقدمتين على نحو ما مثلناه، حتى لزم عنه هذه النتيجة هو القياس"[1] .

ومن هنا كان القياس عند ابن سينا انتقالا من مقدمات كلية للوصول إلى نتائج جزئية، أي أنه يبدأ مما هو أعم وكلي ليصل في نتائجه إلى ما هو أخص و جزئي سواء كان القياس حمليا أو شرطيا، ويظهر هذا في قوله:" كما أن الحملي يسلم، فكذلك الشرطي يسلم، وكما أنه يكون قول مركب من حمليات فليزم عنه قول آخر، فكذلك قد يكون قول مركب من شرطيات ساذجة أو مخلوطة يلزم عنه قول آخر"[2]، وفي تصنيفه للأقيسة يذهب ابن سينا تقسيم القياس إلى نوعين أساسيين : قياس اقتراني لا يصرح فيه بأحد طرفي النقيض الذي نجده في النتيجة و قياس استثنائي نصرح به،و يظهر هذا من خلال قوله:" أن القياس على ما حققناه نحن على قسمين، اقتراني واستثنائي"[3].

[1] –ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص373.

[2] – ابن سينا، **الشفاء (القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص58.

[3] –ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، المصدر نفسه، ص425.

1.2القياس الاقتراني:

يذهب ابن سينا في تعريفه للقياس الاقتراني إلى القول: "فالاقتراني هو الذي لا يتعرض فيه للتصريح بأحد طرفي النقيض الذي فيه النتيجة بل إنما يكون فيه بالقوة"[1]، ويعطينا ابن سينا مثالا عن ذلك في كتابه **النجاة** :

- كل جسم مؤلف
- كل مؤلف محدث
- كل جسم محدث[2]

والقياس الاقتراني يقوم على مقدمتين تشتركان في حد، وتفترقان في حدين اثنين وبهذا تكون الحدود ثلاثة، وهي في المثال السابق(جسم)،(مؤلف) و(محدث)، والحد (مؤلف) ذكر مرتين ولم يظهر في النتيجة وهو الحد الأوسط، والحدين (جسم) و(محدث) لم يتكررا وهما يسميان الطرفين، واللازم هو مجتمع منهما، والطرف الذي نجعله محمول اللازم يسمى الحد الأكبر، ومقدمته تسمى مقدمة كبرى والذي نجعله موضوع اللازم يسمى الحد الأصغر ومقدمته مقدمة صغرى وتأليفهما يسمى قرينة وهيئة الاقتران تسمى شكلا[3]، وهذا ما يؤكده في قوله: الاقتراني يوجد فيه شيء مشترك مكرر يسمى الحد الأوسط، ويوجد فيه لكل واحدة من المقدمتين شيء يخصها... وتوجد النتيجة إنما تحصل من اجتماع هذين الطرفين.."[4] ومن خلال هذا القول يتضح لنا أن القياس الاقتراني يتكون من مقدمتين ونتيجة يربط بينهما الحد الأوسط، تسمى المقدمة التي تحتوي الحد الأصغر صغرى والتي تحتوي الحد الأكبر كبرى و تأليفهما يسمى اقترانا.

---

[1] – ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص 374.

[2] –ابن سينا، **النجاة**، مصدر سبق ذكره، ص43.

[3] –المصدر نفسه، ص44.

[4] – ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، المصدر نفسه، ص377.

وينبه ابن سينا إلى نقطة مهمة يبين من خلالها أن هناك البعض من المناطقة في حديثهم عن القياس الاقتراني يعتقدون أنه يتكون من القضايا الحملية فقط وهنا إشارة واضحة إلى المعلم الأول أرسطو، وأهملوا بذلك القضايا الشرطية التي يعتبرها ابن سينا الأقرب إلى الاستعمال[1]، وعليه قد يتكون القياس الاقتراني من قضايا حملية فقط، وقد يتكون فيها من قضايا شرطية فقط، والتي قد تكون:

* إما قضيتين شرطيتين متصلتين.

* إما قضيتين شرطيتين منفصلتين.

* و قد يكون من قضية متصلة وأخرى منفصلة.

وقد يكون مركبا ومزيجا بين القضايا الحملية والقضايا الشرطية معا[2].

1.1.2.القياس الحملي:

في ضبطه للقياس الحملي الاقتراني يقول ابن سينا:"إن كل قياس اقتراني بسيط حملي،فإنه مؤلف من مقدمتين يشتركان في حد... وهذا الحد لا يخلوا إما أن يكون في أحدهما محمولا، وفي الآخر موضوعا أو يكون محمولا في كليهما، أو موضوعا في كليهما..."[3]، ويظهر لنا جليا من خلال هذا القول أن الشيخ الرئيس كان أرسطيا في بنائه للأقيسة الاقترانية الحملية التي ذكر منها ثلاثة أشكال فقط، رافضا الشكل الرابع الذي ينسب إلى **جالينوس Galien** (129-216) أو كما يسميه ابن سينا فاضل الأطباء كونه أكثر تعقيدا وهذا ما يؤكده قوله:" ...الذي هو عكسه* بعيدا عن الطبع، يحتاج في إبانة قياسية ما

[1] – ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص ص375، 376.

[2] – المصدر نفسه، ص375.

[3] –ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص106

* –عكسه: المقصود به الشكل الأول.

ينتج عنه إلى كلفة شاقة متضاعفة ولا يكاد يسبق إلى الذهن والطبع قياسيته"[1] إلا أن مقدمات القياس عند ابن سينا اختلفت في ترتيبها الشكلي عما هي عليه عند المعلم الأول أرسطو، ففي القياس الحملي نجد ابن سينا وكغيره من المناطقة المسلمين يكون البدء بالمقدمة الصغرى أولا، ثم المقدمة الكبرى، لنصل أخيرا إلى النتيجة، عكس الترتيب الأرسطي الذي اتبع الترتيب الأبجدي كما رأينا سابقا فرمز إلى المحمول المنطقي بالحرف "أ" وإلى الموضوع بالرمز"ج" وكان من الضروري والأكيد أنه من أجل إظهار الموقع المتوسط للحد الأوسط في الشكل الأول والذي يعتبر أكمل الأشكال خصوصا في ما يتعلق بالضرب BARBARA أن تأتي المقدمة الكبرى ثم المقدمة الصغرى، ومنه كان الضرب الأول على الشكل الآتي:

إذا كانت "أ" ترجع إلى "ب"، وكانت "ب" ترجع إلى "ج"، فمن الضروري أن ترجع "أ" إلى "ج".[2]، بينما نجد المناطقة المسلمين عموما و ابن سينا خصوصا تمسك بطبيعة اللغة العربية التي تبدأ فيها القضية الاسمية بالموضوع، ومنه قاموا بعكس ترتيب المقدمات محتفظين في الوقت نفسه على تسمية الحروف التي اعتمد عليها أرسطو *، فنجد الضرب الأول من الشكل الأول على النحو التالي:إذا كان كل "ج""ب"، وكل "ب" "أ"، فمن الضروري أن كل "ج" هي "أ"[3]، ويقوم القياس على مجموعة من الشروط والقواعد العامة والخاصة وهي التي لخصها ابن سينا في كتابه الشفاء(القياس)، أما العامة منها فهي في قوله:"واعلم أنه لا قياس من سالبتين، ولا من جزئيتين، ولا من صغرى سالبة كبراها جزئية إلا أن يكون

[1] –ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره ، ص385.

[2] – جعفر آل ياسين، **المنطق السينوي**، مرجع سبق ذكره، ص89.

* – يذهب المنطقي الألماني كينز إلى التأكيد على أن هذا التغيير ليس له أهمية كبيرة إلا في بعض المواضع الخطابية، لأن المعنى الحقيقي للقياس هو الانتقال من مقدمات كلية للوصول إلى نتائج جزئية، وعليه لا يمكن تحقق هذا إلا إذا انتقلنا من مقدمة كبرى أولا و التي تعطي حكما كليا عاما، ثم نلحق بها مقدمة جزئية لنصل إلى حكم جزئي نستخرجه منها" أنظر: جعفر آل ياسين، المرجع نفسه، ص، ص89، 90.

[3] – المرجع نفسه، ص89.

السالب ممكننا، واعلم أن النتيجة تتبع أخس المقدمتين،..."[1] والملاحظ لهذه القواعد العامة يجد أنها صورة طبق الأصل للقواعد التي بنى عليها أرسطو نظريته في القياس والتي سبق وأن أشرنا إليها في المبحث الثالث من الفصل السابق من بحثنا والتي يضاف إليها أيضا شرط الاستغراق و الحدود المكونة للقياس، ولكل شكل من أشكال القياس قواعد خاصة أيضا سنقوم بتوضيحها في تحليلنا لأشكال القياس وأضربه عند ابن سينا مع العلم أنها هي أيضا لا تختلف عن القواعد التي وضعها المعلم الأول،وتتمثل أشكال القياس الحملي الاقتراني في ما يلي:

- **الشكل الأول:** يذهب ابن سينا في تحديده للشكل الأول وضروبه إلى التأكيد على الحد الأوسط في الشكل الأول يكون موضوعا في الكبرى ومحمولا في الصغرى وتسمية الشكل الأول حسب التحليل السينوي ليست اعتباطية بل كانت لأسباب منطقية لأنه أكمل الأشكال وفي هذا يقول ابن سينا:" سمي الشكل الأول شكلا أولا لأن إنتاجه بين بنفسه وقياساته كاملة، ولأنه ينتج أفضل المطالب"[2]، ويقوم الشكل الأول على قاعدتين أساسيتين هما:

- يجب أن تكون مقدمته الصغرى موجبة
- يجب أن تكون مقدمته الكبرى كلية سواء أكانت موجبة أم سالبة

ويحدد لنا ابن سينا ضروب الشكل الأول في أربعة ضروب هي:

-"**الضرب الأول:** يتكون من مقدمتين كليتين موجبتين و نتيجته كلية موجبة ومثال ذلك:

[1] - ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص108.

[2] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

- كل جـ ب
- كل ب أ
- كل جـ أ

-**الضرب الثاني:** يتكون من مقدمتين الصغرى كلية موجبة والكبرى كلية سالبة ونتيجته كلية موجبة ومثال ذلك:

- كل جـ ب
- لاشيء من ب أ
- لا شيء من جـ أ

-**الضرب الثالث:** يتكون من مقدمتين الصغرى جزئية موجبة والكبرى كلية موجبة ونتيجته جزئية موجبة ومثال ذلك:

- بعض جـ ب
- كل ب أ
- بعض جـ أ

-**الضرب الرابع:** يتكون من مقدمتين الصغرى جزئية موجبة والكبرى كلية سالبة ونتيجته جزئية موجبة ومثال ذلك:

- بعض جـ ب
- لا شيء من ب أ
- بعض جـ أ"[1].

[1] – ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص110.

-**الشكل الثاني:** يكون فيه الحد الأوسط محمولا في المقدمتين، ويتميز هذا الشكل حسب ابن سينا في أنه" لا ينتج إلا السالب"[1]، ومنه يقوم الشكل الأول على قاعدتين أساسيتين هما:

- يجب أن تكون واحدة من مقدماته سالبة
- يجب أن تكون مقدمته الكبرى كلية سواء أكانت موجبة أم سالبة

و يتكون من أربعة أضرب هي:

الضرب الأول: يتكون من مقدمتين الصغرى كلية موجبة والكبرى كلية سالبة ونتيجته كلية سالبة ومثال ذلك:

- كل جـ ب
- لا شيء من أ ب
- لا شيء من جـ أ[2]

الضرب الثاني: يتكون من مقدمتين الصغرى كلية سالبة والكبرى كلية موجبة ونتيجته كلية سالبة ومثال ذلك:

- لاشيء من جـ ب
- كل أ ب
- لاشيء من جـ أ[3]

الضرب الثالث: يتكون من مقدمتين الصغرى جزئية موجبة والكبرى كلية سالبة ونتيجته جزئية سالبة ومثال ذلك:

[1] – ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص108.

[2] – المصدر نفسه، ص 114.

[3] – المصدر نفسه،ص 115.

- بعض جـ ب
- لا شيء من أ ب
- ليس كل جـ أ[1]

الضرب الرابع: يتكون من مقدمتين الصغرى جزئية سالبة والكبرى كلية موجبة ونتيجته جزئية سالبة ومثال ذلك:

- ليس كل جب
- كل أ ب
- ليس كل جـ أ[2]

- **الشكل الثالث:** يكون فيه الحد الأوسط موضوعا في المقدمتين، ويتميز هذا الشكل حسب ابن سينا في أنه "الثالث لا ينتج إلا الجزئية لأنه ينتج أفضل المطالب وهو الكلي الموجب"[3]، ومنه يقوم الشكل الأول على قاعدتين أساسيتين هما:

- يجب أن تكون نتيجته جزئية سواء موجبة أم سالبة.
- يجب أن تكون مقدمته الصغرى موجبة سواء كلية أم جزئية

ويتكون من أربعة أضرب هي:

الضرب الأول: يتكون من مقدمتين كليتين موجبتين ونتيجته جزئية موجبة ومثال ذلك:

[1] – ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص116.

[2] –المصدر نفسه، الصفحة نفسها

[3] – المصدر نفسه، ص108.

- كل ب جـ
- كل ب أ
- بعض جـ أ[1].

الضرب الثاني: يتكون من مقدمتين كليتين، كبراه سالبة ونتيجته جزئية سالبة ومثال ذلك:

- كل ب جـ
- لا شيء من ب أ
- ليس كل جـ أ[2].

الضرب الثالث: يتكون من مقدمة صغرى كلية موجبة، ومقدمة كبرى جزئية موجبة ونتيجته تتبع أخس المقدمتين وبالتالي تكون جزئية موجبة ومثال ذلك:

- بعض ب جـ
- كل ب أ
- بعض جـ أ[3]

الضرب الرابع: يتكون من مقدمة صغرى كلية موجبة ومقدمة كبرى جزئية موجبة ونتيجة تتبع اقل المقدمتين وبالتالي تكون جزئية موجبة ومثال ذلك:

- كل ب جـ
- بعض ب أ
- بعض جـ أ[4]

---

[1] – ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص 118.

[2] – المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[4] – المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

الضرب الخامس: يتكون من مقدمة صغرى كلية موجبة، ومقدمة كبرى جزئية سالبة ونتيجة جزئية سالبة، ومثال ذلك:

- كل ب جـ
- ليس كل ب أ
- ليس كل جـ أ[1].

الضرب السادس:يتكون من مقدمة صغرى جزئية موجبة، ومقدمة كبرى كلية سالبة، ونتيجة جزئية سالبة ومثال ذلك:

- بعض ب جـ
- لا شيء من ب أ
- ليس كل جـ أ[2].

إن الملاحظ لضروب هذه الأشكال(الأول، الثاني والثالث) التي وضعها ابن سينا يجدها صورة طبق الأصل لضروب الأشكال التي وضعها أرسطو، والاختلاف الوحيد بينها هي البدء بالمقدمة الصغرى أولا، ثم المقدمة الكبرى، لنصل أخيرا إلى النتيجة في منطق ابن سينا خلافا لأرسطو، ونهاية ضبطه لهذه الأشكال يؤكد ابن سينا على قيمة وأهمية الشكلين الثاني والثالث على الرغم من أنها يرجعان إلى الشكل الأول ويظهر هذا جليا من خلال قوله:" واعلم أن الشكل الأول وإن كان يرجع إليه هذان الشكلان فلهذين الشكلين – خاصة– فائدة..."[3].

[1] – الصفحة نفسها. ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص 118.

[2] –المصدر نفسه، ص119.

[3] – المصدر نفسه،ص118.

2.1.2.القياس الاقتراني الشرطي:

من بين أنواع الأقيسة الاقترانية يضيف الشيخ الرئيس نوعا أخر هو القياس الشرطي والذي يتكون من خمسة أنواع من الأقيسة الشرطية الاقترانية، أين نجد القياس في حالة الاقتران الشرطي يقع إما بين متصلتين أو منفصلتين أو من تركيب كليهما أو من متصلة وحملية، أو منفصلة وحملية وهنا يظهر بوضوح الجديد الذي أضافه الشيخ الرئيس للأقيسة الاقترانية التي لم تبقى مرتبطة بالقضايا الحملية فقط و لا حتى بالقضايا الشرطية فقط و إنما يمكن أن تكون مزيجا من قضايا شرطية و أخرى حملية، وعليه كانت الأقيسة الشرطية الاقترانية خمسة أنواع هي:

1.2.1.2.القياس الاقتراني الشرطي المتصل:

في ضبطه للقياس الاقتراني الشرطي المتصل يذهب ابن سينا إلى القول:" القياسات المؤلفة من المتصلة هي التي تكون مؤلفة من متصلتين تشتركان في حد، أعني من مقدم أو تال، ويكون ذلك على هيئة الأشكال الثلاثة الحملية"[1]، ويظهر لنا من خلال هذا القول أن القياس الاقتراني الشرطي المتصل مثله مثل القياس الاقتراني الحملي يتكون من ثلاثة أشكال نميز بينها من خلال وضعية الحد الأوسط وهذه الأشكال هي:

الشكل الأول:وهو الذي يكون فيه الحد الأوسط تاليا في إحداهما، مقدما في الآخر[2]، ومثال ذلك :

- كلما كانت الشمس غائبة كان الليل موجود .....مقدمة صغرى
- وكلما كان الليل موجودا كان الظلام سائدا.....مقدمة كبرى
- كلما كانت الشمس غائبة كان الظلام سائدا.....نتيجة

[1] – ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص295.

[2] – المصدر نفسه، ص296

ويتكون من أربعة ضروب مثل الشكل الأول في القياس الاقتراني كما أشرنا من قبل وهذه الضروب هي:

الضرب الأول: يتكون من موجبتين كليتين، ومثال ذلك:

- كلما كان أب، فجـ د
- كلما كان جـ د، فه ز
- كلما كان أب، فه ز[1]

الضرب الثاني: يتكون من كليتين، تكون فيهما المقدمة الكبرى سالبة، ومثال ذلك:

- كلما كان أ ب، فجـ د
- ليس البتة اذا كان جـ د، فهـ ز
- ليس البتة إذا كان أب، فه ز[2]

الضرب الثالث:يتكون من مقدمتين موجبتين، تكون فيهما الصغرى جزئية ومثال ذلك:

- قد يكون إذا كان أب فجـ د
- وكلما كان جـ د، فه ز
- قد يكون اذا كان أب، فه ز[3]

[1] ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص296.

[2] – المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

الضرب الرابع: يتكون من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ومثال ذلك:

- قد يكون إذا كان أب، فجـ د
- وليس البتة إذا كان جد، فه ز
- ليس كلما كان أب، فه ز[1]

الشكل الثاني: ويكون فيه الحد الأوسط تاليا في كليهما[2]، ومثال ذلك:

- كلما كان الشيء حديدا كان معدنا.....مقدمة صغرى
- ليس البتة إذا كان الشيء حجرا كان معدنا.....مقدمة كبرى
- ليس البتة إذا كان الشيء حديدا كان حجرا.....نتيجة

ويتكون من أربعة ضروب مثل الشكل الثاني في القياس الاقتراني وهذه الضروب هي:

الضرب الأول:يتكون من مقدمتين كليتين وكبرى سالبة مثال ذلك:

- كلما كان أ ب، فجـ د
- وليس البتة إذا كان ز هـ فجـ د
- ليس البتة إذا كان أ ب، فهـ ز[3].

الضرب الثاني: يتكون من مقدمتين كليتين وصغرى سالبة، مثال ذلك:

- ليس البتة اذا كان أب، فجـ د
- وكلما كان هـ ز، فجـ د
- ليس البتة إذا كان أ ب، فهـ ز[4]

[1] – ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص296.

[2] – المصدر نفسه، ص 290.

[3] – المصدر نفسه، ص300.

[4] – المصدر نفسه، ص 301.

الضرب الثالث: يتكون من مقدمتين تكون فيهما الصغرى جزئية موجبة، والكبرى كلية سالبة، ومثال ذلك:

- قد يكون إذا كان أب، فجـ د
- وليس البتة اذا كان هـ ز، فجـ د
- ليس كلما كان أ ب،فهـ ز[1].

الضرب الرابع: يتكون من مقدمتين الصغرى فيها جزئية سالبة، والكبرى كلية موجبة و مثال ذلك:

- ليس كلما كان أ ب، فجـ د
- وكلما كان هـ ز، فجـ د
- ليس كلما كان أ ب، فهـ ز[2].

الشكل الثالث: و يكون فيه الحد الأوسط مقدما في كليهما[3]، ومثال ذلك:

-كلما كان الشيء حديدا فهو جسم.....مقدمة صغرى

-كلما كان الشيء حديدا فهو يتمدد بالحرارة.....مقدمة كبرى

-قد يكون إذا كان الشيء جسما فهو يتمدد بالحرارة.....نتيجة

ويتكون من ستة ضروب مثل الشكل الثالث في القياس الاقتراني وهذه الضروب هي:

[1] – ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص 301.

[2] – المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – المصدر نفسه، ص290

الضرب الأول: يتكون من مقدمتين كليتين موجبتين ومثال ذلك:

- كلما كان جـ د، فهـ ز
- كلما جـ د، فأ ب
- قد يكون إذا كان هـ ز، فأ ب[1]

الضرب الثاني: يتكون من مقدمتين كليتين، تكون فيهما المقدمة الكبرى سالبة ومثال ذلك:

- كلما كان جـ د، فهـ ز
- ليس البتة إذا كان جـ د، فأ ب
- ليس كلما كان هـ ز، فأ ب[2].

الضرب الثالث: يتكون من مقدمتين موجبتين، تكون فيهما المقدمة الصغرى جزئية ومثال ذلك:

- قد يكون اذا كان جـ د، فهـ ز
- وكلما كان جـ د، فأ ب
- قد يكون إذا كان هـ ز، فأب[3].

الضرب الرابع: يتكون من مقدمتين موجبتين، تكون فيهما المقدمة الكبرى جزئية ومثال ذلك:

[1] – ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص302.

[2] – المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – المصدر نفسه، ص303.

- كلما كان جـ د، فهـ ز
- قد يكون اذا كان جـ، د، فأ ب
- قد يكون إذا كان هـ ز، فأب [1].

الضرب الخامس: يتكون من مقدمتين تكون فيها المقدمة الصغرى كلية موجبة، والكبرى سالبة جزئية ومثال ذلك:

- كلما كان جـ د، فهـ ز
- ليس كلما كان جـ دن فأ ب
- ليس كلما كان هـ ز، فأ ب[2] .

الضرب السادس: يتكون من مقدمتين تكون فيهما المقدمة الصغرى جزئية موجبة والكبرى كلية سالبة، مثال ذلك:

- قد يكون إذا كان جـ د، فهـ ز
- وليس البتة اذا كان جـ د، فأب
- ليس كلما كان هـ ز، فأ ب[3].

والملاحظ لأشكال القياس الاقتراني الشرطي المتصل يجد أن ابن سينا استطاع أن ينشأ قياسات شرطية لا تختلف البتة عن القياسات الحملية، وكأنه قام بعملية إسقاط الأقيسة الحملية على الأقيسة الشرطية في صورتها المتصلة.

[1] – ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص303.

[2] –المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – المصدر نفسه، ص304.

2.2.1.2.القياس الاقتراني الشرطي المنفصل:

هذا النوع من القياس الاقتراني يتألف من مقدمتين كل منهما شرطية منفصلة، حاله حال القياس الاقتراني الشرطي المتصل، وهو ما كان الحد الأوسط فيه في جزء غير تام من المقدمتين[1]، وهذا ما يؤكده ابن سينا في قوله:" وأما الاقترانات من المنفصلات فلا يمكن أن تكون في جزء تام، بل تكون في جزء غير تام.."[2]، وفي ضبط لشروط هذا النوع من القياس يؤكد ابن سينا أنه إضافة إلى شرط الحد الأوسط، هذا النوع من القياس لا يمكن أن يكون من منفصلات حقيقية(مانعة الجمع والخلو)، وأنه لا يكون من موجبتين وفيهما مقدمة جزئية[3]، ومثال ذلك:

- إما أن يكون هذا العدد **زوجا**، و إما أن يكون هذا العدد فردا.
- كل **زوج** إما أن يكون زوج الزوج، وإما زوج الفرد، و إما زوج الزوج والفرد
- فكل عدد إما فرد و إما زوج الزوج، وإما زوج الفرد، وإما زوج الزوج والفرد[4].

الملاحظ لهذا المثال يجد أن الحد الأوسط هو (زوج)، الذي لم يذكر في النتيجة وهذا المثال يصلح لأن يكون قياسا للشكل الثالث لأن الحد الأوسط فيه كان مقدما في المقدمتين الصغرى والكبرى، وما يقال كما رأينا من قبل على القياس الاقتراني الشرطي المتصل يقال أيضا على القياس الاقتراني الشرطي المنفصل، ذلك لأنه يتكون من ثلاثة أشكال تختلف باختلاف الحد الأوسط، فإن كان الحد الأوسط مقدما في إحداهما، تاليا في الأخرى كان شكلا أولا، وإن كان تاليا فيهما كان شكلا ثانيا، وإن كان مقدما فيهما كان شكلا ثالثا[5].

---

[1] –محمد حسن مهدي بخيت، **علم المنطق المفاهيم و المصطلحات والتصديقات، ج2**، مرجع سبق ذكره، ص116.

[2] –ابن سينا، **النجاة**، مصدر سبق ذكره، ص61.

[3] – ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص319.

[4] –ابن سينا، **النجاة**، المصدر نفسه، ص61.

[5] – محمد حسن مهدي بخيت، **علم المنطق المفاهيم و المصطلحات و التصديقات، ج2**، مرجع سبق ذكره، ص116.

3.2.1.2.القياس الاقتراني الشرطي المؤلف من متصلة ومنفصلة: وهو ما تألف من مقدمتين شرطيتين إحداهما تكون منفصلة و الأخرى متصلة،" والاشتراك إما في جزء تام من المقدمتين، أو غير تام منهما، وكيف كان فالمطبوع منه ما تكون المتصلة صغرى والمنفصلة موجبة كبرى"[1]، وهذا ما يؤكده الشيخ الرئيس الذي يرى أن القياس الاقتراني المؤلف من متصل ومنفصل قد يكون في جزء تام، وفي هذا الشكل يجب أن تكون المقدمة الصغرى متصلة والمقدمة الكبرى منفصلة موجبة، مع ضرورة أن تكون إحداهما قضية كلية سواء موجبة أو سالبة، وان لم تكن المقدمتين إحداهما كلية فالنتيجة لن تكون كلية[2] وصورته هي:

- كلما كان (أ) (ب)ف(جـ)(د).
- دائما إما (جـ) (د) أو (هـ) (ز)
- إما أن يكون (أ) (ب) أو (هـ) (ز)[3]

[1] -أبي منصور الحسن بن يوسف المطهر، **القواعد الجلية في الرسالة الشمسية**، (ط1، مؤسسة النشر الإسلامي، 1991)، ص 379.

[2]- ابن سينا، **النجاة**، المصدر سبق ذكره، ص64.

[3] - أبي منصور الحسن بن يوسف المطهر، **القواعد الجلية في الرسالة الشمسية**، المرجع نفسه، ص، ص379، 380.

ومثال ذلك قولنا:

- كلما كان هذا الجسم مفرقا للبصر فهو أبيض..... الصغرى متصلة
- إما أن يكون هذا أبيضا أو أسودا..... الكبرى منفصلة موجبة
- دائما إما أن يكون هذا جسما مفرقا للبصر أو أسود.....كلية منفصلة.

ويمكن أن تكون النتيجة: كلما كان هذا جسما مفرقا للبصر كان غير أسود... كلية متصلة[1]، وقد يكون في جزء غير تام والذي يجب أن يكون فيه محمول التالي موضوعا في أجزاء "الانفصال والتالي كليا موجبا ينتج الانفصال على الباقي من التالي، وتكون النتيجة متصلة منفصلة التالي"[2]، وصورته هي:

- كلما كان (أ) (ب) فكل (ج)(د)
- دائما إما كل (د) (هـ) أو (و)(ز)
- كلما كان (أ) (ب) فإما كل (ج)(هـ) أو (و)(ز)[3]

ومثال ذلك:

- كل ذي عدد فإما زوج، و إما فرد.....صغرى منفصلة
- وان كان هذا الشيء كثيرا، فهو ذو عدد.....كبرى متصلة
- لو كان هذا الشيء كثيرا،فهو إما زوج وإما فرد.....متصلة منفصلة التالي.

[1] – محمد حسن مهدي بخيت، **علم المنطق المفاهيم و المصطلحات والتصديقات**، ج2، مرجع سبق ذكره، ص119.

[2] – ابن سينا، **النجاة**، مصدر سبق ذكره، ص64.

[3] –أبي منصور الحسن بن يوسف المطهر، مرجع سبق ذكره، ص 382.

4.2.1.2.القياس الاقتراني الشرطي المؤلف من متصلة وحملية:

في حديثه عن هذا النوع من الأقيسة الاقترانية يقول الشيخ الرئيس ابن سينا في كتابه **الشفاء (القياس):**" هذه القياسات لا يخلوا إما أن يكون فيها الحملي مكان الأعظم أو مكان الأصغر، ولا يخلوا إما أن تكون الشركة للحملي مع تالي المقدم، أو مع مقدمه.... ولا محالة أن الشركة بين التالي والحملي تكون على إحدى الهيئات للأشكال الثلاثة..."[1]، ومثال ذلك:

- كلما كان المعدن ذهبا كان نادرا
- كل نادر ثمين
- كلما كان المعدن ذهبا كان ثمينا[2].

من خلال هذا القول يتضح لنا جليا أنه مهما كان مكان الحملية و حال الشركة بينها وبين القضية المتصلة بأشكالها المختلفة (من حيث الكم والكيف)، فإنه يكون وفقا للأشكال الثلاثة التي وضعها المعلم الأول أرسطو و تبعه في ذلك ابن سينا في ما سماه بالقياس الاقتراني، والمعلوم أنه في الأشكال الثلاثة 14 ضربا، والمعلوم كذلك أن القضية الشرطية المتصلة فيها أربعة أشكال هي القضية الشرطية المتصلة الكلية السالبة، الكلية الموجبة الجزئية الموجبة، الجزئية السالبة، وبعملية حسابية بسيطة نصل إلى أن هذه الأشكال الأربعة وبضربها في الضروب 14 المترتبة عن الأشكال الثلاثة للقياس الاقتراني تعطينا النتائج التالية:

- في حالة كان الحملي مكان الأعظم:14(ضربا)×04(كيف وكم القضية المتصلة)=56 ضربا.

[1] – ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص325.

[2] –عبد الهادي الفضلي، **خلاصة المنطق**، (ط3، بيروت، مؤسسة دار المعارف للفقه الاسلامي، 2007)، ص183

- في حالة كان الحملي مكان الأصغر: 14(ضربا)×04(كيف وكم القضية المتصلة)=56 ضربا.
- في حالة كان الحملي مع تالي المقدم: 14(ضربا)×04 (كيف وكم القضية المتصلة)=56 ضربا.
- في حالة كان الحملي مع مقدمه: 14(ضربا)×04(كيف و كم القضية المتصلة)=56 ضربا.

ومن خلال هذه العمليات نستنتج أنه إذا قمنا بجمع هذه الضروب فسنجد أنها 224 ضربا، والمقام هنا لا يتسع لذكرها جميعا، ومنه يمكننا تلخيص أشكال هذه الأقيسة بإعطاء أمثلة توضيحية فقط لصور الأشكال الثلاثة لهذا القياس .

الشكل الأول: ويكون فيه الاشتراك في الشكل بين موضوع الحملية ومحمول تال الصغرى، وفيه يقول ابن سينا: "..الحملي يشارك تالي المتصل والحملي مكان الكبرى، وتبقى النتيجة من المقدم وجزأي التالي والحملي اللذين هما كالطرفين في حدودهما"[1]، وصورته في ذلك هي:

- إذا كانت جـ هي د كانت هـ هي أ
- كل أ هي ب
- إذا كانت جـ هي د كانت هـ هي ب[2].

الشكل الثاني: ويكون فيه الاشتراك بين محمول القضية الحملية الكبرى ومحمول التالي في الشرطية، وفيه يقول ابن سينا:"..إذا كانت النسبة بين التالي والحملي الكبرى كنسبة مقدمتي الشكل الثاني في الحمليات..."[3] وصورته في ذلك:

[1] – ابن سينا، **النجاة**، مصدر سبق ذكره، ص61.

[2] – سامي النشار، **المنطق الصوري من أرسطو إلى عصورنا الحاضرة**، مرجع سبق ذكره، ص471.

[3] – ابن سينا، **النجاة**، المصدر نفسه، ص62.

- إذا كانت جـ هي د فلا كانت هـ هي ب
- كل أ هي ب
- إذا كانت جـ هي د فلا كانت هـ هي أ[1].

الشكل الثالث:في الشكل الثالث الاشتراك يكون بين موضوع الحملية وموضوع تالي في القضية الشرطية، وفيها يقول ابن سينا:"...إذا كانت النسبة بينهما على ما في الثالث من حمليات فان كانت المتصلة موجبة فالشرط كما في الحمليات..."[2] وصورته في ذلك:

- إذا كانت جـ هي د فيكون أ هـ
- كل أ هي ب
- إذا كانت جـ هي د فبعض هـ هو ب[3].

والملاحظ أيضا أن ابن سينا في حديثه عن صور القياس الاقتراني المؤلف من حملية ومتصلة في كتبه المنطقية يحاول فقط التركيز على الاقترانات الشرطية الأقرب إلى الاستعمال وفي هذا النوع من القياس الذي تتصل فيه الشرطية المتصلة مع الحملية الأقرب إلى الاستخدام وفيها يقول:"وأقرب ما يكون من ذلك إلى الطبع، أن تكون الحملية تشارك تالي المتصلة الموجبة على أحد أنحاء شركات الحمليات..."[4] وهذا النوع من هذا القياس هو الأكثر استعمالا و الأقرب إلى الطبع على حد تعبير ابن سينا، أما الأبعد عن الطبع وقليل الاستعمال فيقول فيه ابن سينا:"..الاقترانات بعينها من جانب المقدم بأن يكون الاشتراك بين الحملي و مقدم الشرطية فهي أقل استعمالا في العلوم"[5].

---

[1] – سامي النشار، **المنطق الصوري من أرسطو إلى عصورنا الحاضرة**، مرجع سبق ذكره، ص472.

[2] – ابن سينا، **النجاة**، مصدر سبق ذكره، ص62.

[3] – سامي النشار، **المنطق الصوري من أرسطو إلى عصورنا الحاضرة**، المرجع نفسه، ص473.

[4] –ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص440.

[5]– ابن سينا، **النجاة**، المصدر نفسه، ص63.

5.2.1.2.القياس الاقتراني الشرطي المؤلف من منفصلة وحملية: النوع الأخير من الأقيسة الاقترانية الشرطية ينقسم إلى نوعين أساسيين هما:

النوع الأول:تكون فيه القضايا الحملية أقل من أجزاء القضايا المنفصلة، والطبيعي منه أن تكون فيه القضية الشرطية المنفصلة مقدمة كبرى، والقضية الحملية مقدمة صغرى، ومثال ذلك:

- كل صاهل فرس.....مقدمة صغرى
- كل حيوان إما صاهل و إما ناطق.....مقدمة كبرى
- كل حيوان إما فرس و إما ناطق[1].....نتيجة

النوع الثاني: يكون فيه عدد الحمليات مساويا لعدد أجزاء المنفصلة[2] وينقسم إلى قسمين:

القياس المقسم:في هذا النوع من القياس تكون فيه القضية المنفصلة مقدمة صغرى وتكون فيه القضية الحملية مقدمة كبرى والنتيجة قضية حملية، وفي ضبطه للقياس المقسم يقول ابن سينا:" تكون أجزاء القسمة فيه مشتركة في جزء وتكون الحمليات مشتركة في جزء ويكون ذلك إنما على نمط الشكل الأول أو على نمط الشكل الثاني، أو الثالث"[3] ومثال ذلك قولنا :

[1] – محمد حسن مهدي بخيت، **علم المنطق المفاهيم و المصطلحات و التصديقات**، ج2 مرجع سبق ذكره،، ص118

[2] – المرجع نفسه، ص117.

[3] – ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص349.

- كل ذي نفس من الجمادات إما زهرة ،إما ثمرة وإما شجرة
- كل زهرة نبات، وكل ثمرة نبات وكل شجرة نبات
- كل ذي نفس من الجمادات نبات[1].

إن الملاحظ لهذا المثال يجد نفسه وكأنه أمام استقراء ناقص* قمنا من خلاله بتتبع بعض الأجزاء لذوات النفس من الجمادات والتي هي (زهرة، ثمرة، شجرة) لنصل إلى حكم كلي نقرر من خلاله أن كل ذي نفس من الجمادات نبات، إلا أن ابن سينا يرفض هذا الظن لأن الاستقراء لا يمكن أن يكون إلا شبيها بالقياس فقط، ذلك لأن الحمل في الاستقراء لا يكون حقيقيا و تكون فيه أجزاء القسمة ناقصة والعكس صحيح بالنسبة للقياس المقسم، وهذا ما يؤكده ابن سينا في قوله:" إلا أن الاستقراء لا يكون الحمل فيه حقيقيا، بل تشبيها، ويجوز أن تكون أجزاء القسمة ناقصة"[2].

---

[1] –سامي النشار، **المنطق الصوري من أرسطو إلى عصورنا الحاضرة**، مرجع سبق ذكره، 473.

* –الاستقراء: هو الحكم على كلي بما يوجد في جزئياته الكثيرة مثل حكمنا بأنّ كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ، استقراء للناس، والدواب البرية، والطير. والاستقراء غير موجب للعلم الصحيح، فإنه ربما كان ما لم يستقرأ بخلاف ما استقرئ مثل التمساح [يحرك فكه العلوي عند المضغ] في مثالنا".

أنظر: ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص، ص367، 368، والاستقراء عموما هو استدلال تجريبي ينتقل فيه الباحث من مقدمات جزئية ليصل إلى نتائج كلية وهو نوعان:

استقراء تام: و هو استدلال يقيني يستقرأ فيه الباحث جميع أجزاء الكل مثال ذلك:

- الإنسان كائن حي يتغذى
- الحيوان كائن حي يتغذي
- النبات كائن حي يتغذي
- كل الكائنات الحية تتغذى

استقراء ناقص: وهو استدلال غير يقيني يستقرأ فيه الباحث بعض أجزاء الكل و يعمم النتيجة التي توصل إليها، مثال ذلك:

- الحديد يتمدد بالحرارة.
- النحاس يتمدد بالحرارة.
- الذهب يتمدد بالحرارة.
- كل المعادن تتمدد بالحرارة.

[2] – ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص349.

القياس غير المقسم: في هذا النوع من القياس تكون في القضية المنفصلة مقدمة كبرى، و تكون فيه القضية الحملية مقدمة صغرى والنتيجة منفصلة، وفي ضبطه للقياس غير المقسم يقول ابن سينا:" ..والطبيعي منه أن تكون الحملية هي الصغرى وتكون موجبة و محمولها موضوعا في الانفصال كله و تكون الشرطية كلية.."[1]، ومثال ذلك قولنا:

- كل زوج قابل للقسمة على اثنين.
- كل عدد صحيح إما زوج وإما فرد
- كل عدد صحيح إما قابل للقسمة على اثنين وإما فرد[2].

2.2.القياس الاستثنائي:

إن الحديث عن الأقيسة الاستثنائية يقودنا إلى ما قمنا بتحليله في المبحث الأخير من الفصل السابق،حيث سبق لنا توضيح هذا النوع من الأقيسة في دراستنا للمنطق الميغاري-الرواقي، وأكدنا على تأثر الشيخ الرئيس بما قدمته هذه المدرسة في هذا الجانب، وعليه فإن الأقيسة الاستثنائية ليست إبداعا سيناويا خالصا، بل هي تنسب إلى المنطق الرواقي الميغاري عموما وإلى كريستيب على وجه الخصوص، على الرغم من أن ابن سينا استطاع تقديم بعض الإضافات التي سنقوم بتوضيحها من خلال ما سيتم تقديمه في هذا النوع من أنواع القياس.

بداية يعتبر أبو نصر الفرابي أول المناطقة المسلمين اشتغالا بهذا النوع من الأقيسة وأولهم علما بمصدره الحقيقي[3]، والشيخ الرئيس في حديثه عن الأقيسة الاستثنائية في كتابه:

[1] – ابن سينا، **النجاة**، مصدر سبق ذكره، ص63.

[2] – سامي النشار، **المنطق الصوري من أرسطو إلى عصورنا الحاضرة**، مرجع سبق ذكره، ص473

[3] –هنى الجزر، **القياس الإستثنائي عند ابن سينا** " **الأصول و التجليات**"مرجع سبق ذكره، ص، ص386، 387.

الشفاء (القياس) يحاول التمييز بينه و بين القياس الاقتراني مبرزا أهم نقاط الاختلاف* بينهما والتي تتمثل في أن أحد طرفي المطلوب في القياس الاقتراني يكون وجوده بالقوة فقط أما في القياس الاستثنائي فيكون موجودا وجودا فعليا وفي هذا يعطينا مثالين مختلفين لقياسين الأول اقتراني و الثاني استثنائي، أما المثال الأول فيقول فيه:

- كل إنسان حيوان.
- كل حيوان جسم.
- كل إنسان جسم، وفي تعليقه على هذا المثال يؤكد على أن لا النتيجة ولا عكسها موجود في القياس وجودا فعليا، أما في المثال الثاني فيقول:

- إن كان الإنسان حيوانا، فالإنسان جسم
- ولكن الإنسان حيوان
- الإنسان جسم

أو نقيض تاليها فينتج نقيض المقدم:

- إن لم يكن الإنسان جسما، فليس حيوان.
- ولكن الإنسان حيوان.
- الإنسان جسم[1]، وفي تعليقه على المثالين يؤكد على أن النتيجة وعكسها موجودان في القياسين وجودا فعليا.

ومن هنا يقدم لنا تعريفا دقيقا لهذا النوع من القياس في قوله: "يكون من مقدمة شرطية، ومن مقدمة استثنائية هي أحد جزأيها نفسه أو مقابله بالنقيض، فينتج إما الأخر أو

* – يشير المفكر الفرنسي جول تريكو Jules Tricot (1863–1962) إلى ضرورة الالتفات إلى فرق أخر بين القياس الحملي والقياس الإستثنائي ذلك لأن الأول يعبر عن علاقات خارجة عن الزمان في حين أن الثاني صلح للتعبير عن علاقات بين أحوال و ظواهر زمنية، أنظر: جول تريكو، مرجع سبق ذكره، ص283.

[1] – ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص389

مقابله"[1] وهذا ما يؤكده أيضا في كتابه: **الإشارات والتنبيهات:** "هو الذي يتعرض فيه للتصريح بأحد طرفي النقيض الذي فيه النتيجة"[2]، والملاحظ لهذا التعريف يجد أن القياس الاستثنائي تذكر فيه النتيجة أو نقيضها في أحد مقدماته و سمي استثنائيا لأنه يشتمل على أداة الاستثناء (لكن)[3].

ومن بين النقاط التي يجب التطرق إليها أيضا هي أن ابن سينا في تعبيره عن قضايا الأقيسة الاقترانية يؤكد على أنها قضايا شرطية مؤلفة من قضايا حملية وهذا ما أكدناه سابقا في حديثنا عن القضايا الشرطية، و تتكون القضية الحملية كما هو معروف من حدود وهذا ما يتلاءم مع النظرة الأرسطية التي تختلف كل الاختلاف عن النظرة الرواقية التي ترى أن القضايا الشرطية تنحل إلى قضايا أبسط منها[4]، وهذا ما يؤكد لنا من جديد أن ابن سينا كان يعتقد اعتقادا جازما أن أرسطو اهتم بالقضايا الشرطية ولو بدرجة أقل من اهتمامه بالقضايا الحملية التي كانت في المرتبة الأولى كونها مادة القياس، إلا أن الباحثة هنى الجزر تؤكد قائلة:"على الرغم من إعتقادنا أن الشيخ الرئيس قد توصل بحدسه الخاص إلى معطيات المنطق الرواقي الشرطي، إلا أن سيطرت أرسطو ومدرسته على المشائية العربية ولا سيما الشيخ الرئيس لم تجعله قادرا على مخالفة مصادره المحتملة"[5].

وبالعودة إلى القياس الاستثنائي فإن ابن سينا يقسمه إلى نوعين مختلفين منطلقا في ذلك من تقسيمه للقضايا الشرطية والتي رأينا أنها تنقسم إلى شرطية متصلة و شرطية منفصلة والشيء ذاته يقال بالنسبة للأقيسة الاستثنائية، وهذا ما يظهر لنا جليا من خلال

---

[1] – ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص390.

[2] –ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص374.

[3] –عبد الهادي الفضلي، **خلاصة المنطق**، مرجع سبق ذكره، ص148.

[4] – هنى الجزر، **القياس الإستثنائي عند ابن سينا " الأصول و التجليات**، مرجع سبق ذكره، ص289.

[5] – المرجع نفسه، ص390.

قوله:" والشرطية الموضوعة تدل على اللزوم أو العناد"[1]، ومنه يمكن تقسيم القياس الاستثنائي إلى نوعين أساسيين هما:

1.2.2.الأقيسة الاستثنائية المتصلة: وهو القياس الذي تكون فيه الكبرى شرطية متصلة والاستثنائية حملية ونتيجته تكون:

- إما مثبتة للتالي وتسمى حالة الوضع
- إما نافية للمقدم و تسمى حالة الرفع[2].

وفي حديث ابن سينا عن الأقيسة الاستثنائية المتصلة يذهب في كتابه **الشفاء (القياس)** إلى تقسيمها لثمانية أضرب، يميز من خلالها بين خمسة أضرب مشهورة على حد تعبيره، وثلاث أضرب غير مشهورة وتتمثل هذه الضروب المشهورة كما وردت على لسان الشيخ الرئيس في ما يأتي:

-**الضرب الأول المشهور:** قياس استثنائي متصل يكون المستثنى عين مقدم المتصل

ويشترط فيه ابن سينا أن يكون المتصل تام الاتصال واللزوم، فينتج لنا عين التالي، كما أنه يجب أن يكون مجهولا بنفسه ومعلوما تاليه لأنه إذا علم وجود المقدم علمنا منه وجوده[3]، ويعطينا ابن سينا في كتابه **الإشارات والتنبيهات** مثالا لهذا الضرب في قوله:

[1] -ابن سينا، **النجاة**، مصدر سبق ذكره، ص64.

[2] -عبد الرحمان بدوي، **المنطق الصوري والرياضي**، مرجع سبق ذكره، ص217

[3] -ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص390.

- إن كانت الشمس طالعة فالكواكب خفية
- لكن الشمس طالعة
- فالكواكب خفية[1].

والملاحظ لهذا الضرب يجد أنه صورة طبق الأصل للامبرهنة الأولى للمنطق الميغاري- الرواقي والذي قمنا بتوضيحه في المبحث الأخير من الفصل السابق، ويعتبر هذا الضرب من بين الضروب الأكثر انتشارا وشهرة في المنطق العربي بعد ابن سينا وهذا ما نجده في أعمال المناطقة الذين جاءوا بعده كابن عرفة في كتابه **المختصر في المنطق** وقطب الدين الرازي في كتابه **تحرير القواعد المنطقية** ...[2].

-**الضرب الثاني المشهور:** وهو قياس استثنائي متصل يكون المستثنى عين المقدم،ويشترط فيه ابن سينا ان يكون المتصل ناقص الاتصال واللزوم أيضا، وهو في هذا يشبه الضرب الأول ولكنه يختلف عنه في أن اللزوم غير تام[3]، وفي ضبطه لهذا الضرب يرى ابن سينا أنه كان بالإمكان أن ندمج هذا الضرب مع الضرب الأول دون أن نجعله ضربا مستقلا بذاته وكان الأجدر والصواب على حد تعبير ابن سينا أن يكون الاستثناء لعين المقدم من المتصل كيف كان وهذا ما يظهر من خلال قوله: "وما كان يجب أن يجعل هذا قسما آخر"[4].

تجدر الإشارة إلى أن ابن سينا وفي عرضه لهذا الضرب تعرض لنقد شديد من طرف ابن رشد والذي أخذ على ابن سينا اعترافه بصدق هذا النوع من الضروب مع أن الصدق فيه

[1] – ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص، ص، 448، 449.

[2] – هنى الجزر، **القياس الإستثنائي عند ابن سينا " الأصول والتجليات"**، مرجع سبق ذكره، ص 394.

[3] – ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، المصدر السابق، ص 391.

[4] –المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

لا يكون إلا بالاتفاق وما يكون اتفاقيا فهو غير متناه ومختلف تمام الاختلاف وعليه كان من الواجب أن لا يتطرق إليه[1].

-**الضرب الثالث المشهور**: وهو قياس استثنائي متصل يكون المستثنى عين التالي من التام اللزوم، وفي حديثه عن هذا الضرب يطيل ابن سينا التحليل والشرح ليوضح بعض الغموض الذي يعتريه والنقطة الأولى التي سيحاول ابن سينا شرحها وتحليلها هي دعوة بعض المناطقة إلى أن هذا الضرب يمكن أن يكون انعكاسيا لأن إنتاجه غير واضح بذاته وبالتالي يمكننا أن نجعل المقدم تاليا والتالي مقدما و هذا ما يرفضه الشيخ الرئيس ذلك لأن النقطة الأساسية في القياس هي صورته وليست مادته[2]، وهذا ما يظهر لنا من خلال قوله:"....فلا يجب أن يلتفت إليه، فإنه ليس المفهوم من كون المقدمة متصلة ذات مقدم وتال وأن تاليه كيف حاله مع المقدم في أنه سينعكس عليه أو لا ينعكس، فإن ذلك مما لا يفهم عن صورة المقدمة، بل هو شيء يجوز أن يفهم من خارج..."[3].

وفي الحديث عن الضرب الثالث يبدو أن الشيخ الرئيس لم يكن مقتنعا تمام الاقتناع به والدليل على ذلك أن ابن سينا تحدث عنه في كتابه **الشفاء (القياس)** ولكنه أهمله في كتابه **الإشارات والتنبيهات** والمعروف أن الكتاب الأول كان فقط بيانا لوجهة المدرسة الأرسطية في ضروب الأقيسة الشرطية الاستثنائية[4].

-**الضرب الرابع المشهور**: هو قياس استثنائي متصل يكون نقيض التالي من ناقص العناد ينتج نقيض المقدم، وفي هذا يعطينا ابن سينا في كتابه **الإشارات والتنبيهات** المثال الآتي:

---

[1] – هنى الجزر، **القياس الإستثنائي عند ابن سينا " الأصول والتجليات"**، مرجع سبق ذكره، ص395.

[2] – ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص391.

[3] – ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، المصدر نفسه، ص393.

[4] – هنى الجزر، **القياس الإستثنائي عند ابن سينا " الأصول والتجليات"**، المرجع نفسه، ص397.

- إن كانت الشمس طالعة، فالكواكب خفية
- ولكن الكواكب ليست بخفية
- الشمس ليست بطالعة[1].

وفي تحليله لهذا القياس يؤكد ابن سينا على أن هذا القياس الاستثنائي المتصل لا تجب نتيجته إذا كان على سبيل الموافقة،وفي نقطة أخرى يوضح الشيخ الرئيس أنه قد يكون التالي كثير الأجزاء ويأخذ كشيء واحد وهنا يؤكد ابن سينا على أنه يمكن استثناء أي جزء من التالي حتى ينتج نقيض الآخر، لأن التالي حسب قوله: "معنى واحد ليس فيه كثرة أجزاء"[2].

والملاحظ لهذا الضرب يجد أنه صورة طبق الأصل للامبرهنة الثانية للمنطق الرواقي.

الضرب الخامس المشهور: قياس استثنائي متصل يكون استثناء نقيض المقدم من غير تام اللزوم، وفي تحليله لهذا الضرب يرى ابن سينا أنه ضرب غير منتج وأن نتيجته لا تجب ذلك لأن التالي فيه يكون أعم لزوما وعليه فإن رفع المقدم لا يجب عنه رفع التالي[3]، وفي هذا يعطينا مثالا في قوله:

- إن كان زيد متنقلا،فهو متغير
- لكنه ليس بمتنقل
- إذن فهو غير متغير[4].

[1] – ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، 449

[2] – ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص ص391، 392.

[3] – المصدر نفسه، ص392.

[4] – المصدر نفسه، ص392.

والملاحظ لنتيجة هذا المثال يجد أنها غير صحيحة ذلك لأن زيد يمكنه أن يكون غير متنقل، ولكنه متغير أي يمكن أن يتغير شكله، وطوله ووزنه...الخ من الصفات الأخرى.

والمقصود بالضروب المشهورة عند ابن سينا لا يعني إذن أنها مشهورة لأنها منتجة لأننا تبينا أن فيها ضروب غير منتجة، وإنما المقصود بالمشهورة هي أنها هي التي كانت أكثر تداولا بين المناطقة الذين سبقوه[1].

الضرب السادس غير المشهور: قياس استثنائي متصل يكون من استثناء عين تال من متصل، ناقص اللزوم، وهو ضرب غير منتج وفي حديثه عنه يعطينا ابن سينا مثالا تابعا لمثال الضرب الخامس المشهور، وفيه قول:

- إن كان زيد متنقلا،فهو متغير
- لكنه متغير
- زيد متنقل[2]

والملاحظ لنتيجة هذا المثال يجد أنه غير منتج لأن زيد قد يكون متغيرا ولا يكون متنقلا، وعليه يمكننا الحكم عليه كما حكمنا على المثال الذي سبقه وهذا ما يؤكده ابن سينا.

الضرب السابع غير المشهور: قياس استثنائي متصل استثناء نقيض مقدم ما هو تام اللزوم، وهو ضرب غير منتج وحكمه حكم الضرب الثالث المشهور الذي سبق لنا الحديث عنه، ويصبح في هذا النوع من الضروب غير المشهورة أن النتيجة نقيض التالي وبهذا يصير ما كان تاليا مقدما[3].

---

[1] –هنى الجزر، **القياس الإستثنائي عند ابن سينا " الأصول و التجليات"**، مرجع سبق ذكره، ص402.

[2] – ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، مصدر سبق ذكره ، ص392.

[3] – ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص392.

الضرب الثامن غير المشهور: قياس استثنائي متصل يكون استثناء نقيض تال تام اللزوم، وهو ضرب غير منتج كذلك وهو في ذلك لا يختلف عن الضرب السابق، وعليه كان يجب معرفة أن استثناء نقيض المقدم لا ينتج و استثناء عين التالي لا ينتج[1].

ومن خلال ضبط هذه الأضرب يمكننا القول أنها تنقسم إلى قسمين أيضا:

1- ضروب منتجة: وهي الضرب الأول والضرب الثاني والضرب الرابع (ضروب مشهورة)

2- ضروب غير منتجة: وهي الضرب الثالث والضرب الخامس(ضروب مشهورة)، والضرب السادس، الضرب السابع، والضرب الثامن(ضروب غير مشهورة).

والسبب في إنتاج النوع الأول وعدم إنتاج النوع الثاني هو أن المعروف في القياس الاستثنائي أن المقدم في المتصلة ملزوم والتالي لازم وعليه:

- صدق الملزوم يوجب صدق اللازم بالضرورة، وكذب اللازم يوجب كذب الملزوم.
- كذب الملزوم لا يوجب كذب اللازم، لأنه يمكن أن يكون اللازم أعم من الملزوم ولا يلزم مطلقا كذب الأخص كذب الأعم (كما رأينا في الضرب الخامس مثلا) والشيء ذاته يقال بالنسبة لصدق الملزوم لأنه يمكن أن يكون أعم من الملزوم وصدق الأعم لا يستلزم صدق الأخص[2].

ومن خلال هذه النقاط يمكننا تلخيص القانون العام للقياس الاستثنائي في: "إذا كانت لدينا مقدمة شرطية متصلة موجبة،فإن إثبات المقدم يبرر إثبات التالي، ونفي التالي يبرر نفي المقدم لا العكس في أي حالة من كلتا الحالتين" [3]

---

[1] – المصدر نفسه، ص393.

[2] – محمد حسن مهدي بخيت، **علم المنطق المفاهيم و المصطلحات والتصديقات**، ج2، مرجع سبق ذكره، ص122

[3] – عبد الرحمن بدوي، **المنطق الصوري والرياضي**، مرجع سبق ذكره، ص218.

وفي نهاية تحليله لهذه الأضرب يذهب الشيخ الرئيس إلى التأكيد على أن الحديث عن كل هذه الضروب غير المشهورة سببه أن المناطقة الذين جاؤوا بعد المعلم الأول أرسطو لم يتمكنوا من الوصول إلى ما كتبه أرسطو في مجال الأقيسة الاستثنائية، ومن ثمة كانت محاولاتهم محاولات غير ناجحة يعتريها النقص والغلط وفي هذا يقول: "إن هذا التكلف منهم إنما دعاهم إليه سبب واحد وهو فقدانهم ما تولاه المعلم الأول من تفصيل القياسات الشرطية، واحتاجهم إلى أن يخوضوا فيه بأنفسهم، واقترن بذلك غفولهم عن القياسات الاقترانية فيها"[1].

2.2.2.الأقيسة الاستثنائية المنفصلة:

في هذا النوع من القياس تكون فيه إحدى المقدمتين قضية شرطية منفصلة والأخرى حملية تثبت أو تنفي حدود الانفصال في القضية التي تسبقها، أما النتيجة فتكون:

- قضية حملية تنفي الحدود الأخرى أو الحد الآخر وتسمى حالة الرفع بالوضع.
- قضية حملية تثبت الحدود الأخرى أو الحد الآخر وتسمى حالة الوضع بالرفع[2].

وفي ضبطه للأقيسة الاستثنائية المنفصلة يقول ابن سينا: "وأما الشرطيات المنفصلة فإذا أستثنيت عين واحد منها أنتج نقيض البواقي بحالها منفصلة إن كانت كثيرة أو نقيض الباقية بحاله.."[3]، وفي حديث ابن سينا عن الأقيسة الاستثنائية المنفصلة يذهب ابن سينا إلى تقسيمها انطلاقا من تقسيمه للقضايا الشرطية المنفصلة والتي سبق وأن أشرنا إليها من مبحث سابق،(قضية شرطية منفصلة حقيقية، وقضية شرطية منفصلة غير حقيقية) ومنه كان القياس الاستثنائي المنفصل منقسما إلى نوعين أساسيين:

1- قياس استثنائي منفصل قائم على قضية منفصلة حقيقية.

---

[1] – ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص 394.

[2] عبد الرحمان بدوي، **المنطق الصوري والرياضي**، المرجع نفسه، ص219.

[3] –ابن سينا، **عيون الحكمة**، مصدر سبق ذكره، ص09.

2- قياس استثنائي منفصل قائم على قضية منفصلة غير حقيقية

النوع الأول: قياس استثنائي قائم على منفصلة حقيقية:

في هذا النوع من القياس إذا كانت القضية المنفصلة حقيقية فإن استثناء عين أحد الطرفين ينتج نقيض الآخر وهذا لاستحالة الجمع واستثناء نقيض أحدهما ينتج عين الآخر لاستحالة الخلو[1]، ويذهب ابن سينا إلى تقسيم هذا النوع الأول إلى قسمين آخرين حسب تعدد أجزائه ويظهر هذا من خلال قوله:" ...فإما أن تكون ذات جزأين، أو تكون ذات أجزاء"[2]، وهذين القسمين هما:

1. قياس استثنائي حقيقي مكون من جزأين:

وفي ضبطه لهذا النوع ينتقل بنا ابن سينا إلى تصنيف هذا القياس حسب نوع إنفصال أجزاء مقدمتهما الكبرى، **والضرب الأول** كما يقول هو:"إما أن يكون جزآها مختلفين بالإيجاب والسلب على سبيل التناقض"[3]، وفي هذا النوع يذهب ابن سينا إلى التأكيد على أنه قياس منتج وهذا واضح وجلي من خلال مقدمته الانفصالية الأولى وبالتالي فلا حاجة لنا بإتمام القياس، و أن أهميته ونفعه يكون أكثر في قياسات مؤلفة من قضايا متصلة وقضايا منفصلة[4]، أما **الضرب الثاني** فيقول فيه:"...هو الذي يكون الاستثناء فيه من النقيض"[5] وفي تحليله لهذا الضرب يعطينا المثال الآتي:

- إن كان هذا عددا فهو إما زوج أو فرد
- لكن ليس بزوج

[1] – حسين الصدر، **دروس في علم المنطق**، (ط1، بيروت، دار الكتاب العرب، 2005)، ص171.

[2] –ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص400.

[3] – المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[4] – ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص400.

[5] – المصدر نفسه، ص401.

- فهو فرد.....(وضع التالي برفع المقدم)

ويمكننا حسب ابن سينا أن نقول أيضا:

- إن كان هذا عددا فهو إما زوج أو فرد
- لكنه ليس فردا
- فهو زوج(وضع المقدم برفع التالي)[1].

2 .قياس استثنائي حقيقي كثير الأجزاء:

وفي حديثه عن هذا الجزء يذهب الشيخ الرئيس إلى التأكيد على أنه هو الأخر يختلف باختلاف وجود أجزائه وتكون أجزاؤه التي يتم بها متناهية في القوة والفعل[2]، وهذا الضرب بدوره ينقسم إلى قسمين يعطينا فيهما ابن سينا مثالين توضيحيين أما القسم الأول فيكون فيه الاستثناء لعين أحدهما فينتج النقيض الآخر و نتيجته قد لا تكون نتيجة واحدة بل نتائج مختلفة ومثال ذلك:

[1] – المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[2]– المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

- هذا العدد إما زائد و إما ناقص و إما مساو
- إنه مساو
- إذن ليس ناقصا أو زائدا[1].

أما القسم الثاني وهو الذي ينتج نقيض المنفصلة التي تتم من الباقيتين ومثال ذلك:

- هذا العدد إما زائد وإما ناقص إما مساو.
- انه مساو
- فليس إما زائدا وإما ناقصا[2].

النوع الثاني: قياس استثنائي قائم على منفصلة غير حقيقية:

يقسم ابن سينا هذا النوع من القياس حسب اجتماع طرفي المقدمة الكبرى أو امتناعهما، وسبقه في ذلك أبو نصر الفرابي لهذا التقسيم، وعلى الرغم من أن المنطق الرواقي كما أشرنا من قبل قد عرفوا القضايا الشرطية المنفصلة، لكنهم لم يتخذوا معيارا واضحا لتقسيم هذا النوع من القياس[3]، وينقسم هذا النوع من القياس إلى نوعين أساسيين اعتمد فيهما الشيخ الرئيس على تقسيمه للقضايا الشرطية المنفصلة، مستثنيا في ذلك الأصناف الأخرى من الشرطيات المنفصلة غير الحقيقة*، وفي تبريره لهذا يقول: "وأما الصنف الآخر من الشرطيات المنفصلة غير الحقيقية فلا يستعمل في العلوم، وهي التي لا يجتمع طرفاها فيرتفعان..."[4]، و يمكننا حصر هذين النوعين في ما يلي:

---

[1] – ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص401.

[2] – المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] –هنى الجزر، **القياس الإستثنائي عند ابن سينا" الأصول والتجليات"**، مرجع سبق ذكره، ص409.

* – سبق الإشارة في تحليلنا لأصناف القضايا الشرطية المنفصلة غير الحقيقة , أن قلنا أن ابن سينا يكتفي فقط بذكر نوعين فقط منها وهي مانعة الجمع و مانعة الخلو وأن هناك أنواع أخرى و لكن الشيخ الرئيس لا يذكرها.

[4] – ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، المصدر نفسه، ص406.

1.قياس استثنائي قائم على قضية منفصلة مانعة للخلو: في ضبطه لهذا النوع من القياس الاستثنائي يقول ابن سينا:" أما أن تكون مانعة الخلو فقط، فلا تنتج إلا استثناء النقيض لعين الآخر" [1].

ويكون الاستنتاج فيها على قسمين:

الأول: استثناء نقيض المقدم ينتج عين التالي:

- زيد إما في البحر وإما أن لا يغرق.
- لكنه ليس في البحر
- إذن فهو لا يغرق

الثاني: استثناء نقيض التالي ينتج عين المقدم:

- زيد إما في البحر وإما لا يغرق
- لكنه يغرق
- إذن فهو في البحر[2].

2. قياس استثنائي قائم على قضية منفصلة مانعة الجمع: في ضبطه لهذا النوع من القياس الاستثنائي يقول ابن سينا:" أما أن تكون المنفصلة من الجنس الذي الغرض منه منع الجمع فقط، ويجوز أن ترتفع الأجزاء معا...فحينئذ إنما ينتج فيها استثناء العين، وتكون النتيجة نقيض التالي"[3]، والملاحظ لهذا الضبط يجد أن ابن سينا يؤكد على أنه باستثناء عين أحدهما تكون النتيجة نقيض الآخر، ومنه كان لزاما علينا أن لا نستثني النقيض، لأنه ليس من الواجب والضروري استنتاج عين طرف الآخر ففي قولنا في المثال القادم: هذا القماش

[1] – ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص451.

[2]– حسين الصدر، **دروس في علم المنطق**، مرجع سبق ذكره، ص182.

[3] – ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، المصدر نفسه، ص451.

إما أبيض وإما أسود لا يعني أنه لا يمكن أن يكون من لون أخر فقد يكون أحمرا، أو أصفرا....[1].

ويكون فيها الاستنتاج على قسمين:

الأول: استثناء المقدم ينتج نقيض التالي

- هذا القماش إما أسود وإما أبيض
- لكنه أسود
- إذن فهو ليس أبيض

الثاني:استثناء التالي ينتج نقيض المقدم:

- هذا القماش إما أسود وإما أبيض
- لكنه أبيض
- إذن فهو ليس أسودا[2].

ومن خلال هذا التحليل للقياس الاستثنائي في المنطق السينوي، يمكننا أن نقول أن ابن سينا في ضبطه لقواعد وشروط وأشكال هذا النوع من القياس كان على اطلاع واسع بالإرث اليوناني في هذا المجال، إلا أن هذا الإطلاع إن صح القول كان زائفا والسبب في ذلك هو الإهمال والتشويه والتهميش الذي لحق المنطق الميغاري–الرواقي كما سبق توضيحه من قبل، من طرف أتباع المنطق الأرسطي[3]، إلا أن هذا لا يعني أن الشيخ الرئيس لم يتوصل إلى استنتاجات رواقية خالصة عن طريق حدسه فقط على الرغم من أنها وصلته مشوهة كما قلنا سابقا، والأمثلة التي توضح ذلك كثيرة وقد سبق الإشارة إليها في حديثنا عن الأضرب المشهورة التي أحصاها ابن سينا في كتابه الشفاء(القياس).

[1] –هنى الجزر، **القياس الإستثنائي عند ابن سينا" الأصول والتجليات"**، مرجع سبق ذكره، ص411.

[2] –حسين الصدر، **دروس في علم المنطق**، مرجع سبق ذكره، ص183.

[3] – هنى الجرز، **القياس الإستثنائي عند ابن سينا" الأصول و التجليات"**، المرجع نفسه، ص413

ومن بين النقاط التي تحسب للشيخ الرئيس أيضا هو تقسيمه للقياس الاستثنائي انطلاقا من تقسيمه للقضايا الشرطية المنفصلة (حقيقية وغير حقيقية)، والتي جعلته يصل إلى اكتشاف العديد من القوانين التي يعتبرها المنطق المعاصر اليوم جديدة في ميدان المنطق الرياضي و منطق العلاقات والتي سنوضحها في الفصل القادم بحول الله.

ويضيف ابن سينا إلى الأقيسة الاقترانية والأقيسة الاستثنائية نوعا آخر هو قياس الخلف وقياس مركب من قياسين أحدهما اقتراني والآخر استثنائي[1]، ويعطينا ابن سينا في كتابه **النجاة** مثلا توضيحا لهذا النوع من القياس:

- إن لم يكن كل (أ ب) فليس كل (أ ب) وكل (جـ ب)
- وينتج إن لم يكن كل (أ ب) فليس كل (أ ب) ثم نجعل النتيجة مقدمة ونستثني نقيض تاليها، فنحصل:
- إن لم يكن كل (أب) فليس كل (أ جـ) لكن كل (أ جـ) وهو نقيض التالي ينتج نقيض المقدم وهو أن كل (أب) وهذه هي صورة القياس الخلف والذي يتمثل في إثبات المطلوب بإبطال نقيضه[2].

من خلال هذا التحليل لنظرية القياس في منطق ابن سينا، يمكن القول أن جميع أنواع الأقيسة الاقترانية الشرطية بأنواعها المختلفة و التي تم ذكرها، تنطبق عليها قواعد وأحكام الأقيسة الحملية الاقترانية، ومن هنا يلح ابن سينا على ضرورة ربطها بالأقيسة الاقترانية، ولا يمكن على الإطلاق ربطها بالأقيسة الاستثنائية أو الشرطية التي قمنا بتوضحيها في هذا المبحث، وهذا ما يؤكده قوله: "أما عامة المنطقيين فإنهم إنما تنبهوا للحمليات فقط، وحسبوا أن الشرطيات لا تكون إلا استثنائية....ونحن نذكر الحمليات بأصنافها،ثم نتبعها ببعض الاقترانيات الشرطية التي هي أقرب إلى الاستعمال وأشد علوقا

[1] – ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص453.

[2] – ابن سينا، **النجاة**، مصدر سبق ذكره، ص70.

بالطبع، ثم نتبعها بالاستثنائيات"[1]، ويتضح لنا من خلال هذا القول أن ربط ابن سينا للأقيسة الاقترانية الشرطية بالقياس الحملي لم يكن اعتباطيا بل إن له مبرره المنطقي الذي يقر فيه بقيمة وأهمية هذا النوع من الأقيسة خصوصا في ميدان الرياضيات والطب وبقية العلوم الأخرى، فالشيخ الرئيس لم يكن منطقيا فحسب بل رياضيا، وطبيبا ...الخ، يقول نيقولا ريشر(Nicholas Resher): "من الواضح أن ابن سينا استمرار مقولة جالينوس أن الطبيب البارع ينبغي أن يكون فيلسوفا جيدا، وقبل كل شيء ينبغي أن يكون منطقيا جيدا"[2]، والأمثلة التي يستخدمها ابن سينا في بناء استدلالاته خير دليل على ما قاله نيكولا ريشر، فهو يستخدم الأمثلة الخاصة بالرياضيات تارة والأمثلة الخاصة في الطب تارة أخرى ويزواج بين هذه وتلك في كتبه المنطقية المختلفة .

والنظرة الواسعة لمفهوم المنطق عند ابن سينا دليل على أن الشيخ الرئيس كان يعتبر المنطق آلة للفكر ككل، وهذا ماصرح به قائلا:" المراد من المنطق أن يكون عند الإنسان آلة قانونية تعصمه مراعاتها أن يظل في فكره"[3]،فالمنطق علم يدرس كل أنواع الاستدلالات ولا يمكن حصره في الاستدلال الحملي فقط كما هو الحال عند أرسطو ولا في الاستدلال الشرطي كما هو الحال عند الرواقيين ومن هنا كان لتوسيع مجال المنطق عند ابن سينا التأثير الإيجابي الذي تجاوز به التفكير الأرسطي والميغاري –الرواقي، ليصل إلى بناء منطق جديد بمفهوم أوسع تكون فيه للقضايا الجزئية والشخصية أهمية بالغة في ميدان العلوم والفكر خصوصا ميدان الرياضيات والطب،... إلى غيرها من العلوم[4].

لقد أصبحت القضايا الحملية عند ابن سينا نوعا من أنواع القضايا التي استطاع أن يضيف إليها قضايا أخرى شرطية مختلفة ليكون أقيسة اقترانية مختلفة ومتعددة ومن ثمة

[1] – ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص، ص375، 376.

[2] نيكولا ريشر، **تطور المنطق العربي**، مرجع سبق ذكره، ص182.

[3] – ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، المصدر نفسه، ص117.

[4] – أحمد موساوي، **تاريخ المنطق**، مرجع سبق ذكره، ص122.

الوصول إلى إستدلالات جديدة استطاعت تغيير مفهوم المنطق من آلة للعلم الكلي فقط كما هو الحال عند واضع المنطق أرسطو، أو وسيلة للاستدلال المرتبط بالحوادث الطبيعية كما هو الحال عند المنطق الرواقي الميغاري إلى علم صوري يدرس جميع أصناف وأنواع الاستدلالات [1].

وما يبرر مشروعية هذا التقسيم الذي قدمه الشيخ الرئيس لأنواع الأقيسة، هو قراءته لأحد الكتب التي كان يرى أنها تنسب إلى فاضل المتأخرين (الإسكندر الإفروديسي) والذي وجده مليئا بالأخطاء والمغالطات ومن هنا كان هدفه من هذا التحليل واضحا هو نقد وتصحيح هذه الأخطاء والتحذير منها و يظهر هذا جليا من خلال قوله:"ووقع إلينا كتاب في الشرطيات منسوب إلى فاضل المتأخرين، كأنه منحول عليه....فإنه فاسد في تعريف حال القضايا الشرطية أنفسها..."[2].

وعليه يمكن القول أن هذا التقسيم الذي جاء به ابن سينا تقسيم أصيل وإبداع لا يمكن إغفاله عكس ما فعل بعض مؤرخي المنطق الذين أنكروا الدور الفعال الذي لعبه المناطقة المسلمون في ميدان المنطق عموما وابن سينا خصوصا وهذا ما يؤكده الباحث والمترجم الجزائري محمود يعقوبي في قوله:" لكن الملاحظ أن كتب المنطق الرائجة التداول في الثقافة الأوربية وفي مناطق نفوذها لا تعرض سوى ضربين من القياس هما (القياس الاقتراني الحملي) الموروث من أعمال أرسطو و(القياس الاستثنائي) الموروث من أعمال الرواقيين"[3]، فالباحث في كتب تاريخ المنطق يجد أنها أغفلت المساهمات الفعالة التي قام بها ابن سينا خاصة والمناطقة المسلمين عامة، هذا النكران لم يكن غربيا فقط، بل إن القارئء للدراسة التي قم بها الدكتور ابراهيم مذكور تحت عنوان" **L'Organo d'Aristote dans le**

[1] – أحمد موساوي، **تاريخ المنطق**، مرجع سبق ذكره، ص ص122، 123.

[2] – ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص356.

[3]– محمود يعقوبي، **مجلة التربية والابستيمولوجيا**، (العدد02، الجزائر،2011)، ص06.

monde arabe" يجد أن هذا الأخير يعتبر ابن سينا من الملفقين في ميدان المنطق و هذا من خلال جمعه بين القضايا الشرطية إلى جانب القضايا الحملية، إلا أن ما يؤخذ على هذا الحكم السابق أنه لم يكن قائما على أسس منطقية لأن التلفيق لا يصلح لأن يطلق على المنطق الذي يقوم على الاتساق و عدم التناقض[1].

وعليه ما يحسب لابن سينا إضافة إلى ما قدمه من تحليلات وتوضيحات تجاوز فيها المنطق اليوناني في صوره المختلفة، أنه استطاع الجمع بين المتعارضين أين لم يصبح هناك قياس حملي وآخر شرطي بل أصبحا متكاملين وهذا ما رأيناه في الأقيسة الاقترانية الشرطية المتكونة من قضايا شرطية وقضايا حملية.

والشكل الآتي يوضح صور نظرية القياس في منطق الشيخ الرئيس:

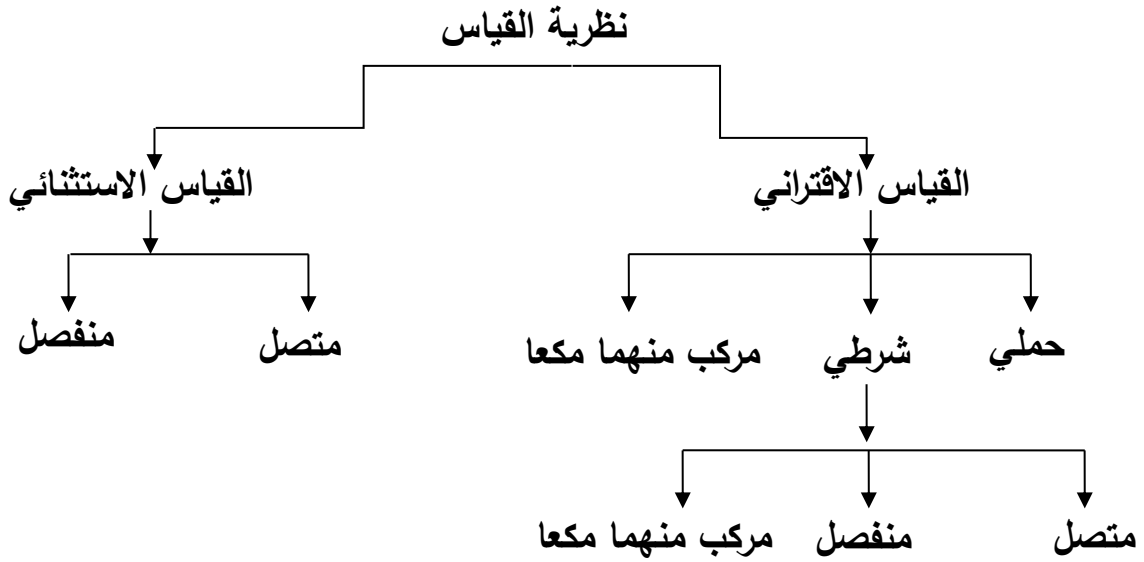

[1] – أحمد موساوي، **تاريخ المنطق**، مرجع سبق ذكره، ص121

الفصل الثالث

تجليات القضية الحملية المسورة في المنطق الحديث و المعاصر

المبحث الأول: تحليل القضايا الحملية بين ابن سينا و المنطق الرمزي.

المبحث الثاني: نظرية تسوير المحمول بين ابن سينا و هاملتون

المحث الثالث: السلب و العدول بين منطق الشيخ الرئيس و المنطق الحديث

المبحث الرابع: مشكلة الصدق و العوالم الممكنة و الإستشراف نحو منطق العلاقات

المبحث الأول: تحليل القضايا الحملية بين ابن سينا والمنطق الرمزي

أجمع أغلب مؤرخي تاريخ المنطق أن الفضل في ظهور المنطق الرمزي أو اللوجسيتقا، يعود إلى الرياضي والمنطقي الألماني ليبنز **Leibniz**(1646-1716) الذي لقب بـ: أبو المنطق الحديث وهذا بشهادة العديد من المختصين في التأريخ للمنطق[1]، من خلال المحاولات التي قام بها في ميدان المنطق والتي تميزت بأنها تتراوح تارة بين التجديد وتارة أخرى بين التبعية الواضحة للمنطق الأرسطي، ومن ثم فإن الحديث عن منطق ليبنز يدفعنا إلى البحث عن أهم النقاط التي حاول من خلالها تجاوز المعلم الأول لبناء منطق جديد على الرغم من أن آثار أرسطو بقيت واضحة و جلية في أبحاثه وتحليلاته، ففي ميدان الحدود والقضايا يذهب إلى ما ذهب إليه أرسطو إلى تقسيم القضية الحملية إلى موضوع ومحمول وهنا يظهر أرسطو بوضوح في التحليل الذي يقدمه ليبنز للقضية الحملية، على الرغم من أنه خالفه في تقسيم القضايا التي يرى ليبنز أنها على نوعين:

1- قضايا تركيبية:

يكون فيها المحمول منفصلا عن الموضوع ومحمولا عليه وهي التي يسميها أرسطو قضايا حملية.

2-قضايا تحليلية:

ويكون فيها المحمول متضمنا في الموضوع وهي قضايا صادقة دائما[2] ومن بين النقاط التي تحسب للمنطقي الألماني أيضا أنه أول من كشف عن أخطاء القضية الحملية عندما أكد على أن القضية الكلية الموجبة هي في جوهرها و حقيقتها قضية شرطية متصلة وعليه لا يمكن عكسها إلى جزئية موجبة، ما أدى أيضا إلى إنكار بعض ضروب القياس

[1] -أحمد موساوي، **تاريخ المنطق**، مرجع سبق ذكره، ص183.

[2] - ياسين خليل، **نظرية جوتلوب فريجه المنطقية، الأفكار الأولية في المنطق**، (العدد10، أفريل، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، 1967)، ص133.

التي ننتقل فيها من مقدمات كلية إلى نتائج جزئية، إلا أنه تراجع عن تصوراته كونها تتعارض مع تصور أرسطو كما قلنا من قبل[1].

وهذا ما يؤكده برتراند راسل في قوله:" غير أن المنطق الرياضي لم يكن جديدا بأي حال من الأحوال،فقد قام ليبنز فيه ببعض المحاولات التي أحبطها احترامه لأرسطو"[2]، وبما أن منطق ليبنز يعتبر منطقا متأخرا عن منطق ابن سينا كما يقول الأستاذ الباحث أحمد موساوي*، فإننا سنحاول التركيز أكثر على ما قدمه الرياضي والمنطقي غوتلوب فريجه **Gottlob Frege** (1842-1925م)، والذي يعتبر أهم عنصر في التحولات الكبرى في ميدان المنطق، أين اعتبره بعض المناطقة اليوم حلقة وصل بين منطق تقليدي قديم ومنطق جديد وأصبح يؤرخ به لعلم المنطق فيقال:"المنطق ماقبل الفريجي وما بعد الفريجي"، وهذا ما تؤكده الباحثة **مارتا نيل** في كتابها:"**The Development of logic**" قائلة:" إن ما قام به فريجه يحتوي على كل أساسيات المنطق الحديث، وليس من العدل أن لا يقول الذين جاءوا قبله أو بعده، أن سنة 1879 هي أهم سنة في تاريخ المنطق"[3].

---

[1] -هنى محمد الجزر، **القضية الحملية الأرسطية وموقف المنطق الرمزي منه (فريجه نموذجا)**، (مجلة دمشق، المجلد 30، العدد 3+4، 2014)، ص425.

[2] -برتراند رسل، **فلسفتي كيف تطورت**، ترجمة عبد الرشيد الصادق محمودي، مراجعة وتقديم: زكي نجيب محمود، (ط1، مطبعة الجنة البيان العربي، 1960)، ص77.

* ذلك لأنه لم يتمكن من التمييز بين القضية المطلقة والقضية الوجودية من خلال الإضافة التي أدخلها على بعض الضروب المتداخلة و التي أقامها على أساس أن ما يصدق على الكل يصدق بالضرورة على الجزء المتداخل معه، وهذا لا يصح إلا في حالة عدم التمييز بين القضية الكلية التي ليس لها دلالة وجودية و القضية الوجودية التي لها دلالة وجودية، هذا من جهة و من جهة أخرى فإنه رغم التعديلات التي قام بها ليبنز على نظرية القياس الأرسطية، وتصنيف القضايا إلا أنه بقي وفيا و حريصا على الصورة الحملية الأرسطية كما قلنا في بداية هذا المبحث، ما جعله لا يفتح المجال لمنطق العلاقات عكس ما كان موجودا في منطق الشيخ الرئيس، مع أنه كان رياضيا على دراية واسعة بالعلاقات الرياضية إلا أنه بقي حبيسا لمنطق أرسطو، أنظر:أحمد موساوي، **تاريخ المنطق**، مرجع سبق ذكره، ص194

[3]- W. Kneale ,M. Kneale,.**The Development of logic,** op.cit, +p511.

والجديد الذي يعتقد الكثير من المناطقة أن فريجه قد قدمه للمنطق المعاصر هو تصوره للقضايا حيث أصبحت العبارة الحملية الكلية قضية شرطية والعبارة الحملية الوجودية قضية و صلية [1]وهذا ما يؤكده برتراند راسل في قوله:

"إن اعتبار المنطق التقليدي القضية (كل ج هو د) على أن لها صورة (سـ هو د) نفسها جاء جراء قصور في التحليل،فقد اعتبر المنطق التقليدي أن القضية (كل انسان فان) لها نفس صورة (سقراط فان)، ...إن الفرق الواضح بين الصورتين الذي قام به بيانو وفريجه حقق خطوة مهمة في المنطق الرمزي"[2].

وهذا ما يؤكده أيضا في موضع آخر في كتابه **فلسفتي كيف تطورت** أين نجد برتراند رسل يؤكد على أن المنطق المعاصر استطاع التمييز بين القضية التي تمثل صورتها "سقراط فان " وبين القضية التي تمثل صورتها "كل الإغرقيين فانون"، أين كان ينظر إلى هاتين القضيتين في المنطق الأرسطي و كأنهما قضية واحدة، إلا أنهما في الحقيقة مختلفتان كل الاختلاف : فالقضية "سقراط فان" : تنسب محمولا إلى موضوع، أما القضية : "كل الإغريقيون فانون " فهي تعبر عن علاقة بين محمولين هما "إغريقي " و"فان" وإذا قمنا بتبسيط هذه العبارة فإننا نصل إلى ما يلي:

[1] –فاطمة الحمياني، **حروف المعاني بين المناطقة والنحاة**، مرجع سبق ذكره، ص386.

[2] - Bertrand Russell, **Introduction to Mathematical Philosophy**, (2nd, London, George Allen Unwin, Ltd, 1920).p,163, 164.

" مهما كانت قيمة س، إذاكان س إغريقي فإن س فان "

ومنه لا تصبح لدينا قضية حملية، بل رابطة بين دالتين من دوال القضايا.[1]

كل هذه الشهادات وأخرى تدفعنا إلى طرح بعض التساؤلات حول مدى مصداقية ومشروعية ما ذهب إليه هؤلاء المناطقة و المهتمين بتاريخ المنطق، فهل بالفعل لم يميز المناطقة المسلمون بين القضايا الشخصية والقضايا المهملة كما يدعي راسل؟ وهل هناك تقارب بين التحليل الذي قدمه الشيخ الرئيس خصوصا و المناطقة المسلمين عموما وبين ما قدمه المنطق المعاصر خصوصا في صورته الفريجية؟.

بداية سنحاول التطرق إلى أهم الإضافات التي قدمها الرياضي والمنطقي فريجه، لننتقل بعد ذلك للمقارنة بينه و بين ما قدمه الشيخ الرئيس في تحليله للقضية الحملية، حيث يعتبر العمل الذي قام به فريجه والمسمى بـ"**Begriffsschrift**" الذي يُترجم بـ"Idéographie"* ومعناه في اللسان العربي"رسم الفكرة"، أي الكتابة بواسطة الرموز الخطية التي تمثل معنى الكلمة ولا تمثل الصوت، من أهم المصادر المهمة و الأساسية في تاريخ المنطق، كونه يُعد عملا أصيلا لأن فريجة بالفعل يعتبر أول منطقي يقوم بعرض نظرية متسقة في الحساب المنطقي للقضايا والحساب المنطقي للمحمولات[2].

ومعنى العبارة "Begriffsschrift" كما يقول الباحث خليل ياسين هي:" اللغة الرمزية التي تتألف من أفكار ارتبطت بطريقة معينة، وبرموز و إشارات خاصة، فأصبحت بذلك لغة

[1] – برتراند راسل، **فلسفتي كيف تطورت**، مرجع سبق ذكره، ص ص 78، 79.

* – في الحديث عن عنوان كتاب فريجه يذهب هذا الأخير إلى الأسف على العنوان لأن كلمة Begriff تطابق معنى كلمة مفهوم Concepts وليس كلمة فكرة Idée، بالإضافة إلى أن المفهوم Concepts حسب فهم فريجه غير مفهوم المجرد، والعام أو الكلي الموجود في المنطق التقليدي و إنما هو شيء آخر أنظر: أحمد موساوي، **تاريخ المنطق**، مرجع سبق ذكره، ص270.

[2] – أحمد موساوي، **معجم المناطقة**، مرجع سبق ذكره، ص 197.

منطقية لها قواعدها الخاصة، وعلى هذا الأساس تكون لهذه اللغة أفكار أولية يختار لها فريجه رموزا مناسبة، وصيغا منطقية تتألف من رموز مترابطة..."[1]

ويذهب فريجه في مطلع كتابه «Idéographie» إلى التمييز بين الثوابت والمتغيرات، أين نجده يقدم لنا مثالا عنهما يمكن التعبير عنه كما يأتي :من بين الأمثلة التوضيحية للثوابت يمكن إعطاء هذه الأمثلة : 0، 1، +،−، أما من حيث المتغيرات فيعطينا فريجة المثال التالي: (أ + ب) جـ = أ جـ + ب جـ . حيث تمثل الأحرف المتغيرات التي يمكن استبدالها بالقضايا [2].

والحديث عن الثوابت والمتغيرات في ميدان المنطق، يؤكد أن فريجه استطاع أن يدرك العلاقة بين الرياضيات والمنطق، أين تبين له أن نظرية الأعداد الطبيعية التي تقوم عليها القاعدة الأساسية لعلم الحساب هي فقط امتداد للمنطق، واشتقاق الرياضيات من المنطق أمر طبيعي ويسير إذا كنا على علم بأن القوانين المنطقية التي يقوم عليها الاستنتاج والاستدلال المنطقي وأدركنا أن الأفكار الرياضية بإمكاننا تعرفيها بالأفكار المنطقية، وعليه فالرياضيات تفترض بالضرورة المنطق[3].

ومن خلال هذا يذهب فريجه إلى التأكيد على ضرورة الاقتداء بالرياضيات لنتمكن من تغيير مفهومي المحمول والموضوع التقليديين بمفهومين أكثر معقولية هما مفهوما الدالة والحجة[4]، أين قام بتعميم مفهوم دالة القضية المستوحى من الرياضيات وتوسيعه من المفهوم الرياضي الكمي إلى مفهوم المحمولي في اللغة الطبيعية، ولاحظ فريجة التماثل الموجود بين الدالة والمحمول، فإذا كانت الدالة تتحقق من خلال القيم التي تأخذها من مجال معين، والتي

[1] – ياسين خليل، **نظرية جوتلوب فريجه المنطقية، المنطق واللغة**، (مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد7 أفريل، 1964،) ص345

[2] – G.Frege, **Idéographie**, trad. Corine Besson (Paris : J.Vrin, 1999), p. 15.

[3] – ياسين خليل، **نظرية جوتلوب فريجه المنطقية، المنطق واللغة**، المرجع نفسه، ص327.

[4] –روبر بلانشي، **مدخل إلى المنطق المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص157.

تكون ما يعرف بمجموعة القيم المحققة للدالة، فالمحمول هو الآخر يتحقق من خلال الموضوعات الجزئية التي يحمل عليها ضمن عالم المقال المحدد[1].

وفي مقال له تحت عنوان حول الفكرة والشيء سنة 1892 حاول فريجه التمييز بوضوح بين الفكرة والشيء الذي يقع تحت الفكرة، أين نجده يعطي للمحمول معنى هذه الفكرة، أما الشيء فيمكن أن يكون معنى المحمول[2].

ويذهب فريجه إلى تعريف دالة القضية كما يأتي:" هي كل عبارة لغوية طبيعية أو اصطناعية تضم متغيرا ما بحيث تتحول تلك الدالة إلى قضية عندما تتحدد قيمة المتغير"[3].

هذا التحليل المنطقي للقضية كما بينه فريجه لا يصل إلى موضوع ومحمول كما تبين لنا في تحليل أرسطو للقضايا الحملية، بل يصل إلى التمييز بين الدالة والحجة، ويعبر فريجة عن القضايا الحملية الأربعة في " الإيديوغرافيا " بالمخططات الآتية*:

[1] –أحمد موساوي، **بحوث منطقية فلسفية**، مرجع سبق ذكره، ص81.

[2] –ياسين خليل، **نظرية جوتلوب فريجه المنطقية، المنطق واللغة**، المرجع نفسه، 330.

[3] – أحمد موساوي، **بحوث منطقية فلسفية**، مرجع سبق ذكره،ص330.

* – الحديث عن التخطيط الذي وضعه فريجه يقودنا إلى ماقام به ليبنز قبله إذ حاول التخطيط هو أيضا إلى القضايا الحملية، وهذا ما يؤكده فريجه نفسه على لسان الباحث العراقي ياسين خليل في قوله:" و يعترف فريجه بأهمية مخطط ليبنز في بناء حساب فلسفي... على أساس أنه يؤلف بناءً جبارا تستفيد منه جميع ضروب المعرفة و العلم..".

أنظر: ياسين خليل، **نظرية جوتلوب فريجه المنطقية، المنطق واللغة**، مرجع سبق ذكره، ص14

القضية الكلية الموجبة تعني (بالنسبة إلى كل سـ، ومهما كانت سـ، فإن تا (سـ))، وتكتب على النحو الآتي :

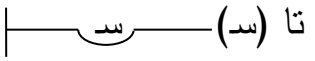

أما الكلية السالبة فنكتبها هكذا:

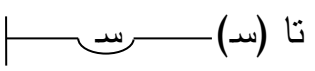

ونصل إلى القضية الجزئية السالبة بنفي القضية الكلية الموجبة :

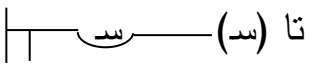

أما في ما يخص القضية الجزئية الموجبة فنصل إليها عن طريق نفي القضية الكلية السالبة [1]:

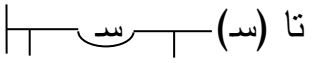

وفي تحليله للقضايا الحملية فإن فريجه يذهب إلى تحليل القضية الكلية إلى دالتين قضويتين ففي مثال كل إنسان فان، تُحلل إلى " كل (سـ) إذا كان (سـ) إنسان فإن (سـ) فان ". وتكتب على النحو الآتي [2]:

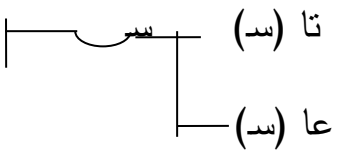

– أما في ما يخص الكلية السالبة فنكتبها :

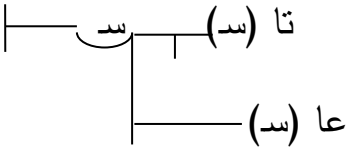

[1]– G.Frege, **Idéographie**, op.cit, pp. 32-36.

[2] - Ibid, pp.38-39.

والقضية الجزئية الموجبة تكتب على النحو الآتي:

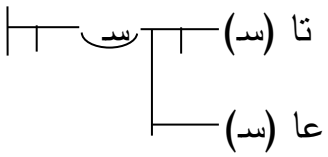

- وفي الجزئية السالبة تكتب كما يأتي :

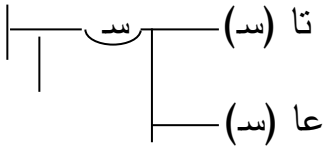

وفي حديثه عن الصدق و الكذب في القضايا فإنه يأخذ بالمنطق ذو القيمتين، فإن نحن رمزنا للقضية بالحرف A فإنه يعبر عنها بالشكل الآتي:

1- وهذا يعني أن الرمز A قضية تحتمل الصدق أو الكذب —A

2- أما في حالة أراد القول أن القضية A صادقة فيذهب إلى اختيار خط عمودي في نهاية الخط الأفقي للدلالة على الصدق A ⊢——

3- ويستخدم فريجه للنفي إشارة صغيرة يضعها على الخط الأفقي لتدل على أن القضية كاذبة أو منفية A ⊢——. [1]

إن هذه الإيديوغرافيا على الرغم من صحتها و دقتها إلا أن استخدامها لم يتوسع ولم يكتب لها البقاء إلا عند واضعها وذلك لصعوبتها و تعقيدها، ولأنها بحاجة إلى أن تعلم ليتمكن الباحث في ميدان المنطق من فهمها واستعابها و قراءتها قراءة صحيحة، ومن بين الصعوبات التي واجهتها أيضا عملية الطباعة بسبب رموزها الخاصة.[2]

[1] – خليل ياسين، **نظرية غوتلوب فريجه المنطقية: الطريقة في المنطق**، (مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد09 أفريل، 1966)، ص220

[2] –أحمد موساوي، **تاريخ المنطق**، مرجع سبق ذكره، ص275.

إن الغاية التي سعى إليها فريجه من خلال دراسة القضية الحملية في المنطق الأرسطي لم تكن إعادة إحيائها وتأكيد مشروعيتها وقيمتها كما فعل ليبنز وإنما كان الهدف الذي يسعى إليه هو الثورة عليها وتحديث عناصرها المكونة لها بعناصر أكثر ملاءمة مع مشروعه المنطقي القائم على أسس رياضية[1].

فلقد اكتشف فريجه بعض الأخطاء الموجودة في تصور المنطق التقليدي للقضايا الحملية، وذهب إلى أن لديه ما يقوله في صور أخرى من القضية غير القضية الحملية كالقضية الهوية، الوجودية...،ومنه كان يسعى للاستغناء عن لغة الموضوع والمحمول وابتكار لغة جديدة تتمثل في الدالة و الحجة كما قلنا سابقا، ولقد أحصى فريجه مجموعة من الأخطاء التي وقع فيها المنطق التقليدي وحاول هو معالجتها[2].

ولعل أهم الأخطاء التي حاول فريجه في تحليله للقضية الحملية عند أرسطو الرد عليها ورفضها القول بأن كل القضايا الحملية تحتوي حكما، لأنه حسب التصور الذي يقدمه فريجه يمكن وجود قضايا حملية لا حكم فيها كقولنا مثلا: إذا كانت الشمس مشرقة إذن فالوقت نهار، والملاحظ لهذه القضية يجد أنها تتكون من مقدم يتمثل في قضية شرطية مؤلف من أداة شرط و قضية حملية و تالي مؤلف من جواب الشرط و قضية حملية وهاتان القضيتين الحمليتين لا حكم فيهما[3]، والملاحظ لهذا الموقف يجد أنه لا يختلف تماما عما ذهب إليه الشيخ الرئيس الذي ميز بين صيغتين مختلفتين للحمل تكون الأولى منهما أصيلة

[1] –هنى محمد الجزر، **القضية الحملية الأرسطية وموقف المنطق الرمزي منها (فريجة نموذجا)**، مرجع سبق ذكره، ص428.

[2] – محمود فهمي زيدان، **المنطق الرمزي نشأته وتطوره**، مرجع سبق ذكره، ص132

[3] – هنى محمد الجزر، **القضية الحملية الأرسطية وموقف المنطق الرمزي منها (فريجة نموذجا)**، المرجع نفسه، ص428.

كما هو الحال في القضايا الحملية بكل أنواعها والثانية غير أصيلة كما هو الحال في القضايا الشرطية التي أكد أنها نوع من أنواع الشرطية[1] .

وبالعودة إلى كتاب **الإشارات و التنبيهات** نجد أن موقف الشيخ الرئيس يطابق تماما موقف فريجه ذلك القضية الحملية لا تحمل على بعضها البعض، مثال ذلك في قولنا:

إذا اشرقت الشمس فالنهار موجود

الشمس مشرقة .....قضية حملية أولى

النهار موجود.....قضية حملية ثانية

فالقضية الحملية الأولى لا تحمل على القضية الحملية الثانية وبالتالي لا يمكن الحكم على صدق أو كذب القضية الأولى أو حتى القضية الثانية دون تعليقهما ببعضهما البعض بوجود نسبة تقتضي إما الاتصال كما هو الحال في المثال السابق أو تقتضي الانفصال، ذلك لأن الحكم بالصدق أو الكذب لا يتعلق بجزء فقط من القضية الشرطية بل بكل القضية الشرطية (المقدم والتالي أي القضية الحملية والأولى مع ضرورة الربط بينها بأدوات الشرط)[2]، وهذا ما يؤكده الشارح الطوسي في قوله: "وذلك لانقطاع تعلق الصدق والكذب بهما،حال كونهما جزأي شرطي..."[3]

ويميز فريجه أيضا بين عنصرين في القضية هما المحتوى والتقرير، أي أنه يميز بين الحمل والتقرير، وهذا عكس المنطق التقليدي الذي يعتقد فريجه أن القضية الحملية فيه تتضمن حكما أو تقريرا بشيء، حيث يذهب فريجه إلى التأكيد على أنه يمكننا إسناد محمول إلى موضوع دون الالتزام بتقرير صدق أو كذب في القضية، مثال ذلك قولنا: إذا كان القمر

[1] – هنى محمد الجزر، **القضية الحملية الأرسطية وموقف المنطق الرمزي منها (فريجة نموذجا)**، مرجع سبق ذكره، ص429.

[2] ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص225.

[3] – المصدر نفسه، ص225.

شديد البرودة فحياة الإنسان عليه مستحيلة، فإن نحن أخذنا مقدم تلك القضية أو تاليها وحده، يكون لدينا حمل لا تقرير[1].

هذا الموقف لا يختلف أيضا عن التصور الذي قدمه الشيخ الرئيس في حديثه عن الصدق في القضايا الشرطية والقضايا الحملية وهذا ما يؤكده قوله: "والقضية الشرطية توافق الحملية في أنها : قول جازم موضوع لأن يصدَق به أو يكذب، وفيه تصور لمعنى مع تصور نسبته إلى الخارج على سبيل المطابقة، فإن كل قضية تتصور أولا في نفسها لكنها إنما يقع التصديق بها إذا نسبت إلى خارج على سبيل المطابقة"[2].

والموقف ذاته يؤكده أيضا وسبق توضيحه في التأكيد على أن الحكم بالصدق أو الكذب لا يتعلق بجزء فقط من القضية الشرطية في قوله :"بل الشرط يحيل كل واحد من الجزأين عن كونه قضية فإنك إذا قلت:إن كان كذا،فلا صدق فيه ولا كذب، وإذا قلت: فيكون من كذا،فلا صدق فيه ولا كذب، إذا أعطيت الفاء حقها من الدلالة على الاتباع..."[3].

والواضح من خلال هذين النصين أن هناك تقاربا كبيرا بين التصور الذي قدمه فريجة والتصور الذي قدمه الشيخ الرئيس أين يمكن إسناد الموضوع إلى المحمول دون الذهاب إلى تقرير الصدق أو الكذب في القضية، كما أنه يمكننا إسناد الموضوع إلى المحمول دون إصدار الحكم.

ويعتبر فريجه كما يصرح روبر بلانشي أصل النظرية الحديثة في التسوير "فالتسوير الحديث ينصب على الحجة عندما لا تكون محددة، كما هو شأن القضايا العامة، وليس إذن على (إنسان) في قولنا (كل إنسان فان)، بل على "س" الذي أيا ما كان هو فان إن كان إنسانا، وبهذا المعنى يمكن أن يتعدد التسوير في القضية الواحدة إن كانت تضم عدة دوال

[1] – محمد مرسلي، **دور المنطق العربي في تطوير المنطق المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص78.

[2] –ابن سينا، **الشفاء (القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص، ص231، 232.

[3] – المصدر نفسه، ص236.

ذات حجج متمايزة"[1]، والحديث هنا عن وضع تسوير المحمول أو وضع السور بجانب المحمول أو كما يسميها ابن سينا القضايا المنحرفة –والتي سنشير إليها في المبحث القادم من هذا الفصل– يجعل التحليل الذي قدمه ابن سينا يقارب تحليل فريجه على الرغم من أن وضع السور إلى جانب المحمول الذي يتحدث عنه فريجه ليس تسويرا للمحمول بالمعنى الذي تحدث عنه ابن سينا، وهذا ما يؤكده الأستاذ الباحث محمود يعقوبي في تعليقه على هذه النقطة في قوله: "فليس الغرض هنا تسوير المحمول كما يسور الموضوع، لأن المحمول في التصور الجديد للتسوير ليس حظه من التسوير أكثر من حظ الموضوع، فليست الدالة هي التي يدخلها التسوير، بل المتغيرات التي تمثل حجتها"[2].

أما في ما يخص رد القضية الحملية إلى قضية شرطية فإن التحليل الذي يقدمه الشيخ الرئيس لا يختلف تماما عن التحليل الذي قدمه فريجه الذي يرد فيه العبارات الحملية الكلية البسيطة إلى قضايا مركبة شرطية، ذلك لأن العودة إلى التقسيم الذي يضعه صاحب كتاب منطق المشرقيين في تحقيق المحمول وفي ضبطه لأنواع القضية الحملية الكلية الموجبة، وبالضبط في حديثه عن اللازمة نجد أنه لا يبتعد عن التحليل الذي تحدث عنه فريجه أين نجده يقول:" وأما اللازمة فهو مثل قولك "كل ب ج" بضرورة قلت أو لم تقل، أي كل موصوف –دائما أو غير دائم– بأنه ب فمادام موصوفا بأنه ب– لا مادام ذاته موجودا– فإنه موصوف أيضا بأنه ج"[3].

والمتتبع لتحليل ابن سينا للقضية الكلية "كل ب ج" والتي سماها اللازمة فإنه سيصل إلى صيغة شرطية متكاملة العناصر والتركيب أين يفترض عنصرا ما وهو ما تعبر عنه الصيغة "كل موصوف"، وأن هذا الموصوف الذي هو أي موصوف كان، فإنه مادام

[1] –روبر بلانشي، **المنطق وتاريخه من أرسطو إلى رسل**، مرجع سبق ذكره، ص ص362، 363.

[2] –هامش كتاب روبر بلانشي، المرجع نفسه، ص363.

[3] – ابن سينا، **منطق المشرقيين**، مصدر سبق ذكره، ص119.

موصوفا بأنه ب فإنه موصوف أيضا بأنه ج، أين تدل الصيغة(ما دام... فإنه...) على صيغة الشرط، وبإعادة صياغته صياغة رمزية سنصل إلى الصياغة الآتية:

∀ سـ(ب سـ ← ج سـ)[1].و بتحليل هذه العبارة و ربطها بالصياغة اللغوية التي كتبها ابن سينا سنجد ما يلي:

- ∀ سـ هي صورة لقوله " كل موصوف".
- ← أداة الشرط صورة لقوله: " مادام...فإن..."
- س (السين) في طرفي القضية هي في قوله:" هذا الموصوف"

وبالعودة إلى العبارة التي انطلق منها والتي هي" كل ب ج" فإننا سنصل إلى أن الشيخ الرئيس سبق فريجه في القول بأن العبارة الكلية الموجبة الحملية هي في حقيقتها قضية شرطية، وهذا ماغفل عنه برتراند راسل كما قلنا من قبل[2].

وما نستنتجه أيضا من خلال قوله بأن " كل موصوف" مادام موصوفا بأنه ب فإنه موصوف أيضا بأنه ج فيعيدنا في المنطق المعاصر إلى إلغاء دور الموضوع في الحملية العامة و اعتبار طرفي القضية أي الموضوع والمحمول محاميلا فقط، بحيث أنه وبإعادة صياغته رمزيا سننتهي إلى اعتبار كلا الطرفين محمولين أي (ب) و (ج) وهو ما تدل عليه الصيغة الشرطية الكلية الآتية:

∀ سـ (ب سـ ← ج سـ) التي توصلنا إليها من قبل من خلال تحليل ابن سينا للقضية الحملية الكلية "كل ج ب" أين نجد أن (سـ) وهو ما يدل عليه في قول ابن سينا (كل

[1] – فاطمة الحمياني، **حروف المعاني بين المناطقة والنحاة**، مرجع سبق ذكره، ص388.

[2] – المرجع نفسه، ص، ص388، 389.

موصوف) أصبح هو الموضوع، وكل من (ب) و(ج) محاميل، وهذا بالضبط ما توصل إليه المنطق المعاصر واعتبره المناطقة من الاكتشافات المنطقية الجديدة[1].

وهذا ما يؤكده أيضا الباحث أحمد موساوي الذي يرى أن تحليل ابن سينا للقضية الحملية جعل لكل من الموضوع والمحمول وظيفة جديدة تطابق وظيفة الدالة بالمعنى المعاصر الذي حدده "فريجه"، بالرغم من غياب لفظ الدالة عند "ابن سينا"، فنحن في قولنا "ب جـ" لا يكون "ب" موضوعا لأن "ب" محمول هو الآخر لقوله (ما يوصف بأنه "ب") أي أن "ب" محمول على شيء ما الذي هو الموضوع، والشيء ذاته بالنسبة إلى "جـ" فهو الآخر محمول على شيء ما. وبالتالي يكون "ب"، "جـ" محمولان لموضوع غير محدد، وهذا يدل أيضا على أن التحليل الذي قدمه ابن سينا هو صورة طبق الأصل للتحليل المعاصر للقضايا الحملية،فالقضية الحملية ليست بسيطة بل هي قضية مركبة من دالتين يربط بينهما رابط الشرط (إذا...ف...)[2]،على الرغم من أن مفهوم الدالة وقيمتها لم يظهر بصورة واضحة وصريحة في كتب ابن سينا المنطقية سواء تعلق الأمر بكتابه: "**الإشارات والتنبيهات**" أو **منطق المشرقيين**" ولا حتى في "**العبارة**" بأجزائه المختلفة إلا أن معناها متضمن في تحليله للقضايا الحملية.

وما يبين أيضا موقف الشيخ الرئيس المؤكد لأن القضايا الحملية مساوية للقضايا الشرطية وأن القضية الحملية ليست قضية بسيطة بل هي على العكس تماما قضية مركبة وهذا ما يتماشى كما قلنا سابقا مع التحليل المعاصر للقضية الحملية خصوصا في التصور الذي يقدمه فريجه، قوله في الفصل الرابع من كتاب "الشفاء (القياس):" والذي ظن أن قولنا :كلما كان آ ب، فـ هـ ز، قضية حملية لأن قولنا :كلما كان هذا إنسانا، فهو حيوان مساو

[1] – فاطمة الحمياني، **حروف المعاني بين المناطقة والنحاة**، مرجع سبق ذكره، ص389.

[2] – أحمد موساوي، **بحوث منطقية فلسفية**، مرجع سبق ذكره، ص ص73، 74.

لقولنا: كل إنسان حيوان، فقد أخطأ من وجوه"[1].وإن نحن حاولنا تحليل هذا النص المتكون من ثلاث عبارات مختلفة سنضع لكل عبارة رقما لنبين بوضوح موقف الشيخ الرئيس من خلال هذا النص:

- العبارة الأولى (1):كلما كان آ ب فـ هـ ز.
- العبارة الثانية(2): كلما كان هذا إنسانا، فهو حيوان
- العبارة الثالثة(3): كل إنسان حيوان.

والملاحظ لمقاله ابن سينا أنه ساوى بين العبارتين (2) و (3) و اعتبر من الخطأ الظن بأن العبارة (1) وهي عبارة شرطية، قضية حملية، لأن العبارة (2) وهي قضية شرطية مساوية للعبارة (3) وهي عبارة حملية.

وفي تبريره لهذا الرفض، رغم أنه ساوى بين العبارتين(2) و(3)، وعلى الرغم من أن العبارة(1) و(2) متساويتين يذهب الشيخ الرئيس إلى القول:"أما أحدهما فإنه ليس مساويا له، لأن قولنا:كل إنسان حيوان، كلية موجبة ليس فيها شخص البتة، وقولنا الآخر يقتضي إشارة إلى زيد الشخص حيث قلنا هذا، وكان الأولى به أن يقول: إن نظيره من الحمليات، إن هذا الإنسان هو حيوان، لكن هذا القول لا دلالة فيه على الحصر الذي في "كلما"، فإن حفظ الحصر بطّل إمكان استعمال زيد"[2]، وفي هذا النص رد واضح من الشيخ الرئيس على برتراند رسل الذي يدعي كما رأينا سابقا أن المنطق التقليدي* لم يميز بين القضايا الحملية

[1] –ابن سينا، **الشفاء(القياس)**، مصدر سبق ذكره، ص264.

[2] – المصدر نفسه، ص264.

* – الأمر هنا لا يقتصر على ابن سينا فقط، لأن هناك مناطقة آخرون استطاعوا الوصول إلى رد القضية الكلية الحملية إلى قضية شرطية و على سبيل المثال لا على سبيل الحصر نجد أبو الحسن القزويني الكاتبي و الملقب بنجم الدين في كتابه :" الشمسية في القواعد المنطقية " يقول:" كل (ج ب) يستعمل تارة بحسب الحقيقة و معناه: إن كل ما لو وجد كان (ج) من الأفراد الممكنة، فهو بحيث لو وجد كان (ب)، أي ما هو ملزوم(ج) هو ملزوم (ب)، وتارة بحسب الخارج..."، وهذا تصريح واضح عن معنى الكلي الحملي الموجب بمعنى الشرط.../..

والقضايا الشخصية، وأن القضايا الحملية كانت في تصور المنطق التقليدي قضايا بسيطة، وهذا يؤكد و بوضوح أن الشيخ الرئيس كان على دراية واسعة بكل هذه النقاط التي تنسب اليوم إلى المنطق المعاصر.

وعليه يمكن القول أن الفرق الوحيد الذي يمكن الحديث عنه بين التحليل الذي قدمه الشيخ الرئيس للقضايا الحملية والتحليل الذي قدمه فريجه يكمن فقط في المصطلحات التقنية التي استخدمها كل منهما حيث نجد أن هذا الأخير استخدم مصطلحات حديثة غابت عن ابن سينا كمصطلح "الدالة"، و"المتغير" و"القيمة"... الخ، وهذا ما يدل على القيمة المعرفية التي قدمها منطق ابن سينا كإضافة إلى ميدان المنطق المعاصر على الرغم من أنها لم تجد من يواصلها و يطورها أكثر[1].

في حين أن أعمال فريجه وجدت من يواصلها ويطورها خصوصا ما قام به المنطقي الإنجليزي برتراند راسل (Bertrand Russell 1872–1970)، من خلال العمل الضخم الذي أنجزه مع زميله ألفريد نورث وايتهد(Alfred North Whitehead 1823–1905) تحت عنوان (**Principia Mathematica**)[2*]،حيث حاولا من خلاله تطوير المنطق الرياضي نحو الاتجاه الصوراني وذلك من أجل توفير لغة مصورنة دقيقة نتمكن من خلالها من صورنة الرياضيات وتلبية حاجاتها إلى تقديم أساس منطقي جديد لمفاهيمها ومناهجها المختلفة

../..أنظر:أبو الحسن القزويني، **الشمسية في القواعد المنطقية**، تحقيق مهدي فضل الله، (ط1، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1998،) ص212.

[1] – أحمد موساوي، **بحوث منطقية فلسفية**، مرجع سبق ذكره، ص82.

[*]إن التحليل الذي يقدمه راسل يختلف اختلافا جوهريا عن التحليل الذي قدمه المعلم الأول للقضايا الحملية، والقارىء لكتاب(Prinipia Mathematia) يجد أن راسل يعطينا مفهوما آخر للقضية غير المفهوم التقليدي المتعارف عليه في المنطق الأرسطي وإلى ضبط جديد للقضايا المنطقية منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر، القضايا الذرية والتي يعرفها في قوله: هي «القضايا التي لا تحتوي أجزاء تكون قضايا، ولا تحتوي مفاهيم مثل "كل"، "بعض"، ..أنظر:
Bertrand Russell, A.N. Whitehead, **Principia Mathematica**, (6nd, London, Cambridge university press, 1963), volume 1, p 15.

[2] – أحمد موساوي، **مدخل جديد إلى الفلسفة التحليلة المعاصرة**، (الجزائر، دار هومة، 2018، ص69

الخاصة بعملية البرهنة، وهذا هو جوهر المنطقانية التي وضع أسسها المنطق الفريجيي[1] الذي يعتبره البعض السبب في إهمال الأبحاث والدراسات المنطقية التي وصل إليها المنطق الإسلامي تحت تأثير الآراء القائلة بأن المنطق الإسلامي لم يأت بأي جديد في ميدان المنطق، و ليس لهذا الرأي كما رأينا أي مبرر منطقي على مستوى الواقع الفكري للمنطق[2].

ونحن في هذا الصدد يمكننا الرد على التصور الذي كان يعتقده الكثير من المشتغلين في ميدان المنطق في أن الفترة الإسلامية كانت محطة عبور لا أكثر ولا أقل وأنها خالية من كل إضافة جديدة للمنطق وفي الرد على ما قاله برتراند رسل من قبل في أن المنطق التقليدي لم يميز بين القضايا الشخصية والقضايا الحملية وبما في ذلك منطق ابن سينا، فإن ما قمنا بتحليله وعرضه في أنواع القضايا المهملة والمحصورة والشخصية في منطق ابن سينا كاف لدحض هذا الادعاء، أين يعتبر ابن سينا من بين أهم الفلاسفة الذين كانت لهم محاولات جادة في تطوير المنطق وهذا ما يؤكده الباحث أحمد موساوي في قوله:"كانت المحاولة البارزة في موضوع تطوير المنطق في الاتجاه الصوري للوصول إلى القوانين التي تصلح للتطبيق في كل مجالات الفكر، هي المحاولة التي قام بها ابن سينا[3]"

[1] – أحمد موساوي، **مدخل جديد إلى المنطق المعاصر**، ج1، مرجع سبق ذكره، ص39

[2] –ماهر عبد القادر محمد علي، **التطور المعاصر لنظرية المنطق**، (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1988)، ص86

[3] – أحمد موساوي، **مدخل جديد إلى المنطق المعاصر**، ج1، المرجع نفسه، ص37.

المبحث الثاني: نظرية تسوير المحمول بين ابن سينا وهاملتون:

يزعم الكثير من المشتغلين في ميدان المنطق أن نظرية تسوير المحمول من المواضيع الجديدة التي لم يتناولها المنطق التقليدي، كونها ظهرت مع التحولات الكبرى التي مست المنطق الحديث من خلال ربط المنطق بالرياضيات، ومنه فهم يعيبون على المناطقة التقليدين عدم الانتباه إلى أن المحمول هو أيضا له كم يجب الحديث عنه ودراسته دراسة تحليلية[1].

والنقاش الذي حدث بين دي مورغان ووليام هاملتون(**Hamilton William 1788 1856**) دليل على أن الاعتقاد السائد لدى هؤلاء أن فكرة تسوير المحمول هي فكرة جديدة وأن هاملتون إنتحل أفكار دي مورغان الذي كان يرى أن له السبق في تكميم المحمول يقول روبر بلانشي في هذا:"...كما اعترف هاملتون بذلك بكل نزاهة في الأخير،أن النظريتين على الرغم من بعض التشابه إندرجتا في سياقين مختلفين و تطورت كل منهما على حدة....."[2].

ومنه يذهب العديد من المناطقة إلى التأكيد على أن نظرية كم المحمول تعود إلى المنطقي البريطاني وليام هاملتون كونه أول من تنبه إليها*، مستلهما إياها من المنطق الأرسطي، وفي هذا يقول هاملتون:" إن من الأخطاء الأساسية للمناطقة عدم الأخذ بعين الاعتبار كون المحمول له في الغالب كم في الفكر، مثله مثل الموضوع، رغم أن هذا الكم لا يكون عادة مصرحا به بوضوح بصفته غير ضروري في الاستعمال العام للغة"[3].

---

[1] – فاطمة الحمياني، **حروف المعاني بين المناطقة والنحاة** مرجع سبق ذكره، ص382.

[2] –روبر بلانشي، **المنطق وتاريخه من أرسطو إلى راسل**، مرجع سبق ذكره، ص284

* – على الرغم من أن روبر بلانشي يؤكد على أن الإنجليزي جورج بنتام(George Bentham) في كتاب له بعنوان مخطط لنسق جديد في المنطق قام بذكر القضايا الثمانية التي ذكرها هاملتون بألفاظ مشابهة و ولكن ترتيبها كان مختلفا عن الترتيب الذي وضعه هاملتون، أنظر روبر بلانشي، المرجع نفسه، ص284.

[3]– فاطمة الحمياني، المرجع نفسه، ص382

ويضيف هاملتون أيضا في موقفه أن المحمول هو بمثابة الماصدق أيضا مثله في ذلك مثل الموضوع فمثلا قولنا:" كل حيوان هو إنسان" أو "كل الحيوان هو كل الإنسان" قال نحن واعون أن هذا محال ونشعر أيضا أنه محال إذا قلنا " كل إنسان هو كل حيوان "أو" كل الإنسان هو كل الحيوان" لأنهما لا يمكنهما أن يكونا متساويين في الوجود، وعليه قال لذلك إذا قلنا" كل إنسان هو حيوان" فإننا لا نفكر بـ" كل" بل"بعض" ببعض الحيوان ثم يذهب ليقول إننا نستطيع أن نجعل من هذا بغير تحديد إما موضوعا أو محمولا، ثم أضاف إلى ذلك قائلا إننا نستطيع أن نفكر ونقول "بعض الحيوان هو إنسان" الذي هو"بعض" أو"كل" إنسان وبالمقابل الإنسان (بعض أو كل) حيوان، بعض الحيوان[1].

إلا أن الباحث في المنطق الإسلامي يجد أن هذه الفكرة تعود إلى المناطقة المسلمين، الذين كان لهم السبق في استخدام التسوير و لفظ السور في القضايا الحملية وفي فكرة تسوير المحمول أيضا، وعلى ضوء الدراسات الحديثة لنظرية تسوير المحمول يظهر أن أبو نصر الفرابي هو الذي يعود له الفضل في استخدام مصطلح السور المنطقي، ويعود له هو الآخر الفضل في الحديث عن تسوير المحمول، أين نجده يقول في هذا:"... أما المحمول في المتقابلات فإنه إذا كان كليا، فإنه ليس ينبغي أن يقرن به سور أصلا، وذلك أن حمل المعنى الكلي إذا كان معه سور كلي ليس يحمل صادقا أصلا، وإنما يصدق فيه الحمل، إذا لم يكن مع المحمول سور أصلا... يعني به أنه ليس يوجد إيجاب أصلا يحمل في ذلك الإيجاب محمولا مقرونا به سور كلي، والحكم في نفسه كلي، مثال ذلك في قولك كل انسان هو كل حيوان، فإن الحيوان معنى كلي قد حمل على الإنسان، والإنسان موضوع كلي قرن به سور، فأخبر بأن الموضوع الكلي إذا قرن به سور كلي وحمل عليه معنى كلي وقرن بالمحمول سور كلي، ليس يكون أحيانا صادقا أصلا، كان المحمول كليا أعم من

[1] – فاطمة الحمياني، **حروف المعاني بين المناطقة والنحاة** مرجع سبق ذكره، ص383

الموضوع الكلي أو مساويا له في الحمل.... "[1]، يتضح لنا من خلال هذا النص أن المناطقة المسلمين وعلى رأسهم أبو نصر الفرابي هم من تناولوا مشكلة تكميم المحمول وأن هذه المشكلة لا تعتبر مشكلة حديثة كما يزعم الكثير من مؤرخي المنطق اليوم خصوصا الغربيين منهم.

ومن المناطقة المسلمين الذين تناولوا هذه المشكلة أيضا نجد ابن سينا الذي يعتبره بعض الباحثين في المنطق أول من وضع السور على محمول القضية، حيث يصنف القضايا ذات المحمول المسور إلى قضايا منحرفة وهذا السور يقع إدماجه في المحمول ويكون الحمل الواضح بين موضوع مسور موجود في ميدان التسوير وبين الجزء الحملي الذي يبني قضية على هذا الميدان، متطابقا بصورة هيكلية مع التمييز بين أوصاف الفئات وأوصاف القضايا وهو التمييز المعمول به داخل نظرية الأوصاف [2].

وفي الحديث عن القضايا المنحرفة فإن الشيخ الرئيس كما قلنا آنفا –حسب بعض الباحثين في ميدان المنطق–هو أول من درس القضايا المنحرفة في المنطق الإسلامي أين نجده في كتابه **الشفاء (العبارة)** يعطينا مثالا على هذا النوع من القضايا المنحرفة في قوله: " الإنسان كل حيوان"، مبيننا من خلال هذا المثال، أن السور اذا دخل على المحمول لم يكن ليدل على كلية الحكم، وأن هذه القضايا المنحرفة ليست ذات أهمية كبيرة في ميدان المنطق وأن الحديث عنها سببه معرفة أحوالها فقط ويظهر هذا بوضوح في قوله: "وأمثال هذه القضايا منحرفات وليس في إحصائها واستقصائها كبير جدوى، لكن العادة جرت بذكرها فلنتأملها ونعرف أحوالها"[3].

[1] – الفرابي، **المنطقيات للفرابي المجلد الثاني الشروح المنطقية**، مرجع سبق ذكره، ص95.

[2]– Shahid Rahman, **égalité et quntification du prédicat**, Al-Mukhatabat issue 08/20013,) p104.

[3] – ابن سينا، **الشفاء(العبارة)**، مصدر سبق ذكره، ص53.

إن المتأمل لعبارة ابن سينا "ليس في إحصائها واستقصائها كبير جدوى" يجد أن الشيخ الرئيس يرى عدم جدوى* وصلاحية تسوير المحمول حسب تصوره لأن التسوير في الأصل وكما هو معروف يلحق عادة في القضايا الحملية بالموضوع لا بالمحمول وعليه فإن الباحث في الأسباب التي جعلت ابن سينا يتناول القضايا المنحرفة يجد أنه يعود إلى مجموعة من الأسباب والدوافع الأساسية تكمن في ما يأتي:

– النقطة الأولى وكما أشرنا سابقا هي أن الغاية من المحمول في القضية الحملية هي أن المحمول هو المحكوم به أنه موجود أو ليس بموجود في شيء آخر[1]، ليس الحكم بأفراد المحمول على الموضوع، والسور اذا دخل على المحمول الذي ينظر إليه من الناحية المفهومية لا الماصدقية ينحرف عن موضعه الطبيعي وفي هذا يقول ابن سينا: "والسور الكلي يدل كلية الحكم بحسب الموضوع لا بحسب المحمول، فالمحمول وإن كان كليا فليس السور يدل على أن النسبة لكليته بل على أن نسبته إلى كلية الموضوع"[2].

– النقطة الثانية التي جعلت ابن سينا يتناول القضايا المنحرفة هي الرد على الاعتقاد الذي يذهب إليه بعض المناطقة في التأكيد على أن القضايا المهملة في حكم القضايا الكلية.

– أما النقطة الثالثة فهي إبراز دور الألف و اللام في اللغة العربية وأنها لا توجب لنا القضية الحملية الكلية دائما وهذا من أجل التمييز بين كلية الموضوع وكلية القضية.

---

* – هذا لا يعني أن الشيخ الرئيس لم يهتم بهذا النوع من القضايا، ولكنه لا يفضل العمل بها إلا إذا كان في ذلك فائدة للفرد و هذا ما يؤكده قوله:"...أما الصوادق فإن السور فيها جزء من المحمول، والسور فيها وما معه كشيء واحد حمل على الموضوع بإيجاب أو سلب فإن انتفعت بشيء في موضع من المواضع، فاستعمله كما تستعمل القضايا التي ليس في محمولها سور البتة" ويظهر لنا من خلال هذا النص أن ابن سينا كان برغماتيا في تعامله مع هذا النوع من القضايا المنحرفة: أنظر: ابن سينا، **الشفاء(العبارة)**، مصدر سبق ذكره، ص62.

[1] – ابن سينا، **النجاة في المنطق**، مصدر سبق ذكره، ص21.

[2] – ابن سينا، **الشفاء (العبارة)**، المصدر نفسه، ص52.

وهذا ما يصرح به الشيخ الرئيس في قوله:" إن وقوعنا في المنحرفات كان بسبب بياننا للفرق بين القضية الكلية وبين كونها كلية الموضوع، فبان في ما بين ذلك أن المهملات ليست في حكم المحصورات الكلية وأنها في حكم المحصورات الجزئية، وهي الأولى بها أن تسمى داخلة تحت المتضادة.... فلما تمادى بنا الكلام في بيان ذلك احتجنا إلى أن نعرف أن الحصر لا يجب أن يقع في الحكم من غير تناول المحمول أيضا واحتجنا أن نبين أن تناوله للمحمول كيف يكون، ووقعنا إلى المنحرفات وتأملنا حال الصدق والكذب فيها"[1]، المتأمل في هذه الفقرة يجد بوضوح أن ابن سينا كان السبّاق إلى تناول مشكلة تسوير المحمول التي يدعي البعض من المشتغلين بالمنطق اليوم أنها تعود إلى وليام هاميلتون.

إن رفض القضايا المنحرفة لم يقتصر على الشيخ الرئيس فقط، فلقد لاقت الرفض من طرف الكثير من المناطقة المسلمين من بعده، على اختلاف حججهم و تبريراتهم حيث نجد الطوسي مثلا في كتابه **تجريد المنطق** يقول:"والحملية التي تركب السور مع محمولها تسمى منحرفة"[2] فالسور المنطقي لا يمكن إقرانه إلى المحمول إنما يقرن إلى الموضوع.

وهذا ما يذهب إليه ابن عرفة في كتابه المختصر في المنطق أيضا حيث نجده يقول:" وحق السور اقترانه بالموضوع لأنه ذو الأفراد، فإن قرن بالمحمول سميت" منحرفة" كلية الموضوع أو جزئيته، ومحمولها كذلك" ولم يقتصر رفض ابن عرفة تسوير محمول القضايا المحصورة فقط بل امتد ذلك إلى القضايا الشخصية أيضا ويظهر هذا في قوله: "السور لا يجوز أن يقرن بالشخص"[3].

وفي موقف ابن زرعة من تسوير المحمول فإنه لا يبتعد عن التحليل الذي سيقدمه هاملتون وفي هذا يقول:" فأما المفسرون فيقتحمون هذا الباب و سيقتحمونه بأن يقولوا: إن

[1] – ابن سينا، **الشفاء(العبارة)**، مصدر سبق ذكره، ص66 .

[2] – نصير الدين الطوسي، **تجريد المنطق**، (ط1، بيروت، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1988) ص21.

[3] –ابن عرفة، **المختصر في المنطق**، شرح الامام محمد بن يوسف السنوسي، تحقيق: محمود اليعقوبي، (ط1، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2018)، ص، ص149، 150.

أمكن إضافة السور إلى المحمول بعد اقترانه إلى الموضوع فليقرنه، و لأن الأسوار أربعة فيجب أن يعهد إلى قضية ما ولا ريب أن فيها محمولا وموضوعا، وليجعل مع موضوعها واحدا من الأسوار، وليقرن إلى المحمول الأسوار الأربعة حتى تصير المقدمة ذات سورين فيتولد من ذلك ستة عشر مقدمة"[1]

وهذا ما يذهب إليه أيضا فيلسوف قرطبة ابن رشد في كتابه العبارة حيث اعتبر تسوير المحمول أمر مرفوض من الناحية المنطقية يقول في هذا:"وليس في القضايا قسمة من جهة اقتران السور بالمحمول،...لأن في السور متى قرن بالمحمول كان إما كذبا وإما فضلا أما الكذب ففي مثل قولنا كل انسان هو كل حيوان، وأما الفضل فمثل قولنا كل إنسان هو بعض الحيوان..."[2].

الرفض أيضا أكده الرازي في قوله:" من حق السور أن يرد على الموضوع الكلي إما وروده على الموضوع... وإما وروده على الكلي، فلأن السور يقتضي التعدد في ما يرد عليه والجزئي لاتعدد فيه، فإذا اقترن السور بالمحمول أو بالموضوع الجزئي، فقد انحرفت القضية عن الوضع الطبيعي، وتسمى منحرفة ويمكن حصر المنحرفة إلى أربعة أنواع :... لأن المحمول المسور إما جزئي، أو كلي وأيا كان فموضوعه كلي أو جزئي"[3].

ومن أجل توضيح هذا الرفض الذي قدمه المناطقة المسلمون لنظرية تسوير المحمول فإن نصر الدين الطوسي يعتقد أن سببه القراءة الخاطئة لبعض نصوص أفلاطون وأرسطو في ما يتعلق باللفظ "ما" الذي كان يعتقد بعض المشتغلين في ميدان المنطق أنه يحل محل السور المنطقي، ماجعلهم يؤكدون على إمكانية تسوير المحمول كما هو الحال في تسوير الموضوع، وهذا ما يوضحه الطوسي حسب فهمنا لهذا النص في قوله:" ...وقد إحتج قوم

[1] – فاطمة الحمياني، **حروف المعاني بين المناطقة والنحاة**، مرجع سبق ذكره، ص384.

[2] – ابن رشد، **تلخيص كناب العبارة**، نحقيق محمود قاسم، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981)، ص72.

[3] – قطب الدين الرازي، **شرح المطالع**، (ط1، ج2، إيران، منشورات ذوي القربي)، ص 37.

وقالوا بل السور ينبغي أن يضاف إلى المحمول، وتكون المقدمة صادقة، فإن أرسطو طاليس يقول في كتاب النفس: أن النفس كمال ما، ويعني بكمال ما أي كمال واحد، والكمال هو المحمول على النفس، وأفلاطون يقول إن الريطوريقا أي الخطابة قوة ما، فزعموا أن لفظ "ما" سور وليس الأمر على هذا لكن لفظة"ما" في هذا الموضع يجري مجرى الفصل، فإن لفظة "ما" في مواضع كثيرة تقوم مقام الفصل،فإنا إذا أقرناها بالحيوان قامت مقام الناطق والمائت، فهذا يكفي في إزالة هذا الاعتراض"[1].

إن الغاية من إعطاء كل هذه الآراء والمواقف يعود إلى الهدف الذي نريد أن نحققه من هذا البحث في المنطق الإسلامي عموما ومنطق ابن سينا خصوصا لنؤكد للقاريء أن ما قدمه المناطقة المسلمون في ميدان المنطق يقارب كثيرا ما توصل إليه المناطقة المعاصرون اليوم في أبحاثهم ونظرياتهم، وعليه كان لزاما إعادة الاعتبار لما قدمه المنطق الإسلامي من إضافات لميدان المنطق، وعلينا العمل من جديد على كتابة تاريخ المنطق بأدوات ووسائل جديدة لا تغفل عما قدمه المناطقة المسلمون من إضافات مازالت مادة خاما تحتاج إلى الدراسة والتحليل.

بعد تناولنا لكل هذه الآراء التي تؤكد أن تسوير المحمول يعود إلى المناطقة المسلمين، سنحاول البحث في كيفية تناول القضايا المنحرفة عند الشيخ الرئيس، وعند هاملتون للتقريب بين الدراستين التقليدية و الحديثة وإبراز نقاط الاختلاف بينهما، فكيف عالج ابن سينا القضايا المنحرفة؟ وهل التصور الذي قدمه الشيخ الرئيس تجاوز التصور الذي قدمه هاملتون؟

[1]–نقلا عن: فاطمة الحمياني، **حروف المعاني بين المناطقة والنحاة**، مرجع سبق ذكره، ص384.

1.تحليل القضايا المنحرفة في منطق ابن سينا:

إن الشيخ الرئيس وفي حديثه عن القضايا المنحرفة لم يبدي اهتمامه بالقضايا المحصورة فقط، بل امتد اهتمامه إلى القضايا الشخصية و القضايا المهملة، وفي تحليله لهذه الأنواع المختلفة من القضايا المنحرفة فإن الشيخ الرئيس يعطي الاعتبار إلى مادة القضية التي يوضحها في كتابه النجاة من المنطق في قوله:"المادة الواجبة هي حالة المحمول بالقياس إلى الموضوع يجب بها لا محالة أن يكون دائما في كل وقت، أي يكون الصدق مع الموجب في كل وقت.... والمادة الممتنعة هي حالة للمحمول بالقياس إلى الموضوع يكون الصدق فيها دائما مع السلب...والمادة الممكنة هي حالة للمحمول بالقياس إلى الموضوع لايدوم بها له صدق في إيجاب ولا سلب"[1].

وعليه فالمادة تتمثل في حالة المحمول بالقياس إلى الموضوع وتكون المادة واجبة، وإما ممتنعة وإما ممكنة وهي التي يصدر من خلالها ابن سينا الحكم على القضية بالصدق أو الكذب، ومنه تنقسم القضايا المنحرفة عند ابن سينا إلى أنواع مختلفة ومتعددة يمكن حصرها في ما يأتي:

1.1-المنحرفات المحصورة: بما أن القضايا المحصورة كما رأينا سابقا وكما هو معروف تنقسم إلى أربعة أقسام (كلية موجبة-كلية سالبة- جزئية موجبة-جزئية سالبة) فإن ابن سينا يذهب إلى توزيع الأسوار على هذه القضايا ليصل بنا إلى ستة عشر قضية منحرفة محصورة والتي يمكن توضيحها في ما يأتي:

1.1.1. القضية المحصورة التي يكون سور موضوعها كليا موجبا:

1- سور الموضوع كلي موجب و سور المحمول كلي موجب: مثال ذلك: كل واحد من الناس كل واحد من الحيوان.

[1] – ابن سينا، **النجاة**، مصدر سبق ذكره، ص، ص23، 24.

2- سور الموضوع كلي موجب وسور المحمول كلي سالب: مثال ذلك: كل إنسان لا واحد من كذا.

3- سور الموضوع كلي موجب وسور المحمول جزئي موجب: مثال ذلك: كل كذا هو بعض كذا.

4- سور الموضوع كلي موجب وسور المحمول جزئي سالب: مثال ذلك: كل انسان لا كل كذا[1].

وفي ضبطه لصدق وكذب القضايا يذهب الشيخ الرئيس بربط هذه القضايا بالممكن، والواجب والممتنع، فإن القضية التي يكون فيها الموضوع مسورا بكلي موجب والمحمول كذلك مسور بسور كلي موجب فإنه لا يصدق في كل حال من الأحوال (الممتنع، الواجب والممكن)[2].

وإذا كان المحمول مصحوب بسور كلي سالب فإن حكم القضية:

- كاذبة في **الممكن** مثال ذلك: كل إنسان لا واحد من الكاتبين.
- صادقة في **الممتنع** مثال ذلك: كل انسان ولا واحد من الحجارة.
- كاذبة في **الواجب** مثال ذلك: كل إنسان لا واحد من الحيوان[3].

وإذا كان المحمول مصحوبا بسور جزئي موجب فإن حكم القضية :

- صادقة في **الوجوب** مثال ذلك :كل إنسان بعض الحيوان.
- كاذبة في **الممتنع** مثال ذلك: كل انسان بعض الحجارة.
- كاذبة في **الممكن** مثال ذلك: كل انسان بعض الكتاب.

وإذا كان المحمول مصحوبا بسور جزئي سالب فإن حكم القضية:

---

[1] – ابن سينا، **الشفاء(العبارة)**، مصدر سبق ذكره، ص، ص59، 60.

[2] – المصدر نفسه، ص59.

[3] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

- صادقة في **الوجوب** مثال ذلك: كل انسان لا كل حيوان.
- صادقة في **الممتنع** مثال ذلك:كل انسان لا كل حجر.
- صادقة في **الممكن** مثال ذلك: كل إنسان لا كل كاتب[1].

2.1.1. القضية المحصورة التي يكون سور موضوعها كليا سالبا:

1- سور الموضوع كلي سالب وسور المحمول كلي موجب: مثال ذلك: لاواحد من كذا كل كذا.

2- سور الموضوع كلي سالب وسور المحمول كلي سالب: مثال ذلك: لا واحد من كذا هو لا واحد من كذا.

3- سور الموضوع كلي سالب وسور المحمول جزئي موجب: مثال ذلك: لا واحد من كذا هو بعض كذا.

4- سور الموضوع كلي سالب وسور المحمول جزئي سالب: مثال ذلك: لا واحد من كذا ليس كل كذا[2].

وفي ضبطه لصدق و كذب القضايا يذهب الشيخ الرئيس بربط هذه القضايا بالممكن، والواجب و الممتنع، فإن القضية التي يكون فيها الموضوع مسورا بكلي سالب ثم قرن المحمول فيها بسور كلي موجب يكون حكم القضية:

- صادقة في **الواجب** مثال ذلك:لا واحد من الناس هو كل حيوان.
- صادقة في **الممتنع** مثال ذلك:لا واحد من الناس هو كل حجر.
- صادقة في **الممكن** مثال ذلك: لا واحد من الناس هو كل كاتب.

وإذا كان السور المقرون بالمحمول كلي سالب يكون حكم القضية:

- صادقة في **الواجب** مثال ذلك: ليس واحد من الناس ليس واحد من الحيوان.

[1] – ابن سينا، **الشفاء(العبارة)**، مصدر سبق ذكره، ص60.

[2] – المصدر نفسه، ص، ص60، 61.

- كاذبة في **الممكن** مثال ذلك: ليس ولا واحد من الناس ليس ولا واحد من الكتاب.
- كاذبة في **الممتنع** مثال ذلك: ليس ولا واحد من الناس ولا واحد من الحجارة[1].

و إذا كان السور المقرون بالمحمول جزئيا موجبا يكون حكم القضية:

- كاذبة في **الواجب** مثال ذلك: ليس ولا واحد من الناس هو بعض الحيوان.
- كاذبة في **الممكن** مثال ذلك: ليس ولا واحد من الناس هو بعض الكاتب.
- صادقة في **الممتنع** مثال ذلك: ليس واحد من الناس هو بعض الحجارة.

وإذا كان السور المقرون بالمحمول جزئيا يكون حكم القضية:

- كاذبة في **الواجب** مثال ذلك: ليس ولا واحد من الناس ليس كل حيوان.
- كاذبة في **الممكن** مثال ذلك: ليس ولا واحد من الناس ليس بكاتب.
- كاذبة في **الممتنع** مثال ذلك: ليس ولا واحد من الناس ليس كل حجر[2].

3.1.1. القضية المحصورة التي يكون سور موضوعها جزئيا موجبا :

1- سور الموضوع جزئي موجب وسور المحمول كلي موجب: مثال ذلك: بعض كذا هو كل كذا.

2- سور الموضوع جزئي موجب وسور المحمول كلي سالب: مثال ذلك: بعض كذا لا واحد من كذا.

3- سور الموضوع جزئي موجب وسور المحمول جزئي موجب: مثال ذلك: بعض كذا بعض كذا.

4- سور الموضوع جزئي موجب وسور المحمول جزئي سالب: مثال ذلك: بعض كذا ليس كل كذا.

[1] – ابن سينا، **الشفاء(العبارة)**، مصدر سبق ذكره، ص70.

[2] – المصدر نفسه، ص71.

وفي ضبطه لصدق وكذب القضايا يذهب الشيخ الرئيس إلى التأكيد على أن القضية التي يكون فيها الموضوع مسورا بسور جزئي موجب يكون كاذبا أين تصدق القضية التي يكون فيها موضوعها مقرونا بسور كلي سالب، ويكون صادقا أين تكذب القضية التي يكون فيها موضوعها مقرونا بسور كلي سالب[1].

4.1.1 القضية المحصورة التي يكون سور موضوعها جزئيا سالبا :

1- سور الموضوع جزئي سالب وسور المحمول كلي موجب: مثال ذلك: ليس كل كذا هو كل كذا.

2- سور الموضوع جزئي سالب وسور المحمول كلي سالب: مثال ذلك: ليس كل كذا لاواحد من كذا.

3- سور الموضوع جزئي سالب وسور المحمول جزئي موجب: مثال ذلك: ليس كل كذا بعض كذا.

4- سور الموضوع جزئي سالب وسور المحمول جزئي سالب: مثال ذلك: ليس بعض كذا ليس كل كذا.

وفي ضبطه لصدق وكذب القضايا يذهب الشيخ الرئيس إلى التأكيد على أن القضية التي يكون فيها الموضوع مسورا بسور جزئي سالب يكون صادقا أين تكذب القضية التي يكون فيها موضوعها مقرونا بسور كلي موجب إذا كان مساويا لها في جانب المحمول[2].

1. 2.القضايا المنحرفة المهملة:

القضايا المهملة هي القضايا التي لا سور لها، والمعلوم أن ابن سينا يؤكد على أن حكمها هو حكم الجزئية، وفي حديثه عن القضايا المنحرفة المهملة فإن الشيخ الرئيس

[1] – ابن سينا، **الشفاء(العبارة)**، مصدر سبق ذكره، ص62.

[2] – المصدر نفسه، ص62.

يتحدث عن أربع أنواع منها حسب نوع السور المنطقي الذي يدخل على محمولها، باعتبار أن الموضوع فيها لا يكون مصحوبا بسور منطقي، وتتمثل هذه القضايا في ما يأتي:

إذا كان محمول القضية المنحرفة المهملة مصحوبا بسور كلي موجب، فيذهب ابن سينا أن البعض يظن بصدقها في بعض المواضع مثال ذلك: إن الإنسان كل ضحاك وفي تحليله لهذا المثال يعتقد ابن سينا أن هذا ظن خطأ لأن قولنا إنسان نعني به طبيعة الإنسان، وكل ضحاك نعني به كل واحد مما هو ضحاك، وطبيعة الإنسان لا توصف بأنها كل واحد من الضحاكين، وهنا يريد ابن سينا التمييز بين حكمين الأول يكون كاذبا والثاني يكون صادقا فإن نحن قلنا إن الإنسان العام هو الضحاك العام على سبيل الحمل فقد يكون صادقا، ولا يصدق على طبيعة الإنسان ذلك لأن الإنسان ليس هو الضحاك العام وإلا لكان كل انسان ضحاكا عاما[1]، ويكون حكم القضية فيها أيضا:

- كاذبة في **الممتنع** مثال ذلك:الإنسان كل حجر.
- كاذبة في **الممكن** مثال ذلك: الإنسان كل كاتب[2].

إذا كان محمول القضية المنحرفة المهملة مصحوبا بسور كلي سالب يكون حكم القضية:

- كاذبة في **الواجب** الذي هو أعم مثال ذلك: الإنسان هو لا واحد من الحيوان.
- صادقة في **الواجب** المساوي مثال ذلك :الإنسان هو ولا واحد من الضحاك، والمقصود هنا بالإنسان الإنسان العام، والقول بلا واحد من الضحاك سلبا عن واحد واحد من أشخاص الضحاك، و إذا كان هو ذلك المعنى لم يكن واحد من الآحاد التي توضع تحت الضحاك هو الإنسان العام.
- صادقة في **الممتنع** مثال ذلك:الإنسان هو لا شيء من الحجر.

[1] – ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص87.

[2] – المصدر نفسه، ص57.

– صادقة في **الممكن** مثال ذلك: الإنسان العام من حيث هو عام هو ولا واحد واحد من الكتاب[1].

وإذا كان محمول القضية المنحرفة المهملة مصحوبا بسور جزئي موجب تكون القضية:

- صادقة في **الواجب** العام مثال ذلك: الإنسان هو بعض الحيوان.
- كاذبة في **الواجب** المساوي مثال ذلك:الإنسان هو بعض الضحاك.
- كاذبة في **الممتنع** مثال ذلك: الإنسان بعض الحجارة[2].

وإذا كان محمول القضية المنحرفة المهملة مصحوبا بسور جزئي سالب تكون القضية:

- صادقة في **الواجب** مثال ذلك:الإنسان ليس هو كل حيوان وليس هو كل ضحاك.
- صادقة في **الممتنع** مثال ذلك: الإنسان ليس هو كل حجر.
- صادقة في **الممكن** مثال ذلك: الإنسان ليس هو كل كاتب[3].

1. 3.القضايا الشخصية المنحرفة:

في ضبطه لمفهوم القضايا الشخصية يقول الشيخ الرئيس:" إذا كانت القضية حملية وموضوعها شيء جزئي، سميت مخصوصة" وعليه فالقضية الشخصية أو المخصوصة هي ماكان موضوعها حدا جزئيا موجبا أو سالبا[4]، والقضايا الشخصية المنحرفة هي القضايا التي سبق محمولها سور منطقي ويذهب ابن سينا إلى تقسيمها إلى ثمانية أنواع حسب نوع

[1] – ابن سينا، **الشفاء(العبارة)**، مصدر سبق ذكره، ص58.

[2] – المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – المصدر نفسه، ص58.

[4] – المصدر نفسه، ص229.

المحمول الذي يكون تارة معنى شخصيا وتارة أخرى معنى كليا يقول في هذا: "والمحمول إما أن يكون معنى كليا أو معنى شخصيا"[1] وتتمثل هذه القضايا في ما يأتي:

1.3.1. القضايا الشخصية المنحرفة التي يكون فيها المحمول معنى شخصي:

- تكون كاذبة إذا كان سور المحمول الشخصي كليا موجبا مثال ذلك: زيد كل هذا الشخص.
- تكون صادقة إذا كان سور المحمول الشخصي كليا سالبا مثال ذلك: زيد ليس ولا واحد من هذا الشخص.
- تكون كاذبة إذا كان سور المحمول الشخصي جزئيا موجبا مثال ذلك: زيد بعض هذا الشخص.
- تكون صادقة إذا كان سور المحمول الشخصي جزئيا سالبا مثال ذلك: زيد ليس كل هذا الشخص[2].

3.1 .2. القضايا الشخصية المنحرفة التي يكون فيها المحمول معنى كليا: في اصدار الحكم على هذا النوع من القضايا يضيف ابن سينا حكما ثالثا يسميه بالموقوف والذي يقصد به ما لم نستطع الحكم عليه بالصدق ولا الكذب موضحا هذا بالمثال التالي: زيد ليس ولا واحدا من الكتاب في هذا المثال يكون الحكم كاذبا إذا كان زيد في الواقع كاتبا ونحن حكمنا عليهم بعدم القدرة على ذلك، وأما إن كان زيد بالفعل لا يملك القدرة على الكتابة فالحكم الذي أوقعناه عليه حكم صحيح [3].

إذا كان محمول القضية الشخصية المنحرفة معنى كليا وكان السور المرتبط به سورا كليا موجبا فإن حكم القضية تكون:

---

[1] – ابن سينا، **الشفاء (العبارة)**، مصدر سبق ذكره، ص54.

[2] – المصدر نفسه، ص55.

[3] –المصدر نفسه، ص56.

- كاذبة في **الواجب** مثال ذلك: زيد كل الإنسان.
- كاذبة في **الممكن** مثال ذلك: زيد كل الكاتب.
- كاذبة في **الممتنع** مثال ذلك: زيد كل الحجر.[1]

وإذا كان محمول القضية الشخصية المنحرفة معنى كليا وكان السور المرتبط به سورا كليا سالبا فإن حكم القضية يكون:

- كاذبة في الواجب مثال ذلك: زيد ليس ولا واحدا من الحيوان.
- موقوفة في الممكن مثال ذلك: زيد ليس ولا واحدا من الكاتب.
- صادقة في الممتنع مثال ذلك: زيد ليس ولا واحدا من الحجر.

وإذا كان محمول القضية الشخصية المنحرفة معنى كليا وكان السور المرتبط به سورا جزئيا موجبا فإن حكم القضية يكون:

- صادقة في الواجب مثال ذلك: زيد هو بعض الإنسان.
- موقوفة في الممكن مثال ذلك: زيد هو بعض الكاتب.
- كاذبة في الممتنع مثال ذلك: زيد هو بعض الحجر[2].

وإذا كان محمول القضية الشخصية المنحرفة معنى كليا وكان السور المرتبط به سورا جزئيا سالبا فإن حكم القضية يكون:

- صادقة في الواجب مثال ذلك:زيد ليس كل حيوان.
- صادقة في الممكن مثال ذلك:زيد ليس كل كاتب.
- صادقة في الممتنع مثال ذلك: زيد ليس كل حجر[3].

[1] ابن سينا، **الشفاء(العبارة)**، مصدر سبق ذكره، ص56.

[2] – المصدر نفسه، ص56.

[3] – المصدر نفسه، ص56

2.تحليل القضايا المنحرفة (تكميم المحمول) عند وليام هاملتون:

إن المتأمل لنظرة هاملتون للمنطق يجد أنها تقارب النظرة الكانطية له كونه يؤكد على ضرورة التمييز بين الصورة والمادة أي بين صورة الفكر ومادته و هذا ما يظهر بوضوح في قوله:" يستبعد المنطق كل ما له صلة من قريب أو من بعيد بمادة المعرفة، فهو لا يهتم إلا بالصورة المشتركة"[1].

وبما أن الهدف الأساسي من المنطق كما يقول هاملتون يتمثل في التعبير الصريح بالألفاظ عن كل ما هو موجود ضمنيا في الفكر، فإنه علينا التصريح عن كم المحمول كونه موجودا أثناء الحكم، وعليه يذهب هاملتون إلى تقسيم جديد للقضايا الحملية من حيث الكم والكيف إلى ثمانية أنواع مخالفا بذلك المنطق التقليدي الذي قسمها إلى أربعة أنواع فقط[2].

وعليه فإن ماجاء به هاملتون قلب الصورة التقليدية رأسا على عقب كما تصور المنطقي **جول تريكو** (Jules **Tricot**) كونه أعطى الماصدق مكانة مطلقة استطاع من خلالها اقامة منطق آلي اصطناعي بعيد عن التفكير الحقيقي، أهمل من خلاله قصدا مضمون التصورات[3]

وفي الحديث عن مشكلة تسوير المحمول في منطق هاملتون سنجد أنها مرت بمرحلتين، في المرحلة الأولى قام هاملتون بتسوير القضايا الموجبة فقط ولقد كانت بدايتها سنة 1833، لتتوسع هذه النظرية أكثر في مرحلتها الثانية لتمتد إلى تسوير القضايا السالبة[4]، وتتمثل القضايا الثمانية التي صاغها هاملتون في ما يلي:

---

[1] – أحمد موساوي، **معجم المناطقة**، مرجع سبق ذكره، ص253.

[2] – عبد الرحمان بدوي، **المنطق الصوري والرياضي**، مرجع سبق ذكره، ص267

[3] –جول تريكو، **المنطق الصوري**، مرجع سبق ذكره، ص154.

[4] – أحمد موساوي، **معجم المناطقة**، المرجع نفسه، ص253.

– **الموجبة الكل كلية:** ويرمز لها بـ: U صورتها :كل أ هي كل ب مثال ذلك: كل مربع هو كل ذي أربعة أضلاع.

– **الموجبة الكل جزئية:** ويرمز لهاب:A صورتها: كل أ هي بعض ب مثال ذلك: كل مربع هو بعض الأشكال الهندسية.

– **الموجبة الجزء كلية:** ويرمز لهاب:Y صورتها: بعض أ هي كل ب، مثال ذلك: بعض الأشكال الهندسية هي كل مربع.

– **الموجبة الجزء جزئية:** ويرمز لهاب:I صورتها:بعض أ هي بعض ب، مثال ذلك: بعض الأشكال المتساوية الأضلاع هي بعض المربعات[1].

– **سالبة الكل كلية:** ويرمز لهاب:E صورتها:لاواحد من أ هو كل ب، مثال ذلك: لا واحد من المثلثات هو واحد من المربعات.

– **سالبة الكل جزئية:** ويرمز لهاب:N صورتها:لا واحد من أ هي بعض ب، مثال ذلك: لا واحد من المربعات هو بعض الأشكال الهندسية.

– **سالبة الجزء كلية:** ويرمز لهاب:O صورتها: بعض أ هي ليست أي ب، مثال ذلك: بعض المربعات هي ليست أي المثلثات.

– **سالبة الجزء جزئية:** ويرمز لها بـ: ω صورتها:ليس بعض أ بعض ب، مثال ذلك: ليس بعض المثلثات هو بعض المتساوي الأضلاع[2].

ويذهب هاملتون إلى أنه بهذا التسوير للمحمول تصبح القضية مجرد معادلة ومساواة ومطابقة بين فكرتين بالنسبة إلى ماصدقهما، وهذا يمكن من تسهيل عملية العكس، أين تصبح كل القضايا الحملية لها قابلية العكس المستوي التام[3].

---

[1] –عبد الرحمان بدوي، **المنطق الصوري و الرياضي**، مرجع سبق ذكره، ص267.

[2] – المرجع نفسه، ص 268.

[3] –روبر بلانشي، **المنطق و تاريخه من أرسطو إلى راسل**، مرجع سبق ذكره، ص283.

إنه من خلال المقارنة بين ما قدمه ابن سينا وهاملتون حول مشكلة تسوير فإنه يمكن الوصول إلى النتائج الآتية:

– إن البحث الذي قدمه ابن سينا لفكرة تسوير المحمول أكمل وأوسع من التقديم الذي قدمه هاملتون كونه لم يكتف بالبحث في القضايا المحصورة فقط بل امتد بحثه ليشمل القضايا الثمانية التي تحدث عنها هاملتون ويضيف إليها قضايا أخرى، وقام أيضا بالبحث في القضايا الشخصية و المهملة و بين أحكام كل منهما.

– المبررات التي قدمها الشيخ الرئيس في تناوله للقضايا المنحرفة تجعلنا نؤكد أن ابن سينا أدرك النقص الموجود في هذا النوع من القضايا، في حين حاول هاملتون إضفاء نوع من المصداقية لنظرية تكميم المحمول ما جعله يتعرض لجملة من الانتقادات من طرف مجموعة كبيرة من المناطقة المعاصرين من أمثال دي مورغان وجون ستوارت لأن هاملتون حسب اعتقادهم كان على جهل بالرياضيات، ولقد وصفه الأمريكي تشارلز بيرس(1839– 1914) بالتلميذ العاجز في ميدان الرياضيات، ووصفه المنطقي الفرنسي لويس كوتيرا (1868– 1914) بأسوأ منطقي[1].

وعليه من خلال هذا الطرح يمكننا القول أنه كان من الأجدر بمؤرخي المنطق أن يقوموا بإنصاف المناطقة المسلمين عموما والشيخ الرئيس خصوصا، لأن ما قدمه ابن سينا يختصر لنا ما قدمه المنطق في صورته الحديثة والمعاصرة اليوم.

[1] – أحمد موساوي، **معجم المناطقة**، مرجع سبق ذكره، ص254.

المبحث الثالث: السلب والعدول بين منطق الشيخ الرئيس والمنطق الحديث:

إن الحديث عن أدوات النفي في المنطق يعد في المرتبة الثانية بعد الإيجاب، وفي المرتبة الأولى بالنسبة لجميع الروابط*، وتسمى أدوات النفي أيضا روابطا ذلك لأنه يقال عنها روابط السلب** وهذا ما أكده المعلم الأول في قوله:" أن القول الواحد الأول الجازم هو الإيجاب، ثم بعده السلب و أما سائر الأقاويل كلها، فإنها تصير واحدا برباط يربطها"[1].

وفي حديث المعلم الثاني عن أدوات النفي فإنه يصنفها ضمن الحواشي وهذا ما يوضحه في كتابه الألفاظ المستعملة في المنطق من خلال قوله: "والحواشي أصناف كثيرة ...ومنها ما إذا قرن بالشيء دل على أنه قد نفي مثل، ليس ولا"[2] والملاحظ لهذا النص يجد أن أبو نصر الفرابي لا يميز في حديثه عن النفي كما هي العادة عند المناطقة بين استخدام (ليس) واستخدام (لا) لأن الأولى كما سيتضح لنا تستخدم للدلالة على السلب والثانية تستخدم للدلالة على العدول.

أما الشيخ الرئيس في حديثه عن القضايا المعدولة فإنه، يحاول التمييز بينها وبين القضايا البسيطة من خلال قوله:"القضية البسيطة: هي التي موضوعها اسم محصل

---

* – يشير الباحث المغربي محمد مرسلي إلى نقطة مهمة جدا في الحديث عن تسمية النفي بالرابط لأن هذا فيه شيء من التعميم الذي قد يؤدي إلى نوع من الحرج في التلقين على حد قوله، لهذا يذهب بعض المناطقة الغربيين إلى استخدام كلمة Operateur بدل استخدام كلمة Connecteur، ومنه لا يجب أن ينحصر في ذهن الباحث فهم كلمة رابط بناءً على الدلالة اللغوية لهذه الكلمة، و إنما المقصود بالربط هو التركيب.

أنظر: محمد مرسلي، **دروس في المنطق الاستدلالي الرمزي**، (ط1، المغرب، دار توبقال للنشر، 1989)، ص22

** - نعبر عن النفي و السلب في اللغة العربية بعدة أدوات مختلفة و متنوعة منها الآداة (ليس)، (لا)، (لم)، (لن) و(ما النافية)....وكلها تقوم بدور النفي حسب الشروط المختلفة التي يضعها النحو للجمل التي نريد نفيها، أنظر:محمد مرسلي، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[1] – أرسطو، **العبارة**، مرجع سبق ذكره، ص103

[2] –أبو نصر الفرابي، **الألفاظ المستعملة في المنطق**، مرجع سبق ذكره، ص45.

ومحمولها اسم محصل، وأما القضية المعدولة فهي التي موضوعها أو محمولها اسم غير محصل كقولك: "اللاإنسان أبيض"، أو" الإنسان لا أبيض"[1].

ويتضح من خلال هذا التمييز الذي يقدمه ابن سينا أن القضايا تنقسم إلى قضايا محصلة وقضايا معدولة، الأولى يكون فيها الموضوع والمحمول غير منفيان، أما الثانية فهي القضايا التي يدخل عليها النفي على الموضوع أو المحمول، وهناك فرق جوهري يجب توضيحه في الحديث عن العدول والسلب، وهو **أن** السالبة ليست نفي الموضوع أو المحمول وإنما هي تعني نفي ثبوت المحمول للموضوع بغض النظر على أن الموضوع أو المحمول منفي في ذاته، وعليه يمكن القول أن القضية السالبة هي سلب ثبوت الموضوع للمحمول، وهذا ما يؤكده في قوله:" وربما كان التركيب من حرف السلب مع غيره، كمن يقول زيد هو غير بصير"[2] والملاحظ لهذا المثال يجد أن المحمول يتركب من حرف السلب (غير) واللفظ (بصير) في حين يكون النفي في القضايا المعدولة يدخل السلب على المفردات(الموضوع، المحمول) ولا يدخل على الجملة أو القضية ككل، وهنا يكمن جوهر الاختلاف بين القضايا المعدولة و القضايا المحصلة.

وفي حديثه عن العدول والتحصيل يذهب الشيخ الرئيس للحديث عند نقطة مهمة متعلقة بالدلالة والمعنى، على الرغم من أنه لا يُفَصِل فيها كثيرا ويرجع الأمر في ذلك إلى أصحاب اللغة* لا إلى المشتغلين بميدان المنطق، إلا أنه يرصد لنا الآراء المختلفة التي

---

[1] – ابن سينا: **النجاة**، مصدر سبق ذكره، ص25.

[2] – ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص239

* – يقول في هذا الشيخ الرئيس:".. حتى يكون غير البصير إنما يدل على الأعمى فقط أو على فاقد البصر و لو كان طبعا أو ماهو أعم من ذلك فليس بيانه للمنطقي، بل على اللغوي بحسب لغة اللغة".
أنظر: **الإشارات والتنبيهات**، المصدر نفسه، ص243.

دارت حولها بين المفكرين و اللغوين، وتظهر هذه المشكلة في قوله:" ونعني بغير البصير الأعمى، أو معنى أعم منه"[1].

والسؤال الذي يطرح هنا: هل قولنا**غير بصير** تعطي المعنى نفسه لـ: **الأعمى؟** .

يذهب البعض من المفكرين إلى التأكيد على أنه يمكن القول بهذا، لأنه لا فرق بين قولنا غير بصير، وقولنا أعمى، إلا أن البعض الآخر يرفض القول بهذه المماثلة، ذلك لأن قولنا غير بصير **أعم** من الأعمى، فصفة الأعمى تقال فقط لمن كان يجب أن يتصف بالبصر ولم يبصر، مثال ذلك الإنسان، الحيوان الذي يتصف بهذه الصفة*...، ولا تقال مثلا للحجر الذي لا يمكنه أن يبصر، وعليه فلفظة غير البصير تطلق على كل شيء لا يبصر، ولا يمكنه أن يتصف بهذه الصفة مثلا الحجر يقال له غير بصير ولا يقال له أعمى لأنه لا يحق له أن يبصر مطلقا في حين تقال كلمة أعمى لكل من حق له البصر ولكنه لم يبصر[2].

والمعدولة عموما ما كان موضوعها أو محمولها أو كلاهما معدولا سواء أكانت موجبة أم سالبة، وتسمى أيضا معدولة الموضوع، أو معدولة المحمول، أو معدولة الطرفين حسب حدوث العدول على الموضوع أو المحمول أو كليهما، وعليه يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

---

[1] – ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص239

* – قلنا الحيوان الذي يتصف بهذه الصفة قصدا لأن الطوسي في شرحه لما قاله الشيخ الرئيس يعطينا في هذا أمثلة عن حيوانات لا تتميز بصفة البصر كالعقرب والخلد اللذين ليسا من شأنهما البصر على الرغم من توفر ذلك في جنسهما جنس الحيوان.

أنظر: ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، المصدر نفسه، ص243.

[2] – المصدر نفسه، ص ص239، 243.

1-معدولة الطرفين:

وهي التي يدخل فيها النفي على طرفي القضية الموضوع والمحمول فيكون الأول منفيا و الثاني منفيا، مثال ذلك: كل لا عالم هو غير صائب الرأي[1].

2-معدولة الموضوع محصلة المحمول:

النفي دخل على الموضوع ولم يدخل على المحمول، مثال ذلك: **غير البصير أمّي،** وعادة تكون قليلة البحث فيها والحديث عنها وهذا لسببين الأول هو عدم وجود التباس وخلط بينها و بين السالبة عكس القضية معدولة المحمول، أما السبب الثاني فيكمن في أن أغلب الاستعمال يكون معدولة المحمول، وفي كل حديث عن العدول يفهم منه العدول الخاص بالمحمول لا غير،وهذا ما يؤكده الطوسي في قوله:" إلا أن القضية المعدولة إذا أطلقت فهم منها معدولية المحمول... وقد يقل البحث في هذا الصنف لعدم التباسه بالسالبة"[2].

3-محصلة الموضوع معدولة المحمول:

في هذا النوع يدخل النفي على المحمول فقط، وتكون معدولة المحمول ثابتة للموضوع أو منفية عن الموضوع وعليه فإنها تكون إما موجبة أو سالبة: مثال ذلك: زيد هو غير جاهل هذه القضية موجبة معدولة المحمول لأننا أثبتنا الموضوع للمحمول.

سالبة معدولة المحمول مثال: زيد ليس هو غير بصير قمنا بنفي المحمول للموضوع، وهذا ما يؤكده الطوسي في شرحه :" فتكون القضية إيجابية إذا كانت حاكمة بثبوت المحمول المعدول، للموضوع، و سلبية، إذا كانت حاكمة بنفيه عنه"[3]

[1] -عمار محمد كاظم الساعدي، **شرح منطق المظفر، ج2**، مرجع سبق ذكره، ص152.

[2] – ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص243.

[3] – المصدر نفسه، ص240.

وفي حديثه عن القضايا المحصلة والمعدولة يعود الشيخ الرئيس من جديد للحديث عن الرابطة في القضايا الحملية، ليميز بين القضية الحملية السالبة و القضية المعدولة من حيث **اللفظ أو الأداة** وعليه إذا كان **السلب قبل** أداة الربط كقولنا مثلا: زيد ليس هو كاتب فالقضية هنا قضية حملية سالبة، أما إذا كان **السلب بعد** أداة الربط فتكون القضية معدولة المحمول مثال ذلك:زيد هو غير كاتب، وقد يحدث أيضا أن يكون هناك نفي مضاعف وفي هذا يعطينا الشيخ الرئيس المثال التالي: زيد ليس هو غير بصير، فإن القضية تكون سالبة معدولة[1].

وللتمييز بين القضايا المحصلة والمعدولة في القضايا الثنائية أي تلك التي لا تحتوي على أداة الربط فإن شارح الشيخ الرئيس الطوسي يرجع التمييز إلى نقطتين أساسيتين: الأولى تتمثل في **نية المتكلم**، فإن كانت نيته ينفي الربط أو ينفي المحمول، أما الثانية فهي التي سبقت الإشارة إليها من قبل في حديثنا عن التمييز بين المحصلة والمعدولة من خلال **الاصطلاح** و استخدام الأداة (ليس) للسلب، والأداتين(غير، لا) للعدول وهذا ما يوضحه في قوله:" وأما في الثنائية:فالفرق بينهما إما بالنية، أو بالاصطلاح....كما يقال في اختصاص "ليس" بالسلب و "غير" بالعدول"[2].

وفي الحديث عن نية المتكلم فإن الشيخ الرئيس يؤكد في كتابه النجاة هذه الفرضية في قوله:" ..من جهة نية القائل مثلا إذا قال:"زيد لا بصير"، فعنى به أن زيدا ليس هو ببصير، كان سلبا، وإن عنى أن زيدا هو لا بصير، كان إيجابا معدولا"[3]

وفي التمييز بين العدول والسلب بحسب **المعنى** فإن الشيخ الرئيس يذهب إلى التأكيد على أنه يوجد فرق بين القضية الموجبة المعدولة المحمول و القضية السالبة محصلة

[1] – ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص242.

[2] – المصدر نفسه، ص243.

[3] – ابن سينا، **النجاة (المنطق)**، مصدر سبق ذكره، ص26.

المحمول، فالقضية الموجبة يشترط فيها أن الموضوع له وجود إما في الخارج أو في الذهن وثابت لأن الغاية في الإيجاب هي إثبات الموضوع للمحمول ولا يمكن بحال من الأحوال أن نثبت الموضوع للمحمول لشيء غير ممكن مثال ذلك:لا يمكن القول شريك الباريء هو غير بصير، بينما في القضية السالبة لا يشترط أن يكون الموضوع ثابتا، أي أنه بالإمكان أن يكون معدوما أو غير ممكن وغير موجود لا واقعيا ولا ذهنيا،لأننا نريد سلب الموضوع عن المحمول مثال: شريك الباريء ليس هو بصير، وفي هذا يقول الشيخ الرئيس:" وأن الإثبات لا يمكن إلا على ثابت متمثل في وجود أو وهم فيثبت عليه الحكم بحسب ثباته، وأما النفي فيصح أيضا من غير الثابت، كان كونه غير ثابت واجبا أو غير واجب"[1].

مجمل القول من خلال هذا التحليل الوجيز للقضايا المعدولة عند الشيخ الرئيس فإن التمييز بينها وبين القضايا السالبة يكون عن طريق:

– أداة حرف السلب عادة ففي القضية السالبة نستخدم عادة حرف النفي(**ليس)** أما في المعدولة فنستخدم حرف النفي **(غير)** أو **(لا)**.

– القضية السالبة اذا كان بينهما رابط كقولنا زيد هو طالب يدخل السلب على الرابط في السالبة، أما في المعدولة فيدخل السلب على الموضوع أو المحمول مباشرة مثال ذلك: زيد هو غير كاتب.

– وهناك معيار آخر تحدث عنه الشيخ الرئيس و أكده شارحه الطوسي كما قلنا سابقا هو معيار النية،الذي يظهره المتكلم.

ويعتبر غياب الرابطة في اللسان العربي المساهم الأول الذي مكن الشيخ الرئيس من التمييز بين نوعين مختلفين من النفي هما النفي المحموليو بين النفي القضوي ،فأما الأول فمثاله: زيد ليس بكاتب، إذ نلاحظ بأن رابط النفي دخل على المحمول في القضية، أما النفي القضوي فمثاله: ليس إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، نلاحظ هنا بأن النفي

[1] – ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص ص244، 245.

دخل على كل القضية، أما في الألسنة الهندية–الأوروبية التي بها الرابطة، فهي لا تستطيع التعبير عن النفي القضوي في لغة النسق وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال هذا المبحث[1].

إن خاصية اللغة العربية التي غيبت الرابطة المنطقية، ساعدت الشيخ الرئيس في الوصول أيضا إلى اكتشاف العديد من القوانين المنطقية والتي يعتبرها المنطق المعاصر اليوم اكتشافات جديدة في ميدان منطق العلاقات والمنطق الرمزي ومن بين أهم هذه القوانين قانوني دي مورغان واللذان صاغهما الشيخ الرئيس في المثال الآتي الذي يوضحه الأستاذ الباحث محمد وادفل:

- لا يكون عبد الله يغرق أو هو في الماء. ~(ق ٧ك)
- لا يكون عبد الله يغرق وهو في الماء. ~(ق ٨ك)
- لا يكون عبد الله يتكلم أو يأذن له عمر. ~(ق ٧ك)
- لا يكون عبد الله يتكلم ويأذن له عمر. ~(ق ٨ك)[2]

ويتضح لنا بوضوح من خلال الأمثلة السابقة أن الشيخ الرئيس ينتقل من الوصل إلى الفصل ومن الفصل إلى الوصل، بواسطة اللغة الطبيعية للسان العربي، أين يمكننا التعبير عن قانوني دي مورغان على النحو الآتي:

- نفي القضية الوصلية ينتج عنه نفي القضيتين الفصليتين.
- نفي القضية الفصلية ينتج عنه نفي القضيتين الوصليتين[3].

[1]- Ahmed Moussaoui, op.cit. pp.161-163.

[2] – محمد وادفل وآخرون،**المنطق الإسلامي بين التبعية و التجاوز**،(ط1،قسنطينة، منشورات مخبر فلسفة العلوم الإنسانية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2015)،ص90.

[3] – المرجع نفسه، ص91.

ورابط النفي في المنطق المعاصر من أهم الروابط المنطقية، وتختلف الرموز المستعملة للتعبير عنه اختلاف المدارس المنطقية واختلاف المناطقة وعلى سبيل المثال لا الحصر سنأخذ بعض أنواع الرموز المستخدمة للتعبير عن رابط النفي ومنها:

(–)،()، (¬)...[1].

ويعتبر الكثير من المشتغلين بميدان المنطق أن النفي هو العامل الوحيد الذي بإمكانه تحويل القضية و ذلك عندما يترجم عبارتي "لا..." أو"ليس صحيحا أن..." أين نجده يقلب قيم صدق القضية المنطقية[2]، ويعتبر رابط النفي في المنطق المعاصر عامل صدق* كثير الشيوع و الاستخدام أين يستخدم في القضية الواحدة فتصبح بعد استخدامه كاذبة إن كانت صادقة، و صادقة إن كانت كاذبة أين يبادل بين قيمة صدقها، و يكفي أن نعرف إن كانت القضية صادقة أو كاذبة دون أن نعرف معناها لنستطيع الحكم على القضية التي قمنا بنفيها على أنها كاذبة أو صادقة[3].

ومنه يمكن استنتاج قاعدة رابط النفي* في القاعدتين الآتيتين:

أ–يكون النفي ˜ ق صادقا إذا كانت ق كاذبة.

ب–يكون النفي ˜ق كاذبا إذا كانت ق صادقة.

---

[1] – فريد زيداني، **المدخل إلى المنطق المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص28.

[2] –دوني فرنان، **مدخل إلى فسلفة المنطق**، تر: محمود اليعقوبي، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص18

* – يعتبر عامل صدق عند الباحيثن وعامل تكذيب عند البعض الآخر وهذا ما يؤكده الباحث أحمد موساوي في قوله: " أدوات النفي في الألسنة الطبيعية متعددة ويخضع استعمالها لقواعد النحو، فمن الناحية المنطقية لها وظيفة واحدة وهي التكذيب".

أنظر: أحمد موساوي، **مدخل جديد إلى المنطق المعاصر**، ج1، مرجع سبق ذكره، ص80.

[3] – روبر بلانشي، **المدخل إلى المنطق المعاصر**، ترجمة: محمود اليعقوبي، (ط2، للجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009)، ص50.

* –يطلق على قاعدة النفي مصطلح التابع الصدقي بمعنى أن (˜ق) تابع لقيمة صدق(ق)، أنظر: أحمد موساوي، **مدخل جديد إلى علم المنطق، ج1**، المرجع نفسه، ص82.

وجدول الصدق الآتي يوضح ذلك:

ق	~ق
صادقة	كاذبة
كاذبة	صادقة

ومن خلال هذا الجدول يتضح لنا أنه إذا كانت القضية الأولى صادقة كانت القضية الثانية التي أدخلنا عليها النفي كاذبة، و العكس صحيح[1]

وإذا كان النفي كرابط أحادي يدخل على القضية الواحدة فيحولها من حالة الكذب إلى حالة الصدق والعكس، فإنه يجب علينا التمييز بوضوح بين القضية المنفية والقضية الكاذبة، ذلك لأنه ليست كل قضية منفية هي قضية كاذبة بالضرورة وليست كل قضية مثبتة هي قضية صادقة بالضرورة، وعليه فإن النفي لا يساوي الكذب والكذب لا يساوي الصدق[2].

ويختلف النفي في منطق القضايا الكلاسيكي عن النفي في القضايا المحمولية بصفة عامة وفي القضايا المسورة بصفة خاصة أين نجد له صورتين مختلفتين:

أ-نفي المحمول أو نفي الرابطة في كل الألسنة التي نجدها تصرح بالرابطة فالألسنة التي لا توجد فيها رابطة(سواء أكانت ظاهرة أم مضمرة) كاللغة العربية مثلا فإن النفي يدخل مباشرة على المحمول كقولنا مثلا: أرسطو ليس عربيا، أما في الألسنة التي توجد فيها الرابطة فيكون النفي داخلا على الرابطة مثال ذلك:(...is not...)، أو(... n'est pas...)[3]

[1] -François lepage, **Elements de la logique contemporaine**,université de Montréal **; Paris, Dunod, 1991,p10.**

[2] – أحمد موساوي، **مدخل جديد إلى المنطق المعاصر**، ج1، مرجع سبق ذكره، ص82.

[3] – أحمد موساوي، **مدخل جديد إلى علم المنطق**، ج1، ص284.

ب–النفي القضوي أو نفي القضية كلها وهذا النوع من النفي لا يمكن الحصول عليه في الألسنة التي توجد بها الرابطة كما هو الحال في اللسان الفرنسي والإنجليزي على سبيل المثال لا الحصر نقول مثلا:

"Avicenne n'est pas Européen "" أو"Avicenne is not European" ذلك لأن ترجمة هذين المثالين عن طريق النفي القضوي فيه غموض من الناحية النحوية والأمثلة التالية توضح ذلك:

"n'est pas Avicenne Européen" أو"is not Avicenne European "

والملاحظ من خلال هذه الأمثلة يجد أن النفي القضوي لا يتناسب مع الألسنة التي تضم الرابطة "is" أو "est"... والحديث هنا يخص القضايا الشخصية والمهملة فقط[1].

وفي الحديث عن القضايا المسورة في النفي القضوي فإنه يتعين الحديث عن نوعين من النفي:

1–نفي الدالة و نفي السور الكلي:

يجب التميز بين نفي الدالة الذي نقصد به النفي الكلي وبين نفي السور والذي نقصد به نفي كلية الدالة وهذا التمييز ضروري جدا لتوضيح الفرق بين النفيين ففي نفي الدالة يكون النفي كما يأتي:

كل....ليس.... أي ∀ س ~ ل(س) أو بعبارة أخرى مهما يكن "س" فليس له المحمول"ل" وفي هذا المثال يكون النفي خاصا بالمحمول أو بالدالة أي كأننا أردنا القول: كل الأدباء ليسوا مناطقة أي أنه لا يوجد أديب واحد على الأقل منطقي أو لا أديب منطقي وهو ما يكافيء ويماثل الكلية السالبة[2].

[1] – المرجع نفسه، ج1،ص284.

[2] – أحمد موساوي، **مدخل جديد إلى علم المنطق، ج1**، مرجع سبق ذكره، ص 285.

أما في ما يخص نفي السور الكلي فيكون كما يلي:

"ليس كل ....هو....." أي ~ ∀ س ل(س) وهو نفي لكلية الدالة وكلية المحمول أي كأننا أردنا القول: بعض الأدباء ليسوا مناطقة وهو ما يكافىء ويماثل الجزئية السالبة[1].

وبالعودة إلى التحليل السابق الذي ميز من خلاله ابن سينا بين السلب والعدول نجد أن الشيخ الرئيس استطاع التمييز بين نوعين من النفي:النفي الحملي والنفي القضوي وهذا يتناسب مع ما توصل إليه المنطق المعاصر و قمنا بعرضه في الأسطر السابقة.

2-نفي الدالة أو نفي السور الوجودي:

هناك فرق أخر يجب توضيحه ويكمن بين نفي الدالة ونفي السور الوجودي أي بين وجود "س" واحد على الأقل لا يحقق الدالة "~ ل(س)" وبين لا يوجد لأي "س" يحقق الدالة "ل (س)" [2]، و منه يمكن توضيح صورة نفي الدالة الوجودية في ما يلي:

"بعض... ليس..." أي ∃ س ~ ل (س) بمعنى يوجد على الأقل "س" واحد هو ليس"ل" وهو نفي جزئي فقط للدالة فكأنما نحن نريد القول: بعض الأدباء ليسوا مناطقة" أي أنه يوجد على الأقل أديب واحد ليس منطقيا.

أما بالنسبة لنفي السور الوجودي فهو يعني أنه من الكذب القول" بعض الأدباء مناطقة" أي ~∃ س ~ ل (س) بمعنى أنه من الكذب القول يوجد على الأقل"س" واحد هو "ل"[3].

[1] – المرجع نفسه، ج1، ص ص285، 286.

[2] – المرجع نفسه، **ج1**،ص286.

[3] – – أحمد موساوي، **مدخل جديد إلى علم المنطق، ج1**، مرجع سبق ذكره، ص286.

وإذا أخذنا أولا الحالة التي يكون فيها النفي متعلقا بالدالة فيمكننا من خلال التأليف بين ثنائية النفي والإثبات والتي متى ركبت مع ثنائية الكلية والوجود ولدت نسقا من أربع قضايا:

1) ∀ س ل(س).
2) ∀ س ~ ل (س).
3) ∃ س ل (س).
4) ∃ س ~ ل (س).[1]

وفي حالة سلطنا النفي لا على الدالة بل على السور فيمكننا أيضا الوصول إلى نسق جديد يتكون من القضايا الأربعة التالية، أين تكون فيه الموجبتان مماثلتين للموجبتين في النسق الأول:

1) ∀ س ل(س).
2) ~ ∀ س ل(س).
3) ∃ س ل (س).
4) ~ ∃ س ل (س)[2].

والملاحظ أنه لا يمكننا الوصول من خلال هذين النسقين الا على أربع قضايا متمايزة تمايزا حقيقيا إثنتان منهما موجبتان واثنتان سالبتان، وفي مقارنة بسيطة بين النسقين نجد أن القضيتين المثبتتين في النسق الأول هما نفسهما في النسق الثاني، ويمكن كتابتهما على الشكل التالي:

∀ س ~ ل(س)↔ ~ ∃ س ل(س)

∃ س ~ ل(س) ↔ ~ ∀ س ل (س)

[1] – روبر بلانشي، **المدخل إلى المنطق المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص173.

[2] – المرجع نفسه، ص173.

أما القضيتان المنفيتان فهما مختلفتان كل الإختلاف[1].

وما يترتب عن كل هذا هو أن القضية العامة يمكن التعبير عنها دائما بواسطة أحد السورين، أي أن القضية الوجودية يمكن ترجمتها عن طريق اللغة الكلية، والعكس بالعكس[2]

المبحث الرابع: مشكلة الصدق والعوالم الممكنة والإستشراف نحو منطق العلاقات

إن الحديث عن الفصل بين الوجود والماهية في منطق ابن سينا كما وضحنا في الفصل السابق قادنا للوصول إلى تحليل متميز قدمه الشيخ الرئيس للقضية الحملية، وهذا الفصل الذي يقيمه الشيخ الرئيس سيقودنا أيضا إلى الحديث عن نقاط مختلفة تتعلق بتصوره لمعنى الصدق من جهة، والتي تحيلنا أيضا إلى إمكانية تصور عوالم ممكنة كانت محل

[1] – أحمد موساوي، **مدخل جديد إلى المنطق المعاصر، ج1**، مرجع سبق ذكره، ص288.

[2] – روبر بلانشي، **المدخل إلى المنطق المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص174.

اهتمام المنطق المعاصر، وبالتالي الحديث عن منطق أكثر صورية من المنطق اليوناني في صورته الأرسطية أو الرواقية، وربما يقارب في صوريته المنطق المعاصر بأنواعه المختلفة والمتنوعة ولو ضمنيا وهذه غايتنا من هذا المبحث الذي سنحاول من خلاله ربط أنطولوجيا الفكر الإسلامي بالمنطق المعاصر والبحث عن نقاط التقارب والتباعد بين المنطقين المختلفين من الناحية الكرونولوجية من جهة، وتداعيات هذا التحليل الذي قدمه الشيخ الرئيس والذي ساهم أيضا في ظهور أنواع أخرى من المنطق كمنطق العلاقات مثلا، كل هذا يدفعنا إلى طرح مجموعة من التساؤلات لعل أهمها: كيف ساهم الفصل بين الوجود والماهية في بناء مفهوم الصدق عند ابن سينا؟ وهل قاربت نظرة الشيخ الرئيس المنطق المعاصر؟ أم أنها اختلفت عنه؟ وكيف ساهمت الأنطولوجيا الإسلامية في بلورة نظرية العوالم الممكنة؟ وكيف ساهم موقف الشيخ الرئيس من الرابطة في اكتشاف منطق العلاقات في صورته المعاصرة؟

إن الحديث عن الفصل بين الوجود والماهية هو حديث عن الأنطولوجيا الإسلامية التي كان لها السبق في التمييز بينهما لتكون البداية مع أبو نصر الفرابي الذي أخذ منه ابن سينا هذا التمييز، والذي استطاع من خلاله تجاوز التفكير اليوناني للوصول إلى تفكير إسلامي متميز ومختلف عن التصور الذي كان سائدا في المنطق التقليدي (الأرسطي والميغاري–الرواقي)، وذلك ما حددناه في المبحث الأول من الفصل السابق، هذا الفصل الذي أقامه الشيخ الرئيس بين الوجود والماهية يعد الخطوة الأولى في التفكير الوجودي الميتافزيقي عند المناطقة المسلمين، من خلال تهيئته للقاعدة الأساسية التي بني عليها كل البناء الفلسفي والمنطقي وحتى الرياضي *عند هؤلاء[1].

* – لقد ساعد الفصل بين الوجود و الماهية في الفكر الإسلامي إلى توسيع نظرية الأعداد من مفهوم العدد الطبيعي القائم على التجريد إلى مفهوم العدد الحقيقي القائم على التصور الصوري، وجعل من الصفر عددا، والعدد الأصم عددا حقيقيا =أنظر: أحمد موساوي، **بحوث منطقية فلسفية**، مرجع سبق ذكره، ص79، وهذا ما جعل صاحب كتابة الجبر و المقابلة يصل إلى التعبير عن الجذر و العدد الأصم في قوله:"وهوتقريب لا تحقيق ولا يقف أحد على حقيقة ذلك ولا يعلم دورها إلا

من بين المشاكل التي عرفها ميدان المنطق مشكلة الصدق في المنطق والتي انقسم فيها المناطقة إلى اتجاهين مختلفين يؤمن الاتجاه الأول بالنظرة المفهومية البحة ويؤمن الاتجاه الثاني بالنظرية الماصدقية الخالصة ومن بين أهم الأسباب الجوهرية التي أدت إلى تفجير مشكلة الصدق في المنطق المعاصر الصياغة الرمزية للأسوار، أين نجد سورين أساسين في بناء القضية الحملية في صورتها المعاصرة، هما السور الكلي quantificateur universel والسور الوجودي quantifacteur exitentiel ، ونرمز للسور الوجودي بعض بالرمز E ويقرأ " يوجد على الأقل" في حين نرمز للسور الكلي "كل" بالرمز ∀ و يقرأ" مهما يكن"، ونعبر عن القضايا الحملية الأربعة على النحو التالي:

الله لأن الخط ليس بمستقيم فيوقف على حقيقته وإنما قيل ذلك تقريب كما قيل في جذر الأصم إنه تقريب لا تحقيق لأن جذره لا يعلمه إلا الله..." أنظر: الخوارزمي محمد بن موسى، **الجبر و المقابلة**، تحقيق علي مصطفى مشرفة، دار الكتاب العربي، مصر، 1968، ص55.، وهذا ما نجده أيضا عند ابن سينا الذي كان على اطلاع واسع بالرياضيات و بالهندسة الإقليدية خصوصا و التي خصص لها حيزا كبيرا في موسوعته الشفاء و يستخدم في حديثه عن الفصل بين الوجو والماهية مصطلحات رياضية تؤكد هذا الفصل و هذا مانجده في قوله:"وليس في شأن المعنى المتصور أن يكون له في الوجود مثال بوجه، مثل كثير من معاني الأشكال الموردة في كتب الهندسة، وإن كان وجودها في حيز الإمكان، ومثل كثير من مفهومات ألفاظ لا يمكن وجود معانيها مثل مفهوم لفظ (الخلاء)، ومفهوم لفظ (غير متناهي) في المقادير فإن مفهومات هذه الألفاظ تتصور مع استحالة وجودها" أنظر:ابن سينا، **منطق المشرقيين**، مصدر سبق ذكره، ص64.

[1] –عمار طالبي، **مدخل إلى عالم الفلسفة، مرجع سبق ذكره**، ص309.

1-كلية موجبة:∀(سـ) (ب(سـ) ⊂ جـ (سـ))

2-كلية سالبة:∀(سـ) (ب(سـ) ⊂ ~جـ(سـ))

3-جزئية موجبة: (Eسـ) (ب(سـ) ∧ جـ(سـ))

4-جزئية سالبة: (Eسـ) (ب(سـ) ∧ ~جـ(سـ))[1]

والملاحظ من خلال هذه الصور للقضية الحملية أنها ليست قضية بسيطة، بل هي قضية مركبة يدخل رابط الشرط بالنسبة للكليتين الموجبة والسالبة، ويدخل رابط الوصل بالنسبة للجزئيتين الموجبة والسالبة، والقضايا الكلية ليس لها أي دلالة وجودية في حين القضايا الجزئية الموجبة لها دلالة وجودية واضحة تستلزم وجود أفراد عينية لها محمولات تتصف بها[2].

ولقد عرف السور الوجودي "E "(يوجد على الأقل)، العديد من الاعتراضات وذلك لارتباطه بالوجود، أين ذهب العديد من المشتغلين في ميدان المنطق إلى رفض هذا التفسير الوجودي للسور الجزئي، على الرغم من أن وظيفة الأسوار المنطقية هي تحديد الكم، وهذا ما قمنا بتوضيحه في الفصل السابق من هذا البحث، إلا أن مشكلة الوجود ظلت مطروحة باعتبارها مقتضى للعنصر المسور وليست سورا، فالمنطقي لا يسور إلا ما يعتقد أنه موجود في الواقع[3]، الأمر إلى اللحظة يبدو عاديا لو تعامل المنطقي مع أشياء هي بالفعل موجودة في الواقع ولكن الانتقال من حيز الواقع إلى حيز الأشياء التي ليس لها مقابل في الواقع يؤدي بنا الوقوع في نوع من التناقض والمثال الآتي يوضح ذلك:

---

[1] – آمال موهوب، **درجة الصورية في المنطق السينوي من خلال نظرية القياس الحملي**، مرجع سبق ذكره، ص109.

[2] – أحمد موساوي، **مكانة المنطق في الفلسفة التحليلية المعاصرة**، (الجزائر، معهد المناهج، 2007)، ص ص251، 252.

[3] – شكري مبخوت، **توجيه النفي في تعامله مع الجهات والأسوار والروابط**، (تونس، دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2009)، ص87.

بعض الغربان البيض غير موجودة .

ونعبر عنها رمزيا بـ:E س (س غراب أبيض ∧ س غير موجود)

تقرأ يوجد س واحد على الأقل: بحيث س غراب أبيض وس غير موجود[1]، والعبارة:

(يوجد س) فيها إقرار بوجود شيء ثم قولك و(س غير موجود) معناه نفي الوجود عنه وهذا هو التناقض بعينه، وعليه ما يؤخذ على بعض المناطقة في المنطق المعاصر أنهم ربطوا السور بالوجود وبالتالي أبعدوه عن وظيفته الأساسية والفعلية كما تصورها المناطقة المسلمون عموما وابن سينا خصوصا والمتمثلة في حصر كم القضية (كلية وجزئية).

ومن بين المناطقة الذي اتخذوا موقفا من هذه المشكلة **المنطقي الأمريكي كواين وليارد فون أورمان (Quine Willard Von Orman 1908-2000)**، الذي يختلف مع ابن سينا في حديثه عن تسوير القضايا وفي تحديد مفهوم الصدق،أين رفض كواين فكرة الأسوار في القضايا الحملية، وهذا ما يؤكده في قوله في كتابه (مناهج المنطق): "يبدو،إذن أنه بإمكاننا أن نتخلص من التسوير إذا كنا مستعدين للاتفاق في كل الظروف بخصوص مجال س.ع.ف كمجال محدود و متناه وقابل للجرد....[2] ".

ويعود سبب رفض كواين للتسوير إلى اعتراضه من أن تحمل الأسوار في حد ذاتها أي دلالة ذهنية، و المعروف أن كواين قد تحامل على الذوات المجردة والتي يعني بها الاسماء التي لا وجود لها في الواقع الخارجي، وعلى كل إقرار بوجود معاني ذهنية ومن بين الأسباب التي جعلته يتخذ هذا الموقف المخالف،نجد أنه يتحدد في الالتزام الأنطولوجي الذي يفرضه علينا استخدام الأسوار وخصوصا السور الوجودي ويعطينا في ذلك الباحث إبراهيم مشروح مثالا يوضح من خلاله موقف كواين لا يختلف عن المثال السابق أوردناه في بداية

[1] – أحمد موساوي، **مكانة المنطق في الفلسفة التحليلية المعاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص265.

[2]-W.V.Q.Quin ,**Methodes de Logique** ,Trad.Fran.M.Clavelin.Eds.A.Colin,P129.

طرح المشكلة وهو: يوجد س بحيث أن س هو (التنين)[1]، وإذا كنا نعلم أن التنين لا وجود له، فما هي الدلالة التي سيحصل عليها هذا السور الوجودي؟

إنه وضع متناقض لأن قولي(يوجد تنين) يثبت القول بأنه :(يوجد س لا وجود له، أي يوجد س بحيث أن س تنين غير موجود).

والسور الوجودي يلزمنا أنطولوجيا تصور بعض الكيانات المقيدة فهو تأويل يحرص في المقام الأول على ترسيخ اللغة في الواقع، ويرفض في الوقت نفسه الكيانات التي لا يمكن الإحالة عليها في الواقع (الكيانات الخيالية مثلا). وهكذا يخضع السور الوجودي لتأويل دلالي أنطولوجي وظيفته الأساسية هي ترسيخ اللغة في الواقع من خلال المتغيرات المقيدة وحصر المجال الأنطولوجي للقضايا حتى تلتزم بأنطولوجية محددة (انطولوجيا واقعية) [2]، ويظهر لنا مما سبق أن كواين قد اعترض على المحمولات من الدرجة الثانية لأنها تلزمه بالاعتراف بوجود ذوات مجردة، كما أنه قيد نظرية التسوير بالالتزام الأنطولوجي، وحصر دلالة الأسوار في التأويل الموضوعي متبعا النزعة الماصدقية عند ألفرد تارسكي(Alfred Tarski) *[3].

ويلخص لنا كواين مفهوم الصدق في كتابه **Word and Objec**t في مثالين بسيطين يقول فيهما إن الحديث بأن العبارة (بروتس قتل قيصر) صادقة، أو إن القول بأن (الوزن

[1] –إبراهيم مشروح، **مكانة نظرية الدلالة في فلسفة كواين**، اشراف: طه عبد الرحمان، (دكتوراه دولة غير منشورة، الجزء الثاني، 2000، 2001، جامعة محمد الخامس، الرباط)، ص401

[2] – يوسف السيساوي، **الإحالة في سياق التراث اللغوي العربي الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص 144.

* –في ضبطه لمفهوم الصدق يذهب تارسكي إلى التأكيد على أن القضايا تكون صادقة إذا كانت تعين حالة أشياء موجودة، بمعنى أن الصدق في مفهوم تارسكي مرتبط بالوجود الواقعي و المادي، مثال ذلك في قولنا: المطر يسقط القضية تكون صادقة إذا كان المطر يسقط و كاذبة إن لم كذلك.

أنظر: حسان الباهي، **اللغة و المنطق بحث في المفارقات**، (ط1، الرباط، دار الأمان، 2000)، ص100.

[3] –إبراهيم مشروح، **مكانة نظرية الدلالة في فلسفة كواين**، المرجع نفسه، ص409.

الذري للصوديوم هو ثلاثة وعشرون) صادقة، هو بكل بساطة أن نجد في الواقع أنه بالفعل بروتس قتل قيصر أو أن وزن الصوديوم الذري هو بالفعل ثلاثة وعشرون"[1].

وفي تحليله للقضايا الحملية يعتقد كواين أن الحدود المكونة لها درجات و يقتضي تكلمنا عن الموضوعات أو الموجودات الخارجية استعمال حدود تسمي هذه الموضوعات وهكذا استثمر كواين نظرية التسوير والحمل، بحيث ترتبط الحدود التي ميزها كواين: حدود المادة، حدود شخصية، حدود عامة بآليات التشخيص وبالتالي فهي مرتبطة بماهو واقعي، هذا الطرح جعله يؤكد على أن القضايا الشخصية هي التي تعبر عن المعنى الحقيقي للقضايا المنطقية لأنها تدل على أشخاص موجودين بالفعل في الواقع وهنا يستثني الدلالات التي لا مقابل حسي وواقعي لها فكواين يتبنى التصور الماصدقي للصدق وبواسطته يبني النظرية الحملية التي تقوم على مبدأ أساسي مفاده أنه لا عملية حملية دون عملية تشخيصية*[2].

وفي تبرير آخر يرفض كواين أن ينظر إلى متغيرات القضية الوجودية على أنها مجرد حدود منطقية نستطيع استبدالها كما نستبدل الأفراد أنفسهم، فنظريته الماصدقية تستند بالأساس على الإحالة انطلاقا من التجربة الواقعية للأفراد، وتعتمد في ذلك على أفراد واقعيين ينطبق عليهم الحمل انطباقا صادقا (بالمفهوم الدلالي للصدق)، كما يستند هذا التأويل في تبرير موقفه على القوة الإجرائية التي تميز السور الوجودي في ترسيخ القضايا

[1]– نقلا عن : عبد الفتاح جاب الله، **فلسفة اللغة دراسة في فلسفة ستراوسن**،(ط1، الأردن، مؤسسو الوراق للنشر والتوزيع، 2014)، ص69.

* – وهنا يظهر لنا بوضوح التقارب الكبير الموجود بين التحليل التقليدي للقضايا الشخصية الذي قدمه ابن سينا وبين ما قدمه كواين، أين نجد الشيخ الرئيس يستخدم إلى جانب الحدود الكلية، الحدود الجزئية و الحدود الشخصية التي أدرك قيمتها و أهميتها البالغة في ميدان العلوم، وهذا ماقمنا بتوضيحه في الفصل السابق من البحث.

[2] – إبراهيم مشروح، **مكانة نظرية الدلالة في فلسفة كواين**، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 286، 287.

الوجودية[1].

إن هذا الموقف الذي يتخذه كواين والمتمثل بربط الصدق بالعالم الواقعي يجعلنا نحاول الإجابة على التساؤل الآتي: هل استطاع كواين حل مشكلة التسوير في المنطق المعاصر من خلال أنطولوجيا الواقع؟

إن الشيخ الرئيس يرد على الموقف الذي نادى به كواين بوضوح في كتابه **الإشارات والتنبيهات** من خلال رفضه الفرض الوجودي والذي سبقت الإشارة إليه في حديثنا عن تحليل القضية الحملية عند ابن سينا، أين نجده يقول:" :" ومعناه أن الشيء الذي نفرضه في الذهن انسانا، كان موجودا في الأعيان أو غير موجود، فيجب أن نفرضه حيوانا و نحكم عليه بأنه حيوان"[2] والسبب الذي جعل الشيخ الرئيس ينفي ضرورة ربط الصدق بالجانب الواقعي، هو الأنطولوجيا الإسلامية التي كان ابن سينا جزءا منها، هذه الأنطولوجيا التي جعلت مفهوم الصدق عند ابن سينا يقارب مفهوم الصدق في المنطق المعاصر ذلك لأن الألسنة الصورية في بنيتها الصورية لا تعرف الصدق انطلاقا لمطابقته للواقع أين أصبح المنطقي في بناء لغته الصورية يعتبر الحدود الأولية كأنها رموز متغيرة لا تحمل في ذاتها أي دلالة وجودية بالمعنى الواقعي المحسوس[3].

والموقف الذي اتخذه كواين يفتقد إلى نوع من الكفاية التفسيرية في معالجة بعض القضايا غير المرتبطة بالواقع أو الخيالية مثال قولنا "العنقاء حصان طائر" فكيف يمكن القول أن اللغة تترسخ في الواقع من خلال المتغيرات المسورة عندما نكون بصدد الحديث عن موضوعات لا تتمتع بوجود فعلي ولا مقابل حسي لها في الواقع. وعليه فإن الهم الماصدقي عند **كواين** يركز على مسألة الإحالة على التجربة الواقعية، ويتجاهل القول بأن

[1] – يوسف السيساوي، **الإحالة في سياق التراث اللغوي العربي الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص145.

[2] –ابن سينا، **الإشارت والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص226.

[3] – أحمد موساوي، **مدخل جديد إلى فلسفة المنطق**، مرجع سبق ذكره، ص151.

القضايا المنطقية المصورنة بالمفهوم المعاصر هي كيان مجرد و مفتوح يتعلق أكثر بما هو غير عيني ومجرد[1].

إن صورية المنطق عند الشيخ الرئيس تظهر بوضوح في حديث ابن سينا عن وظيفة المنطق فالشيخ الرئيس يذهب إلى التأكيد على أن المنطق آلة التفكير، هذا التفكير الذي لا يشترط فيه ابن سينا التصورات الذهنية المرتبطة بالواقع فقط، بل يمتد تصوره إلى أمور أخرى ذهنية تتجاوز الواقع ويظهر هذا في قوله:"آلة قانونية تعصمه مراعتها عن أن يضل في فكره، وأعني بالفكر ههنا ما يكون عند إجماع الإنسان أن ينتقل عن أمور حاضرة في ذهنه، متصورة أو مصدق بها، تصديقا علميا، أو ظنيا، أو وضعا وتسليما إلى أمور غير حاضرة فيه"[2].

إن ما يجعل الصيغة المعاصرة للقضية الحملية حسب العديد من المشتغلين في ميدان المنطق أكثر صورية من الصور التقليدية هو أن هذه الأخيرة لا تصدق إلا إذا كانت مطابقة للواقع كونها ذات خاصية وجودية، أي أنها تتضمن وجود أفراد عينية تحمل صفات معينة، في حين نجد الصيغة المعاصرة تصدق في جميع الحالات أي أنها لا تتضمن أي دلالة وجودية[3] وبالمقارنة بين التصورين اللذين يقدمهما كل من كواين والشيخ الرئيس نجد أن تصور هذا الأخير أقرب إلى التصور المعاصر لمفهوم الصدق على الرغم من أن الصورية تستلزم الرمزية*التي كانت غائبة عن ابن سينا.

---

[1] – يوسف السيساوي، **الإحالة في سياق التراث اللغوي العربي الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص145

[2] – ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص، ص117، 124.

[3] – أحمد موساوي، **مكانة المنطق في الفلسفة التحليلية المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص262.

* –وهذا ما يؤكده الأستاذ الباحث أحمد موساوي في قوله:" إن قدرة التحليل الواسعة نسبيا التي يتوفر عليها المنطق المعاصر ترجع إلى الاستعمال الواسع للرمزية بالنسبة إلى الثوابت والمتغيرات، وهذه الخاصية تسهل عملية التحويل والتبسيط التي يقوم عليها العمل التحليلي المنطقي".

أنظر أحمد موساوي، **مكانة المنطق في الفلسفة التحليلية المعاصر**، المرجع نفسه، ص267.

وفي حديثه عن ماهية المنطق فالمنطق عند ابن سينا:" علم يتعلم فيه ضروب الانتقالات من أمور حاصلة في ذهن الإنسان إلى أمور مستحصلة"[1] وفي الحديث عن الأمور الحاصلة في الذهن فإن الشيخ الرئيس لا يشترط ارتباطها بالواقع وعليه كانت مهمة المنطق هي الجانب النظري الصوري عكس ما كان موجودا في المنطق التقليدي الأرسطي والرواقي- الميغاري الذي كان مزيجا بين الجانب المادي والجانب الصوري أو الجانب المادي فقط.

هذا التصور الذي قدمه ابن سينا لم يتجاوز المنطق التقليدي فحسب بل تجاوز الكثير من المواقف في المنطق المعاصر، لعل أهمها ما ذهب إليه كواين،يقول الأستاذ الباحث أحمد موساوي:" إن تحرير المنطق من طرف المسلمين من تلك الأسس جعله علما صوريا خالصا..."[2]

هذا التصور للمنطق عند ابن سينا يقارب كثيرا التصور المعاصر للمنطق الذي يسعى إلى أن يكون منطقا مصورنا، هذه الصورية التي لا يمكن أن تتحق إلا " من خلال الانتقال من المفهوم الفلسفي للصورة في مقابل المادة إلى مفهوم جديد للصورة ينقل المنطق من الاستدلال إلى الحساب المبني على الرموز الصامتة التي تخضع في عملياتها المختلفة إلى قواعد محدودة يجب احترامها"[3].

وما يؤكد مشروعية التصور الذي قدمه الشيخ الرئيس ما توصل إليه المنطق المعاصر حيث أصبح مفهوم الصدق في المنطق الصوري لا يعني التطابق بين القضية والواقعة، بل يعني التطابق الصوري النسبي بين بديهيات ونظريات النسق حيث أصبحت القضية هي العبارة التي يمكن أن تكون قيمة لدالة معينة، حيث تكون صادقة عندما تحقق

[1] – ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص127.

[2] –أحمد موساي، **مدخل جديد إلى فلسفة المنطق**، مرجع سبق ذكره، ص89.

[3] – أحمد موساوي، **مدخل جديد إلى المنطق المعاصر**، ج1، مرجع سبق ذكره، ص36.

تلك الدالة وكاذبة في حالة الفشل في ذلك[1]، وهذا ما نجده موجودا ولو ضمنيا في التحليل الذي قدمه ابن سينا للقضية الحملية وللصدق المنطقي والذي قمنا بتوضيحه .

وبالتالي إذا كانت أنطولوجيا الوجود الواقعي هي الوحيدة التي يؤمن بها النسق المنطقي عند **كواين**، فإن هذا الإيمان لا يتوافق مع الواقع نفسه الذي يؤكد بوضوح أن اللغة الطبيعية تتميز بالثراء والتعدد والتنوع سواء كان ذلك من الناحية العلمية، أم الأدبية ... وبما أن المنطق اليوم يسمح بالحديث عن القضايا الإمكانية وهي قضايا تستلزم طلب منطق يوظف جميع الوسائل التبليغية في الخطاب الطبيعي ولا يقيد قوة وإبداع اللغة فإن الأقرب إلى المنطق المعاصر هو التفكير الذي لا يشترط الربط بين الصدق والواقع ويبقي المجال فيه مفتوحا للفكر و الذهن[2] .

وعليه فإن الفصل بين الوجود والماهية مكن الشيخ الرئيس من تجاوز عصره على الرغم من غياب الوسائل التقنية والأدوات الممكنة في المرحلة التي وجد فيها، ليصل إلى تحليل يقارب التصور المعاصر للمنطق،أين نجد ابن سينا في حديثه عن الصدق يستخدم مصطلح الحقيقة التي يمكن النظر إليها من ناحيتين انطلاقا من التمييز والفصل الذي يقيمه الشيخ الرئيس ابن سينا بين الماهية والوجود، أما الناحية الأولى فتعتبر الحقيقة كتحقيق للماهية في الموجودات العينية وهي التي يمكن أن نطلق عليها بمفهوم الصدق الأنطولوجي، أما الناحية الثانية فتعتبر الحقيقة كإدراك للماهية إدراكا دقيقا في الذهن والتي يطلق عليها بالصدق المنطقي أي الذهني[3].

والشيخ الرئيس ينظر إلى الماهية من حيث هي ماهية في ذاتها وفي هذه الحالة لا يمكن الحديث عن وصفها بالصدق الأنطولوجي ولا بالصدق المنطقي، ومن حيث هي ماهية

---

[1] – أحمد موساوي، **مكانة المنطق في الفلسفة التحليلية المعاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص316.

[2] – أحمد موساوي، **مدخل جديد إلى فلسفة المنطق**، مرجع سبق ذكره، ص146.

[3] – المرجع نفسه، ص143.

محققة في الموجودات الفردية أو الشخصية وفي هذه الحالة يمكن القول عن الصدق فيها، من حيث هي في حالة ثالثة تصور ذهني صوري منفصل عن الوجود قد تكون فيه محققة أو غير محققة في الموجودات وهنا يظهر لنا بوضوح الفصل الذي يقيمه الشيخ الرئيس بين الوجود والماهية، والذي يجعل الصدق عند ابن سينا متميزا عن الصدق الأفلاطوني والأرسطي وحتى الصدق في صورته عند كواين[1].

وبالتالي يمكن القول أن الاعتراضات التي قدمها كواين حول الأسوار انطلقت من فكرة ربط هذه الأسوار بأنطولوجيا العالم الخارجي الواقعي المتحقق، في حين أن المنطق المعاصر أثبت وجود عوالم ممكنة أخرى غير هذا العالم الواقعي،ومنه فإن الفصل الذي أقامه ابن سينا بين الوجود والماهية يفتح المجال للحديث عن عوالم ممكنة* لا يرتبط فيها الصدق بالعالم الخارجي فقط.

هذا التصور هو تصور إسلامي خالص بدأه أبو نصر الفرابي وابن سينا ليطوره **أبو حامد الغزالي** في ما بعد من خلال موقفه الذي يقر من خلاله بأن الإمكان ليس شيئا موجودا مستقلا بذاته، بل الموجود المستقل هو الواقع الخارجي وحده والإمكان ليس عنصرا من عناصره وبذلك يكون الإمكان مرتبطا بالعقل ولا يمكن تصور إمكان دون عقل فالعلاقة بينهما علاقة الشرط بالمشروط[2].

ومنه فإن مفهوم الإمكان لا يمكن تأسيسه وفقا لأنطولوجية تؤمن فقط بالعالم الواقعي، والأنطولوجية المناسبة لمعالجته معالجة تتماشى مع فكرة وجود عوالم ممكنة هي الأنطولوجيا

[1] –أحمد موساوي، **مدخل جديد إلى فلسفة المنطق**، ص، ص143، 144.

* –نظرية العوالم الممكنة هي ثمرة جهود المناطقة في ميدان التحليل الدلالي لمنطق الموجهات الذي يهتم بدراسة قضايا الوجوب، الإمكان، الضرورة، و لقد اشترط المناطقة في ميدانه أن تكون القضية الضرورية صادقة في كل العوالم الممكنة، وتكون القضية الممكنة صادقة في بعض العوالم الممكنة.

أنظر: طه عبد الرحمان، **تجديد النظر في إشكال السببية عند الغزالي و نظرية العوالم الممكنة**، (ج1، الرباط، مجلة المناظرة، العدد الأول، 1989)، ص25

[2] – المرجع نفسه، ص28.

الإسلامية التي بنى عليها ابن سينا منطقه و أكد مشروعيتها كل المناطقة الذين جاءوا بعده، ومن ثم فإن التصور الذي شيده ابن سينا يتقارب كثيرا مع التصور الذي تبناه المناطقة في مشكلة العوالم الممكنة، فالشيخ الرئيس في ضبطه لمعنى الإمكان يؤكد على أن له معاني مختلفة ومن بين هذه المعاني الإمكان الاستقبالي الذي يتحدث فيه عن الأشياء الممكنة التي لا نعرف أنها مستقبلا ستكون موجودة أو غير موجودة أي معدومة، حتى ولو كانت في حاضر اليوم موجودة بالفعل أو معدومة بالفعل، لأن الحديث عنها في المستقبل ممكن غير محدد الوجود أو العدم، هذا النوع يسميه القضايا ممكنة الإمكان الاستقبالي، وهذا النوع بالذات يفتح المجال للحديث عن عوالم ممكنة، يقول في هذا ابن سينا:"اذا قلنا كل ج ب مثلا بالإمكان الأخص فمعناه كل ج في أي وقت من المستقبل يفرض فيصح أن يكون ب أو لا يكون"[1].

وبما أن مفهوم العوالم الممكنة مبني على أساس وجود عوالم أخرى غير عالمنا فإن هذا الطرح لا يختلف كثيرا عن التصور الانطولوجي الإسلامي الذي لا نؤمن فيه بوجود العالم الواقعي فقط أو بمفهوم آخر الحياة الدنيا فقط، لأن هناك جانبا آخر من الحياة هو الحياة بعد الموت أو بمعنى أخر الحياة الآخرة، وكل هذه العوالم الممكنة التي نعتقد أن الشيخ الرئيس كان مؤمننا بها، وهذا ما يجعلنا نجزم بأن الحديث عن العوالم الممكنة هو حديث عن الفصل بين الوجود والماهية.

ومن بين الأمثلة التي يمكن الاستناد إليها في تبرير هذا الموقف الذي نحاول الدفاع عنها إنطلاقا من أنطولوجيا الفلسفة الإسلامية معجزة الإسراء والمعراج التي حدثت مع الرسول صلى الله عليه وسلم، أين أصبح الحديث عن كائنات غير موجودة في الواقع ممكنا، كالبراق أو عالم آخر، الجنة، النار... وكل هذه العوالم الممكنة التي أصبحت اليوم في ميدان العلم من أهم المشاكل المنطقية التي يحاول المناطقة المعاصرون الوصول إلى ضبط

[1] – ابن سينا، **الإشارات والتبيهات**، مصدر سبق ذكره، ص286.

نظرياتها.

وتعتبر نظرية العوالم الممكنة من أهم النجاحات التي توصل إليها البحث العلمي المعاصر،بفضل العديد من المناطقة كالمنطقي والرياضي الألماني ليبنز **Leibniz**(1646-1716)في المنطق الحديث، وكثير من المناطقة في المنطق المعاصر من أمثال صول **كريبكه (Saul Kripke) وهنتيكا(Hintikka)**،ولويس... "وتستند هذه النظرية في تصورها على دعوى مفادها أن العالم الممكن ليس هو فقط العالم الممكن الفيزيائي وتعرف هذه النظرية العالم الممكن الفيزيائي بكونه عالم ممكن له نفس القوانين الطبيعية التي تحكم العالم الفعلي، وعليه فإن العوالم الممكنة الفيزيائية الشكل هي فقط مجموعة فرعية من مجموعة العوالم الممكنة المنطقية"[1].

وفي ضبط بعض التصورات المعاصرة لنظرية العوالم الممكنة يذهب لويس إلى طرح السؤال التالي: لماذا نخص اهتمامنا بالعالم الفعلي فقط؟

في إجابته عن هذا التساؤل يرى لويس أنه لا مانع من وجود عوالم ممكنة أخرى تكون على نفس شاكلة العالم الواقعي نفسه وتتحقق فيها الإحالة على الموضوعات الممكنة في هذا العالم لا تختلف في شكلها عن العالم الواقعي[2].

ومن النقاط المترتبة عن التحليل الذي قدمه الشيخ الرئيس للقضية الحملية خصوصا في ما يتعلق بموقفه من الرابطة المنطقية هو الانفتاح والاستشراف نحو منطق العلاقات حيث كان لغياب الرابطة عند ابن سينا الدور الفعال والأساسي للانتقال من علاقة الحمل الوحيدة إلى تعدد العلاقات، وبالتالي التمهيد لظهور منطق العلاقات في صورته المعاصرة، ويظهر هذا جليا من خلال تحليل المعاني المتعددة التي توضح العلاقة بين الموضوع والمحمول، أين نجد الشيخ الرئيس يتطرق إلى أنواع مختلفة من العلاقات تتمثل في ما يأتي:

[1] -يوسف السيساوي، **الإحالة في سياق التراث اللغوي العربي الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص160.

[2] -المرجع نفسه، ص166.

أ- علاقة المساواة (يساوي).

ب- علاقة المصدر (من).

جـ- علاقة الاحتواء (في).

د- علاقة الوضع (على)[1] .

أين أكد في القرن التاسع عشر المنطقي دي مورغان **Auguste De Morgan (1806 -1871)**، في بنائه لمنطق العلاقات، على أن المنطق الأرسطي القائم على القضايا الحملية الثلاثية التركيب لا يمكنه الوصول إلى إثبات صحة الاستدلال البسيط التالي:" كل حصان حيوان إذن كل رأس حصان هو رأس حيوان" والسبب يعود إلى وجود الرابطة، وعليه يمكن القول أن هذه الرابطة التي اعتقد الكثير ولوقت طويل أنها شرط ضروري وميزة أساسية للقضية الحملية ظهرت كعائق أمام التفكير السليم والاستدلال المنطقي سواء أكان مباشرا أم غير مباشر، ومن هنا يذهب دي مورغان، إلى القول أنه بحذفها استطاع الوصول إلى كشف العديد من العلاقات داخل منطق العلاقات الذي أنشأه كما سبق الذكر[2].

مجمل القول من خلال هذا العرض السريع لفكرة الصدق المنطقي في منطق ابن سينا الذي فصل من خلاله بين الوجود والماهية يتضح لنا أن المناطقة المسلمين عامة والشيخ الرئيس خاصة استطاعوا بناء صورة منطقية معاصرة في حديثهم عن الصدق الذي لم يبقى حبيسا للواقع فقط كما هو الحال مع كواين، بل تجاوز الواقع ليصل إلى الحديث عن عوالم ممكنة أكثر صورية وتجريدا كانت ثمرة الإجتهادات التي توصل إليها المنطق في صورته المعاصرة، ومن بين الإضافات التي تحسب للشيخ الرئيس أيضا أنه إستطاع ولو

[1] – أحمد موساوي، **معجم المناطقة**، مرجع سبق ذكره، ص26.

[2] –أحمد موساوي، **مدخل جديد إلى المنطق المعاصر**، ج1، مرجع سبق ذكره، ص 245.

ضمنيا الكشف عن منطق العلاقات بفضل التحليل المتميز الذي قدمه للرابطة المنطقية أين استطاع الجمع بين الحقائق اللغوية واللسانية وربطها ربطا مباشرا بالمنطق وبالتالي تجاوز علاقة الإندراج التي طغت على المنطق في صورته الأرسطية ليصل إلى علاقات مختلفة ومتنوعة أعاد بناءها اليوم المناطقة المعاصرون في صورة منطق العلاقات.

الخاتمة

في الأخير ومن خلال التحليل السابق لموضوع بحثنا الموسوم بالقضية الحملية المسورة عند المناطقة المسلمين- ابن سينا أنموذجا- نخلص إلى النتائج التالية:

- ✓ إذا كان المنطق عند أرسطو منطق حدود ركز من خلاله على الحدود الكلية انطلاقا من أنه لا علم إلا بالكليات، فإن المنطق الميغاري-الرواقي هو منطق قضايا يستبعد التصورات المجردة ويقوم على الوقائع.
- ✓ اهتم المنطق الأرسطي في بناء نظرية الاستدلال على القضايا الحملية وعلى نظرية القياس التي تعتبر جوهر المنطق عند أرسطو، في حين ركز المنطق الميغاري-الرواقي في بناء نظرية الاستدلال على القضايا الشرطية المتصلة والمنفصلة.
- ✓ الصورية في منطق اليوناني سواء في المنطق الأرسطي أو المنطق الميغاري-الرواقي، ليست صورية مطلقة لأن المتغيرات التي استخدمها أرسطو في التحليلات الأولى محدودة بحدود تصنيفه للأجناس والأنواع، والمتغيرات التي استخدمها المنطق الميغاري-الرواقي كانت الغاية منها الاختصار فقط وبالتالي فهي لا ترتقي إلى مستوى المتغيرات في مفهومها المعاصر.
- ✓ تعتبر مشكلة الرابطة المنطقية من بين الأسباب الرئيسية التي جعلت المعلم الأول يقوم بضبط المقولات العشرة من أجل تحقيق التوافق بين احترام مبدأ عدم التناقض الذي دافع عنه بارمينيدس وإنقاذ عملية الحمل من خلال المعاني المتعددة للرابطة المرتبطة بتعدد المقولات وعلاقتها بالجوهر.
- ✓ يذهب ابن سينا إلى التأكيد على أن القضية الحملية هي القول الجازم، أو الجملة الخبرية التي تحتمل الصدق أو الكذب، مستبعدا بذلك الجمل الإنشائية التي لا يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب، والتي يرى أن لها أغراضا أخرى.
- ✓ تميز المناطقة المسلمون بوضع مصطلح السور الذي لم يكن معروفا في المنطق الأرسطي،فالسور المنطقي إبداع خالص للمنطق الاسلامي -سواء أكان ذلك من

طرف أبو نصر الفرابي أم ابن سينا –،للتعبير عن حصر كم القضية (كلية وجزئية). وللتميز بين القضايا الحملية الأربعة وبين القضايا المهملة والشخصية .

- ✓ يلحق السور المنطقي في القضايا الحملية المحصورة عند المناطقة المسلمين بالموضوع، وفي حالة لحوقه بالمحمول فإن القضايا تعتبر منحرفة.
- ✓ إن البحث الذي قدمه ابن سينا لفكرة تسوير المحمول أكمل وأوسع من التقديم الذي قدمه هاملتون كونه لم يكتف بالبحث في القضايا المحصورة فقط بل امتد بحثه ليشمل القضايا الثمانية التي تحدث عنها هاملتون ويضيف إليها قضايا أخرى (مهملة وشخصية).
- ✓ عالج الشيخ الرئيس مشكلة الرابطة انطلاقا من مميزات اللسان العربي الذي لا يشترط فيه ذكر الرابطة حتى تستقيم القضية المنطقية، وعليه أكد على أن غياب الرابطة لا يعني غياب السلامة المنطقية للقضية الحملية، هذا مافتح له المجال للوصول إلى نقاط مختلفة ومتنوعة تتمثل في ما يلي:
- ✓ غياب الرابطة في اللسان العربي مكن الشيخ الرئيس من التمييز بين نوعين مختلفين من النفي هما النفي المحمولي والنفي القضوي،و اكتشاف العديد من القوانين المنطقية لعل أهمها قانوني دي مورغان اللذين صاغهما الشيخ الرئيس باللغة الطبيعية في ظل غياب اللغة الرمزية.
- ✓ يميز ابن سينا بين السلب والعدول من خلال الأحرف والأدوات المستخدمة في النفي حيث نستعمل حرف النفي **(ليس)** للدلالة على السلب، في حين نستعمل حرف النفي **(غير) أو(لا)** في حالة العدول .
- ✓ مكن غياب الرابطة الشيخ الرئيس من الوصول إلى أن القضية الحملية ليست قضية بسيطة بل قضية مركبة من دالتين بواسطة رابط شرط واستلزام، وهذا التحليل لا يختلف كثيرا عن التحليل الذي قدمه المنطق المعاصر في صورته الفريجية.

- ✓ مكن غياب الرابطة ابن سينا من تجاوز علاقة الاندراج التي طغت على المنطق في صورته الأرسطية ليصل إلى علاقات متعددة ومتنوعة، وبالتالي التمهيد لظهور منطق العلاقات في صورته المعاصرة،على يد المنطقي دي مورغان.
- ✓ استطاع المناطقة المسلمون عموما وابن سينا خصوصا توسيع دائرة الاستدلال،أين تمكن من الجمع بين المتعارضين فلم يصبح هناك قياس حملي وآخر شرطي بل أصبحا متكاملين وهذا ما رأيناه في الأقيسة الاقترانية الشرطية المتكونة من قضايا شرطية و قضايا حملية.
- ✓ الربط بين الأقيسة الاقترانية الشرطية والأقيسة الاقترانية الحملية لم يكن اعتباطيا بل كان له مبرره المنطقي الذي يقر فيه الشيخ الرئيس بقيمة وأهمية هذا النوع من الأقيسة خصوصا في ميدان الرياضيات والطب و بقية العلوم الأخرى.
- ✓ تمكن الشيخ الرئيس من توسيع مجال المنطق من خلال توسيع دائرة الاستدلال وبالتالي تغيير مفهوم المنطق من آلة للعلم الكلي فقط كما هو الحال عند المعلم الأول، ومن وسيلة للاستدلال المرتبط بالحوادث الطبيعية كما هو الحال عند المدرسة الميغارية–الرواقية إلى علم صوري يدرس جميع الأنواع المختلفة للاستدلال.
- ✓ تأثر المناطقة المسلمون في فصلهم بين الوجود و الماهية بالدين الإسلامي كعقيدة وبالمشاكل الفلسفية التي أثارها علماء الكلام خصوصا فيما يتعلق بمشكلة الذات والصفات،ما مكن الشيخ الرئيس من تجاوز التحليل الذي قدمه المعلم الأول للقضية الحملية ليصل إلى تحليل متميز يؤكد من خلاله جانب الإبداع والتأسيس لمنطق جديد تتجلى صوره في النقاط الآتية:
- ✓ الفصل بين الوجود والماهية مكن ابن سينا من بناء منطق لا يشترط الفرض الوجودي المسبق من خلال التمييز بين **القضايا المطلقة والقضايا الوجودية** فتوصل إلى أن

القضية الحملية لم تصبح قضية وجودية ومطلقة في آن واحد كما كان سائدا عند أرسطو.

- ✓ التمييز بين القضايا المطلقة والقضايا الوجودية فتح المجال أمام المناطقة المسلمين للتمييز بين أنواع جديدة من القضايا هي: القضية الخارجية والقضية الحقيقية والقضية الذهنية.
- ✓ الفصل بين الوجود والماهية أيضا فتح المجال لابن سينا ليبني مفهوما جديدا للصدق غير مرتبط فقط بالجانب الواقعي، فتح فيه المجال للجانب الذهني، ليتجاوز بذلك فمفهوم الصدق الأفلاطوني والأرسطي والعديد من التصورات المعاصرة في صورة الأنطولوجيا الواقعية التي تبناها كل من ألفرد تارسكي و **أورمان** كواين.
- ✓ التصور الذي قدمه ابن سينا يتقارب كثيرا مع التصور الذي تبناه المناطقة في مشكلة العوالم الممكنة، وهذا ما يتضح جليا في ضبطه لمعنى الإمكان خصوصا في حديثه عن الإمكان الاستقبالي،وبالتالي إمكانية الحديث عن عوالم أخرى غير عالمنا الواقعي.
- ✓ الحديث عن الفصل بين الأنطولوجيا و المنطق التقليدي أمر شبه مستحيل وغير ممكن من الناحية التطبيقية، لأن الحديث عن المنطق هو حديث عن الأنطولوجيا وهذا ما أكده التحليل الذي قدمنها في هذا البحث سواء تعلق الأمر بالمنطق عند أرسطو، أو عند المدرسة الميغاري–الرواقية وحتى عند المناطقة المسلمين.

ويتضح لنا من خلال هذه النتائج التي توصلنا إليها أن الأحكام الجاهزة التي صدرت ولا زالت تصدر في حق المنطق الإسلامي بحاجة إلى قراءة جديدة لهذا الفكر المتميز، الذي افتقد فقط لأدوات التحليل المعاصرة خاصة الصياغة الرمزية ،وما قدمه الشيخ الرئيس يدل على الجدة والأصالة والتأسيس لمنطق إسلامي خالص ومتميز عن المنطق الأرسطي يضاهي في تصوراته و أفكاره المنطق المعاصر في صوره المختلفة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية ورش

أولا: المصادر

أ.بالعربية

1. إبن سينا، **الإشارات والتنبيهات (في علم ما قبل علم الطبيعة)**، شرح وتقديم: نصر الدين الطوسي، وقطب الدين الرازي، (الجزء الثالث، ط2،نشر البلاغة قم سوق القدس)
2. إبن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، شرح نصر الدين الطوسي، تحقيق سليمان الدنيا، (القسم الأول، ط3، القاهرة، دار المعارف)
3. إبن سينا، **التعليقات**،حققه وقدم له: عبد الرحمان بدوي، (ط3، القاهرة، مركز عبد الرحمان بدوي للإبداع، 2009)
4. إبن سينا، **الشفاء(الإلهيات)**، تقديم: ابراهيم مدكور، تحقيق: الأب قنواتي، سعيد زايد، (منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، ايران، 1985).
5. إبن سينا، **القصيدة المزدوجة**، (ط1، القاهرة، دار الخلود للتراث، 2008)
6. إبن سينا، **النجاة في المنطق والإلهيات**، تحقيق:عبد الرحمان عميرة،(الجزء الثاني، بيروت، دار الجيل،1992)
7. إبن سينا، **الهداية في المنطق**، تحقيق أحمد عبد الحليم، (ج1، بيروت، دار الكتب العلمية)
8. إبن سينا، **عيون الحكمة**، تحقيق عبد الرحمان بدوي، (ط2، الكويت، وكالة المطبوعات دار القلم، بيروت، 1980)
9. إبن سينا، **منطق المشرقيين**، تقديم: شكري النجار،(ط1، بيروت، دار الحداثة، 1982)

ثانيا: المراجع (الكتب)

أ. بالعربية

1. ابراهيم مدكور، **في الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيقه**، (الجزء الثاني، القاهرة، دار المعارف، 2003)
2. ابن رشد، **تلخيص كناب العبارة**، نحقيق محمود قاسم، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981)
3. ابن رشد، **نص تلخيص منطق أرسطو**، تحقيق جيرار جيهامي، (بيروت: دار الفكر اللبناني، 1992)، ج2، ج3
4. ابن عرفة، **المختصر في المنطق**، شرح الامام محمد بن يوسف السنوسي، تحقيق: محمود اليعقوبي، (ط1، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2018)
5. ابن نفيس، **شرح الوريقات في المنطق**، حققه وعلق عليه عمار طالبي، فريد زيداني، فؤاد مليت، (ط1، تونس، دار الغرب الإسلامي، 2009)
6. أبو الحسن القزويني، **الشمسية في القواعد المنطقية**، تحقيق مهدي فضل الله، (ط1، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1998).
7. أبو حيان التوحيدي، **الإمتاع والمؤانسة**، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين، (ج1، القاهرة، مؤسسة هنداوي، 2019)
8. أبي منصور الحسن بن يوسف المطهر، **القواعد الجلية في الرسالة الشمسية**، (ط1، مؤسسة النشر الإسلامي، 1991)
9. أحمد الدمنهوري، **رسالة في المنطق ايضاح المبهم في معاني السلم**، تحقيق وتقديم:عمر فاروق الطباع، (ط2، بيروت، مكتبة المعارف، 2006)
10. أحمد موساوي، مدخل **جديد إلى المنطق المعاصر**، (ج1، الجزائر، معهد المناهج، 2007)

11.أحمد موساوي، **مدخل جديد إلى فلسفة المنطق**، (الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، 2017)

12. أحمد موساوي، **مكانة المنطق في الفلسفة التحليلية المعاصرة**، (الجزائر، معهد المناهج، 2007)

13.أرسطو، **التحليلات الأولى**، تحقيق وتقديم عبد الرحمن بدوي، ج1، (ط1، بيروت، دار القلم، 1980)

14. أرسطو، **التحليلات الثانية**، تحقيق وتقديم عبد الرحمن بدوي، (ط1، بيروت، دار القلم 1980)

15. أرسطو، **العبارة**، تحقيق وتقديم عبد الرحمن بدوي، (ج1، ط1؛ بيروت، دار القلم، 1980)

16. أرسطو، **المقولات**، تحقيق وتقديم عبد الرحمن بدوي،(ط1؛ بيروت، دار القلم، 1980)

17.الأزهري ريحاني، **النحو العربي والمنطق الأرسطي**، (الجزائر، منشورات إتحاد الكتاب الجزائريين، 2005).

18.أفضل الدين الخوجي، **ابن عرفة، رسالتان في المنطق: الجمل في المنطق، المختصر**، ترجمة سعد غراب،(مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية)

19.برتراند رسل، **فلسفتي كيف تطورت**، ترجمة عبد الرشيد الصادق محمودي، مراجعة وتقديم: زكي نجيب محمود،(ط1، مطبعة الجنة البيان العربي، 1960)

20. البغدادي ، **الفرق بين الفرق**، (ط2، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1976)

21.التفتازاني سعد الدين، **شرح المقاصد**، تحقيق عميرة عبد الرحمان، تصدير: صالح موسى شرف، (ط1، ج1، دار عالم الكتاب، بيروت، 1989)

22. جعفر آل ياسين، **المنطق السينوي**، (ط1، بيروت، دار البصائر،2012)

23.جول تريكو، **المنطق الصوري**، ترجمة: محمود يعقوبي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992)

24.الجويني، **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الإعتقاد**، تحقيق: محمد يوسف موسى، (مصر، مكتبة الخانجي، 1950)

25.حسان الباهي، **اللغة والمنطق بحث في المفارقات**، (ط1، الرباط، دار الأمان، 2000)

26.الحسن الهلالي، **المكون المنطقي في الدلالة عند العرب**، (ط1، لبنان، دار الكتاب الجديد، 2017)

27. حسين الصدر، **دروس في علم المنطق**، (ط1، بيروت، دار الكتاب العرب، 2005)

28.الخوارزمي محمد بن موسى، **الجبر والمقابلة**، تحقيق علي مصطفى مشرفة، دار الكتاب العربي، مصر، 1968

29.دوني فرنان، **مدخل إلى فسلفة المنطق**، تر: محمود اليعقوبي، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)

30.دي سوسير، **محاضرات في علم اللسان العام**، تر: عبد القادر قنيني، (المغرب، إفريقيا الشرق)

31.رشيد قوقام، **أسس المنطق الصوري**، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر)

32.رشيد يلوح، **التداخل الثقافي العربي الفارسي من القرن الأول إلى القرن العاشر هجري**،(ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية 2014)

33.روبر بلانشي: **المنطق وتاريخه من أرسطو إلى راسل**، ترجمة: محمود اليعقوبي، (الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2004)

34. روبر بلانشي، **المدخل إلى المنطق المعاصر**، ترجمة: محمود اليعقوبي، (ط2، للجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009)

35.زكرياء منشاوي الجالي، **منطق القضايا المركبة عند ابن سينا أصولها وآثارها على المناطقة الرمزيين**،(ط1، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2010)

36.سليمة جراح، **التصور الحديث لمنطق أرسطو(مشكلة مبدأ الثالث المرفوع)**، (بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية)

37. شكري مبخوت، **توجيه النفي في تعامله مع الجهات والأسوار والروابط**، (تونس، دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2009)

38. الشهرستاني، **الملل والنحل**، (الجزء الأول، ط2، بيروت، دار الكتب العلمية، 1992)

39.طه عبد الرحمان، **تجديد النظر في إشكال السببية عند الغزالي ونظرية العوالم الممكنة**، (ج1، الرباط، مجلة المناظرة، العدد الأول، 1989)

40. عادل فاخوري، **منطق العرب من وجهة نظر المنطق الحديث**، (ط1، بيروت، دار الطليعة للطباعة و النشر، 1980)

41.عبد الرحمان بدوي، **المنطق الصوري والرياضي**،

42.عبد الرحمان بدوي، **خريف الفكر اليوناني**، (ط4، القاهرة، مكتبة النهضة، 1970)

43.عبد السلام محمد هارون، **الأساليب الإنشائية في النحو العربي**، (ط5، القاهرة، مكتبة الخانجي، 2001)

44.عبد الفتاح جاب الله، **فلسفة اللغة دراسة في فلسفة ستراوسن**، (ط1، الأردن، مؤسسو الوراق للنشر والتوزيع، 2014)

45.عبد الهادي الفضلي، **خلاصة المنطق**، (ط3، بيروت، مؤسسة دار المعارف للفقه الاسلامي، 2007)

46. عثمان أمين، **الفلسفة الرواقية**، (القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1945)

47.علي سامي النشار، **المنطق الصوري من أرسطو إلى عصورنا الحاضرة**، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000)

48. عمار طالبي، **مدخل إلى عالم الفلسفة**، (الجزائر، دار القصبة).

49.عواد بن عبد الله المعتق، **المعتزلة وأصولها الخمس وموقف أهل السنة منها**، (الرياض، مكتبة الرشد،1414هـ)

50.ف. أجرو، **رسالة في النظام الفلسفي للرواقيين، تر: يوسف هواويني**، مراجعة علي حمية، (ط1، بيروت، الفرات للنشر والتوزيع، 2009)

51.فؤاد بن عبيد، **مدخل إلى علم المنطق**، (الجزائر، دار الكتاب الحديث)،

52.أبو نصر الفرابي، **المنطق عند أبو نصر الفرابي**، تحقيق: رفيق العجم (ط2، بيروت،ج1، دار المشرق، 2012)

53.أبو نصر الفرابي، **الألفاظ المستعملة في المنطق**، حققه وقدم له: محسن مهدي، (ط2، بيروت، مؤسسة دار المشرق)

54.أبو نصر الفرابي، **المنطق عند الفرابي (العبارة)**، تحقيق: رفيق العجم، (ط2، ج1، بيروت، دار المشرق، 2012)

55.أبو نصر الفرابي، **المنطقيات للفرابي الشروح المنطقية**، تحقيق محمد تقي، (ط1، المجلد الثاني، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، 1988)

56. أبو نصر الفرابي، **عيون المسائل**، ضمن كتاب الثمرة المرضية في بعض الرسالات أبو نصر الفرابية، تحقيق عماد نبيل، (ط1، دار بيروت، أبو نصر الفرابي، 2012)

57.أبو نصر الفرابي، **كتاب الحروف**، تحقيق محسن المهدي (ط2، بيروت، دار المشرق، 1990)

58.الفاربي، **المنطق عند الفرابي (المقولات)**، تحقيق و تقديم رفيق العجم، (الجزء الاول، بيروت، دار المشرق)

59. فاطمة الحمياني، **حروف المعاني بين المناطقة والنحاة**، (ط1، الرباط، مطبعة الأمينة، 2006)

60.فريد زيداني، **المدخل إلى المنطق المعاصر**، (الجزائر، دار البصائر، 2012)

61.فيصل غازي مجهول، **مدخل إلى المنطق**، (ط1، سوريا، دار صفحات للنشر والتوزيع، 2013)

62. القاضي عبد الجبار، **فرق وطبقات المعتزلة**، (القاهرة، دار المطبوعات الجامعية، 1972)

63.القزويني، **الشمسية في القواعد المنطقية**، تقديم و تحليل مهدي فضل الله، (ط1، الدار البيضاء، بيروت، المركز العربي، 1998)

64. قطب الدين الرازي، **شرح المطالع**، (ط1، ج2، إيران، منشورات ذوي القربي)

65. ماري لويز روز، **مبادئ المنطق المعاصر**، ترجمة محمود يعقوبي، (ط1، الجزائر، دار الكتاب الحديث،2011)

66.ماهر عبد القادر محمد علي، **التطور المعاصر لنظرية المنطق**، (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1988)

67.محمد السيد الشريف الجرجاني، **معجم التعريفات**، تحقيق صديق المنشاوي، (القاهرة، دار الفضيلة)

68.محمد حسن مهدي بخيت، **علم المنطق المفاهيم والمصطلحات والتصديقات**، (ط1، ج2، القاهرة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2013)

69.محمد مرسلي، **دروس في المنطق الاستدلالي الرمزي**، (ط1، المغرب، دار توبقال للنشر، 1989)

70.محمد مرسلي، **دور المنطق العربي في تطوير المنطق المعاصر**، (ط1، المغرب، دار توبقال للنشر، 2004).

71. محمد وادفل وآخرون،**المنطق الإسلامي بين التبعية و التجاوز**،(ط1، قسنطينة، منشورات مخبر فلسفة العلوم الإنسانية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2015)

72.محمد وادفل، **أثر التفكير الفلسفي في التأويل الإسلامي " تأثير المنطق الرواقي في علم الكلام**"، (ط1، لبنان، منشورات ضفاف، 2018)

73. محمد وادفل، **المنطق أنواعه وأشكاله وبراهينه (المنطق عند الرواقيين أنموذجا)**، (ط1، الأردن، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2017)

74.محمد وادفل، محمد وادفل، **أثر التفكير الفلسفي في التأويل الإسلامي "تأثير المنطق الرواقي في علم الكلام**"، (ط1، لبنان، منشورات ضفاف، 2018)،

75.محمود اليعقوبي، **المختصر في المنطق "للامام محمد بن عرفة الورغمي**"، (ط1، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2018،)

76.محمود اليعقوبي، **دروس في المنطق الصوري**، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993).

77. محمود فهمي زيدان، **المنطق الرمزي نشأته وتطوره**،(بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1979)

78.مرتضي مطهري، **دروس فلسفية في شرح المنظومة**، ترجمة:مالك مصطفى وهبي العاملي (الجزء الثاني، ط1، بيروت، دار الهادي للطباعة والنشر)

79. نصير الدين الطوسي، **تجريد المنطق**، (ط1، بيروت، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1988)

80. نيقولا ريشر، **تطور المنطق العربي**، ترجمة: محمد مهران،(ط1، دار المعارف، القاهرة، 1985) .

81. ويلارد فان أورمان كواين، **من وجهة نظر منطقية**، تر: حيدر حاج اسماعيل، (ط1، لبنان، المنظمة العربية للترجمة، 2006)

82.يان لوكازوفيتش، **نظرية القياس الأرسطية من وجهة نظر المنطق الصوري الحديث**، ترجمة و تقديم: عبد الحميد صبرة (الإسكندرية، الناشر المعارف، 1971)

83.يوسف أحمد الموسوي، **المرشد في علم المنطق**، (ط1، دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر، 2008)

84. يوسف السيساوي، **الإحالة في سياق التراث اللغوي العربي الإسلامي**،(ط1، المغرب، المطبعة والوراقة الوطنية، 2014).

85.يوسف بن عدي، **العبارة لأرسطو في شروح الفلاسفة المسلمين وتأويلات المعاصرين**، (ط1، الجزائر، ابن نديم للنشر والتوزيع، 2017)

86.يوسف محمود، **المنطق الصوري التصورات والتصديقات**، (ط1، الدوحة، دار الحكمة للنشر، 1994)

ب:بالأجنبيـة

87. Ahmed Moussaoui, **le Problème des Fondements de la Logique chez les Penseurs musulmans médiévaux la logique d'Avicenne (Ibn Sīnã)**, (Alger : Almanāhij, 2007).

88. Bertrand Russell, A.N. Whitehead, **Principia Mathematica**, (6nd, London, Cambridge university press, 1963), volume 1

89. Bertrand Russell, **Introduction to Mathematical Philosophy**, (2nd, London, George Allen Unwin, Ltd, 1920).

90. François Chenique, **Eléments de logique classique**,(1ére édition ,Dunod Bordas,1975, paris)

91. François lepage, **Elements de la logique contemporaine**,université de Montré , **Paris, Dunod, 1991)**

92. G.Frege, **Idéographie**, trad. Corine Besson (Paris : J.Vrin, 1999)

93. Roure, M.L **, Eléments de logique contemporaine(**,P.U.F, France,1967)

94. W.V.Q.Quin ,**Methodes de Logique** ,Trad. Fran.M .Clavelin .Eds. A.Colin

95. William Kneale, Martha Kneale ,**The development of logic (**At the Claradon press5th Ed.Oxfort,1971).

ثالثا: المعاجم والموسوعات:

1. أحمد موساوي، **معجم المناطقة**، (الجزائر، موفم للنشر، 2015)

رابعا. المجلات والدوريات

أ- بالعربيـة

1. أحمد موساوي، **تحليل القضية الحملية عند أرسطو، إبن سينا، غوتلوب فريجه**، (مجلة المبرّز العدد 02، ديسمبر 1993)

2.خليل ياسين، **نظرية غوتلوب فريجه المنطقية: الطريقة في المنطق**، (مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد09 أفريل، 1966)

3.محمد وادفل، **أصول منطق القضايا دراسة تحليلية نقدية لمنطق القضايا بن الرواقيين والمعاصرين**، مجلة المخاطبات، (جانفي 2016، العدد17)

4.محمود اليعقوبي، **مجلة التربية و الابستيمولوجيا**، (العدد02، الجزائر، 2011)

5.هنى الجزر، **الأثر الرواقي في منطق فخر الدين الرازي**، مجلة جامعة دمشق، (المجلد 33، العدد الأول، 2017).

6.هنى الجزر، **القياس الإستثنائي عند ابن سينا" الأصول والتجليات**"،(مجلة جامعة دمشق، المجلد 29، العدد 3+4، 2013)

7.هنى الجزر، **المنطق السينوي: موضوعه وعلاقته بالفلسفة**، مجلة جامعة دمشق، (المجلد31، العدد 1+2، 2015).

8.هنى محمد الجزر، **القضية الحملية الأرسطية وموقف المنطق الرمزي منه (فريجه نموذجا)**، (مجلة دمشق، المجلد 30، العدد 3+4، 2014،)

9.ياسين خليل، **نظرية جوتلوب فريجه المنطقية، الأفكار الأولية في المنطق**، (العدد10، أفريل، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، 1967)

10. ياسين خليل، **نظرية جوتلوب فريجه المنطقية، المنطق واللغة**، (مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد7 أفريل، 1964،)

ب- بالأجنبية

1. Shahid Rahman, **égalité et quantification du prédicat**, AlMukhatabat issue 08/20013,)

خامسا: الرسائل الجامعية:

أ-بالعربية

1.إبراهيم مشروح، **مكانة نظرية الدلالة في فلسفة كواين**، اشراف: طه عبد الرحمان، (دكتوراه دولة غير منشورة، الجزء الثاني، 2000، 2001، جامعة محمد الخامس، الرباط).

2.أمال موهوب، **درجة الصورية في المنطق السينوي من خلال نظرية القياس الحملي** (الجزائر، رسالة دكتوراه علوم في الفلسفة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2012)

3.يوسف تيبس، **النفي دراسة منطقية ولسانية**، (19941995 كلية الرباط، مذكرة دكتوراه غير منشورة)

الملخصات

ملخص باللغة العربية لرسالة دكتوراه LMD في الفلسفة

بعنوان: " القضية الحملية المسورة عند المناطقة المسلمين–ابن سينا أنموذجا–"

الملخص:

عرفت الثقافة العربية الإسلامية نقل التراث اليوناني إلى مجالها المعرفي، حيث قوبل هذا التراث بمواقف مختلفة تميزت تارة بالرفض وتارة أخرى بالقبول، هذا القبول تميز بأنه قبول مشروط لأن المناطقة المسلمين لم يكونوا مجرد ناسخين لهذا المنطق الجديد بل كانوا دارسين له ومطورين لميدانه من خلال الإضافات التي قدمها هؤلاء في ميدان المنطق والتي سبقت في وجودها العديد من النظريات المنطقية المعاصرة، ولعل من أهم هؤلاء المناطقة الشيخ الرئيس ابن سينا (أبو علي)(980–1037م)،والذي استطاع تقديم العديد من الإضافات التي كشف عنها المنطق المعاصر اليوم و بوضوح في ميادينه المختلفة.

ومن بين المشكلات الأساسية التي عالجها ابن سينا القضية الحملية، والتي يذهب الشيخ الرئيس في ضبطه لمفهومها و في مواضع مختلفة من كتبه المنطقية إلى التأكيد على أنها الجملة الخبرية التي يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب، وفي ضبطه لأجزاءها يرى أنها تتكون إما من ثلاثة عناصر هي الموضوع، المحمول والرابطة المنطقية وفي هذا تسمى القضية ثلاثية، وقد تتكون من موضوع ومحمول فقط وتسمى بالقضية الحملية الثنائية.

ولقد تميز المناطقة المسلمون بوضع مصطلح السور الذي لم يكن معروفا في المنطق الأرسطي،فالسور المنطقي إبداع خالص للمنطق الاسلامي–سواء أكان ذلك من طرف أبو نصر الفرابي أم ابن سينا –،للتعبير عن حصر كم القضية (كلية وجزئية). وللتميز بين القضايا الحملية الأربعة وبين القضايا المهملة والشخصية .

ويلحق السور المنطقي في القضايا الحملية المحصورة عند المناطقة المسلمين بالموضوع، وفي حالة لحوقه بالمحمول فإن القضايا تعتبر منحرفة، والبحث الذي قدمه ابن سينا لفكرة تسوير المحمول أكمل وأوسع من التقديم الذي قدمه هاملتون كونه لم يكتف

بالبحث في القضايا المحصورة فقط بل امتد بحثه ليشمل القضايا الثمانية التي تحدث عنها هاملتون ويضيف إليها قضايا أخرى (مهملة وشخصية).

إهتمام الشيخ الرئيس لم يقتصر على القضايا الحملية فقط بل إمتد إلى القضايا الشرطية وعليه استطاع المناطقة المسلمون عموما وابن سينا خصوصا توسيع دائرة الاستدلال،أين تمكن من الجمع بين المتعارضين فلم يصبح هناك قياس حملي وآخر شرطي بل أصبحا متكاملين ،و الربط بين الأقيسة الاقترانية الشرطية والأقيسة الاقترانية الحملية لم يكن اعتباطيا بل كان له مبرره المنطقي الذي يقر فيه الشيخ الرئيس بقيمة وأهمية هذا النوع من الأقيسة خصوصا في ميدان الرياضيات والطب و بقية العلوم الأخرى.

وفي الأخير يمكن القول أن الأحكام الجاهزة التي صدرت ولا زالت تصدر في حق المنطق الإسلامي بحاجة إلى قراءة جديدة لهذا الفكر المتميز، الذي افتقد فقط لأدوات التحليل المعاصرة خاصة الصياغة الرمزية، وما قدمه الشيخ الرئيس يدل على الجدة والأصالة والتأسيس لمنطق إسلامي خالص ومتميز عن المنطق الأرسطي يضاهي في تصوراته وأفكاره المنطق المعاصر في صوره المختلفة.

الكلمات المفتاحية:

القضية الحملية، السور المنطقي، القضايا الشرطية، المنطق.

Sujet: Résumé en Français de la thèse de doctorat LMD en philosophie Intitulé: "La proposition predicative quantifiée chez les logiciens musulmans, Avicenne comme modèle "

Résumé:

La culture arabo-islamique a connu le transfert de l'héritage grec vers son domaine de connaissance, où ce patrimoine se heurtait à différentes positions qui se caractérisaient, tantôt par le rejet, tantôt par l'acceptation. Cette acceptation a été distinguée comme étant une acceptation conditionnelle parce que les logiciens musulmans n'étaient pas seulement des copistes de cette nouvelle logique, mais ils l'étudiaient plutôt et développaient son champ à travers les ajouts faits par eux dans le domaine de la logique et ont précédé par leur apports de nombreuses théories logiques contemporaines, et le plus important de ces logiciens peut-être est le président cheikh Ibn Sina (Abu Ali) (980-1037 après JC), qui a été en mesure de fournir de nombreux ajouts que la logique contemporaine dans ses différents domaines a révélés clairement aujourd'hui.

Parmi les problèmes de base qu'Ibn Sina a traité figurait la proposition prédicative, que le président cheikh, en contrôlant son concept et à divers endroits de ses livres logiques, souligne que c'est la phrase informative qui peut être jugée vraie ou fausse, et en son contrôle de ses parties, il voit qu'elle se compose de trois éléments: le sujet, le prédicat et le connecteur logique, et en cela elle est appelée une proposition triple, et elle peut consister en un sujet et un prédicat seulement, et elle est appelée la proposition prédicative binaire.

Les logiciens musulmans se distinguaient par l'utilisation du terme quantificateur, qui n'était pas connu dans la logique aristotélicienne, car le quantificateur logique est une pure création de la logique islamique - que ce soit de la part d'Al-Farabi ou d'Ibn Sina - pour exprimer la quantification de la proposition (totalement et partiellement). Et faire la distinction entre les quatre propositions prédicatives et les propositions indéfinies et singulières.

Le quantificateur logique dans les propositions prédicatives quantifiées est attaché chez les logiciens musulmans au sujet, et dans le cas où il est attaché au prédicat, les propositions sont considérés déviantes, et la recherche qu'Avicenne a présentée pour l'idée de la quantification est plus complète et plus large que la présentation d'Hamilton, car il a non seulement étudié les propositions quantifiées, mais a étendu sa recherche pour inclure les huit propositions dont Hamilton parle et y ajoute d'autres propositions (indéfinies et singulières).

L'intérêt principal du cheikh ne se limitait pas aux seules propositions prédicatives, mais s'étendait aux propositions conditionnelles, ainsi les logiciens musulmans en général ont pu et Ibn Sina en particulier élargir le cercle du raisonnement, Ibn Sina a pu rassembler les contradictions, il n'y avait donc pas de conception et une autre mesure conditionnelle, mais plutôt elles sont devenues complémentaires, et le lien entre les syllogismes conjonctifs conditionnels et les syllogismes conjonctifs prédicatifs n'était pas arbitraire. Au contraire, il avait une justification logique dans laquelle le président cheikh reconnaissait la valeur et l'importance de ce type de syllogisme, en particulier dans le domaine des mathématiques, de la médecine et des autres sciences

En fin de compte, on peut dire que les jugements tous faites qui ont été rendues et sont encore en cours de publication concernant la logique islamique ont besoin d'une nouvelle lecture de cette pensée distincte, qui ne manque que des outils d'analyse contemporains, en particulier la formulation symbolique, et ce que le président cheikh a présenté, indique la nouveauté, l'originalité et le fondement d'une logique islamique pure distincte de la logique aristotélicienne, au niveau de la logique contemporaine sous ses diverses formes, avec ses perceptions et ses idées.

Mots clés: la proposition predicative, quantificateur logique, les propositions conditionnelles, logique.

Subject: Summary in English of the LMD doctoral thesis in philosophy Entitled: "The quantified predicative proposition among Muslim logicians, Avicenna as a model"

Abstract:

The Arab-Islamic culture has known the transfer of the Greek heritage to its domain of knowledge, where this heritage came up against different positions which were characterized, sometimes by rejection, sometimes by acceptance. This acceptance was distinguished as being a conditional acceptance because the Muslim logicians were not only copyists of this new logic, but rather they studied it and developed its field through the additions made by them in the field of logic. and preceded by their contributions many contemporary logical theories, and perhaps the most important of these logicians is President Sheikh Ibn Sina (Abu Ali) (980-1037 AD), who has been able to provide many additions that contemporary logic in its various fields has clearly revealed today.

Among the basic problems that Ibn Sina dealt with was the predicative proposition, which President Sheikh, checking his concept and in various places in his logic books, points out that it is the informative sentence that can be judged true or false, and in his control of its parts, he sees that it consists of three elements: the subject, the predicate and the logical connector, and from this it is called a triple proposition, and it can consist of a subject and a predicate only , and it is called the binary predicative proposition.

Muslim logicians were distinguished by the use of the term quantifier, which was not known in Aristotelian logic because the logical quantifier is a pure creation of Islamic logic - whether on the part of Al-Farabi or d 'Ibn Sina - to express the quantification of the proposition (totally and partially). And distinguish between the four predicative propositions and the indefinite and singular propositions.

The logical quantifier in quantified predicative propositions is attached in Muslim logicians to the subject, and in the case where it is attached to the predicate, the propositions are considered deviant, and the research Avicenna presented for the idea of quantification is more complete and broader than Hamilton's presentation, because he not only studied quantified propositions, but extended his search to include the eight propositions Hamilton talks about and adds other propositions (indefinite and singular).

The main interest of the Sheikh was not limited to only predicative propositions, but extended to conditional propositions, so Muslim logicians in general and Ibn Sina in particular were able to widen the circle of reasoning, Ibn Sina was able to bring together the contradictions, so there was no conception and another conditional measure, but rather they became complementary, and the link between conditional connective syllogisms and predicative connective syllogisms was not arbitrary. On the contrary, it had a logical justification in which the President Sheikh recognized the value and importance of this type of syllogism, especially in the field of mathematics, medicine and other sciences.

Ultimately, it can be said that the ready-made judgments that have been cited and are still being published regarding Islamic logic need a new reading of this distinct thought, which lacks only contemporary analytical tools, in particular the symbolic formulation, and what President Sheikh presented, indicates the novelty, originality and basis of a pure Islamic logic distinct from Aristotelian logic, at the level of contemporary logic in its various forms, with his perceptions and ideas.

Keywords: predicative proposition, logical quantifier, conditional propositions, logic.